

مِنَ الْبَرَاءِ الْإِسْلَامِيِّ



المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مكتبة المكتبة

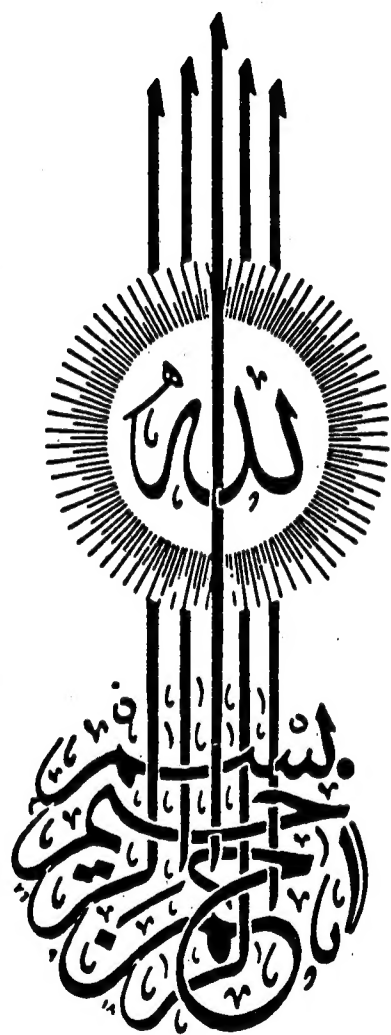
١٤١٦ هـ

موسوعة فقه

عبد الله بن عباس

الجزء الثاني

بمقام
الدكتور محمد رواس قلعه جي



حرف الزاي

ز

زرع :

زكاة الزرع (ر : زكاة / ٤ د) .

زكاة :

١ - تطوير تشريع الزكاة :

التضامن المالي بين الغني والفقير من تشريعات الإسلام الأساسية ، وقد تأخر افتراض الزكاة على المسلمين نظراً لشبه الزكاة بالجزية في بعض الوجوه ، من حيث أن كلاهما مبلغ محتوم يجب أدائه جبراً وبقوة الشريعة ، حتى إذا ما امتنع أحد عن أدائه أخذته الدولة جبراً ، والعرب يرون بدفع الجزية الذل والصغار ، ولذلك لم يكن من السهل عليهم قبول تشريع الزكاة دون مقدمات .

وشاءت حكمة الله تعالى أن تبدأ الزكاة بافتراض العطاء غير المحدد الذي يدفعه المسلم عندما يؤول إليه مال ، كإلّا قال تعالى في سورة النساء / ٨ ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ ، وكالحاصلات الزراعية ، قال تعالى في سورة الأنعام / ١٤١ ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ وكان ذلك

الاقتراض افتراضاً دينياً ، ولم يكن للدولة آنذاك ملاحقة من لا يقوم به .

ولما شعر المسلمون بمزايا هذا التضامن المالي بينهم ، وأصبحوا يتطلعون إلى زيادة من التنظيم فيه ، أنزل الله تعالى آيات الزكاة المنظمة لذلك العطاء ، فقد قرأ عبد الله بن عباس رضي الله عنهما هذه الآية الكريمة من سورة الأنعام / ١٤١ ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ فقال : « نَسَحَهَا الْعَشْرُ وَنَصَفُ الْعَشْرِ »^(١) يعني الزكاة الواجبة في الزروع .

٢ - حق المال :

الزكاة هي الحق الواجب في المال ، فإذا أداها المسلم فقد طهر ماله وصفى له حلالاً ، قال ابن عباس رضي الله عنه « ما أَدَّى زَكَاتِهِ فَلَيْسَ بِكَزْرٍ »^(٢) وقال « من أدى زكاة ماله فليس عليه جناح أن لا يتصدق »^(٣) .

٣ - ما يشترط في المال حتى تجب فيه الزكاة :

يشترط في المال حتى تجب فيه الزكاة الشروط التالية :

أ - أن يكون معداً للنماء : والنقود خلقها الله تعالى للتداول ،

يعني خلقها للنماء ، فهي نامية بالقوة ، ولذلك وجبت فيها الزكاة على كل حال ؛ وأموال التجارة معدة للنماء ، ولذلك

(١) ابن أبي شيبة ١٣٧/١ ب وأحكام القرآن للجصاص ٩/٣ وخراج يحيى بن آدم

١٢٥ وانظر سنن البيهقي ١٣٢/٤ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٨/١ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٣٨/١ وسنن البيهقي ١٣٣/٤ والهي ١٥٩/٦ .

وجبت فيها الزكاة ، والزروع هي نماء البذر والأرض فوجبت فيها الزكاة ، والسوائم يطلب نماؤها فوجبت فيها الزكاة أيضا ، وهكذا جميع الأموال التي تجب فيها الزكاة .

فإن لم تكن متخذة للنماء فلا زكاة فيها كفرس الغازي قال ابن عباس رضي الله عنه : « ليس على فرس الغازي في سبيل الله صدقة »^(١) وما تتحلّى به المرأة فقد روي عنه أنه قال ليس في الحلّى زكاة^(٢) ، ومال الوقف ، فقد قال رجل لابن عباس : إني جعلت عشراً من الإبل في سبيل الله ، فهل علي فيها زكاة ؟ فقال ابن عباس — وكان أبو هريرة جالساً — معضلة يا أبا هريرة ، ليست بأدنى من التي في بيت عائشة ، فقل ، فقال أبو هريرة : أستعين بالله ، لا زكاة عليك ، فقال ابن عباس : أصبت ، كل ما لا يُحمل على ظهره ولا يُنتفع بضرعه ولا يُصَاب من نتاجه فلا زكاة فيه ، فقال عبد الله بن عمرو بن العاص — وكان حاضراً — أصبتما^(٣) .

ب — أن يبلغ المال نصاباً خالياً من الدين فيما يشترط فيه النصاب ، وهو الذهب والفضة والمواشي السوائم وعروض التجارة ، وهذا إجماع لا خلاف فيه ، قال عبد الله بن عباس رضي الله عنه : « المال المستفاد إذا بلغ مائتي درهم

(١) ابن أبي شيبة ١٣٤/١ .

(٢) المجموع ٣١/٦ و ٤٣ .

(٣) الأموال ٤٩٥ .

ففيها خمسة دراهم ^(٤) .

(١) والدَّيْنِ إذا أنقص المال عن النصاب منع وجوب الزكاة أصلاً ، وإن لم ينقص المال عن النصاب سقط من الزكاة بقدره .

والجدير بالذكر أن الدَّيْنِ الذي يُسقط الزكاة ، أو يُسقط من الزكاة بقدره هو الدين الذي يكون من جنس المال الذي وجبت فيه الزكاة ، مثلاً : عنده فضة وعليه دين فضة أو ذهب ، لأنهما جنس واحد هو الثمنيَّة ، أو عنده حبّ وعليه دين حبّ وهكذا ، أو كان الدَّيْن من غير جنس ما وجبت فيه الزكاة ، ولكنه استدانه من أجل ما عنده مما وجبت فيه الزكاة ، كمن استدان نقوداً — ذهباً أو فضة أو غير ذلك ، لزراعة أرضه ، فإذا خرج الموسم وفى هذا الدين وزكى ما بقي .

فإذا كان استدانه لغير ذلك فإنه لا أثر له في الزكاة ، كمن استدان لنفقة عياله ، فإنه إذا ما خرج موسم الزرع يخرج الزكاة عن جميع المحصول دون أن يُسقط منه قيمة الدين . فقد روى جابر بن زيد عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما في الرجل يستقرض فينفق على ثمرته وأهله . قال جابر : قال ابن عمر : يبدأ بما استقرض فيقضيه ويذكي ما بقي ، وقال ابن عباس : يقضي ما أنفق على الثمرة ثم

(٤) مصنف عبد الرزاق ٧٨/٤ .

يزكي ما بقي»^(١) فقد اتفق ابن عباس وابن عمر على قضاء ما انفق على الثمرة ثم زكاة الباقي فقط ، واختلفا في قضاء ما أنفقه على أهله ثم زكاة الباقي ، فقال ابن عمر يقضيه ، وقال ابن عباس لا يقضيه .

(٢) ويضم إلى النصاب كل دين له على الغير ، فإن كان ديناً على ثقة زكاه كل عام ، عاماً فعاماً ، فقد سئل رضي الله عنه عن زكاة المال الغائب فقال : أدّ عن الغائب من المال كما تؤدي عن الشاهد ، قال له رجل : إذن يهلك المال ، فقال : « هلاك المال خير من هلاك الدين »^(٢) .
فإن كان الدين على معسر أو مماتل أو جاحد ، فإنه إذا قبضه يزكيه لما مضى من الأعوام^(٣) .

ج - حولان الحول : ومفهوم ذلك يختلف عند ابن عباس رضي الله عنه عن مفهومه عند جمهور الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ، فابن عباس يرى أن من استفاد مالاً وعنده منه نصاب فإنه يضمه إلى ما عنده يزكيه في نهاية الحول ، وهو يوافق جمهور الصحابة بذلك ، أما من استفاد مالاً من غير جنس ما عنده فإنه تجب عليه زكاته يوم بلوغه

- (١) المحلى ٢٥٨/٥ والمغني ٤٢/٣ و ٦٨٧ و ٧٢٧ وسنن البيهقي ١٤٨/٤ وخراج يحيى بن آدم ١٦٢ والأموال ٥٠٩ .
(٢) سنن البيهقي ١٤٩/٤ .
(٣) المغني ٤٧/١ .

نصاباً ثم عليه زكاة أخرى عندما يحول عليه الحول^(١) ، وهو بذلك يخالف جمهور الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فقد روى عكرمة عن ابن عباس في الرجل يستفيد مالاً ؟ قال ابن عباس : يزكيه حين يستفيدة^(٢) .

د — أما اشتراط السَّوْمِ في الماشية فإننا لم نعثر على نص فيه عن ابن عباس رضي الله عنه .

٤ — الأموال وما يجب فيها من الزكاة :

أ — الذهب والفضة :

(١) مما لا خلاف فيه أن نصاب الفضة هو مائتا درهم ، وأن نصاب الذهب عشرون مثقالاً ، وأن الواجب في الذهب والفضة هو ٢,٥ ٪ قال ابن عباس رضي الله عنه : المال المستفاد إذا بلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم^(٣) .

(٢) فإن كانت الفضة والذهب مصوغين حلياً لزينة مشروعة فقد اختلف النقل عن ابن عباس في وجوب الزكاة فيه ، فنقل النووي في المجموع عنه أنه ذهب إلى أنه ليس في الحلي زكاة^(٤) ، ونقل ابن قدامة في المغني أنه ذهب إلى

(١) المحلى ٢٣٥/٥ و ٨٣/٦ والمغني ٦٢٦/٢ والمجموع ٣٢٤/٥ ونيل الأوطار ٢٠٠/٤ وغيرها .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ١٣٥/١ ب ، وفي المخطوطة التي اعتمدنا عليها « لا يزكيه » فصحت في المطبوع ١٦٠/٣ .

(٣) عبد الرزاق ٧٨/٤ .

(٤) المجموع ٣١/٦ و ٤٣ .

وجوب الزكاة في حلي المرأة^(١) ، ونقل أبو عبيد في الأموال ما يرجح عدم وجوب الزكاة في الحلي فقد قال « لا تصح زكاة الحلي عندنا عن أحد من الصحابة إلا عن ابن مسعود »^(٢) وأنا أرى أنه لا تعارض بين النقول ، ويمكن التوفيق بينها بما يلي :

إن الحلي إن كانت تلبسه المرأة فلا زكاة فيه لأنه بمنزلة ثيابها ، وإن كانت لا تلبسه ، لكونها اتخذته للادخار ، أو لكونه فائضا عما تلبسه النساء عادة ففيه الزكاة ، ويُحْمَلُ كل من القولين المحكيين عن ابن عباس على حالة من هاتين الحالتين .

(٣) أما الديون فقد سبق الحديث عنها في (زكاة / ٣ ب) .

ب — عروض التجارة : وتجب الزكاة في العروض التي يراد بها التجارة كما تجب في النقود ، ولكن يجوز للتاجر أن يؤخر إخراج زكاة عروض تجارته إلى أن يبيعها^(٣) وإن كان تعجيل إخراجها أفضل قال ابن عباس في زكاة أموال التجارة : لأبأس بالتربص حتى يبيع ، والزكاة واجبة فيه^(٤) .

أما ما روي عن ابن عباس من أنه لا زكاة في عروض التجارة فهو ضعيف شاذ ، ضَعَّفَهُ الشافعي والبيهقي

(١) المغني ١١/٣ .

(٢) الأموال ٤٤٦ .

(٣) المغني ٢١/٣ والمجموع ٤٤/٦ .

(٤) الأموال ٤٢٦ والحلي ٢٣٤/٥ .

وغيرهما^(١) .

ج — المواشي : لم نعثر على شيء في زكاة المواشي عن ابن عباس إلا ما سبق ونقلناه عنه في (زكاة / ٣ أ) من أنه لا زكاة على خيل الجهاد ، ولا على المال الموقوف لجهة خير .

د — الزرع :

(١) يظهر أن ابن عباس كان يوجب الزكاة في كل ما أخرجته الأرض من المطعومات ، سواء كان يدخر على هيئته كالحنطة والشعير والسلت ، أو يجفف فيدخر كالتمر والزبيب ، أو يعصر فيدخر كالزيتون أو لا يدخر أصلاً كالكراث ونحو ذلك قال ابن عباس « الصدقة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسلت والزيتون »^(٢) وكان يأخذ الزكاة من الكرات^(٣) .

(٢) وليس للزروع نصاب معين يجب توفره حتى تجب فيها الزكاة ، بل هي واجبة فيما أخرجته الأرض من قليل أو كثير^(٤) .

(٣) والواجب في الزرع العشر إن كان يسقى بكلفة ، ونصف العشر إن كان يسقى بغير كلفة ، فقد كان ابن عباس يأخذ من دساتج الكرات العُشر بالبصرة^(٥) . وقال : في

(١) المجموع ٤٤/٦ .

(٢) الأموال ٤٧٠ و ٥٠٠ والمغني ٦٩١/٢ .

(٣) المحلى ١١٢/٥ وأحكام القرآن للجصاص ١٠/٣ .

(٤) نيل الأوطار ٢٠٣/٤ طبع دار الجيل .

(٥) أحكام القرآن للجصاص ١٠/٣ .

الزيتون العشر^(١) .

(٤) وتجب الزكاة فور حصاده ، طرداً للقاعدة التي اتبعها ابن عباس في أن المال المستفاد يزكيه يوم يستفيده^(٢) وعملاً بقوله تعالى في سورة الأنعام / ١٤١ ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾^(٣) . وهذه الآية وإن كانت منسوخة ، إلا أن المنسوخ فيها هو عدم القدر ، فلما نزلت الزكاة يبين الرسول القدر الواجب وبقي حكم الإخراج الفوري للعطاء على حاله .

(٥) ولا يخرج زكاة الزرع حتى يفي ما استدانه من أجل هذا الزرع كما تقدم الحديث على ذلك في (زكاة / ٣ ب ١) .

هـ — الركاز : والركاز هو المال المستخرج من الأرض ، وفيه الخمس . وقد كان ابن عباس يظن على تردد أن المستخرج من البحر كاللؤلؤ والعنبر كالمستخرج من الأرض فكان يقول : إن كان في العنبر شيء ففيه الخمس^(٤) ولكنه لم يلبث أن استقر رأيه على أن الركاز هو المستخرج من الأرض دون المستخرج من البحر ، فقال :

(١) ابن أبي شيبة ١٣٣/١ ب .

(٢) الأموال ٤١٢ .

(٣) المغني ٦٩٠/٢ و ٦٩٥ .

(٤) عبد الرزاق ٦٥/٤ وابن أبي شيبة ١٣٣/١ وسنن البيهقي ١٤٦/٤ والمحلى ١١٧/٦

والزرقاني على الموطأ ١٠٣/٢ .

ليس العنبر بركاز ، إنما هو شيء دسره البحر^(١) ، وعلى هذا فلا زكاة فيه ولا في كل مستخرج من البحر ، قال ابن عباس : ليس في العنبر زكاة ، وفي رواية : ليس في العنبر خمس^(٢) .

٥ - الجهر في دفع الزكاة :

القاعدة العامة أنه لا رياء في إعلان الفرائض ، إنما الرياء قد يكون في إعلان النوافل ، لأن الفرائض واجب مفروض على كل مسلم أن يأتيه فلا يدخل الرياء بإعلانه إذ إن آتية آتٍ لفرض مفروض عليه ، لا فضل له بذلك ، أما النوافل فإن لآتيها مزيد فضل ، ولذلك فإنها يدخلها الرياء إذ يظن أن آتيها لم يأتيها إلا لإظهار فضله .

والزكاة فرض ، ولذلك جاز إعلانها ، بل إن إعلانها عند ابن عباس هو الأفضل لانتفاء شبهة الرياء وتشجيع الغير على دفع الزكاة ، قال ابن عباس الاخفاء في صدقة التطوع أفضل ، والجهر في الزكاة أفضل^(٣) .

٦ - إخراجها من وسط المال :

العدل إخراج الزكاة من وسط المال ، لا من خسيسه ولا من

-
- (١) البخاري في الزكاة باب ما يستخرج من البحر ، وسنن البيهقي ١٤٦/٤ .
 (٢) عبد الرزاق ٦٥/٤ وابن أبي شيبة ١٣٣/١ ب والأموال ٣٤٦ وشرح الزرقاني على الموطأ ١٠٣/٢ والحقلي ١١٧/٦ والمغني ٢٧/٣ وكشف الغمة ١٨٣/١ .
 (٣) أحكام القرآن للجصاص ٤٦٠/١ .

كرمه ، لئلا يكون في ذلك إجحاف بالفقراء ولا بصاحب المال ، وما نرى ابن عباس إلا يقول بذلك لأنه هو نفسه يروي عن رسول الله ﷺ أنه لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له : « إنك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله ، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم ، فإذا فعلوا فأخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم ، فإذا أطاعوا فخذها منهم وتوق كرائم أموالهم » (١) .

٧ - مصارف الزكاة :

ذكر الله تعالى في سورة التوبة ثمانية مصارف للزكاة ، فقال جل شأنه في سورة التوبة / ٦٠ ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ .

أ - صرفها في المصارف الثمانية : لم يوجب ابن عباس رضي الله عنه صرف الزكاة في المصارف الثمانية التي ذكرها الله في الآية المتقدمة ، ولكنه أوجب صرفها فيما لا يخرج عن أحد هذه المصارف الثمانية ، فلو صرفها في صنف واحد منها أجزأه ذلك قال ابن عباس « إذا وضعت الزكاة في

(١) أخرجه البخاري في الزكاة باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس ، ومسلم في الإيمان باب الدعاء إلى الشهادتين .

صنف واحد من هذه الأصناف فحسبك ^(١)» وقال
«ضعوها في مواضعها» ^(٢) أي لا تتجاوزوا المصارف
الثمانية التي ذكرها الله تعالى .

ب — صرفها إلى الفقراء والمساكين : وقد فسر ابن عباس مرة
الفقراء : بفقراء المهاجرين ، والمساكين : بالذين لم
يهاجروا ^(٣) ؛ وفسر مرة أخرى الفقراء : بالمتعفين الذين لا
يسألون الناس ، والمساكين : بالذين يطوفون ويسألون
الناس ^(٤) .

ج — صرفها في إعتاق الرقيق : أجاز ابن عباس أن يشتري
الرجل بزكاة ماله رقابا ويعتقها ^(٥) وكان يقول : أعتق من
زكاتك ^(٦) وقال « يعتق من زكاة ماله ويعطي في
الحج » ^(٧) .

د — صرفها في سبيل الله : الذي لا خلاف عليه أن الجهاد هو
المراد بقوله « في سبيل الله » ولكن ابن عباس أدخل فيه

(١) عبد الرزاق ١٠٥/٤ وسنن البيهقي ٧/٧ وخراج أبي يوسف ٩٦ والأموال ٥٧٧
وأحكام القرآن للجصاص ١٣٩/٣ وتفسير ابن كثير ٣٦٤/٢ والمغني ٦٦٨/٢
والمجموع ١٩٢/٦ .

(٢) المحلى ١٤٥/٦ .

(٣) الأموال ٦٠٣ .

(٤) الأموال ٦٠٣ وأحكام القرآن للجصاص ١٢٢/٣ .

(٥) تفسير ابن كثير ٣٦٥/٢ والمغني ٤٣٠/٦ و ٢١١/٦ .

(٦) الأموال ٥٦٦ و ٦٠٧ والمحلى ١٥٠/٦ وأحكام القرآن للجصاص ١٢٤/٣ .

(٧) البخاري في الزكاة باب قوله تعالى وفي الرقاب ، وابن أبي شيبة ١٣٧/١ والأموال ٥٦٦
و ٦٠٧ والمحلى ١٥١/٦ .

الحج لما روى أن رجلاً جعل ناقه له في سبيل الله فأرادت امرأته الحج ، فقال لها النبي ﷺ « اركبها فإن الحج في سبيل الله » ، وإذا كان الحج في سبيل الله فإن ابن عباس يميز صرف الزكاة في الحج^(١) يعني : يميز إعطاءها مسلماً ليحج بها ، وقد تقدم قوله « يعتق من زكاة ماله ويعطي في الحج » .

هـ — صرفها لابن السبيل : وهو الضيف الفقير الذي ينزل بالمسلمين (ر : غنمة / ٣ ب) .

٨ — ما يشترط فيمن تصرف الزكاة إليه :

يشترط فيمن تصرف الزكاة إليه :

أ — أن يكون أحد الأصناف الثمانية التي ذكرها الله تعالى في القرآن العظيم .

ب — أن لا يكون ممن يعوله من يدفع الزكاة إليه ، فإن كان ممن يعوله كزوجته أو ابنه أو أبيه فلا يجوز أن يدفع الزكاة إليه ، فإذا توفر هذان الشرطان جاز دفع الزكاة إليه وإن كان من أقاربه قال ابن عباس رضي الله عنه : لا بأس أن تدفع صدقتك إلى ذوي قرابتك ما لم يكونوا في عيالك^(٢) .

ج — أما شرط الإسلام وعدم القعود عن الكسب فقد ثبتا في السنة ، ولم نعثر عن ابن عباس على شيء فيهما ، ولعله

(١) المغني ٤٣٧/٦ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٨/١ وعبد الرزاق ٤٤/٤ و ١١٢ والأموال ٥٧١ و ٥٨١ و ٥٨٢ وكشف الغمة ١٨٨/١ .

ترك النص عليهما اكتفاءً بما ثبت في السنة .

٩ — دفع الزكاة إلى الأمراء الجائرين :

الأصل أن تدفع الزكاة إلى الدولة^(١) ، والدولة هي التي تتولى توزيعها على المحتاجين ، ولكن إذا جارت الدولة وظلمت ولم توصل هذه الزكاة إلى مستحقيها فلا يجوز دفع الزكاة إليها ، قال ابن عباس « لا تؤدوا الزكاة إلى من يجور فيها »^(٢) لأن في ذلك إضاعة حق المحتاجين ، وحينئذ يتولى صاحبها صرفها إلى مستحقيها مباشرة ، فعن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أترخص في أن أضع صدقة مالي مواضعها أو أؤديها إلى الأمراء ؟ قال : سمعت ابن عباس يقول : إذا وضعتها مواضعها ما لم تعط أحداً تعوله شيئاً منها فلا بأس ، قال عطاء : سمعته منه غير مرة^(٣) وقال رضي الله عنه : « ضعوها مواضعها »^(٤) .

١٠ — عودة الزكاة إلى مُخرجها بسبب ما :

إذا أخرج المسلم زكاة ماله وسلّمها إلى المستحق جاز له أن يشتريها منه ، كما جاز له أن يقبلها هبة ، أو أن يملكها بميراث أو نحو ذلك ، قال ابن عباس رضي الله عنه « إذا اشترت الصدقة التي تصدقت بها ، أو ردت عليك ، أو ورثتها ، حلت لك »^(٥) .

(١) المجموع ١٦٣/٦ .

(٢) عبد الرزاق ٤٨/٤ .

(٣) عبد الرزاق ٤٤/٤ و ١١٢ والأموال ٥٧١ .

(٤) المحلى ١٤٥/٦ .

(٥) المحلى ١٨/٦ .

زكاة الفطر :

١ - تعريف :

زكاة الفطر هي دفع الغني عن كل شخص ممن يعوله مبلغاً مقدراً من المال مقروناً بالنية ليصرف في مصارف الزكاة .

٢ - حكمها :

صدقة الفطر واجبة ، فقد روى الحسن البصري قال : خطب ابن عباس في آخر رمضان على منبر البصرة فقال : أخرجوا صدقة صومكم ، وكأن الناس لا يعلمون ، فقال : من هاهنا من أهل المدينة ؟ قوموا إلى إخوانكم فعلموهم ، فإنهم لا يعلمون ، ثم قال : فرض رسول الله ﷺ عليكم هذه الصدقة صاعاً من تمر أو من شعير أو نصف صاع من قمح ، على كل حرٍّ أو مملوك ، ذكرٍ أو أنثى ، صغيرٍ أو كبير ^(١) .

٣ - مقدارها :

اتفقت الرواية عن ابن عباس أن مقدار صدقة الفطر عن كل شخص صاع — أي أربعة أمداد — من شعير أو تمر أو سلت أو زبيب ، واختلفت الرواية عنه في مقدارها من القمح ، ففي رواية أن مقدارها من القمح صاع ^(٢) ، وفي رواية أخرى نصف صاع — أي مدان — قال ابن عباس صدقة الفطر صاع من

(١) ابن أبي شيبة ١٤١/١ وأبو داود في الزكاة باب من روى نصف صاع من قمح ، والنسائي في الزكاة باب مكيلة زكاة الفطر .

(٢) المحلى ١٢٤/٦ و ٦/٧ وسنن البيهقي ١٦٧/٤ والمغني ٥٧/٣ والمجموع ١٣٨/٦ .

تمر أو نصف صاع من طعام^(١) ، وقد سبقت خطبته في الفقرة السابقة وفيها النص على أن الواجب من القمح نصف صاع .
٤ - عمن يجب إخراجها :

يجب إخراج الزكاة عمن يعوله من أولاده ومماليكه ، ومن هم في عياله عبيداً أو أحراراً صغاراً أو كباراً ، مسلمين أو غير مسلمين قال ابن عباس رضي الله عنه « زكاة الفطر على كل عبد أو حر صغير أو كبير ، من أدى زيباً قبل منه ، ومن أدى تمراً قبل منه ، ومن أدى شعيراً قبل منه ، ومن أدى سلتاً قبل منه ، صاعاً صاعاً^(٢) وقال يخرج الرجل زكاة الفطر عن مكاتبه وعن مملوكه وإن كان يهودياً أو نصرانياً^(٣) .

٥ - وقت إخراجها :

يخرج صدقة الفطر قبل صلاة العيد قال ابن عباس : من السنة أن يؤم الفطر — أي يأكل — قبل أن يُخرج صدقة الفطر قبل الصلاة ، ولا يخرج حتى يطعم^(٤) .

زلزلة :

- ١ - الزلزلة : هي الهزة الأرضية .
- ٢ - صلاة الزلزلة (ر : صلاة / ١٩) .

- (١) ابن أبي شيبة ١٣٦/١ ب و ١٤١ وعبد الرزاق ٣/٣١٣ والمحلى ١٢٩/٦ .
- (٢) عبد الرزاق ٣/٣١٣ وسنن أبي داود والنسائي في الموضع المتقدم .
- (٣) عبد الرزاق ٣/٣٢٤ وكشف الغمة ١/١٨٣ .
- (٤) ابن أبي شيبة ١/٨٤ ب .

زمزم :

١ — زمزم اسم لبثر معروف ينبع مأؤه من جوار الكعبة المشرفة .

٢ — آداب الشرب من زمزم :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن للشرب من ماء زمزم ستة آداب هي : استقبال القبلة ، التسمية ، الشرب ثلاثاً ، التضرع منه ، حمد الله تعالى عند الانتهاء ، الدعاء بعد ذلك ، فقد جاءه رجل فقال له ابن عباس : من أين جئت ؟ قال : شربت من زمزم ، قال : شربتها كما ينبغي ؟ قال : وكيف ينبغي يا ابن عباس ؟ قال : تستقبل القبلة ، وتسمي الله ، ثم تشرب وتتنفس ثلاث مرات ، فإذا فرغت حمدت الله ، وتتضرع منها ، فأني سمعت رسول الله ﷺ : إن آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضرعون من زمزم »^(١) .

أما الدعاء عقب الشرب فقد كان ابن عباس إذا شرب من زمزم قال : اللهم إني أسألك علماً نافعاً ، ورزقاً واسعاً ، وشفاء من كل داء »^(٢) .

٣ — عدم استعمال زمزم في إزالة النجاسات المادية والمعنوية (ر : غسل / ٢) .

زنا :

١ — تعريف :

الزنا هو وطء مكلف فرجاً محرماً خالياً من الملك وشبهته .

(١) عبد الرزاق ١١٢/٥ و ١١٣ .

(٢) عبد الرزاق ١١٢/٥ و ١١٣ وكشف الغمة ٢٢٩/١ .

٢ - العمل على عدم الوقوع فيه :

إن الاختلاط بالنساء من أقوى الأسباب الموصلة إلى الزنا ،
ولذلك كان في الاختلاط بهن الخطر الماحق ، قال ابن عباس :
« لم يكن كفر من مضى إلا من قبل النساء ، وهو كائنٌ كفر
من بقي من قبل النساء »^(١) .

والزواج هو الحصن الحصين للمرأة يمنعها عن الزنا ، لأن ما
عنده من طاقة جنسية يجذب لها بالزواج مصرفاً مشروعاً ، فإن
أقدم على الزنا بعد ذلك فإنما هي نزعة شيطان واتباع هوى ،
لأن حاجته مكفية من قبل زوجته . ولذلك كان ابن عباس
يقول لغلمانه : من أراد منكم الباءة زوجناه ، لا يزني منكم
الزاني إلا نزع الله نور الإيمان من قلبه ، فإن شاء أن يرده
رده ، وإن شاء أن يمنع منه^(٢) .

٣ - الزانية والزاني :

أ - كلمة زنا لا تطلق إلا إذا كان الواطئ رجلاً والموطوءة
امراًة ، أما إذا كان الموطوء رجلاً فإنه لا يسمى زنا ، وإنما
يسمى لواط (ر : دبر / ٣ ب) وأما إذا كانت الموطوءة
بهيمة فإنه لا يسمى زنا ، وإنما يسمى وطء البهيمة (ر :
حيوان / ١) .

ب - زنا الرقيق : كان ابن عباس يرى أن الرقيق إذا زنا ولم يكن
متزوجاً فلا حد عليه ، فإن كان متزوجاً فليس عليه من

(١) ابن أبي شيبة ٢٣٢/١ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٣٢/١ و ١٦٦/٢ والمحلّى ١٢٠/١١ وكنز العمال ٢٠٢/٩ .

الحد إلا خمسين جلدة . قال ابن عباس ليس على الأمة حد حتى تحصن بنكاح فيكون عليها شطر العذاب لقوله تعالى في سورة النساء / ٢٥ ﴿ فَإِذَا أَحْصِنَّ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾^(١) .

وكان ابن عباس يرى أن لملك الأمة أن يبيع فرجها لمن شاء ، ولا تعتبر هي زانية بذلك ، ولم يتابعه على ذلك غير عطاء بن أبي رباح ، وقد تحدثنا عن هذا في (تسري / ٢ أ ٢) .

ج — زنا الذمي : لقد قلنا في (حد / ٤ ب) إن ابن عباس كان يرى أن الحدود هي حق الله تعالى ، وحقوق الله لا يلزم بها إلا المؤمنون ، أما الكافرون فيلزمون بحقوق العباد ، وبناء على هذا فإن ابن عباس كان يرى أن لا يقام شيء من الحدود على الكافر ، ومنها الزنا ، ولكن يعاقب بعقوبة رادعة .

د — الزنا بذوات المحارم : إذا كان الزنا بحد ذاته جريمة ، فهو جريمة أكبر إذا حصل بين المحارم ، ولذلك كان ابن عباس يرى أنه لا عقوبة له إلا القتل سواء أكان الزاني محصناً أم غير محصن ، فقد قال : اقتلوا كل من أتى ذات محرم^(٢) .

(١) عبد الرزاق ٣٩٧/٧ وسنن البيهقي ٢٤٣/٨ وأحكام القرآن للجصاص ٢٥٦/٣ و ١٦٨/٢ وكنز العمال ٤٤٧/٥ وكشف الغمة ١٢٩/٢ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٥/٢ وكنز العمال ٤٧٠/٥ .

٤ - إثبات الزنا :

يثبت الزنا بأحد ثلاثة أمور هي :

أ - **الاققرار** : وهو وإن لم نعثر على نص فيه عن ابن عباس ، إلا أنه مما انعقد عليه الاجماع وقد رجم رسول الله ﷺ ماعزاً والغامدية بإقرارهما .

ب - **الشهادة** : ونصابها لإثبات الزنا أربعة من الرجال لقوله تعالى في سورة النساء / ١٥ ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ بشرط ألا يكون المدعي - أي الزوج - واحداً منهم ، فإن كان الزوج واحداً منهم لم يقيم عليها حد الزنا إذا لم يتموا الأربعة ، قال ابن عباس في المرأة يشهد عليها ثلاثة بالزنا وزوجها الرابع ، ليس عليها رجم ، ويُلاعنها زوجها^(١) (ر : شهادة / ٥ ب) .

ج - **الحبل** : ويعتبر حبل غير ذات الزوج والأمة التي لا يطؤها سيدها دليل الزنا ، ويعتبر من هذا ولادة الزوجة بعد زواجها بأقل من ستة أشهر بولد كامل الخلق حي (ر : حمل / ٢ أ) .

٥ - آثار الزنا :

يترتب على الزنا - عند ابن عباس - مجموعة من الآثار منها :

(١) عبد الرزاق ٣٣١/٧ وابن أبي شيبة ١٣٢/٢ والمحلّى ٢٦١/١١ وأحكام القرآن للجصاص ٢٩٥/٣ .

أ — نزع نور الإيمان من قلب الزاني ، قال ابن عباس : لا يزني منكم الزاني إلا نزع الله نور الإيمان من قلبه ، فإن شاء أن يردّه ردّه ، وإن شاء أن يمنعه منعه^(١) . وقد روى ابن عباس عن رسول الله أنه قال « لا يزني العبد حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن » قال عكرمة لابن عباس مستفسراً : كيف يُنتزع الإيمان منه ؟ فشبك أصابعه ثم أخرجها فقال : هكذا ، فإذا تاب عادَ إليه هكذا ، وشبك أصابعه^(٢) .

ب — منع ابتداء النكاح لا استمراره :

(١) وفي صدد الكلام على منع الزنا من ابتداء النكاح لأبد لنا من أن نفرق بين حالتين :
الحالة الأولى : هي أن يتخذ الرجل خليلة اختصت به فهي تزني معه ولا تزني مع غيره ثم يريد أن يتزوجها ليصلح ما أفسده بزناه بها ، وهذا تصرف جائز لا غبار عليه عند ابن عباس رضي الله عنه فقد قال في الرجل يزني بالمرأة ثم يريد نكاحها ؟ قال : أول أمرها سفاح وآخره نكاح^(٣)

(١) ابن أبي شيبة ٢٣١/١ .

(٢) المحلى ١٢٠/١١ والحديث أخرجه البخاري في الأشربة ، ومسلم في الإيمان .

(٣) عبد الرزاق ٢٠٢/٧ وسنن البيهقي ١٥٥/٧ و ١٥٧ وسنن سعيد بن منصور ٢١٦/١/٣ وابن أبي شيبة ٢١٩/٢ وأحكام القرآن للجصاص ٢٦٥/٣ والمحلى ٤٧٦/٩ .

وقال مرة : إن تابا فإنه ينكحها^(١) ، ونحن نرى أن نكاحهما توبة ، ولذلك فإنه لما سأل رجل ابن عباس عن الرجل يفجر بالمرأة ثم يتزوجها ، قرأ عليه عبد الله بن عباس قوله تعالى في سورة الشورى / ٢٥ ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ ﴾ وسأله رجل فقال إني كنت أُلِّمُ بامرأة ، وآتي منها ما حرم الله عز وجل ، فرزقني الله من ذلك توبة ، فأردت أن أتزوجها ، فقال ناس : إن الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ، فقال ابن عباس : ليس هذا في هذا ، انكحها ، فما كان من إثم فعلي^(٢) .

وقد كان ابن عباس يشبه الرجل الذي يزني بامرأة ثم يتزوجها بالذي يسرق من كرم ثم يشتريه ، فقد ذكر في المغني : أن رجلاً سأل ابن عباس عن نكاح التي زني بها ؟ فقال يجوز ، أرايت لو سرق من كرم ثم ابتاعه أكان يجوز^(٣) ؟ .

الحالة الثانية : أن تمارس المرأة الزنا مع رجل ويريد رجل آخر غيره أن يتزوجها ، أو تمارس الزنا مع عدة رجال ويريد أحدهم أن يتزوجها ، وفي هذه الحالة لا يجوز له أن يتزوجها إلا بشرطين اثنين :

الشرط الأول : أن تترك الزنا وتتوب منه .

(١) عبد الرزاق ٢٠٢/٧ .

(٢) تفسير ابن كثير ٢٦٤/٣ .

(٣) المغني ٦٠٣/٦ .

الشرط الثاني : أن تستبرئ رحمها بحيضه ليُعلم خلوه من الولد^(١) .

ولذلك كان رضي الله عنه يقول في قوله تعالى في سورة النور / ٣ ﴿ الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ، وحُرِّمَ ذلك على المؤمنين ﴾ ليس هذا بالنكاح ، إنما هو الجماع ، لا يزني بها إلا زان أو مشرك ، وحرم الله الزنا على المؤمنين^(٢) وقال « ذلك حكم بينهما »^(٣) .

— وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه لا يتزوجها إلا زان ، فقد روى عن عبد الله بن شداد قال : كنت جالساً مع ابن عباس في زمزم ، فأتاه رجل فذكر أنه تسقط امرأته فزعمت أنها فجرت ، فقال ابن عباس « فبئس ما صنعت ، إن كنت فعلت مثل الذي أقرت به على نفسها — أي زنت — فامسك امرأتك ، وإن كنت لم تفعل فحلّ سبيلها »^(٤) .

(٢) أما عدم منعه استمرار النكاح ، فإن زنى أحد الزوجين لا يفسخ النكاح بالاتفاق ، ولا يمنع الزوج من وطء زوجته ، وما حصل من ولد منه أو من غيره فيلحق نسبه به — أي

(١) المغني ٦٠٣/٦ وأحكام القرآن للجصاص ٢٦٥/٣ .

(٢) سنن البيهقي ١٥٤/٧ وتفسير ابن كثير ٢٦٢/٣ .

(٣) سنن البيهقي ١٥٤/٧ والهيلى ٤٧٦/٩ .

(٤) ابن أبي شيبة ٢١٣/١ .

بالزوج — لأنه ولد على فراشه ، إلا أن ينفيه ويشهد على زناها أو يلاعنها . كما أن زنا الأمة لا يمنع وطء سيدها لها ، وقد تقدم معنا في (تسري / ٢ أ ٦) إذ أن ابن عباس قد وطئ جارية له قد زنت وقال : إنها كانت بغياً فحصنتها ، ولما قيل له : أتقع عليها وقد فجرت ؟ قال : إنها — لا أم لك — ملك يميني^(١) . نعم إن زنا أحد الزوجين لا يؤثر على استمرار النكاح ولو كان بمحارم الزوج الآخر ، فمن زنى بأم امرأته لا تحرم عليه امرأته كما سيأتي في الفقرة التالية .

ج — ثبوت حرمة المصاهرة بالزنا : كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن الرجل إذا زنى بامرأة ثبتت حرمة المصاهرة بينهما ، فحرم عليه أصلها وفرعها ما عدا من دخل بهن منهن ، أما تحريم أصلها وفرعها ممن لم يدخل بهن منهن فهن : فإن رجلاً قال لابن عباس : إنه أصاب أم امرأته — يعني قبل أن يتزوج امرأته — فقال له ابن عباس : حرمت عليك ، وذلك بعد أن ولدت له سبعة رجال كلهم صار رجلاً يحمل السلاح^(٢) فالوطء الحرام عنده بهذه الشروط يحرم الحلال .

أما إن وقع الزنا بإحدى محارم الزوجة كأُمها أو أختها بعد الدخول بالمرأة فإن هذا الزنا لا يُحرّم عليه زوجته ،

(١) عبد الرزاق ٢٠٨/٧ .

(٢) المحلى ٥٣٢/٩ و ١١٦/١٠ .

ويبقى نكاحهما على حاله ، فقد قال في رجل فجر بأم
امرأته — أي بعد الدخول بامرأته — قال : تخطى
حرمتين ، لا تحرم عليه امرأته ، لا يحرم الحرام الحلال^(١) :
وقال في رجل زنا بأخت امرأته : تخطى حرمة إلى حرمة ،
ولم تحرم عليه امرأته^(٢) .

د — ولد الزنا :

(١) كان ابن عباس رضي الله عنه يرى من الناحية الاجتماعية أن
جريمة الزنا يحمل جريرتها في الدنيا ولد الزنا ، لأن الزاني
والزانية يتوبان فيقبل الله توبتهما ، ويبقى ولد الزنا يحمل عار
جريمة لا يد له فيها ، يعيش بلا أب ، ويتعامل مع الناس
فيذكر اسمه ولا يذكر نسبه ، ولذلك كان ابن عباس
يقول : ولد الزنا شر الثلاثة ، لأن أبويه يتوبان^(٣) .

(٢) أما من الناحية الدينية : فإن ولد الزنا كبقية الناس ، فهو
يلي من الأعمال ، ويرقى في مراتب الدولة كبقية الناس ،
فيلي القضاء ، ويكون أميراً على البلدان والجيوش ، وتقبل
شهادته أمام القضاء في كل شيء ، حتى في الزنا الذي هو
ثمرة من ثمراته^(٤) ، وإذا كان رقيقاً فإنه يُعتق كما يعتق بقية

(١) عبد الرزاق ١٩٩/٧ وسنن سعيد بن منصور ٣٩٨/١/٣ والمحلى ٥٣٣/٩

و ١١٦/١٠ وأحكام القرآن للجصاص ١١٣/٢ .

(٢) عبد الرزاق ٢٠١/٧ وكنز العمال ٤٥٩/٥ وكشف الغمة ٦٥/٢ .

(٣) سنن البيهقي ٥٩/١٠ .

(٤) المحلى ٤٣٠/٩ .

الأرقاء قربةً ، وفي الكفارات ، فقد سئل ابن عباس عن ولد الزنا وولد رشدة في العتاقة قال : انظر أكثرهما ثمناً ، فوجدو ولد الزنا أكثرهما ثمناً بدينار ، فأمرهم به^(١) أما ما رواه ابن أبي شيبة من أن العباس أعتق بعض رقيقه في مرضه فرد ابن عباس منهن اثنين كانوا يُروُن أنهم أولاد زنا^(٢) فقد كان منه رضي الله عنه في وقت متقدم ثم رجع عنه .

(٣) أما نسب ولد الزنا فإنه يكون لأمه لا لأبيه بالاجماع ، وإن مات وَرَثَتَهُ أُمُّهُ وَعَصَبَتُهَا دُونُ أَبِيهِ وَعَصَبَتُهُ .

هـ — عقوبة الزنا :

(١) الذي عليه الاجماع أن الزاني إذا كان حراً محصناً (ر : إحصان) يَرَجَمُ ، وإذا كان غير محصن يجلد ، أما قوله تعالى في سورة النساء / ١٥ ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ فَاستَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ .. ﴾ الآية ، فهي منسوخة ، فعن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ فَاستَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ ﴾ فكانت المرأة إذا زنت تحبس في البيت حتى تموت ، ثم أنزل الله بعد ذلك في سورة النور / ٢ ﴿ الزَّانِيَةُ

(١) سنن البيهقي ٥٩/١٠ وعبد الرزاق ١٧٧/٩ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٦٠/١ ب .

وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴿١﴾ ؛ وَإِنْ كَانَا مُحْصَنِينَ رُجِمَا ، فِهَذَا السَّبِيلَ الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ لَهُمَا ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا ﴾ فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا زَنَى أُؤْذِيَ فِي التَّعْبِيرِ وَضُرِبَ بِالنَّعَالِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ هَذَا ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ فَإِنْ كَانَا مُحْصَنِينَ رُجِمَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(١) .

(٢) أَمَّا التَّغْرِيبُ بَعْدَ الْجَلْدِ : فَهُوَ أَمْرٌ مُخْتَلِفٌ فِيهِ عِنْدَ الصَّحَابَةِ ، وَمَا نَدْرِي إِنْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْصِدُ بِقَوْلِهِ « مِنْ زَنَى جُلِدَ وَأُرْسِلَ » ^(٢) أَنَّهُ لَا تَغْرِيبَ عَلَيْهِ ، أَمْ كَانَ يَقْصِدُ أَنَّهُ إِذَا جُلِدَ تُرِكَ وَلَمْ يَحْبَسَ ؟ ! .

(٣) وَجَمَعَ الْجُلْدَ مَعَ الرَّجْمِ عَلَى الزَّانِي الْمُحْصَنِ ، أَمْرٌ مُخْتَلِفٌ فِيهِ ، قَالَ الشُّوْكَانِيُّ ذَهَبَتْ الْعَتَرَةُ إِلَى جَمْعِ الْجُلْدِ مَعَ الرَّجْمِ عَلَى الزَّانِي الْمُحْصَنِ ^(٣) وَنَقَلَ ابْنُ قِدَامَةَ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الزَّانِيَّ الْمُحْصَنَ يُجْلَدُ ثُمَّ يَرْجَمُ ^(٤) .

(٤) وَانْفَرَدَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِقَوْلِهِ إِنْ الرَّقِيقُ لَا يَقَامُ عَلَيْهِ حَدُّ الزَّانَا أَبَدًا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَتَزَوِّجًا فَإِنْ كَانَ مَتَزَوِّجًا فَزَنَى فَعَلَيْهِ نَصْفُ مَا

(١) المحلى ٢٢٩/١١ وانظر تفسير الطبري وتفسير ابن كثير لهذه الآية ، وسنن البيهقي ٢١٠/٨ وأحكام القرآن للجصاص ١٠٥/٢ و ١٠٧ وكشف الغمة ١٢٨/٢ وغيرها .

(٢) المحلى ٢٣٢/١١ .

(٣) نيل الأوطار ٢٥٥/٧ .

(٤) المغني ١٦٠/٨ .

على الحر من الجلد ، أعني : أن يجلد خمسين جلدة ، وقد تقدم ذلك في (حد / ٤ جـ) و (زنا / ٣ ب) .
 — ويعامل المكاتب معاملة الرقيق في ذلك وقد تقدم في (حد / ٤ د) و (رق / ٢ ب ٨) .

٥) ويجب إعلان هذه العقوبة لقوله تعالى في سورة النور / ٢ ﴿ وَلِيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ قال ابن عباس : الطائفة : الرجل فما فوقه^(١) و (ر : حد) .
 و — أجر الزانية حرام (ر : احتراف / ٢ جـ)
 ٦) انظر أيضاً : حد .

زندقة :

١ — تعريف :

الزندقة : التبرؤ من جميع الأديان .

٢ — عقوبتها :

من كان مسلماً فترندق فعقوبته القتل بالسيف ، وقد بلغ ابن عباس أن علياً كرم الله وجهه أخذ زنادقة فأحرقهم ، فقال : أما أنا فلو كنت ، لم أعذبهم بعذاب الله ، ولو كنت أنا لقتلتهم لقوله ﷺ « من بدل دينه فاقتلوه »^(٢) و (ر : احراق) .

(١) تفسير ابن كثير ٢٦٢/٣ والمحل ٢٦٤/١١ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٧/٢ وكشف الغمة ١٤٦/٢ .

زوج :

- شروط الزوج وأحكامه في النكاح (ر : نكاح / ٤) .
- الطلاق بيد الزوج (ر : طلاق / ٣ أ) .
- حق الزوج في ميراث زوجته (ر : ارث / ٦ ج) .
- الزوج أحق من الولي في الصلاة على زوجته الميتة (ر : صلاة / ١٨ ج) .
- عدم قبول شهادة الزوج على زوجته (ر : شهادة / ٥ ب) .
- عدم تبرع الزوج من مال زوجته (ر : تبرع / ٤ أ) .
- وجوب العدل بين زوجاته (ر : نكاح / ١٠ أ) .

زوجة :

- تبرع الزوجة من مال زوجها (ر : تبرع / ٤ أ) .
- حق الزوجة في الميراث (ر : ارث / ٦ د) .
- طلاق الزوجة (ر : طلاق / ٥) .
- قذف الزوجة (ر : قذف / ٢ أ) و (لعان) .
- سرقة الزوجة من مال زوجها (ر : سرقة / ٣ هـ) .
- التسري بالأمّة المتزوجة (ر : تسري / ٢) .
- نكاح المرأة المتزوجة (ر : نكاح / ٣ ب ٢ أ) .
- ما يحرم الزوجة على زوجها (ر : زنا / ٥ ج) و (طلاق / ٦ هـ) .

زينة :

١ - تعريف :

الزينة : ما يتزين به ، ويطلقها الفقهاء ويريدون بها : التزين ، وهو التجميل .

٢ - حكمها :

أ - التزين بما هو مشروع ولغاية مشروعة سنة ، وهي للنساء ألزم منها للرجال ، وقد كان ابن عباس رضي الله عنه يحرص على التزين ويقول إني أحب أن أتزين للمرأة كما أحب أن تتزين المرأة لي ، لأن الله تعالى يقول في سورة البقرة / ٢٢٨ ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ وما أحب أن أستوفي حقي عليها ، لأن الله تعالى يقول في نفس الآية السابقة ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ ^(١) .

ب - وهي محرمة على المعتدة من الوفاة (ر : عدة / ٥ د ٤) وعند إرادة التبرج للرجال لقوله تعالى ﴿ عَنِيرٌ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ﴾ .

٣ - ما يجوز أن تظهره المرأة من الزينة :

الزينة على نوعين :

أ - زينة ظاهرة : وهي التي تكون على الأعضاء التي يجوز للمرأة أن تظهرها أمام من يدخل عليها من الرجال

(١) ابن أبي شيبة ٢٥٨/١ وكشف الغمة ٧٦/٢ وسنن البيهقي ٢٦٥/٧ والمغني ١٨/٧ .

الأجانب ، والأعضاء التي يجوز للمرأة أن تظهرها هي :
 الوجه والكفان ، قال ابن عباس في قوله تعالى في سورة
 النور / ٣١ ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ قال
 الزينة الظاهرة على الوجه والكفين^(١) ، وهذه الزينة هي
 كالكحل في العينين والخضاب والخاتم في الكفين ونحو
 ذلك ، فقد روى البيهقي أن ابن عباس قال في قوله تعالى
 في سورة النور / ٣١ ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾
 الزينة الظاهرة هي الوجه وكحل العين وخضاب
 الكف والخاتم ، فهذه تظهره في بيتها لمن دخل عليها^(٢) ،
 وقد أغرب الفيروزآبادي جامع تفسير ابن عباس في تنوير
 المقباس عندما قال ﴿ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ من ثيابها
 و (ر : حجاب / ٣ د) .

ب — زينة باطنة : وهي التي تكون على الأعضاء التي لا يجوز
 للمرأة أن تظهرها أمام من يدخل عليها من الرجال
 الأجانب ، وهي على نوعين :

(١) زينة تكون على أعضاء يجوز للمرأة أن تظهرها أمام محارمها
 من أب أو أخ أو ابن أو نحو ذلك ، وهي الأذن والعنق
 والزند ، ويلاحظ فيها أنها أعضاء مجاورة للأعضاء التي يجوز
 كشفها أمام من يدخل عليها من الرجال الأجانب ،
 ومتصلة بها ، قال ابن عباس في قوله تعالى في سورة

(١) ابن أبي شيبة ٢٢٢/٢ وتفسير ابن كثير ٢٨٣/٣ .

(٢) سنن البيهقي ٩٤/٧ وتفسير ابن كثير ٢٨٣/٣ .

النور / ٣١ ﴿ وَلَا يُدِينُ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ
آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ
بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ ﴾ قال : والزينة التي تبديها
لهؤلاء الناس : قرطها ، وقلايتها ، وسوارها^(١) .

(٢) النوع الثاني : زينة تكون على ما عدا ذلك من الأعضاء ،
وهي أعضاء لا يجوز كشفها أمام غير الزوج ، كالساق
والنحر والعضد والشعر وغير ذلك قال ابن عباس : أما
خلخالها ومعضدتها ونحرها وشعرها فلا تبدين إلا
لزوجها^(٢) .

٤ — وصل الشعر :

كان ابن عباس يبيح للمرأة أن تزين بوصل شعرها بشرط أن لا
تكون الوصلة شعر إنسان ، فقد جاء في آثار أبي يوسف قول
ابن عباس : لا بأس بالوصل إذا كان صوفاً ، إنما يكره
الشعر^(٣) .

٥ — الأصباغ :

يجوز للمرأة أن تزين بالألوان كتحمير الحدود ، ولبس المزركش
من الثياب ونحو ذلك ، لأن ذلك يضيفي عليها جمالاً ويعمق في
أنوثتها ، وهو أمر مطلوب في المرأة ؛ أما الرجل فلا يحل له
التزين بشيء من الأصباغ ، لأن الرجولة تأبى عليه ذلك ، قال

(١) سنن البيهقي ٩٤/٧ .

(٢) سنن البيهقي ٩٤/٧ وتنوير المقباس ٢٩٥ .

(٣) آثار أبي يوسف برقم ١٠٤٩ وسنن البيهقي ٤٢٧/٢ .

ابن عباس رضي الله عنه « لا تقرب الملائكة متضمخاً
بخلوق »^(١) . والخلوق ضرب من الأصبغة أصفر اللون .
ويجوز لها أن تزين بالخصاب للكفين والقدمين (ر :
خصاب) .

٦ - تزين الرجال عند الرواح إلى الجمعة (ر : جمعة / ٤ د) .

٧ - تزين المساجد (ر : مسجد / ٢) .

(١) ابن أبي شيبة ٢٣٢/١ ب .

حرف السين

س

سائبة :

الولاء في عتق السائبة (ر : ارث / ٦ ي ٢) .

سؤر :

١ — تعريف :

السؤر هو فضلة الشرب من إنسان أو حيوان أو طير .

٢ — نجاسته أو طهارته :

السؤر لا يخرج عن أن يكون سؤر إنسان أو سؤر حيوان أو سؤر طير وستكلم عن ذلك عند ابن عباس فيما يلي :

أ — سؤر الإنسان : سؤر الإنسان طاهر بالاجماع ، ولم نعثر على نص خاص عند ابن عباس رضي الله عنه .

ب — سؤر الحيوان : إن الحيوان لا يخلو من أن يكون مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم :

(١) فإن كان الحيوان مأكول اللحم فسؤره طاهر بالاجماع ، لأن سؤره متولد من لحمه ، وطالما أن لحمه طاهر فسؤره طاهر .

(٢) وإن كان الحيوان غير مأكول اللحم فإنه إما أن يكون مما

تعم به البلوى لكونه لا يمكن التحاشي عنه كاهر ونحوه أو
مما لا تعم به البلوى :

— فإن كان مما تعم به البلوى ولا يمكن تحاشيه كاهر
والطيور ونحوها فسؤرها طاهر رفعا للخرج ، وللبأس
بفضل سؤره للوضوء والشرب^(١) . وقد سئل ابن عباس
عن ولوغ الهز في الإناء ، أيغسل ؟ قال : هو من متاع
البيت^(٢) .

— وإن كان مما لا تعم به البلوى فإننا لم نعتز في ذلك على
نص عن ابن عباس رضي الله عنه ، هل سؤرها طاهر
كما يقول جمهور من الصحابة ، أم نجس نظراً لتولد
سؤرها من لحمها ، ولعل السبب هو عدم نقل شيء
صحيح في ذلك عن رسول الله ﷺ ، واقتصار النقل
على سؤر الكلب ، وقد ورد عن ابن عباس ما يدل على
أن سؤر الكلب نجس ، وإن الإناء الذي ولغ فيه
الكلب لا يطهر إلا بغسله سبع مرات وجوباً ولم تذكر
الرواية عنه وجوب كون إحدى هذه المرات بالتراب^(٣)
اتباعاً لإحدى روايات الحديث التي لم يرد فيها ذكر
للتراب ، ونقل ابن حزم والنووي من مذهبه وجوب

(١) الاستذكار ٢٠٨/١ .

(٢) كنز العمال ٥٨٣/٩ وابن أبي شيبة ٦/١ ب وعبد الرزاق ١٠٢/١ و ١٠٣ والخلی

١١٨/١ .

(٣) الخلی ١١٢/١ وطرح التثريب ١٢٤/٢ والاستذكار ٢٥٨/١ ونيل الأوطار ٤٢/١

وغيرها .

كون إحدى هذه المرات السبع بالتراب^(١) .

سبي :

١ - تعريف :

السبي هو أخذ نساء وأولاد الكفار الحريين بعد فتح بلادهم
عنوة .

٢ - ممن يؤخذ السبي :

مما تقدم — من التعريف — يتبين لنا أن السبي لا يكون إلا
من الكفار المحاربين ، أما البُغاة المسلمون فإنه لا يؤخذ منهم
سبي ، قال ابن عباس : كان مما نقم الخوارج على عليّ بن أبي
طالب رضي الله عنه أنه قاتل أهل الجمل — وهم المسلمون
الذين خرجوا عليه يقودهم طلحة والزبير وفيهم أم المؤمنين
عائشة في هودجها على جمل — ولم يَسْب ولم يغنم ، فإن
حلت له دماؤهم فقد حلت له أموالهم ، وإن حرمت عليه
أموالهم فقد حرمت عليه دماؤهم . قال لهم ابن عباس — وهو
يحاجهم — أفتسبون أمكم ؟ — يعني عائشة — ثم تستحلون
منها ما تستحلون من غيرها ؟ فإن قلتُم ليست أمكم فقد
كفرتُم ، وإن قلتُم إنها أمكم واستحللتُم سببها فقد كفرتُم^(٢)
و (ر : بغي / ٤) .

(١) المحلى ١١٢/١ والمجموع ٥٨٦/٢ .

(٢) المغني ١١٦/٨ وأحكام القرآن للجصاص ٤٠٢/٣ .

٣ — مصير السبي :

أ — ما أخذ من نساء وأطفال البغاة يرَدُّ إليهم بعد هدوء الفتنة .

ب — أما ما أخذ من نساء وأطفال الكفار فإن الإمام يخير فيهم بين المن أو الفداء أو الاسترقاق ، وهذا إجماع لا خلاف فيه بين الصحابة فإذا ضرب على السبي الرق جاز لمن صار إليه السبي من المسلمين أن يطأ النساء اللاتي صرن إليه بعد استبراء رحمهن بحيضه وإن كان لهن أزواج أحياء في دار الحرب ، إذ يعتبر سببها طلاقاً لها ، قال ابن عباس في قوله تعالى في سورة النساء / ٢٤ ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ السبايا اللاتي لهن أزواج لأبأس بمجامعتهن إذا استبرئن^(١) ، وقال : كل ذات زوج إتيانها زنا إلا ما سبيت^(٢) .

سبيل الله :

يطلق سبيل الله على الجهاد (ر : جهاد) وعلى الحج (ر : زكاة / ٧ د) .

سجود :

١ — تعريف :

السجود هو وضع الأعضاء السبعة (الجبهة والكفان والركبتان

(١) سنن البيهقي ١٦٧/٧ وتفسير الطبري ٢/٥ والمغني ٤٢٧/٨ .

(٢) سنن البيهقي ١٦٧/٧ وأحكام القرآن للجصاص ١٣٥/٢ و ٤٣٩/٣ .

وأصابع القدمين) على الأرض .

٢ - كيفية السجود :

أ - كيفية السجود : هي أن يسجد على الأعضاء السبعة التي

وردت في التعريف ، قال ابن عباس رضي الله عنه أمرنا النبي ﷺ أن نسجد على سبعة أعضاء ، ولا تكف شعراً ولا ثوباً ، الجبهة واليدين والركبتين والرجلين ، وفي رواية وأطراف القدمين ^(١) ويضم أنفه إلى جبهته في السجود فيسجد عليه قال ابن عباس إذا سجد أحدكم فليلصق أنفه بالحضيض فإن الله قد ابتغى ذلك منكم ^(٢) وقال : لا تقبل صلاة لا يصيب فيها الأنف من الأرض ما تصيب الجبهة ^(٣) . ويجافي بطنه عن الأرض وذراعيه عن جنبه قال ابن عباس : أتيت رسول الله من خلفه فرأيت بياض أبطيه وهو مجخ قد فرج بين يديه ^(٤) .

ولا يكف ثوبه ولا شعره بل يتركه مرخياً يسجد لله تعالى معه ، وقد تقدمت رواية ابن عباس لقول رسول الله : (ولا تكف شعراً ولا ثوباً) وقال ابن عباس : أمرت

(١) أخرجه البخاري في صفة الصلاة ، ومسلم في الصلاة باب أعضاء السجود ، وابن

أبي شيبة ٤٠/١ ب ، وغيرهم .

(٢) عبد الرزاق ١٨١/٢ وكنز العمال ١٣٠/٨ وابن أبي شيبة ٤١/١ والهي ٢٦٧/٣ .

(٣) سنن البيهقي ١٠٤/٢ .

(٤) أخرجه أبو داود في الصلاة باب صفة السجود ، وإمام أحمد في المسند برقم

٢٤٠٥ ، وفتح عضديه في السجود وجافي بطنه .

أن أسجد على سبعة أعظم ولا أكف شعراً ولا ثوباً^(١) .

ب — سجود المريض : المريض الذي لا يستطيع السجود على الأرض يجوز أن يرفع له شيء إلى وجهه ليسجد عليه ، فقد سئل ابن عباس عن المريض أيسجد على المرفقة الطاهرة ؟ فقال : لا بأس به^(٢) قال : لا بأس أن يلف المريض الثوب ويسجد عليه^(٣) .

ج — سجود المرأة : تراعي المرأة ما هو أستر لها في جميع أحوالها ، ومن ذلك السجود ، قال ابن عباس : تجتمع المرأة وتحتفز في سجودها^(٤) .

٣ — أهمية السجود :

السجود عدا عن كونه فريضة من فرائض الصلاة فإنه يحمل معنى عظيماً من معاني تعظيم الله تعالى لا يمكن التعبير عنه ، حتى أن ابن عباس — لما كف بصره — فضل أن يبقى أعمى على أن يحرم من هذا المعنى العظيم ، روى ابن أبي شيبه : لما كف بصر ابن عباس أتاه رجل فقال له : إن صبرت لي سبعاً لا تصلي إلا مستلقياً داوئلك ورجوت أن تبرأ عيناك ، فأرسل ابن عباس إلى عائشة وأبي هريرة وغيرهما من أصحاب رسول الله ﷺ ، فكلهم يقول : رأيت إن مت في هذه السبع

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢٠٩/٣ .

(٢) عبد الرزاق ٤٧٨/٢ والحقلي ٢٦٨/٣ وابن أبي شيبه ٤٢/١ والمغني ١٤٨/٢ .

(٣) عبد الرزاق ٤٧٨/٢ .

(٤) ابن أبي شيبه ٤٢/١ .

كيف تصنع بالصلاة ؟ قال : فترك عينيه فلم يداوها^(١) .
أقول : هذه القصة إن صحت - وما هي كذلك -
فإنها تحمل على أن رجاء الشفاء كان ضعيفاً ، وإلا فإنه لا
يغيب على فضلاء الصحابة أن الضرورات تبيح المحظورات ، ثم
هو لن يترك الصلاة بالكلية ، ولكنه سيترك السجود في
الصلاة لضرورة رد البصر .

٤ - أنواع السجود :

السجود على أنواع منها : سجود الصلاة (ر : صلاة /
٩ ي) وسجود السهو وسجود التلاوة ونتكلم عنها فيما يلي :

٥ - سجود السهو :

أ - متى يجب سجود السهو : يجب سجود السهو في ثلاث
حالات :

(١) إذا سها عن فرض ثم أتى به بعد ذلك فقد حدث أن سلم
عبد الله بن الزبير من ركعتين في صلاة رابعة ، ثم قام إلى
الحجر فاستلمه ، فسبح له القوم ، فرجع فأتم وسجد
سجدتين ، فذكر ذلك لابن عباس فأقره^(٢) .

(٢) فوات شيء من الصلاة دون الفرض سهواً ، فقد كان ابن
عباس إذا فاتته وتر في الصلاة سجد سجدة^(٣) .

(٣) إذا شك في أداء فرض ، فإنه يني على اليقين ويسجد

(١) ابن أبي شيبة ٩٢/١ ب .

(٢) ابن أبي شيبة ٦٨/١ والمغني ٤٧/٢ .

(٣) ابن أبي شيبة ٧٠/١ ب .

للسهو ، كما إذا شك في هل صلى ثلاث ركعات أو أربع ركعات ، فإنه يصلي ركعة ويسجد للسهو^(١) ، ونقل النووي عنه : أنه تبطل صلاته^(٢) ، أقول : وهذا ليس على إطلاقه عند ابن عباس ، وإنما تبطل صلاته إن كان سهوه أول مرة ، فإن عاوده السهو فإنه يني على اليقين من صلاته ثم يسجد للسهو ، قال ابن جريج : سمعت عطاء يقول : سمعت ابن عباس يقول : إن نسيت الصلاة المكتوبة فعد لصلاتك ، قال : لم أسمع منه في ذلك غير ذلك ، قال : لكن بلغني عنه وعن ابن عمر أنهما قالوا : فإن نسيت الثانية فلا تعدها ، وصل على أخرى في نفسك ، ثم اسجد سجدين بعدما تسلم وأنت جالس^(٣) .

ب — يستحب سجود السهو : — عند ابن عباس — عقب كل صلاة ، وفي ذلك كان يقول ابن عباس رضي الله عنه « إن استطعت أن لا تصلي صلاة إلا سجدت بعدها سجدين فافعل »^(٤) وكان ابن عباس نفسه يسجد بعد وتره سجدين^(٥) لأن هذا السجود هو المرغم للشيطان والقاهر له ، قال ابن عباس : إن النبي سمى سجود السهو

(١) المغني ٥/٢ .

(٢) المجموع ٤٣/٤ .

(٣) عبد الرزاق ٣٠٨/٢ .

(٤) ابن أبي شيبة ٩٧/١ .

(٥) ابن أبي شيبة ٩٧/١ .

المرغمتين^(١) .

ج — كيفية سجود السهو : إذا أراد المصلي أن يأتي بسجود السهو فإنه يسلم يمينا ، ثم يسجد سجدتين كسجود الصلاة ، وهل يقرأ التشهد بعدهما أم لا يقرأ ؟ لم نعثر في ذلك عن ابن عباس ، ثم يسلم منياً صلاته^(٢) .

٦ — سجود التلاوة :

أ — حكمه : حكى النووي في المجموع عن ابن عباس أن سجود التلاوة سنة وليس بواجب^(٣) وما ندري من أين أتى النووي — رحمه الله — بهذا ، مع أن هذا الفرز الدقيق للأحكام والمصطلحات لم يكن معروفاً في عصر الصحابة ، وإنما هو عمل من الأئمة المجتهدين رحمهم الله وأجزل لهم المثوبة ، وجمهور العلماء عدا أبي حنيفة على أن سجود التلاوة سنة .

ب — لمن يُسنّ : يُسنّ سجود التلاوة لمن قرأ آية من آيات السجدة ، أو تعمد الاستماع إليها ، أما من سمعها عرضاً دون أن يتعمد استماع القرآن فليس عليه سجود تلاوة ، قال ابن عباس « إنما السجدة على من جلس لها ، فإن مرت — فسمعت السجدة — فسجدوا ، فليس عليك

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة باب إذا صلى خمساً .

(٢) الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار ١١٥ ونيل الأوطار ١٣٥/٣ والمغني ٢٢/٢ .

(٣) المجموع ٥٥٥/٣ .

سجود^(١) ، وقد مرّ هو رضي الله عنه بقاصّ — أي واعظ — فقرأ القاص سجدة ليسجد معه ابن عباس ، فلم يسجد وقال : ما جلسنا لهذا^(٢) .

ج — سجوده في أوقات الكراهة : يظهر أن ابن عباس يرى أن سجود التلاوة ليس بصلاة ، ولذلك تسامح فيه ببعض ما يلزم في الصلاة ، فأجاز أدائه في الأوقات التي تكره فيها الصلاة ، بعد العصر ، وبعد الفجر وقال : إذا قرأ السجدة بعد العصر أو بعد الفجر فليسجد^(٣) .

د — توفر شروط الصلاة فيه : ونتيجة لاعتباره سجود التلاوة ليس بصلاة فقد أجاز أيضاً سجوده إلى غير القبلة ، فقد قال في الرجل يقرأ السجدة وهو على غير القبلة أيسجد ؟ قال : نعم ، لا بأس^(٤) ولكنه يشترط فيه الطهارة على ما يظهر لأنه لم ييحه للحائض (ر : حيض / ٥ أ ٢) .

ه — كفيته : سجود التلاوة كسجود الصلاة تماماً بالاجماع .

و — آيات السجدة في القرآن : ذكر عند ابن عباس سجود القرآن فقال : هو في : الأعراف ، والرعد ، والنحل ، وبني إسرائيل ، ومريم ، والحج ، والنحل ، والفرقان ، وآم

(١) عبد الرزاق ٣/٣٤٥ وسنن البيهقي ٢/٣٢٤ وابن أبي شيبة ١/٦٣ ب والمجموع ٥٥١/٣ وكشف الغمة ١/١٢٣ والمغني ١/٦٢٤ .

(٢) المغني ١/٦٢٤ وشرح معاني الآثار ١/٢٥٦ .

(٣) ابن أبي شيبة ١/٦٥ .

(٤) ابن أبي شيبة ١/٦٥ .

تنزيل — السجدة — وحَم السجدة ، وفصلت ، وص^(١) ،
فهو في إحدى عشرة سورة من القرآن العظيم ، وليس فيما
بعد سورة الحجرات شيء من السجود . قال ابن عباس
« ليس في المفصل سجود »^(٢) في إحدى الروایتين عنه ،
وفي رواية ثانية : أنه قرأ يوم الجمعة في صلاة الصبح بسورة
﴿ هل أتى على الإنسان .. ﴾ فسجد .

— أما في سورة الأعراف فهو عند قوله تعالى في الآية / ٢٠٦
﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ
وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ ﴾ .

— وأما في سورة الرعد فهو عند قوله تعالى في الآية / ١٥
﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً
وَكَرْهاً ﴾ .

— وأما في سورة النحل فهو عند قوله تعالى في الآية / ٤٩
﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ .

— وأما في سورة بني إسرائيل فهو عند قوله تعالى في الآية /
١٠٧ ﴿ يَخْرُجُونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّداً وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا ﴾ .

— وأما في سورة مريم فهو عند قوله تعالى في الآية / ٥٨
﴿ إِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّداً وَبُكِيّاً ﴾ .

— وأما في سورة الحج ففي موضعين ، الأول عند قوله تعالى
في الآية / ١٨ ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي

(١) عبد الرزاق ٣/٣٣٥ وابن أبي شيبة ١/٦٥ ب والمغني ١/٦١٧ .

(٢) ابن أبي شيبة ١/٦٤ و ٦٥ وسنن البيهقي ٢/٣١٤ .

السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴿ وَالثَّانِي عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي
الْآيَةِ / ٧٧ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا
رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ :
فَضَلَّتْ سُورَةُ الْحَجِّ بِسَجْدَتَيْنِ ^(١) .

— وَأَمَّا فِي سُورَةِ الْفُرْقَانِ فَهُوَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْآيَةِ / ٦٠
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ ؟
أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ؟ وَزَادَهُمْ تُفُورًا ﴾ .

— وَأَمَّا فِي سُورَةِ التَّلْهِيمِ فَهُوَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْآيَةِ / ٢٥
﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ ﴾ .

— وَأَمَّا فِي سُورَةِ آلِّمِ تَنْزِيلِ السَّجْدَةِ فَهُوَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي
الْآيَةِ / ١٥ ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا
سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ .

— وَأَمَّا فِي سُورَةِ حَمِّ السَّجْدَةِ — فَضَلَّتْ — فَهُوَ عِنْدَ قَوْلِهِ
تَعَالَى فِي الْآيَةِ / ٣٨ ﴿ فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ
يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ ﴾ ، فَقَدْ وَرَدَ
أَنْ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَسْجُدُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ « حَم » ﴿ وَهُمْ
لَا يَسْأَمُونَ ﴾ ^(٢) .

(١) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٦٤/١ ب وَسَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ ٣١٨/٢ وَالْخُلِيِّ ١٠٧/٥ وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ
لِلْجِصَّاصِ ٢٢٥/٣ وَالْمَغْنِيِّ ٦١٩/١ وَالْمَجْمُوعُ ٥٥٧/٣ .

(٢) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٦٤/١ ب وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ٣٣٩/٣ وَسَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ ٣٢٦/٢ وَأَحْكَامُ
الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ ٢٢٥/٣ .

— وأما في سورة صّ فهو عند قوله تعالى في الآية / ٢٤ ﴿ فَاسْتَغْفِرْ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ ﴾ ولكن هذا السجود في « ص » ليس من عزائم السجود ، لأنه توبة نبي كما هو ظاهر من سياق الآيات وسباقها ، ولذلك كان ابن عباس يسجد فيها ويقول : إنها ليست من عزائم السجود^(١) .

ز — قراءة سورة السجدة في فرض صلاة صبح يوم الجمعة (ر : صلاة / ٩ و ٣) و (جمعة / ٣) .
ح — قراءة آية سجدة أثناء الخطبة (ر : خطبة / ٢ ب) .

سِخْر :

١ — تعريف :

السحر عندي هو : تسخير الجان للاضرار بمخلوق من المخلوقات .

٢ — حكمه :

يظهر أن ابن عباس رضي الله عنه يعتبر السحر كفراً ، فقد جاء في تنوير المقياس في تفسير قوله تعالى في سورة البقرة / ١٠٢ ﴿ وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نُحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ أي فلا تتعلم السحر ولا تعمل به^(٢) . وجاء في تفسير ابن كثير عن ابن عباس ما يفيد هذا^(٣) .

- (١) ابن أبي شيبة ٦٤/١ وسنن البيهقي ٦١٨/٢ و ٣١٩ والمحلى ١٠٧/٥ وكشف الغمة ١٢٣/١ وأحكام القرآن للجصاص ٣٨٠/٣ والمغني ٥١٨/١ .
(٢) تنوير المقياس ١٥ .
(٣) تفسير ابن كثير ١٤٣/١ .

٣ - كسب الساحر :

إذا كان السحر محرماً فكل كسب يأتي منه فهو كسب خبيث ، قال ابن عباس رضي الله عنه « السحت : الرشوة في الحكم و ... أجر الساحر و .. »^(١) و (ر : اجارة / ٢ ب ٢) و (احتراف / ٢ ج) .

سحور :

١ - تعريف :

السحور هو الأكل والشرب آخر الليل قبيل الفجر .

٢ - أحكام السحور :

السحور سنة ، ويستحب تأخيره إلى مقاربة الفجر ، فقد كان ابن عباس يؤخر السحور إلى مقاربة الفجر^(٢) .
فإن شك في طلوع الفجر فإن له أن يأكل ويشرب حتى يتيقن طلوعه ، لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان إلى أن يثبت التغيير ، ولا يترك ما هو متيقن لما هو مظنون ، قال رجل لابن عباس : إني أتسحر ، فإذا شككتُ أمسكتُ ، قال ابن عباس : « كُلْ ما شككت حتى لا تشك »^(٣) .

(١) سنن البيهقي ١٢/٦ .

(٢) تفسير ابن كثير ٢٢٢/١ .

(٣) المغني ١٦٩/٣ و ١٧٠ وتنوير المقباس ٢٦ و سنن البيهقي ٢٢١/٤ والمجموع ٣٤٣/٦ و ٣٤٤ .

سراية :

سراية الجناية (ر : جناية / ٤ م) .

سَرَقَة :

١ — تعريف :

السرقَة : هي أخذ المكلف مالاً لا حَقَّ له فيه من حرز خفية .

٢ — العفو عن السارق :

كان ابن عباس رضي الله عنه يفضل العفو عن السارق إذا ما قبض عليه صاحبُ المال ، خاصة إذا كان هذا السارق فيه شيء من الحاجة ، فالمنطق الإنساني يقضي — كما يرى ابن عباس — أن تُقضى حاجته ويترك ، فقد روى عبد الرزاق أن ابن عباس رضي الله عنه أخذ سارقاً فزوده وأرسله^(١) ، وروى ابن أبي شيبة أن ابن عباس وعمار بن ياسر والزيبر ابن العوام أخذوا سارقاً فخلوا سبيله ، فقليل لابن عباس : بئس ما صنعتم حين خلّيتم سبيله ، فقال : لا أمّ لك لو كنت أنت لسرك أن يخلى سبيلك^(٢) .

٣ — السارق :

إن الذي لا خلاف فيه أن السرقَة إثم بحد ذاتها . وإن سقط الحد عن السارق لسبب من الأسباب .

(١) عبد الرزاق ١٠/٢٢٦ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٢٣/٢ ب .

أ — سرقة الصغير والمجنون : انعقد الاجماع على أنه لا قطع على الصغير والمجنون إذا سرقا ، لأن الصغير لم يكلف بعد ، ولسقوط التكليف عن المجنون ، ولكننا لم نعثر على نص في ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه .

ب — سرقة العبد : كان ابن عباس يرى أن العبد إذا سرق فإنه لا تقطع يده بل يعاقب بعقوبة أخرى ، لأن الواجب في حق العبد نصف الحد المقرر في حق الحر ، وقطع اليد الواجب في السرقة هو حد الحر ، وهو حد لا يمكن تنصيفه فسقط^(١) ، ووجبت عقوبة أخرى يراها القاضي رادعة ، ويستوى في ذلك العبد الآبق وغيره ، فالآبق أيضاً لا قطع عليه^(٢) .

ج — سرقة أهل الذمة : لقد قلنا في (حد / ٤ ب) أن الحدود هي خالص حق الله تعالى ، وإذا كانت خالص حق الله فإنها — عند ابن عباس — لا يلزم بها غير المؤمنين ، أما الكفار فإنهم لا يلزمون إلا بحقوق العباد ، وبناء على ذلك فإنه إذا ما سرق أحدهم فإنه لا يقام عليه حد السرقة^(٣) ولكن يعاقب بعقوبة رادعة .

د — سرقة المضطر : إذا سرق المضطر فإنه لا يقام عليه الحد ، فعن عبد الله بن أبي مليكة أن عبيد بن عدوا — وهو عامل

(١) المغني ٢٦٧/٨ .

(٢) عبد الرزاق ١٠/٢٤٢ .

(٣) المحلى ١١/١٥٨ .

على الطائف — على خمار امرأة ، فسألها ، فقالا : حملنا عليه الجوع ، اضطررنا إليه ، فكتب فيهما إلى عبد الله بن عباس وإلى عبيد بن عمير ، وإلى عباد بن عبد الله بن الزبير ، فكتب إليه عباد : أن اقطعهما ، وكتب عبيد بن عمير أن قد أحلت الميتة والدّم ولحم الخنزير لمن اضطر ، وكتب ابن عباس — وقد كنت كتبت إليه بما اعتلّا به من الجوع — فكتب : أن أصبت ، لا تقطعهما ، وغمّ سادتهما ثمن الخمار ، وإن كان فيهما جلدٌ فاجلدهما لئلا يعتلّ العبد بالجوع^(١) .

هـ — سرقة المرأة من مال زوجها : لا يحل لأحد الزوجين أن يأخذ شيئاً من مال الآخر إلا بإذنه ، فقد أتت امرأة فقالت : أئحل لي أن آخذ من دراهم زوجي ؟ قال : أئحل له أن يأخذ من حليك ؟ قالت : لا ، قال : هو أعظم عليك حقاً^(٢) .

٤ — المسروق :

يشترط في الشيء المسروق حتى تقطع فيه اليد شروط هي :
أ — أن يكون مالاً : فإن كان المسروق غير مال فلا تقطع فيه اليد ، وبناء على ذلك رأينا ابن عباس لا يقطع اليد في سرقة الحر ، لأن الحر ليس بمال ، ولكن الواجب التعزير

(١) عبد الرزاق ١٠/٢٣٧ .

(٢) عبد الرزاق ٩/١٢٧ .

قال ابن عباس « من باع حراً ليس عليه قطع ، وعليه شبيه بالقطع ، الحبس »^(١) (ر : تعزير / ٤ ب) .

ب — أن يكون هذا المال محرراً : فإن كان غير محرر فلا قطع عليه في أخذه ، قال ابن عباس « إذا مررت بنخل أو نحوه وقد أحيط عليه بجائط فلا تدخله إلا بإذن صاحبه ، وإذا مررت به في فضاء فكل ولا تحمل »^(٢) .

ج — أن لا يكون للسارق حق فيه : فإن كان له حق فيه فلا يقطع ، كسرقة أحد الشريكين من مال الشركة ، وسرقة أحد الجنود من الغنيمة ونحو ذلك ، قال ابن عباس في الغلول يصيبه الرجل وقد تفرق الجيش ؟ قال : يرده إلى مغنم المسلمين^(٣) ولم يذكر القطع .

د — أن يبلغ المسروق نصاباً : فلا قطع في أقل من نصاب قال ابن عباس : لا يقطع السارق فيما دون ثمن المجنّ ، وثن المجنّ عشرة دراهم^(٤) .

— وقد روى الطبري في تفسيره ونقله عنه ابن كثير في تفسيره أن نجدة بن عامر سأل ابن عباس رضي الله عنه عن قوله تعالى في سورة المائدة / ٣٨ ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾

(١) عبد الرزاق ١٩٥/١ والمحلى ٣٣٧/١١ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٧٦/١ .

(٣) سنن سعيد بن منصور ٢٩٢/٢/٣ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٢٤/٢ وعبد الرزاق ٢٣٤/١٠ وخراج أبي يوسف ٢١٠ وأحكام القرآن للجصاص ٤١٥/٢ و ٤١٦ .

أخص أم عام ؟ قال : بل عام^(١) . وقد فهم الطبري من ذلك أن ابن عباس كان يرى عدم اشتراط النصاب للقطع ، وأن السارق يقطع في سرقة القليل والكثير . وليس الأمر كذلك وقول ابن عباس أن قوله تعالى في سورة المائدة / ٣٨ ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ عام ، لا يعني أن العام لا يخصص ، فهو عام قد خصصته السنة ، وقد ذكرنا النصوص الواردة عن ابن عباس والتي تصرح بأنه لا قطع فيما دون النصاب .

هـ — يباح للمار أن يأكل ثمار الأشجار غير المحرزة من غير أن يحمل منها شيئاً ، ولا يعتبر ذلك الأكل سرقة ، وقد تقدم معنا قبل قليل (سرقة / ٤ ب) قول ابن عباس في ذلك .

٥ — عقوبة السرقة :

أ — إذا سرق السارق وتوفرت فيه شروط إقامة الحد عليه قطعت يده اليمنى من المعصم^(٢) فإن سرق ثانية قطعت رجله اليسرى ، فإن سرق ثالثة فإنه لا يقطع ، ولكن يحبس^(٣) أبداً حتى يغلب على ظن الحاكم أنه لن يعود ، وقد كتب نجدة بن عامر إلى ابن عباس مستفسراً عن قطع اليد اليمنى

(١) تفسير الطبري ٢٩٦/١٠ وابن كثير ٥٥/١ .

(٢) تنوير المقباس ٩٣ .

(٣) خراج أبي يوسف ٢٠٨ وأحكام القرآن للجصاص ٤٢٢/٢ وابن أبي شيبة ١٢٦/٢ .

في المرة الأولى ، وقطع اليد اليسرى في المرة الثانية ، عملاً بقوله ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقطعوا أيديهما ﴾ فلم يوافقهُ على ذلك لأن إجماع الصحابة على قطع الرجل بعد اليد ، إذا سرق ثانية . روى عبد الرزاق وغيره أن نجدة بن عامر كتب إلى ابن عباس : السارق والسارقة فتقطع يده ، ثم يعود فتقطع يده الأخرى قال تعالى : ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ قال ابن عباس : بلى ، ولكن — تقطع — يده ورجله من خلاف^(١) .

ب — وتقطع يد السارق من المعصم ، وتقطع الرجل من منتصف القدم ويذر عقبا قال ابن عباس : أيعجز أمرؤنا هؤلاء أن يقطعوا كما قطع هذا الأعرابي ، فلقد قُطع فما أخطأ ، يقطع الرجل ويذر ما قبلها^(٢) — أي العقب .

السعي بين الصفا والمروة :

- السعي بين الصفا والمروة (ر : حج / ١٩) .
- الاكتفاء بسعي واحد في القرآن (ر : حج / ١٢ ب) .

سفتجة :

١ — تعريف :

السفتجة هي : إقراض رجل مالا لآخر في بلد على أن يستردّه

(١) عبد الرزاق ١٨٦/١٠ وابن أبي شيبة ١٢٦/٢ والمحلّى ٣٥٥/١١ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٣٠/٢ وأحكام القرآن للجصاص ٤٢١/٢ .

في بلد آخر .

٢ - حكمها :

كان ابن عباس رضي الله عنه يميز السفوحة ولا يرى فيها شيئاً ، فقد كان الزبير بن العوام يأخذ من قومه بمكة دراهم ثم يكتب بها إلى مصعب بن الزبير بالعراق فيأخذونها منه ، فسئل ابن عباس عن ذلك فلم ير به بأساً ، فقليل له : إن أخذوا أفضل من دراهمهم ؟ قال : لا بأس إن أخذوا بوزن دراهمهم^(١) .

سفر :

١ - السفر الذي تناط به الأحكام :

أ - كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن السفر الذي تُناطُ به الأحكام ويؤخذ فيه بالرخص ما استغرق مسيرة يوم وليلة من سير الإبل فقال : يقصر المسافر في مسيرة يوم وليلة^(٢) وسئل : أقصر من الإبل ؟ قال : أتجيء من يومك ؟ قلت نعم : قال : لا تقصر^(٣) .

ومفهوم مسيرة يوم وليلة عنده : مسيرة النهار ومن الليل إلى ما بعد العشاء ، فقد قال رضي الله عنه « إذا سافرت

(١) سنن البيهقي ٣٥٢/٥ وعبد الرزاق ١٤٠/٨ .

(٢) ابن أبي شيبة ١١٢/١ وعبد الرزاق ٥٢٤/٢ وأحكام القرآن للجصاص ٢٥٦/٢ .

(٣) سنن البيهقي ١٣٧/٣ .

يوماً إلى العشاء فَأَتَمَّ الصلاة ، فإذا زدت فاقصر ^(١) .
 وكانوا في ذلك الوقت يقطعون في هذا الوقت مسافة كما بين
 مكة وجدة ، أو مكة وعسفان ، أو مكة والطائف ، وقد
 سأل عطاء بن أبي رياح عبد الله بن عباس : أقصر في
 الصلاة إلى عرفة ؟ قال : لا ، قال عطاء : إلى منى ؟
 قال : لا ، ولكن إلى جدة وإلى عسفان وإلى الطائف ^(٢)
 وخرج ابن عباس إلى الطائف فقصر الصلاة ^(٣) وهي
 تساوي أربعة بُرْد ^(٤) ولذلك قال ابن عباس مرة : يا أهل
 مكة لا تقصروا في أدنى من أربعة بُرْد ، من عسفان إلى
 مكة ^(٥) ، وهي مرحلتان ^(٦) ، وهي ثمانية وأربعون ميلاً
 هاشمياً ^(٧) ، وإذا كان يقصر في هذه المسافة فإن قصره فيما
 هو أكثر منها أولى ، قال ابن أبي مُليكة صحبت ابن
 عباس من مكة إلى المدينة فكان يصلي الفريضة

(١) عبد الرزاق ٥٢٥/٢ وابن أبي شيبة ١١٢/١ والمحلى ١١/٥ و ٢٤٤/٦ وسنن البيهقي ١٣٧/٣ .

(٢) عبد الرزاق ٥٢٤/٢ وابن أبي شيبة ١١٢/١ وسنن البيهقي ١٣٧/٣ و ١٥٥
 و ١٥٦ والمحلى ١١/٥ و ٢٤٤/٦ والموطأ ١٤٨/١ والمغني ٢٥٥/٢ والمجموع ٢١٧/٤ .

(٣) عبد الرزاق ٥٢٣/٢ وأحكام القرآن للجصاص ٢٥٥/٢ .

(٤) الموطأ ١٤٨/١ والمحلى ٢٤٤/٦ وكشف الغمة ١٣٨/١ .

(٥) المغني ٢٥٧/٢ والمحلى ٢٤٤/٦ وسنن البيهقي ١٣٧/٣ .

(٦) المغني ٢٥٥/٢ والمجموع ٢١٧/٤ .

(٧) المحلى ١١/٥ والمجموع ٢١٧/٤ .

ركعتين^(١) .

ب — لا يكفي أن يقطع المسلم المسافة التي ذكرناها في الفقرة « أ » ليحق له أن يأخذ بالرخص المشروعة في السفر ، بل لابد من أن يكون هذا السفر ليس بسفر معصية ، فإن كان سفر معصية فلا يحل للمسافر أن يأخذ بشيء من رخص السفر^(٢) .

٢ — الإقامة من السفر :

أ — يبقى المسافر متمتعاً برخص السفر ولو دام ذلك شهراً ما لم ينو الإقامة في المكان الذي هو فيه ، فعن زائدة بن عمير قال قلت لابن عباس : إنا نطيل الثواء بأرض العدو — أي القرار — فكيف أنوي في الصلاة ؟ قال ركعتين حتى ترجع إلى أهلك^(٣) .

وعن أبي المنهال العنزي قلت لابن عباس : إني أقيم بالمدينة حولاً أشد على سير ، قال : صل ركعتين^(٤) . وقد اختلفت الرواية عن ابن عباس في مدة الإقامة التي يجب أن ينويها المسافر ليعتبر مقيماً ، ويمنع عليه التمتع برخص السفر .

(١) شرح معاني الآثار ١/٢٤٤ .

(٢) المغني ٢/٢٦١ .

(٣) شرح السير الكبير ١/٢٤٦ وعبد الرزاق ٢/٥٣٧ والمغني ٢/٢٨٨ وابن أبي شيبة ١/١١٣ .

(٤) المحلى ٥/٢٢ .

— ففي رواية عنه أنها خمسة عشر يوماً قال ابن عباس « إذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقيم بها خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة بها ، وإن كنت لا تدري متى تظعن فاقصرها »^(١) .

— وفي رواية أخرى عنه أنها ثمانية عشر يوماً ، قال ابن عباس « من أقام سبع عشرة قَصَرَ الصلاة ، ومن أقام أكثر من ذلك أتم »^(٢) .

— وفي رواية ثالثة عنه أنها عشرون يوماً فقد روى البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنه أقام في بعض أسفاره تسع عشرة يصلي ركعتين ، قال ابن عباس : فنحن إذا أقمنا تسع عشرة نصلي ركعتين وإذا زدنا على ذلك أتممنا^(٣) .

ب — وكما ينتهي السفر بنية الإقامة في البلد الذي هو فيه المدة التي ذكرناها في الفقرة السابقة ، ينتهي كذلك بالعودة إلى الوطن ، والوطن على نوعين :
وطن أصلي ، وهو الوطن الذي فيه أهله .
وطن إقامة ، وهو الوطن الذي فيه عمله ، ماشيته أو

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢/٢٥٦ والمغني ٢/٢٨٨ .

(٢) ابن أبي شيبة ١/١١٣ والمحلى ٥/٢٢ .

(٣) البخاري في التقصير باب ما جاء في التقصير ، وأبو داود في الصلاة باب متى يتم المسافر ، والترمذي في الصلاة باب في كم تقصر الصلاة ، والنساء في تقصير الصلاة باب المقام الذي يقصر بمثله الصلاة ، وانظر المجموع ٤/٢٤٨ والمغني ٢/٢٨٨ .

تجارته ونحو ذلك . قال ابن عباس رضي الله عنه : إذا أتيت أهلَكَ وماشيتك فأتم الصلاة ^(١) .

٣ - رخص السفر :

تكتنف السفر المشقات في العادة ، ولذلك شرع الله تعالى له أحكاماً خاصة فيها بعض التخفيف من مشقاته ومنها :

أ - قصر الصلاة الرباعية : قال ابن عباس : صلاة السفر ركعتان ^(٢) .

(١) وقد اختلف العلماء في حكاية حكم القصر عن ابن عباس رضي الله عنه ، فحكى عنه ابن المنذر أن قصر الصلاة في السفر واجب ، وهذا صريح في قول ابن عباس : إن الله أنزل جملة الصلاة ، وأنه فرض للمسافر صلاةً وللمقيم صلاةً ، فلا ينبغي للمقيم أن يصلي صلاة المسافر ، ولا ينبغي للمسافر أن يصلي صلاة المقيم ^(٣) وفي قوله : من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين ^(٤) ؛ وحكى عنه النووي أن القصر والاقتمام للمسافر جائزان ولكن القصر أفضل ، ولعله أخذ هذا من تلك

(١) سنن البيهقي ١٥٦/٣ وعبد الرزاق ٥٢٤/٢ والمحلى ١١/٥ و ٢٥ وابن أبي شيبة

١١٣/١ والمغني ٢٩٠/٢ .

(٢) ابن أبي شيبة ١١٢/١ وتنوير المقباس ٣٤ وأحكام القرآن للجصاص ٢٥٤/٢

والاستذكار ٣٠/١ .

(٣) كنز العمال ٢٤٩/٨ .

(٤) المحلى ٢٧٠/٤ والمغني ٢٦٧/٢ والمجموع ٣٢٣/٤ .

الحادثة التي جاء فيها رجل إلى ابن عباس فقال : إني وصاحبي خرجنا في سفر ، فكنت أتمُّ ، وكان صاحبي يقصر ، فقال ابن عباس : أنت الذي تقصر وصاحبك الذي كان يتمُّ^(١) ولم يُذكر أنه أمره بإعادة الصلاة .

وأرى أن قول ابن عباس « من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين » صريح في وجوب القصر ، وأن الحادثة التي ذكرناها استدلالاً لمن قال إن القصر جائز وليس بواجب لا تدل على جواز القصر إن لم تدل على وجوبه ، فقول ابن عباس للرجل هذا يدل على العموم أن صلاة السفر ركعتان ، وعدم النقل بأنه لم يأمره بالإعادة لا يدل على عدم أمره له ، أو يحتمل أنه أمره بالإعادة ولم ينقل إلينا ؛ ويحتمل أيضاً أن ابن عباس لم يأمره بالإعادة لأنه رأى من حال الرجل أنه فهم من كلامه أن صلاته غير صحيحة ، خاصة أن قوله له « أنت الذي تقصر » وإذا قصر الإنسان الصلاة فصلّى الثلاثية ركعتين مثلاً فلا صلاة له ؛ أو يحتمل أن ابن عباس لم يأمره بالإعادة لأنه اعتبر الركعات الأربع التي صلاها ركعتين منها فريضة ، والركعتين الباقيتين نافلة — والله أعلم .

والخلاصة : إني أرى أن قصر الصلاة في السفر واجب عند ابن عباس — والله أعلم .

(٢) ولكن إن اقتدى مسافر بمقيم وجب على المسافر إتمام

(١) المغني ٢/٢٦٩ وأحكام القرآن للجصاص ٢/٢٥٢ والمجموع ٤/٢٢٣ .

صلاته أربعاً ، سواء أدرك معه ركعة أم أقل من ركعة أم أكثر من ركعة^(١) ، قيل لابن عباس ما بال المسافر يصلي ركعتين في حال الانفراد ، وأربعاً إذا ائتم بمقيم ؟ قال : تلك السنة^(٢) وقال : إذا دخل المسافر في صلاة المقيمين صلى بصلاتهم^(٣) — أي أربعاً .

ب — جمع الصلاتين : الظهر مع العصر ، والمغرب مع العشاء جمع تقديم أو جمع تأخير لتقارب وقتيهما ، وهذا الجمع جائز في السفر وفي حالة الأعدار في غير السفر كالمطر الشديد والظلمة الشديدة ، وعدم أمن الطريق في وقت العشاء ونحو ذلك ، ولا يجوز الجمع من غير عذر قال ابن عباس : من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر^(٤) .

وكان ابن عباس يجمع بين الصلاتين في السفر ويقول : هي السنة^(٥) ، وقد أقبل مرة من الطائف إلى مكة فأخر صلاة المغرب ثم نزل — في الطريق — فجمع المغرب والعشاء^(٦) . وعن عبد الله بن شقيق قال : خطبنا ابن

(١) المغني ٢٨٤/٢ والمجموع ٢٣٩/٤ .

(٢) المغني ٢٨٤/٢ .

(٣) ابن أبي شبة ٥٨/١ والاستذكار ٨١/١ .

(٤) الترمذي في الصلاة باب الجمع بين الصلاتين في الحضر ، وكشف الغمة ١٣٩/١ .

(٥) سنن البيهقي ١٦٥/٣ وكنز العمال ٢٤٩/٨ .

(٦) ابن أبي شبة ١١٣/١ ب .

عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس يقولون : الصلاة الصلاة ، فجاء رجل من تميم لا يفتر ولا ينثني ، الصلاة .. الصلاة ، فقال له ابن عباس : أتعلمني السنة ؟ لا أم لك ، رأيت رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء^(١) . ويقول كنا نجمع بين الظهر والعصر^(٢) ويقول أيضاً « إذا كنتم سائرين فبابكم المنزل فسيروا حتى تصيبوا منزلاً وتجمعون بينهما ، وإن كنتم نزولاً فعجل بكم أمر فاجمعوا بينهما ثم ارتحلوا »^(٣) .

ج - ترك التطوع : وما يرخص به في السفر ترك ما عدا الفرائض من الصلوات ، ولما كانت صلاة الوتر من السنن^(٤) فقد كان ابن عباس يتركها في السفر في كثير من أحيانه ، فقد روى ابن أبي شيبه بسنده قال : قال من صحب ابن عباس في السفر : لم أر أنه أوتر^(٥) .

د - صلاة التطوع على الراحلة : وما يرخص به في السفر أيضاً صلاة التطوع على الراحلة والراحلة تسير ، وتكون قبلته جهته التي يتوجه إليها ، ويوميء بالركوع والسجود ،

(١) المحلى ١٨٦/٣ .

(٢) عبد الرزاق ٥٤٩/٢ .

(٣) سنن البيهقي ١٦٤/٣ وعبد الرزاق ٥٥٠/٢ .

(٤) ابن أبي شيبه ٩٩/١ .

(٥) ابن أبي شيبه ٩٩/١ .

وقد حكى في عمدة القاري أن ابن عباس سافر فأوتر على راحلته^(١) .

هـ — حَلَّ الصلاة للجنب المسافر الذي لا يجد الماء : فقد

كان ابن عباس — في إحدى الروايات عنه — يقول : من أصابته الجنابة لا يقرب الصلاة إلا أن يكون مسافراً لا يجد الماء ، فإنه يصلي حتى يجد الماء ، ويستدل على ذلك بقوله تعالى في سورة النساء / ٤٣ ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾^(٢) .

و — إباحة المسح على الخفين في السفر وتحديد مدة هذا المسح فيه بثلاثة أيام ولياليها (ر : خف / ٢ أ ١ ، ٤) .

ز — الفطر في رمضان : اختلفت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه في جواز الصيام في السفر ، ففي رواية عنه أنه لا يجزئ المسافر أن يصوم ، فقد قال لمن سأله عمن صام في السفر ؟ قال : لا يجزيه^(٣) ، وروي عنه أنه قال : الإفطار في رمضان في السفر عزيمة^(٤) ، وإذا كان الإفطار عزيمة ، فالصيام لا يجوز .

— وفي رواية ثانية عنه أن الصيام في السفر جائز ، إن شاء صام وإن شاء أفطر ، قال ابن عباس رضي الله عنه « من

(١) عمدة القاري ١٤/٧ والمجموع ٥١٧/٣ .

(٢) سنن الدارمي ٢٦٥/١ وتفسير ابن كثير ٥٠١/١ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٢٢/١ ب والمحلى ٢٥٧/٦ .

(٤) المحلى ٢٥٧/٦ .

سافر في رمضان إن شاء صام وإن شاء أفطر^(١) وقال :
إنما أراد الله بالفطر في السفر التيسير عليكم ، فمن يسر
عليه الصيام فليصم ، ومن يسر عليه الفطر فليفطر^(٢) .

— وروى ابن حزم في المحلى عن ابن عباس أن الصوم للمسافر
هو الأفضل^(٣) فقد سئل عن الصيام في السفر فقال :
عسر ويُسر ، فخذ بيسر الله عليك ، وتلا قوله تعالى في
سورة البقرة / ١٨٥ ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ
الْعُسْرَ﴾^(٤) وهذا هو الأصح من مذهب ابن عباس رضي
الله عنه .

— فإذا مات المسافر بعد أن أفطر أياماً فلا إثم عليه إن شاء
الله قال ابن عباس : في الرجل يفطر أياماً في سفر ثم
يموت في سفر ؟ قال : ليس عليه شيء^(٥) .

٤ — صلاة القدوم من السفر :

كان ابن عباس يرى أن من قدم من سفر عليه أن يصلي
ركعتين شكراً لله تعالى على أن أعاده سالماً إلى وطنه ، وقد قدم

(١) سنن البيهقي ٢٤٦/٤ وابن أبي شيبة ١٢٢/١ ب والمحلى ٢٤٧/٦ والاعتبار ١٤٤
والمجموع ٢٩٠/٦ .

(٢) شرح معاني الآثار ٣٣٢/١ .

(٣) المحلى ٢٤٧/٦ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٢٢/١ والمحلى ٢٥٦/٦ وعبد الرزاق ٥٧٠/٢ وأحكام القرآن
للجصاص ٢١٣/١ والمغني ١٥٠/٣ والمجموع ٢٩٢/٦ .

(٥) عبد الرزاق ٢٤١/٤ .

هو رضي الله عنه من سفر فصلى على بساط في بيته
ركعتين^(١) .

٥ - سفر المرأة بغير محرم :

كان ابن عباس لا يبيح للمرأة أن تسافر إلا بمحرم ولو إلى
حج ، فهو يروي عن رسول الله ﷺ أنه خطب فقال : لا
تسافر المرأة إلا ومع ذي محرم ، فقال رجل : يا رسول الله إن
امراتي خرجت حاجّة ، وإني اكتتبت في غزوة كذا وكذا ؟
قال : انطلق فحج مع امرأتك^(٢) .

٦ - سفر المعتدة :

كان ابن عباس رضي الله عنه يبيح للمرأة المعتدة السفر ، سواء
أكانت معتدة من طلاق أم معتدة لوفاة (ر : عدة /
٢٣ د ٢) و (عدة / ٢٥ د ٢) .

سُكْر :

١ - تعريف :

السكر هو : اختلاط الأمور في الذهن وعجز العقل عن
إدراكها بتأثير شراب معين .

٢ - الآثار المترتبة على السكر :

إذا سكر الإنسان يترتب على سكره الآثار التالية :

(١) عبد الرزاق ١٦٦/٥ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢٤/٢ والحديث أخرجه البخاري في الحج باب حج
النساء ، ومسلم في الحج باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره .

أ — العقوبة : من سكر بمحرّم وجبت عليه العقوبة ، وقد سبق الحديث على هذه العقوبة في (أشربة / ٣) .

ب — تصرفات السكران : إن تصرفات السكران لا تخلو من أن تكون تصرفات فعلية أو قولية :

(١) **التصرفات الفعلية** : يؤخذ السكران بجميع تصرفاته الفعلية كالمصاحي ، فإذا ما أتلف مال إنسان في حالة سكره ضَمِنَه ، وإذا ما زنى أو سرق أقيم عليه الحد ، قال ابن عباس رضي الله عنه : ما أصاب السكران في سكره أقيم عليه الحد فيه^(١) . (ر : أشربة / ٢ ب) .

(٢) **التصرفات القولية** : أما تصرفاته القولية فقد اختلفت الرواية عن ابن عباس في اعتبارها ، فقد حكى ابن قدامة في المغني أن طلاق السكران يقع^(٢) ، وحكى جمهور من العلماء عن ابن عباس أن طلاق السكران لا يقع ، قال ابن عباس طلاق السكران والمستكره ليس بجائر^(٣) وهو الصحيح عن ابن عباس .

(١) كنز العمال ٩٠/١ وكشف الغمة ١٤٠/٢ .

(٢) المغني ١١٥/٧ .

(٣) البخاري في الطلاق باب الطلاق في الاغلاق ، وفتح الباري ٣٤٣/٩ وعمدة القاري ٢٥١/٢ ونيل الأوطار ٢١/٧ وكشف الغمة ٩٩/٢ وغيرها .

سلام :

١ - تعريف :

السلام هو التحية بلفظ « السلام عليكم » .

٢ - إلقاء السلام :

أ - كان ابن عباس إذا دخل المسجد قال : السلام علينا وعلى

عباد الله الصالحين^(١) .

ب - سلام الخطيب على الناس إذا صعد المنبر (ر : خطبة /

٢ أ) .

ج - التسليم في نهاية الصلاة (ر : صلاة / ٩) .

٣ - رد السلام :

أ - إذا سُلِّم على المسلم وجب عليه رد السلام سواء أكان

الذي سلم عليه مسلماً أم كافراً ، لأن رد السلام ليس

خاصاً بالمسلمين وحدهم ، بل هو عام للمسلمين

وغيرهم^(٢) ، ولكن يرد سلام الكافر بمثله ، وسلام المسلم

بأحسن منه ، قال ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا حُيِّتُمْ

بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾ على أهل دينكم ، (أو

رُدُّوها) مثل ما سلَّم عليكم على غير أهل دينكم^(٣) .

ب - وإذا سلم على المصلي ، فإنه لا يرد السلام باللفظ ، لأنه

إذا فعل ذلك فسدت صلاته ، ولكنه يرد السلام - كما

(١) عبد الرزاق ٤٢٧/١ وكنز العمال ٣٢١/٨ وأحكام القرآن للجصاص ٣٣٦/٣ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢١٨/٢ .

(٣) تنوير المقباس ٧٦ .

يرى ابن عباس — بالإشارة أو بالمصافحة ، قال عطاء بن
أبي رباح رأيت موسى بن جميل قد صلى ثم ذهب ، ثم
عاد ، ثم انصرف ، فمر على ابن عباس وهو يصلي إلى
الكعبة ليلاً ، فسلم عليه ، فقبض ابن عباس على يد
يوسف هكذا — أي صافحه — فكان ذلك منه
تحية^(١) .

سلب :

١ — تعريف :

السلب هو ما يركبه المحارب القتل وما عليه من ثياب وسرج
ولجام وسلاح وعدة حرب ، قيل لابن عباس : ما الأنفال ؟
فقال : الفرس والدرع والرمح^(٢) .

٢ — ملكية السلب :

الأصل في السلب — عند ابن عباس — أنه جزء من
الغنيمة ، فإذا نفله الإمام للمحاربين حسب جزءاً من النفل ،
والنفل لا يخرج من مجموع الغنيمة ، بل من الخمس الذي هو
حصّة الدولة من الغنيمة ، قال ابن عباس « السلب من
النفل ، والنفل من الخمس »^(٣) وبعد أن يأخذ المحارب السلب

(١) عبد الرزاق ٣٣٧/٢ وابن أبي شيبة ٧٢/١ ب والمغني ٦٠/٢ والمجموع ٣٨/٤
بتصرف بسيط في العبارة .

(٢) الأموال ٣٠٤ .

(٣) سنن البيهقي ٣١٢/٦ .

بخمسه ، فيعطي الدولة خمسه ، ويأخذ هو أربعة أخماسه ، قال
ابن عباس « السلب من النفل ، وفي النفل الخمس »^(١) .

سَلَم :

السَلَم هو بيع سلعة مؤجلة موصوفة في الذمة بثمن معجل
(ر : بيع / ٦) .

سَمَر :

١ - تعريف :

السمر هو السهر والحديث بعد العشاء .

٢ - حكمه :

كان ابن عباس رضي الله عنه يكره السمر بعد العشاء ليتقوى
بذلك على القيام وقت السحر ، فكان رضي الله عنه يقول « ما
أحبُّ النوم قبل العشاء ولا التحدث بعدها »^(٢) ولا يستثنى من
ذلك إلا إذا كان الحديث في العلم أو فيما يصلح أمر
المسلمين ، وعلى هذا يحمل ما وري عنه أنه كان يسمر بعد
العشاء^(٣) .

(١) الأموال ٣٠٤ والموطأ ٤٥٥/٢ والمحلى ٢٣٧/٧ وشرح السير الكبير ٦٠٢/٢ و ٦٠٣
والمغني ٣٩١/٨ .

(٢) ابن أبي شيبه ١٠٣/١ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٢٥٥/٣ .

سَمْسَرَة :

١ - تعريف :

السَمْسَرَة هي الوساطة بين المتعاقدين لتسهيل العقد مقابل أجر .

٢ - حكمها :

كان ابن عباس يكره أن يكون المرء سمساراً ويقول « لا بيع حاضر لباد » أي لا يكون له سمساراً ، والسبب في هذا لأن ذلك يؤدي إلى غلاء الأسعار ، فالأجر الذي يتقاضاه السمسار سيضاف إلى السعر وسيدفعه المستهلك في النهاية ، وأيضاً : إن السمسرة تخدش الإرادة في البيع ، وقد يحدث فيها كثير من التفرير بالبائع والمشتري ، أما إذا كان السمسار تابعاً للبائع فإنه يكون حريصاً على بيع السلعة بأقل جهد وأقصر وقت ليحصل على أجره ، ولذلك كثيراً ما يأتي المالك ويقول له إن سلعتك لم يُدفع فيها أكثر من كذا ، فيصدق البائع ويبيع ، مع أنه لو بذل جهداً أكبر أو انتظر وقتاً أطول لأمكن تحصيل سعر أعلى ، أما إذا كان سمساراً للمشتري فإنه يأتيه ويقول له لم أحصل لك البضاعة المطلوبة بأقل من كذا ، فيصدقه ويأمره بالشراء ، مع أنه لو بذل جهداً أكبر أو انتظر وقتاً أطول لأمكنه تحصيل البضاعة المطلوبة بأقل من ذلك . (ر : بيع / ٤ أ) .

سِن :

الجناية على السن (ر : جناية / ٤ ك) .

سَهَر :

انظر : سَمَر .

سَهْو :

انظر (سجود / ٥) : سجود السهو .

الشين

ش

شارب :

قص الشارب من السنة (ر : إبط) .

شبه العمد :

شبه العمد هو موت إنسان بتعمد ضربه بما لا يقتل به غالباً
(ر : جناية / ٢ ب) .

شبهة :

- الشبهة هي : ما يشبه الثابت وليس بثابت .
- إسقاط الحدود بالشبهة (ر : حد / ٧) .

شرب :

آداب الشرب من ماء زمزم (ر : زمزم / ٢) .

شرط :

١ — تعريف :

الشرط هو تعليق وجود شيء بوجود شيء آخر .

٢ — أنواعها :

الشروط على نوعين :

أ — شروط فرضت باشتراط الله ورسوله لها ، وهي شروط ليس لأحد أن يتسامح فيها ، ويجب تحققها ، كاشتراط صفات يجب توفرها في الوارث حتى يستحق الارث (ر : إرث / ٤) . واشتراط صفات معينة في الحيوان حتى يجزىء في الأضحية (ر : أضحية / ٣) وشروط يجب تحققها لصحة الإيلاء (ر : إيلاء / ٢) وشروط يجب تحققها لصحة السلم (ر : بيع / ٦ ج) وشروط يجب توفرها في المحدود لإقامة الحد عليه (ر : حد / ٤) وغيرها كثير .

ب — شروط يشترطها العباد لتأمين مصالحهم ، وهذه الشروط على نوعين :

(١) نوع يلائم العقد ، كاشتراط تعجيل الثمن أو تأجيله ، واشتراط الرهن أو الكفيل بالدين ، ونحو ذلك ، وقد اختلفت نظرة ابن عباس رضي الله عنه في ملائمة اشتراط الكفيل والرهن في المسلم فيه في عقد السلم .

— إذ من حق كل من المتعاقدين أن يأخذ الضمان من المتعاقد الآخر على ما بقي في ذمته ، وبناء على ذلك فإن اشتراط الكفيل أو الرهن على البائع في السلم جائز عند ابن عباس .

— ولكن عقد السلم لم يشرع في الأصل إلا لقضاء حاجة البائع المحتاج إلى المال ، وفي اشتراط الرهن أو الكفيل

عليه فيما بقي في ذمته من المسلم فيه إعاقة لعملية
قضاء حاجته ، وبناء على ذلك فإن اشتراط الكفيل أو
الرهن عليه غير مشروع (ر : بيع / ٦ ز) .

(٢) نوع لا يلائم العقد ، كاشتراط انتفاع البائع بالمبيع بعد
انتقال ملكيته إلى المشتري ، فقد اشترى رجل عضواً من
جزور برجل عناق واشترط على صاحبها أن يرضعها أمها
حتى تفتطم ، فقال ابن عباس : لا يصلح^(١) و (ر :
بيع / ٥ ب) .

— وكاشتراط الربا في الدين (ر : ربا) وكاشتراط أن يكون
الطلاق بيد المرأة في عقد النكاح (ر : طلاق /
٣ أ) .

— وكاشتراط البائع أخذ عربون من المشتري على أن يضيع
عليه عربونه إن ترك البيع^(٢) .

(٣) ولكن هناك عقود من شأنها أن يُتشدد في الشروط في
أولها ، حتى إذا ما تمت هذه العقود وقع التسامح بهذه
الشروط ، نظراً لما تنتجها هذه العقود من الرابطة الاجتماعية
المبنية على أساس من المودة والسكن كعقد النكاح ،
فالشروط الفاسدة لا أثر لها في هذه العقود ، فإذا ما وقع
شيء منها فإن ابن عباس يرى أن العقد صحيح والشرط
لاغ^(٣) (ر : نكاح / ٩) و (طلاق / ٣ أ) .

(١) عبد الرزاق ٢٧/٨ و ٢٨ وكنز العمال ١٧١/٤ .

(٢) المغني ٢٣٣/٤ .

(٣) كشف الغمة ٦٤/٢ .

شركة :

١ — تعريف :

الشركة هي خلط الأملاك العائدة لأشخاص مختلفين .

٢ — حكمها :

الشركة جائزة ، وكان ابن عباس يشترط في شريك المسلم أن يكون ممن يلتزم بأحكام الإسلام في تعامله بمال الشركة ، فلا يتعامل بالربا ، ولا يبيع الخمر ونحو ذلك ، ولذلك نهى رضي الله عنه أن يشارك المسلم اليهودي والنصراني ونحوهما لعدم التزامهم بأحكام الإسلام . فعن أبي جهمرة ، وفي رواية عن عمران بن أبي عطاء قال : قلت لابن عباس : إن أبي رجل حلاب يجلب الغنم ، وإنه ليشترك اليهودي والنصراني ؟ قال : لا يشارك يهودياً ولا نصرانياً ولا مجوسياً ، قال : قلت : لم ؟ قال : لأنهم يُربون ، والربا لا يحل^(١) .

— المشاركة في صيد الحرم (ر : إجماع / ٩ ط ٢ ب) .

شطرنج :

— الشطرنج هو لعبة تلعب على رقعة ذات أربعة وستين مربعاً ، وتمثل دولتين متحاربتين باثنتين وثلاثين قطعة تمثل الملكين والوزيرين والخيالة والقلاع والفيلة والجنود .

(١) ابن أبي شيبة ٢٧١/١ ب وسنن البيهقي ٣٣٥/٥ والمغني ١/٥ و ٢ .

— وكان ابن عباس يكره لعب الشطرنج ، ويعتبه مسقطاً للعدالة ، وترد به الشهادة (ر : شهادة / ٤ ج) .

شِعْر :

١ — تعريف :

الشعر هو الكلام الموزون المقفى .

٢ — حكم نظم الشعر وإنشاده :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن نظم الشعر عموماً كان قد حرم أول الأمر ، وأنزل الله تعالى ذم الشعراء بقوله جل شأنه في سورة الشعراء / ٢٢٤ ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾ ولكن ذلك العموم قد نسخ ، وأصبح التحريم والذم خاصاً بالشعراء الذين لا يلتزمون بالآداب الإسلامية ، والذين يتخذون الشعر أداة غواية وإضلال ، فهو يقول في قوله تعالى في سورة الشعراء / ٢٢٤ ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾ يعني الشعراء الكفار يتبعهم ضلال الإنس والجن ، ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴾ يعني أنهم يخوضون في كل لغو وقول منكر^(١) ، ثم أحل للصالحين الذين يتخذونه أداة إصلاح . قال ابن عباس : قال تعالى ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾ فنسخ من ذلك واستثنى فقال في سورة الشعراء / ٢٢٧ ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا .. ﴾^(٢) .

(١) تفسير ابن كثير ٣/٣٥٣ .

(٢) تفسير ابن كثير ٣/٣٥٤ والدر المنثور ٥/٩٩ .

شعر :

١ - حلق الشعر :

أ - كان ابن عباس رضي الله عنه يكره أن يخلق الرجل شعر

رأسه في المصر بغير عذر ويقول « الذي يخلق رأسه في

المصر شيطان »^(١) .

ب - امتناع المحرم عن حلق رأسه (ر : حج / ٩ د) وجواز

نتف شعر عينيه (ر : إحرام / ٩ ده) وجواز شد شعره

بسير (ر : إحرام / ٩ أ ٤) .

ج - التحلل من الإحرام بخلق الشعر (ر : حج / ٢٦) .

د - التعزير بخلق الشعر (ر : تعزير / ٣) .

هـ - حلق شعر العانة ، وقص الشارب ونتف الابط سنة (ر :

إبط) و (استحداذ) .

و - عدم نقض المرأة ضفائرها في غسل الجنابة (ر : غسل /

٤ هـ) .

٢ - وصل الشعر :

كان ابن عباس رضي الله عنه يبيح وصل الشعر بالصوف

ونحوه ، ويمنع من وصل الشعر بالشعر ويقول « لا بأس بالوصل

في الشعر إن كان من صوف ، وإنما يكره الشعر »^(٢) ، ولعل

سبب التفريق بين الوصل بالشعر والوصل بالصوف ، أن

(١) سنن البيهقي ٢٣٩/١٠ .

(٢) سنن البيهقي ٤٢٧/٢ وآثار أبي يوسف برقم ١٠٤٩ .

الوصل بالصوف لا يعتبر تغريراً ، لظهوره أما الوصل بالشعر فهو تغير لأن من يراه من الخطّاب يظنه شعرها و (ر : زينة / ٤) .

٣ — عقص الشعر :

كان ابن عباس يبيح عقص الشعر خارج الصلاة ، ويكرهه في الصلاة ، لأنه كان يحب أن يترك الشعر مرخياً يسجد مع صاحبه ، فقد رأى ابنُ عباس عبدَ الله بن الحارث يصلي ورأسه معقوص من ورائه ، فقام فجعل يحله ، فلما انصرف ، أقبل على ابن عباس فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول إنما مثل هذا مثل الذي يصلي وهو مكتوف^(١) (ر : صلاة / ٨ و ١) و (سجود / ٢٢ أ) .

شغار :

نكاح الشغار عند ابن مسعود أن يزوج الرجل ابنته لآخر على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق (ر : مهر / ٣ أ) .

شفاعة :

١ — تعريف :

الشفاعة هي التماس امرئٍ من آخر التنازل عن حقٍّ وجبَ على المشفوع له .

(١) صحيح مسلم في الصلاة باب أعضاء السجود ، وأبو داود في الصلاة باب الرجل يصلي عاقصاً شعره ، والنسائي في التطبيق باب مثل الذي يصلي ورأسه معقوص ، وانظر : المغني ٨/٢ وكشف الغمة ٩٢/١ .

٢ - حكمها :

الشفاعة جائزة بشروط :

أ - أن لا تكون لإنسان قد اشتهر عنه الظلم ، ولكن لمن زلّ زلّةً في ساعة ضعف ، أو أخطأ خطأً عن غير قصد ، فقد جاء رجل إلى ابن عباس يستعين به على ابن الزبير ، وكان عاملاً له ، فقال له ابن عباس : أنت امرؤ ظلوم ، لا يحل لأحد أن يشفع لك ، ولا يدفع عنك^(١) .

ب - أن لا تكون في حد هو خالص حق الله تعالى كالردة والزنا ونحو ذلك .

ج - أن لا تكون في حد قد اجتمع فيه حق الله وحق العبد وقد بلغ القضاء ، كالسرقة والقتل ، أما قبل بلوغه القضاء فتجوز الشفاعة فيه ، حيث يتقدم الشفيع إلى المسروق منه ، أو إلى المقدوف ، ويطلب منه العفو وعدم إبلاغ القضاء . قال ابن عباس في الشفاعة في الحد : يفعل ذلك ما لم يبلغ الإمام ، فإذا بلغ الإمام فلا أعفاه الله إن أعفاه^(٢) .

٣ - أخذ الأجر على الشفاعة :

لا يجوز للشفيع أخذ الأجر على الشفاعة ، قال ابن عباس « من السحت هدية الشفاعة »^(٣) لأن المشفوع له إن كان

(١) عبد الرزاق ٤٢٦/١١ .

(٢) المغني ٢٨١/١٨ .

(٣) سنن البيهقي ١٢/٦ .

مظلوماً فقد وجب على الشفيع أن يرفع الظلم عنه طالما في مقدوره ذلك ، ولا أجر على واجب ، وإن كان على غير حق فلا يجوز له أن يشفع له ، لأن في الشفاعة له ظلم ، ولا أجر على الظلم و (ر : احتراف / ٢ ج) و (إجارة / ٢ ب ٣) .

شك :

١ - تعريف :

الشك هو التردد بين شيئين دون ترجيح لأحدهما على الآخر .

٢ - آثاره :

القاعدة في العمل عند طرؤ الشك — عند ابن عباس — أن يعمل المرء باليقين حتى يتبين خلافه ، وبناء على ذلك :
— فإن من شك في صلاته ، هل صلى ثلاث ركعات أم أربعاً ، فإنه يني على الأقل ويعتبر نفسه أنه لم يصل إلا ثلاث ركعات ، لأن هذا هو اليقين^(١) .

— وإذا توضأ ثم شك في نقض وضوءه ، فإنه يبقى متوضئاً لأن هذا هو اليقين ، وليس عليه وضوء جديد ، فقد سأل رجل ابن عباس فقال : إن الشيطان يأتيني وأنا في الصلاة فيوسوس حتى يقول : إنك قد أحدثت ، فقال ابن عباس : لا تنصرف حتى تجد ريحاً أو تسمع لها طنيناً^(٢) .

(١) المغني ١٥/٢ .

(٢) ابن أبي شيبة ١١١/١ .

— وإذا شك في طلوع الفجر ، فإنه يتصرف على أساس أن
الفجر لم يطلع لأن هذا هو اليقين ، ويأكل ويشرب — إن
كان يريد الصوم — حتى يتأكد من طلوع الفجر . قال
ابن عباس : كُلُّ ما شككت حتى يتبين لك^(١) (ر :
صيام / ٤ أ ٣) و (سجود / ٢) .

— ومن الشك تناقض الخبرين إذا لم يمكن ترجيح أحد
الخبرين على الآخر ، فقد بعث ابن عباس رجلين لينظرا له
طلوع الفجر في الصوم ، فقال أحدهما : طَلَعَ ، وقال
الآخر : لم يطلع ، فقال : اختلفتما ، فأكل^(٢) ، لأن
الأصل المتيقن هو الليل ، ويبقى حكم الليل ممتداً حتى
يتيقن الفجر (ر : صيام / ٤ أ ٣) .

— ولا يجوز صيام الشك — وهو يوم الثلاثين من شعبان —
حتى يتيقن دخول رمضان^(٣) (ر : صيام / ٦ أ) .

شهادة :

١ — تعريف :

الشهادة هي إخبار عن عيان بلفظ الشهادة في مجلس القاضي
بحق للغير على الآخر .

(١) المجموع ٣٤٣/٦ و ٣٤٤ والمغني ١٣٦/٣ .

(٢) أحكام القرآن للحصاص ٢٣٠/١ وسنن البيهقي ٢٢١/٤ وعبد الرزاق ١٧٣/٤
والمحلى ٢٣٣/٦ .

(٣) المجموع ٤٦٢/٦ .

٢ - تحمل الشهادة :

أ - يندب للمرء إذا ما دُعي لتحمل الشهادة أن يُجيب ما لم يكن في ذلك ضرر عليه قال ابن عباس « الرجل يدعو الرجل إلى الشهادة فيقول : أنا على حاجة ، فيقول : إنك أمرت أن تجيب ، قال ابن عباس : فليس له أن يضره »^(١) .

ب - وحين تحمل الشهادة إذا كان المشهود عليه كلاماً ، لا يشترط رؤية المتكلم إذا تيقن الشاهد أن هذا الكلام الذي يسمعه صادر عنه^(٢) .

٣ - أداء الشهادة :

أ - أداؤها حين طلبها : إذا تحمل رجل شهادة وطلب منه صاحب الحق أداؤها فعليه أن يؤديها أينما سئل أداؤها لقوله تعالى في سورة البقرة / ٢٨٣ ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمٌ قَلْبُهُ ﴾ وليس له أن يقول لا أؤديها إلا أمام القاضي ، لأن إعلان الشهادة قبل الوصول إلى مجلس القضاء قد يردع الظالم ، لأنه سيعلم أنه سيسقط بيده ويخسر الدعوى من جراء هذه الشهادة ، فيسرع إلى رد الحق ، أو الصلح عليه ، والصلح خير ، قال ابن عباس من كانت عنده شهادة - فطلب منه إعلانها - فلا يقل لا أشهد بها إلا عند القاضي ، ولكنه يشهد لعل الظالم

(١) تفسير ابن كثير ٣٣٧/١ وسنن البيهقي ١٠/١٦٠ .

(٢) المغني ٩/١٥٩ .

يرجع ويرعوي^(١) .

ب — أدائها على وجهها : وعلى الشاهد أن يؤدي الشهادة على الوجه الذي تحملها ، واضحة جلية دون زيادة أو نقصان ، فقد سأل رجل ابن عباس عن الشهادة فقال : هل ترى الشمس ؟ على مثلها فاشهد أو دَع^(٢) لا يلويه عن ذلك قرابة قريب ، ولا فقر فقير ، قال ابن عباس : لا تحابوا أبناءكم أو آباءكم ، ولا تحابوا غنياً لغناه ولا ترحموا مسكيناً لمسكنته قال تعالى في سورة النساء / ١٣٥ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ، إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ، فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾^(٣) .

٤ — يشترط في الشاهد حتى تقبل شهادته ما يلي :

أ — كمال العقل : ويعتبر المرء كامل العقل بالبلوغ ، وعلى هذا فلا تقبل شهادة الصغير في شيء قال ابن عباس : لا تقبل شهادة الصبيان في شيء^(٤) وكان عبد الله بن أبي مُليكة قاضياً لعبد الله بن الزبير ، فأرسل إلى ابن عباس يسأله

(١) سنن البيهقي ١٥٩/١٠ وكتر العمال ٢٣/٧ بتصرف بسيط .

(٢) كتر العمال ٢٣/٧ .

(٣) سنن البيهقي ١٥٨/١٠ .

(٤) المحلى ٤٢١/٩ والمغنى ١٦٤/٩ وأحكام القرآن للجصاص ٤٩٦/١ وسنن البيهقي

. ١٦١/١٠ .

عن شهادة الصبيان فقال : لا أرى أن تجوز شهادتهم ،
إنما أمر الله — أن نُشهد — ممن نرضى وإن الصبي ليس
يُرضى^(١) .

ب — الإسلام : فلا تقبل شهادة غير المسلم ، لأن الكفر أكبر
من الفسق ، فإذا كانت شهادة الفاسق غير مقبولة ،
فعدم قبول شهادة الكافر أولى ، وقد أدرج البيهقي في
سننه الكبرى هذا الأثر عن ابن عباس رضي الله عنه في
كتاب الشهادات عند حديثه عن شهادة الكافر ، قال
ابن عباس : يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل
الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل الله تعالى على رسوله
فيه أحدث الأخبار بالله تقرأ منه محضاً لم يُشب ، وقد
حدثكم الله أن أهل الكتاب قد بدلوا ما كتب الله
وغيروا ، وكتبوا بأيديهم الكتب وقالوا : هو من عند الله
ليشتروا به ثمناً قليلاً ، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن
مسألتهم ، فلا والله ما رأينا رجلاً منهم قط يسألكم عن
الذي أنزل عليكم^(٢) ووجه إيراد هذا الأثر في كتاب
الشهادات هو : أن الذي يجزئ على تبديل كلام الله بعدما
أؤتمن عليه فهو على تبديل كلام الناس الذي أؤتمن عليه
أجراً ، ولذلك فإنهم لا تقبل شهادتهم .
ولا يستثني ابن عباس من ذلك إلا الشهادة في السفر

(٤) عبد الرزاق ٣٤٨/٨ وسنن البيهقي ١٠/١٦١ .

(١) سنن البيهقي ١٠/١٦٣ .

على الوصية عندما يحيق الموت بالشخص ولا يوجد من يُشّهد على وصيته غير أهل الكتاب وقد ذكر الله تعالى تفصيل هذه الشهادة في كتابه العزيز في سورة المائدة / ١٠٦ فقال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى . وَلَا تَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ ﴾ وقوله ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ يعني من أهل الكتاب^(١)

وروى العوفي عن ابن عباس رضي الله عنه أن حكم جواز إشهد أهل الكتاب في السفر على الوصية عندما لا يوجد غيرهم الذي ذكره الله تعالى في هذه الآية هو منسوخ^(٢) ، ولكن الطبري يجزم بعدم نسخه ويطالب من ادعى النسخ بالدليل عليه .

ج - السلامة من الفسق : ويعتبر الإنسان فاسقاً بارتكابه

كبيرة من الكبائر ، أو إصراره على صغيرة :

(١) وقد اعتبر ابن عباس رضي الله عنه اللعب بالشطرنج^(٣)

والغناء مانعاً من قبول الشهادة ، قال ابن عباس في قوله

تعالى في سورة لقمان / ٦ ﴿ وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ

(١) المحلى ٤٠٧/٩ .

(٢) تفسير ابن كثير ١١١/٢ .

(٣) المغني ١٧١/٩ .

الْحَدِيثُ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴿١﴾ هو الغناء (٢) وارتكاب حد من الحدود كبيرة يمنع من قبول الشهادة ، وقد نص الله تعالى على عدم قبول شهادة القاذف فقال جل شأنه في سورة النور / ٤ ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ فإن تاب الفاسق من فسقه وأصلح قبلت شهادته ، أما القاذف فإنه إن تاب من فسقه فقد اختلفت الرواية عن ابن عباس في قبول شهادته .

ففي رواية عنه أن القاذف لا تقبل شهادته وإن تاب ، لقوله تعالى في سورة النور / ٤ ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ (٣) أما قوله بعد ذلك ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا .. ﴾ فإن الله يتوب عليهم من فسقهم وتبقى شهادتهم مردودة ، لأن رد الشهادة جزء من الحد ، لا لأجل الفسق .

وفي رواية ثانية أن الحدود في القذف إن تاب قبلت شهادته لقوله تعالى في الآية التالية / ٥ ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ لأن رد الشهادة كان بسبب الفسق ، شأن القذف في ذلك شأن باقي الحدود ، فلما تاب الله على الحدود من الفسق عاد الاعتبار بشهادته ، قال ابن عباس « من تاب وأصلح

(١) سنن البيهقي ٢٢١/١٠ والمغني ١٧٥/٩ والخطي ٥٩/٩ .

(٢) الخطي ٤٣١/٩ وأحكام القرآن للجصاص ٢٧٣/٣ .

فشهادته في كتاب الله مقبولة»^(١) وهي الرواية الأصح عن ابن عباس .

(٣) والأقلف لا تقبل شهادته بسبب فسقه بإصراره على ترك السنة ، ولأنه لا تصح له طهارة لبقاء ما تحت القلفة بغير طهارة ، وإذا لم تصح له طهارة فلا تصح له صلاة ، قال ابن عباس : الأقلف لا تؤكل له ذبيحة ولا تقبل له صلاة ولا تجوز له شهادة^(٢) و(ر : أقلف / ٢) و (ختان / ٣ ب) .

د — الحرية : فلا تقبل شهادة العبد قال ابن عباس : لا تجوز شهادة العبد^(٣) .

هـ — أن لا يأتي بما يخل بالمرءة : كاحتراف حرفة دنيئة ، فقد أتى رجل إلى ابن عباس فقال له : إني رجل كنّاس ، قال : أي شيء تكنس ؟ الزبل ؟ قال : لا ، قال : فالعذرة ؟ قال : نعم ، قال : منه كسبت المال ومنه تزوجت ومنه حججت ؟ قال : نعم ، قال : الأجر خبيث وما تزوجت خبيث حتى تخرج منه كما دخلت فيه^(٤) (ر : احتراف / ٢ د) .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢٧٣/٣ والمحلّى ٤٣١/٩ والمغني ١٩٧/٩ .

(٢) عبد الرزاق ١٧٥/١١ و ٤٨٤/٤ وأحكام القرآن للجصاص ٥٠٥/١ والمحلّى ٤٥٤/٧ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٤٩٥/١ .

(٤) المغني ١٦٩/٩ و ٥٠٣/٥ والمحلّى ١٩٨/٨ .

و — سلامة أدوات تحمل الشهادة حين تحملها بحيث يؤمن اللبس ، فالشهادة على الكلام كالعقود والإقرارات يحتاج إلى سلامة السمع ، والشهادة على الزنا يحتاج إلى سلامة البصر ، وهكذا ، ولذلك فقد روي عن ابن عباس قبول شهادة الأعمى في المسموعات إذا تيقن الصوت^(١) .

ز — وتقبل شهادة ولد الزنا إذا توفرت فيه الشروط السابقة ، ولا يشينه كونه ابن زنا ، لقوله تعالى في سورة فاطر / ١٨ ﴿ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾^(٢) .

ح — وتقبل شهادة الأعرابي إذا توفرت فيه الشروط السابقة ، فقد روى ابن عباس قال : شهد أعرابي عند رسول الله ﷺ على رؤية الهلال فأمر بلالاً أن ينادي بالناس فليصوموا غداً ، فقبل شهادته^(٣) .

ط — شهادة الزوج على زوجته بالزنا (ر : لعان / ٣ د) وستأتي في الفقرة التالية (٥ ب) .

٥ — المشهود به :

أ — الأصل في الشهادة أن تكون بشاهدين ، كالشهادة على العقود ومنها النكاح^(٤) والجنايات والحدود وغيرها ، ولكن قد يُتسامح في بعض التصرفات وقد يُشددُ في بعضها

(١) المحلى ٤٣٣/٩ والمغني ١٨٩/٩ .

(٢) المحلى ٤٣٠/٩ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٥٠٠/١ .

(٤) المغني ٤٥٠/٦ .

لحكمة رآها الشارع كما سنرى في الفقرتين التاليتين :

ب — الشهادة على الزنا : لا تثبت جريمة الزنا إلا بشهادة أربعة

شهود ذكور تتوفر فيهم الشروط التي ذكرناها في الشاهد لقوله تعالى في سورة النساء / ١٥ ﴿ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴾^(١) ، فإن كانت الزانية امرأة فيشترط ألا يكون أحد هؤلاء الأربعة زوجها ، لأن الزوج يعتبر في هذه الحالة مدعياً ، وله حق اللعان إن لم تتوفر شروط إقامة الحد عليها ، ولا يجوز أن يكون الشخص الواحد مدعياً وشاهداً في آن واحد ، فقد قال ابن عباس في المرأة يشهد عليها ثلاثة بالزنا وزوجها الرابع ؟ ليس عليها رجم ، وبلاغها زوجها^(٢) و (ر : زنا / ٤ ب) و (لعان / ٣ د) .

ج — الشهادة على ما لا يطلع عليه إلا النساء : إذا كان

المشهود به أمر لا يطلع عليه إلا النساء كزوال العذرة والرضاع ونحو ذلك ، فتقبل فيه شهادة المرأة الواحدة إذا لم يوجد غيرها ، وتستحلف مع شهادتها^(٣) (ر : رضاع / ٣) .

د — اشتراط الشهادة لصحة عقد النكاح (ر : نكاح / ٧) .

(١) تنوير المقياس ٦٦ .

(٢) عبد الرزاق ٣٣١/٧ وابن أبي شيبة ١٣٢/٢ والحقلي ٢٦١/١١ وأحكام القرآن للجصاص ٢٩٥/٣ .

(٣) الحقلي ٣٩٩/٩ .

٦ - اجتماع الشهادة مع اليمين :

إذا لم تتوفر على قضية من القضايا - غير الحدود - نصاب الشهادة فإنه يجمع بين الشهادة ويمين صاحب الحق ، وقد روى ابن عباس أن رسول الله ﷺ قضى بالشاهد واليمين^(١) .

شيخ :

- عدم قتل الشيخ الفاني في الحرب (ر : جهاد / ٨) .
- الرخصة للشيخ الكبير بإفطار رمضان وإخراج الفدية (ر : صيام / ٩ ج) .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٥١٦/١ .

حرف الصاد

ص

صُبْح :

انظر : فجر .

صَبِيٍّ :

انظر : صغير .

صَدَاق :

انظر : مهر

صَدَقَةٌ :

١ — تعريف :

الصدقة هي : تملك غير الفرض لمحتاج في الحياة بغير عوض تقريباً إلى الله تعالى .

٢ — حكمها :

الزكاة فريضة ، والصدقة تطوع من شاء تصدق وله أجر صدقة ، ومن شاء لم يتصدق ولا إثم عليه ، قال ابن عباس رضي الله عنه : نسخت الزكاة كل صدقة ، وقال : من أدى

زكاته فلا جناح عليه ألا يتصدق^(١) .

٣ - الصدقة من الفضل :

أهل الإنسان و عياله أولى بماله من غيرهم ، فإن أحب الصدقة فإنه يتصدق بما فضل عن حاجاتهم^(٢) ، قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى في سورة النساء / ٩ ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ يعني الرجل يحضره الموت فيقال له تصدق من مالك واعتق واعط منه في سبيل الله ، فنهى الله أن يأمره بذلك ، يعني من حضر منكم مريضاً عند الموت فلا يأمره أن ينفق ماله في العتق والصدقة وفي سبيل الله ، ولكن يأمره أن يبين ما له وما عليه من دين ، ويوصي من ماله لذي قرابته الذين لا يرثون ، يوصي لهم بالخمس والرابع ، يقول : أَيَسَّرُ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ وَلَهُ وَلَدٌ ضِعَافٌ أَنْ يَتْرَكَهُمْ بِغَيْرِ مَالٍ فَيَكُونُوا عِيَالاً عَلَى النَّاسِ ؟ فلا ينبغي أن تأمره بما لا ترضون به لأنفسكم ولا لأولادكم ، ولكن قولوا الحق من ذلك^(٣) .

٤ - أفضل الصدقات :

أ - أفضل الصدقات تلك التي يتصدقها الإنسان طيبة بها نفسه ابتغاء ما عند الله ، وهي من أحب ماله إليه ، على المحتاجين من رحمه وذوي قرابته ، ثم على يتامى المسلمين ،

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤١١/٣ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣٢٠/١ .

(٣) سنن البيهقي ٢٧٠/٦ .

ثم على مساكينهم المستضعفين ، ثم على ابن السبيل ، ثم على السائلين ، ثم على المكاتبين ، ثم على الغزاة في سبيل الله ، ثم في الأبواب الأخرى من أبواب الخير . فقد جاء في تنوير المقباس في تفسير ابن عباس : « البرُّ بعد الإيمان إعطاء المال على حبه على قلته وشهوته ذوي قرابته في الرحم ، ويتامى المؤمنين ، والمساكين — أي المستضعفين — وابن السبيل — أي مارَّ الطريق ، الضيف النازل — والسائلين ، والمكاتبين ، والغزاة ، والشرائع بعد الواجبات ^(١) .

ب — وأفضلها الذي يخفيها عن أعين الناس ، فإن الاخفاء في صدقة التطوع أفضل ، والجهري في الزكاة أفضل ^(٢) .

٥ — شروط الصدقة :

الصدقة عقد من عقود التبرع ، فيشترط فيها ما يشترط في التبرع (ر : تبرع / ٤) ولا تجوز من العبد والصغير (ر : حجر / ٣ أ ٣) .

٦ — التصدق عن الميت :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى جواز الصدقة عن الميت ، وكان يرى أن ثواب هذه الصدقة يصل إلى الميت ، ولا يحرم منها فاعلها ، فقد سئل رضي الله عنه عن الرجل يعتق عن والديه فهل في ذلك أجر ؟ قال : نعم ^(٣) .

(١) تنوير المقباس ٢٤ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٤٦٠/١ .

(٣) سنن البيهقي ٢٧٩/٦ .

٧ — من الصدقات :

ومن الصدقات ما يعطيه الورثة مما آل إلى أيديهم من مال الميت لمن حضر من الفقراء والمساكين ، وقد كان هذا العطاء فرضاً قبل مشروعية الزكاة ، فلما شرعت الزكاة نسخت فرضيته وأصبح نافلة ، قال ابن عباس في قوله تعالى في سورة النساء / ٨ ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ قال : والله ما نسخت ، ولكن مما يتهاون الناس بها . وهما واليان ، وإل يرث : فذلك الذي يُرزق ؛ وإل ليس بوارث : فذاك الذي قال له قولاً معروفاً : إنه مال يتامى وليس لي فيه شيء^(١) .
— التصدق باللقطة (ر : لقطة / ٢ ب) .

صدقة الفطر :

انظر : زكاة الفطر .

صرف :

الصرف هو بيع الأثمان بعضها ببعض (ر : بيع / ٢ و) .

ضرورة :

حج الضرورة : هو حج من يحج عن غيره ولم يكن قد حج عن نفسه (ر : حج / ٨ ب) .

(١) سنن البيهقي ٢٦٦/٦ والمحلى ١٢٩/٨ و ٣١١/٩ وتفسير ابن كثير ٤٥٤/١ .

صغير :

١ - تعريف :

الصغير من الإنسان من لم يبلغ منهم ، ومن الأنعام ما لا يقبل في الزكاة .

٢ - دينه :

يتبع الصغير في دينه أشرف أبويه ديناً ، فإذا كان أحد الأبوين مسلماً كان هو مسلماً ، كما يكون مسلماً إذا التقط من دار الإسلام (ر : إسلام : ٣) .

٣ - رقه وحرته :

الصغير يتبع أمه برقه أو حرته (ر : ولاء / ٣ ج) .

٤ - تدريبه على أعمال الخير :

يُدرَّب الصغير على أعمال الخير متى عقلها كالصلاة (ر : صلاة / ٤) والذهاب إلى المساجد (ر : مسجد / ٤) والاستئذان للدخول (ر : استئذان / ٢ أ) وغيرها .

٥ - تكليفه بحقوق الله تعالى وموجبها :

لا يكلف الصغير بشيء من حقوق الله تعالى ، فإن أدى شيئاً منها فهي منه تطوع ، ولذلك لا تصح إمامة الصغير بالصلاة (ر : صلاة / ١٤ ب ٢) ، وإذا كانت تطوعاً فهي لا تُسقط ما افترض عليه منها إلا إذا أداها بعد البلوغ (ر : حج / ٦ ب ج) ولا يؤخذ بشيء منها ، فإن اقترب حداً فإنه لا يقام عليه (ر : حد / ٤ أ) .

٦ — تصرفاته الفعلية :

يؤخذ الصغير بجميع تصرفاته الفعلية ، فيضمن ما أتلفه من الأنفس والأموال وصيود الحرم (ر : إحرام / ٩ ط ٢ ب النقطة الخامسة) .

٧ — تصرفاته القولية :

— لا تصح تصرفات الصغير القولية الضارة ضرراً محضاً كالوصية (ر : وصية / ٤ أ) والتبرعات (ر : حجر) والطلاق (ر : طلاق / ٤ ب) .
— ولا الدائرة بين النفع والضرر كعقود المعاوضة (ر : بيع / ٤ ب) .

— ولا التي فيها إثبات حق على النفس أو على الغير كالاقرار والشهادة (ر : شهادة / ٤ أ) .

٨ — عدم قتل الصغير في الحرب (ر : جهاد / ٨) .

— عدم الإسهام للصغير من الغنيمة (ر : غنيمة / ٣ أ د) .
— الجناية على الصغير كالجنائية على الكبير (ر : استهلال / ٢) .

— الصلاة على الصغير إذا مات (ر : صلاة / ١٨ د) .

— عدة الصغير (ر : عدة / ٣ ج ٤) .

— ميراث الصغير (ر : إرث / ٥) .

صفا :

السعي بين الصفا والمروة (ر : حج / ١٩) .

صلاة :

سنتحدث عن الصلاة عند ابن عباس رضي الله عنه في
النقاط التالية :

- ١ — تعريف .
- ٢ — حقيقة الصلاة .
- ٣ — قضاء المرتد الصلاة .
- ٤ — تدريب الصغار على الصلاة .
- ٥ — أفضل الصلوات .
- ٦ — الفصل بين الصلوات .
- ٧ — شروط الصلاة .
- ٨ — ما يكره في الصلاة وما لا يكره .
- ٩ — أفعال الصلاة .
- ١٠ — صلاة الوتر .
- ١١ — القنوت في الصلاة .
- ١٢ — قصر الصلاة في السفر .
- ١٣ — السهو وجبرانه بالسجود .
- ١٤ — صلاة الجماعة .
- ١٥ — صلاة الخوف .
- ١٦ — صلاة الجمعة .
- ١٧ — صلاة العيد .
- ١٨ — صلاة الجنازة .
- ١٩ — صلاة الكسوف والحوادث الطبيعية الشاذة .
- ٢٠ — صلاة الاستسقاء .
- ٢١ — صلاة تحية المسجد .
- ٢٢ — صلاة الضحى .
- ٢٣ — صلاة سنة السفر .

٢٤ - صلاة سنة الطواف .

٢٥ - قيام الليل .

٢٦ - صلاة الأوابين .

٢٧ - إحياء المساجد .

٢٨ - سجود التلاوة .

٢٩ - التعريف في المساجد يوم عرفة .

٣٠ - العمل في الصلاة .

٣١ - الانصراف من الصلاة .

١ - تعريف :

الصلاة هي أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم .

٢ - حقيقة الصلاة :

الصلاة في حقيقتها تحقيق صلة بالله تعالى من خلال أقوال وأفعال تساعد على ذلك ، وكإل الصلاة باجتماع تلك الصلة إلى الأقوال والأفعال^(١) ولا عبرة لتلك الأقوال والأفعال وإن كثرت إذا تجردت عن تحقيق الصلة بالله تعالى ، وما أعظم تلك الأقوال والأفعال وإن قلت إذا حققت الصلة بالله تعالى ، فالصلة بالله غاية ، والأقوال والأفعال وسائل تحقق عن طريقها هذه الصلة ، وقد كان ابن عباس رضي الله عنه يَفْقَهُ هذا المعنى من الصلاة فيقول « ركعتان مقتصدتان خير من قيام ليلة والقلب ساهٍ »^(٢) ولذلك كان ابن عباس يختار لها المكان الهادي الذي يساعد على تحقيق هذه الصلة بأعلى مستوى ، وعندما يشعر أن هذا المكان غير مساعد على تحقيق هذه

(١) تنوير المقباس ١٢ .

(٢) كنز العمال ١٩٥/٨ .

الصلاة يتركه إلى مكان غيره ، فعن أبي جويرية الجرمي قال :
جلسنا خلف ابن عباس وهو يصلي خلف المقام وعليه قطيفة
له ، قال : فتكلمنا : فلما سمع أصواتنا انصرف^(١) .

٣ - قضاء المرتد الصلاة :

وإذا كانت الصلاة صلة بالله تعالى فما أحوج من قارف ذنباً
إليها يتقوى إيمانه ، ويتحصن بها ضد هوى النفس ونزعات
الشیطان ، ولذلك فإن ابن عباس يرى أن المرتد إذا عاد إلى
الإسلام وجب عليه قضاء الصلوات التي فاتته أثناء رده^(٢)
(ر : ردة / ٤ ج) .

٤ - تدريب الصغار عليها :

وإذا كانت الصلاة صلة بالله تعالى يقوى بها المؤمن ضد هوى
النفس ونزعات الشيطان وجب تدريب الصغار عليها ليشبوا
أسوياء لا يشوب سلوكهم شائبة ، وقد كان ابن عباس يأمر
بتدريب الصغار عليها فيقول « أيقظوا الصبي يصلي ولو
سجدة »^(٣) .

٥ - أفضل الصلوات :

الصلوات المفروضة على المسلم خمس صلوات ، وأفضل هذه
الصلوات وأجدرها بالمحافظة عليها هي الصلاة الوسطى ، لقوله
تعالى في سورة البقرة / ٢٣٨ ﴿ حافظوا على الصلوات

(١) ابن أبي شيبة ١٢٠/١ .

(٢) كشف الغمة ٧٢/١ .

(٣) ابن أبي شيبة ٥٣/١ ب وعبد الرزاق ١٥٤/٤ .

والصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴿١﴾ وقد اختلفت الرواية عن ابن عباس في تعيين الصلوات الوسطى ، ففي رواية عنه أنها صلاة العصر^(١) ، وفي رواية أخرى — وهي الأصح عنه — أنها صلاة الصبح . قال ابن عباس : الصلاة الوسطى هي صلاة الصبح^(٢) .

٦ — الفصل بين الصلوات :

يستحب أن يفصل بين الصلوات بكلام أو مشي أو نحو ذلك لتمييز عن بعضها ، قال ابن عباس : لا توصل صلاةً بصلاة غيرها ، فليتكلم أو ليكلم أحداً^(٣) وقال : من صلى المكتوبة ثم بدا له أن يتطوع فليتكلم أو فليمش وليصل أمام ذلك^(٤) وقال : إني لأقول للجارية انظري كم ذهب من الليل ، ما بي إلا أن أفصل بينهما^(٥) .

٧ — شروط الصلاة :

لا تصح الصلاة إلا بتحقيق شروطها وهي :

أ — الطهارة من الحدث : وهذا شرط متفق عليه لا تجد فيه خلافاً بين الصحابة رضوان الله عليهم (ر : حيض /

(١) المحلى ٢٥٤/٤ وطرح التثريب ١٧٣/٢ وتنوير المقباس ٣٢ .

(٢) الموطأ ١٣٩/١ وسنن البيهقي ٤٦١/١ وعبد الرزاق ٥٧٩/١ وشرح معاني الآثار ١٠١/١ وطرح التثريب ١٧٣/٢ وحلية العلماء ٢٢/٢ والمجموع ٦٣/٣ .

(٣) سنن البيهقي ١٩١/٢ .

(٤) عبد الرزاق ٤١٦/٢ وسنن البيهقي ١٩١/٢ وابن أبي شيبة ٨٩/١ وكنز العمال ٣٨٥/٨ .

(٥) كنز العمال ٣٨٥/٨ .

ه أ) قال ابن عباس : مفتاح الصلاة الطهور^(١) ويكون ذلك بالغسل للجنب وبالوضوء لغيره ، فإن تعذر عليه استعمال الماء يتيمم (ر : تيمم) .

— وتحقيقاً لهذا الشرط فقد وجدنا ابن عباس رضي الله عنه لا يجيز صلاة الأغرل أو الأقلف الذي لم يختتن ، لأن هذه الجلدة الواجبة القطع مانعة من وصول الماء إلى ما تحتها ، ولهذا لا يصح للأقلف غسل ، وإذا لم يصح له غسل فلا تصح له صلاة (ر : أقلف / ٢) و (ختان / ٣ ب) ، أما الاستحاضة فتصح معها الصلاة (ر : استحاضة / ٢ ب) .

ب — الطهارة من النجس : الطهارة من النجس كالبول والغائط والدم ونحو ذلك واجبة ، ويعفى عن اليسير منها^(٢) ولكن ابن عباس رضي الله عنه لم يضع حداً بين اليسر والفحش كما فعل الفقهاء اللاحقون ، بل تركه للتقدير الشخصي حيث قال : الفاحش ما فحش في قلبك^(٣) .

ولكن في اعتبار الطهارة من النجس شرطاً من شروط الصلاة حيث لا تصح الصلاة بدونها خلافاً عن ابن عباس رضي الله عنه .

فقد حكى ابن قدامة في المغني عن ابن عباس أن

(١) ابن أبي شيبة ٣٦/١ .

(٢) المغني ٧٨/٢ .

(٣) المغني ٧٩/٢ .

الطهارة من النجس شرط لصحة الصلاة^(١) ونقل الجمهور عن ابن عباس أن الطهارة ليست بشرط لصحة الصلاة^(٢) ، فقد كان رضي الله عنه يقول : ليس على ثوب جنابة^(٣) ويقول : من صلى وفي ثوبه دم علم فلا يعيد الصلاة^(٤) ويقول : اعزلوا صلاتكم ما استطعتم . وأشد ما يتقى عليها مراض الكلاب^(٥) يقول الشوكاني في نيل الأوطار : هذا لا يدل على اشتراط الطهارة لصحة الصلاة وإن دل على افتراض الطهارة ، وليس هناك أي دليل يدل على اشتراط الطهارة لصحة الصلاة عند من يقول بعدم اشتراطها ومنهم ابن عباس^(٦) .

ج - ستر العورة : فإن لم يجد ما يستر به عورته فإنه يصلي قاعداً لأنه أستر له ، ويكيّف قعدته بشكل يستر لأكبر قسم من العورة يستطيع ، قال ابن عباس : الذي يصلي في السفينة والذي يصلي عرياناً يصلي جالساً^(٧) . ويجوز للمصلي أن يصلي في ثوب واحد ، — أي : إزار دون رداء — إذا كان ساتراً للعورة ويغتفر ما يصاحب ذلك من التجسيد الجزئي للعورة الناتج عن

(١) المغني ٦٣/٢ .

(٢) نيل الأوطار ١١٩/٢ .

(٣) حلية العلماء ٤١/٢ والمغني ٦٣/٢ وسنن البيهقي ٢٦٧/١ .

(٤) عبد الرزاق ٣٥٩/٢ وكنز العمال ١٧٢/٨ .

(٥) عبد الرزاق ٤١٠/١ وابن أبي شيبة ٤٣/١ .

(٦) انظر تفصيل ذلك في نيل الأوطار ١١٩/٢ وما بعدها .

(٧) عبد الرزاق ٥٨٤/٢ .

التصاق الثوب بالبدن ، فقد سئل ابن عباس عن الصلاة في الثوب الواحد فقال : نعم ، ويخالف بين طرفيه^(١) ، وقال سعيد بن جبير : أَمَّنَا عبد الله بن عباس في ثوب واحد مخالفاً بين طرفيه^(٢) ، والمرأة لا تصلي في أقل من ثوبين درع وخمار أو ما يقوّم مقامهما ، الدرع لجسدها ، والخمار لرأسها ، قال ابن عباس : تصلي المرأة في درع وخمار^(٣) (ر : حجاب / ٨) .

د — استقبال القبلة :

قال ابن عباس : البيت قبلة لأهل المسجد ، والمسجد قبلة لأهل الحرم ، والحرم قبلة لأهل الأرض^(٤) وفي رواية أخرى عن ابن عباس : ما بين المشرق والمغرب قبلة^(٥) ، يعني أن الفرض أن يصيب البعيد عن الحرم جهة القبلة ، فإن أصاب جهتها صحت صلاته .

— فإن خفيت عليه جهة القبلة تحرّى وصلى لقوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾^(٦) .
— وكان ابن عباس يُحِبُّ أن يجعل المصلي الكعبة كلها أمامه ، ومن هنا كره الصلاة في جوف الكعبة ، فقال لمن سأله عن

(١) ابن أبي شيبة ٤٨/١ و ٤٩/١ ب .

(٢) عبد الرزاق ٣٥٥/١ .

(٣) عبد الرزاق ١٢٨/٣ والخل ٢٢٠/٣ وابن أبي شيبة ٩١/١ .

(٤) كشف الغمة ٨٨/١ والمجموع ٢٠٥/٣ .

(٥) أخبار القضاة ٥٤/٣ .

(٦) تنوير المقباس ١٧ .

ذلك « ائتم به كله ولا تجعل شيئاً منه خلفك »^(١) .

هـ — الوقت :

(١) يروي لنا ابن عباس رضي الله عنه أن جبريل أتى رسول الله حين زاغت الشمس فقال له : قم فصل ، فصلى الظهر ، ثم جاء حين كان ظل كل شيء مثله فقال له : قم فصل ، فصلى العصر ، ثم جاء حين غابت الشمس وأقبل الليل ، فقال له : قم فصل ، فصلى المغرب ، ثم جاء حين غاب الشفق فقال له : قم فصل ، فصلى العشاء ، ثم جاءه حين بزغ الفجر فقال له : قم فصل ، فصلى الفجر . ثم جاء الغد حين كان ظل كل شيء مثله فقال له : قم فصل : فصلى الظهر ، ثم جاءه حين كان ظل كل شيء مثليه فقال : قم فصل ، فصلى العصر ، ثم جاءه حين غابت الشمس ودخل الليل فقال : قم فصل ، فصلى المغرب ، ثم جاء حين ذهب ثلث الليل فقال له : قم فصل ، فصلى العشاء ، ثم جاءه حين أسفر فقال له : قم فصل ، فصلى الفجر ، ثم قال له : هذه صلاة النبيّ قبلك فالزم^(٢) .

والمأثور عن ابن عباس رضي الله عنه أن بين كل صلاتين وقت للصلاة الأولى ، فوقت صلاة المغرب من ابتداء وقت المغرب — وهو غياب الشمس — حتى ابتداء

(١) عبد الرزاق ٧٩/٥ .

(٢) كنز العمال ٣٤/٨ .

وقت العشاء وهو غياب الشفق الأحمر ، ما عدا الصبح فإنه ينتهي وقتها بطلوع الشمس ، فقد كان ابن عباس يقول : بين كل صلاتين وقت^(١) ويقول لا تفوت الصلاة حتى ينادى بالأخري^(٢) وعلى هذا فإنه كما يقول ابن عباس : وقت الظهر إلى العصر ، والعصر إلى المغرب ، والمغرب إلى العشاء ، والعشاء إلى الصبح^(٣) .

(٢) ويرى ابن عباس أن الصلاة تكون صحيحة إذا وقعت ركعة منها — سواء كانت الركعة الأولى أو الأخيرة — في الوقت ، أما وقوع الركعة الأولى منها في الوقت فقد قال ابن عباس : من أدرك من الصبح ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدركها^(٤) ودخل المسور بن مخرمة على ابن عباس فحدثه ، فنام ابن عباس ، فأنسل المسور ، فلم يستيقظ ابن عباس حتى أصبح ، فقال لغلامه : أترى أنني أستطيع أن أصلي قبل أن تخرج الشمس أربعاً — يعني فرض العشاء — وثلاثاً — يعني الوتر — وركعتين — يعني سنة الصبح — وواحدة — يعني ركعة واحدة من صلاة فرض الصبح — قال : نعم ، فصلاهن^(٥) .

(١) ابن أبي شيبة ٥١/١ ب وكنز العمال ٣٦/٨ .

(٢) ابن أبي شيبة ٥١/١ ب وكنز العمال ٣٦/٨ .

(٣) عبد الرزاق ٥٨٤/١ وكنز العمال ٣٥/٨ .

(٤) عبد الرزاق ٥٨٥/١ .

(٥) المحلى ١٣/٣ .

وأما وقوع الركعة الأخيرة منها في الوقت ؟ فقد روى الحسن قال : شكوا في طلوع الفجر في عهد ابن عباس ، فأمر مؤذنه فأقام الصلاة ، ثم تقدم ابن عباس فصلى بهم ، فاستفتح البقرة حتى ختمها ، ثم ركع ثم سجد ، ثم قام فاستفتح آل عمران حتى ختمها ، ثم ركع ثم سجد ، قال : فأضاء لهم الصبح^(١) .

(٣) الصلاة قبل وقتها : لقد أجاز ابن عباس رضي الله عنه أداء الصلاة قبل وقتها للضرورة ، لا من باب الجمع بين الصلاتين ، بل من باب تعجيل الصلاة خوف فواتها^(٢) ، فقد نقل ابن قدامة عنه أنه قال في مسافر صلي الظهر قبل الزوال : يجزئه^(٣) ، ونقل عنه النووي أنه قال : تجوز صلاة الجمعة قبل الزوال^(٤) .

(٤) وقت الصبح : يبدأ وقت الصبح من خروج الفجر الصادق — وهو الفجر الذي يعقبه انتشار الضوء — وظهور النهار ، وهو الذي يحين فيه وقت الإمساك عن المفطرات للصائم ، ويحين فيه وقت الصبح ، قال ابن عباس : الفجر فجران ، فجر بليل يحل فيه الطعام والشراب ولا تحل الصلاة ، وفجر تحل فيه الصلاة ويحرم فيه

(١) ابن أبي شيبة ١٠٣/١ ب .

(٢) المحلى ٢٣٦/٢ و ٩٨/٦ .

(٣) المغني ٣٩٦/١ .

(٤) المجموع ٣٨٢/٤ .

الطعام والشراب وهو الذي ينتشر على رؤوس الجبال^(١) .
وإذا شك في طلوع الفجر أو اختلف المخبران به جاز
له أن يأكل ويشرب ، ولم يجز له أن يصلي حتى يتيقن
(ر : شك / ٢) .

(٥) وقت الظهر : يبدأ وقت الظهر من زوال الشمس عن
بطن السماء إلى دخول وقت العصر ، قال ابن عباس في
تفسير قوله تعالى في سورة الإسراء / ٧٨ ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ
لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ إذا زالت الشمس عن بطن
السماء^(٢) .

(٦) وقت الجمعة : الأصل أن وقت الجمعة هو وقت الظهر ،
إلا أن ابن عباس أجاز صلاة الجمعة قبل الزوال^(٣) .
(٧) وقت العصر : سبق أن ذكرنا في رواية ابن عباس لتحديد
أوقات الصلوات عن جبريل أن وقت العصر يبدأ عندما
يصبح ظل كل شيء مثله .

(٨) وقت المغرب : يبدأ وقت المغرب من غياب الشمس وينتهي
بدخول وقت العشاء . قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى
في سورة الإسراء / ٧٨ ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى
غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾ بدؤ الليل لصلاة المغرب^(٤) .

(١) عبد الرزاق ٥٤/٣ وسنن البيهقي ٣٧٧/١ وأحكام القرآن للجصاص ٢٦٨/٢ .

(٢) الموطأ ٢٠/١ وأحكام القرآن للجصاص ٢٦٦/٢ وتفسير ابن كثير ٥٣/٣ .

(٣) المجموع ٣٨٢/٤ .

(٤) الموطأ ٢٠/١ وأحكام القرآن للجصاص ٢٦٦/٢ و ٢٧٤ .

(٩) وقت العشاء : ويبدأ وقت العشاء من غياب الشفق الأحمر^(١) وينتهي بأذان الفجر^(٢) وكان ابن عباس يستحب تأخير صلاة العشاء ، ويستدل على ذلك بقوله تعالى في سورة هود / ١١٤ ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ ﴾^(٣) .

(١٠) وقت الوتر : يدخل وقت الوتر بدخول وقت العشاء^(٤) وقد كان ابن عباس يوتر أول الليل^(٥) وينتهي وقته بصلاة الصبح وعلى هذا فإنه يصح أن يوتر بعد طلوع الفجر . فعن سعيد بن جبير قال : إن ابن عباس رقد ثم استيقظ فقال لخادمه : انظر ما صنع الناس ، وهو يومئذ قد ذهب بصره^(٦) فذهب الخادم ثم رجع فقال : قد انصرف الناس من الصبح ، فقام عبد الله بن عباس فأوتر ثم صلى الصبح^(٧) ؛ وقال : « أوتر ما لم تطلع الشمس »^(٨) وكان هو يصلي الوتر أحياناً عند الإقامة لصلاة الصبح^(٩) .

(١١) وقت الصلاة المنسية : إذا نسي صلاة حتى خرج وقتها ،

(١) سنن البيهقي ٣٧٣/١ والمغني ٣٨٢/١ والمجموع ٤٤/٣ .

(٢) المحلى ١٩٠/٣ .

(٣) سنن البيهقي ٤٥١/١ وعبد الرزاق ٥٥٩/١ والمجموع ٥٨/٣ .

(٤) عمدة القاري ٥/٧ .

(٥) عمدة القاري ١٠/٧ .

(٦) طرح الثريب ١٩٤/٢ والمغني ١١٩/٢ .

(٧) الموطأ ١٢٦/١ وسنن البيهقي ٤٨٠/٢ ونيل الأوطار ٥٢/٣ .

(٨) عبد الرزاق ١٠/٣ وكنز العمال ٦٧/٨ .

(٩) ابن أبي شيبة ٩٧/١ ب .

ثم ذكرها ، فليصلها في أي وقت ذكرها فيه ، لأن وقت
ذكره لها هو وقتها ، قال ابن عباس رضي الله عنه « إن
نسي صلاة يصلها إذا ذكرها »^(١)

(١٢) الجمع بين الصلاتين في وقت واحد (ر : سفر /
٣ ب) .

(١٣) الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها : كان ابن عباس يقسم
الأوقات بالنسبة لأداء الصلاة فيها إلى ثلاثة أنواع :

أ) نوع من الأوقات تصح فيها الصلوات بغير كراهة ،
وهي الأوقات التي ذكرناها في الفقرات السابقة .

ب) ونوع من الأوقات لا تصح فيها الصلوات ، وهي عند
طلوع الشمس وعند غروبها ، قال ابن عباس رضي
الله عنه : لا تصلّ عند طلوع الشمس ولا حين
تغرب ، فإنها تطلع وتغرب في قرني الشيطان ، ولكن
إذا صَفَتْ وَعَلَتْ^(٢) ؛ ودخل المسور بن مخرمة على
ابن عباس فحدثه ، فنام ابن عباس ، وانسلّ المسور ،
فلم يستيقظ ابن عباس حتى أصبح ، فقال لغلامه :
أترى أُنِي أستطيع أن أصلي قبل أن تخرج الشمس أربعاً
— يعني فرض العشاء — وثلاثاً — يعني الوتر —
وركعتين — يعني سنة صلاة الصبح — وواحدة
— يعني ركعة من فرض الصبح — قال : نعم ،

(١) ابن أبي شيبة ٧١/١ ب .

(٢) ابن أبي شيبة ١٠٤/١ .

فصلاهن^(١) . أما الصلاة عند استواء الشمس في
كبد السماء فلم نعثر على شيء فيها عن ابن عباس .
(ج) ونوع من الأوقات تكره فيها الصلاة إلا ما لها سبب
منها وهذه الأوقات هي :

بعد طلوع الفجر الصادق : فإذا طلع الفجر كره له
أن يصلي غير ركعتي سنة الفجر وركعتي فرضه ، قال
ابن عباس : لا صلاة بعد الفجر إلا ركعتي الفجر^(٢)
— يعني ركعتي سنة الفجر — وقد كان ابن عباس لا
يبصر ، وكان يُبصر له ، فإذا طلع الفجر ركع ركعتين
ثم جلس^(٣) .

— بعد صلاة العصر حتى غروب الشمس : اختلفت
الرواية عن ابن عباس في كراهة الصلاة بعد صلاة
العصر إن لم يكن لها سبب ، ففي رواية عنه : أن
الصلاة لا تكره بعد صلاة العصر ، فعن أبي جمرّة
قال : سألت ابن عباس عن الصلاة بعد العصر
فقال : صل ما شئت إلى الليل^(٤) وقال : رأيت
عمر بن الخطاب يضرب الناس على الصلاة بعد
العصر ، ثم قال ابن عباس : صل إن شئت ما بينك

(١) المحلى ١٣/٣ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٠٤/١ وطرح الثوبى ١٨٦/٢ و ١٨٨ .

(٣) عبد الرزاق ٥٣/٣ .

(٤) عبد الرزاق ٤٣٣/٢ .

وبين أن تغيب الشمس^(١) .

وفي رواية ثانية : تكره الصلاة بعد صلاة العصر
 إن لم يكن لها سبب ، فقد سأل طاوس ابن عباس
 عن ركعتين بعد العصر ، فنهاه عنهما ، فقال طاوس :
 لا أدعهما ، فقال ابن عباس في سورة الأحزاب / ٣٦
 ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ
 أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾^(٢) وهو يروي
 عن رسول الله أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن
 الصلاة في هذا الوقت فقال رضي الله عنه : شهد
 عندي رجال مرضيون ، وأرضاهم عندي عمر ، أن
 رسول الله نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق
 الشمس وبعد العصر حتى تغرب^(٣) ، أما صلاة
 رسول الله الركعتين بعد العصر فإن ابن عباس يقول
 فيهما : إنما صلى رسول الله ركعتين بعد العصر
 — لأنه اشتغل بقسم مال أتاه — عن الركعتين اللتين
 بعد الظهر ، فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد لهما^(٤) .
 — قبل صلاة العيد وبعدها : ويكره أن يصلى قبل صلاة
 العيد وبعدها ، فقد روى عبد الرزاق وغيره أن ابن

(١) المحلى ٢/ ٢٧٥ .

(٢) عبد الرزاق ٢/ ٤٣٣ والاستذكار ١/ ١٤٨ ور : طرح الثريب ٢/ ١٨٦ .

(٣) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة باب صلاة بعد الفجر ، ومسلم في صلاة
 المسافرين باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها .

(٤) سنن الترمذي في الصلاة في باب الصلاة بعد العصر .

عباس كان لا يصلي قبل العيد ولا بعدها^(١) .
 — أما إذا كانت الصلاة لها سبب فإنها لا تكره ،
 كتذكُّره فائتةً — كما تقدم من صلاة رسول الله
 الركعتين اللتين نسيهما — وكسنة الطواف ونحو
 ذلك ، وقد طاف ابن عباس بعد العصر وبعد الصبح
 فصلى ركعتين^(٢) وكان يؤثر ذلك عن الصحابة
 فيقول : كانوا يطوفون بعد العصر وبعد الصبح
 ويصلون إثر فراغهم من طوافهم ركعتين^(٣) .

٨ — ما يكره في الصلاة وما لا يكره :

أ — تفرجه على ناس يصلون دون أن يصلي معهم : يكره
 للمرء إذا رأى قوماً يصلون وكان بوسعه أن يصلي معهم أن
 يقف ويتفرج عليهم دون أن يصلي معهم ، فقد سئل ابن
 عباس عن ثلاثة صلّوا العصر ثم مروا بمسجد فدخل
 أحدهم فصلى ، ومضى واحد إلى حاجته ، وجلس واحد
 على الباب ؟ فقال : « أما الذي صلى فزاد خيراً إلى
 خير ، وأما الذي مضى ، فمضى إلى حاجته ، وأما الذي
 جلس على الباب فأخسّهم »^(٤) .

ب — الصلاة في جوف الكعبة : وكره ابن عباس أن يصلي المرء

(٣) ابن أبي شيبة ٢٧٦/٣ والمغني ٢٨٧/٢ والمجموع ١٦/٥ .

(٤) طرح التثريب ٩٤/٢ وسنن البيهقي ٤٦٣/٢ و ٩٢/٥ .

(١) الاستذكار ١٥٠/١ .

(٢) ابن أبي شيبة ٩٦/١ ب .

في جوف الكعبة لئلا يستدبر شيئاً منها ، فقد قال رضي الله عنه : لا تجعل شيئاً من البيت خلفك واثم به جميعاً^(١) ، وقد فهم بعضهم كالنووي ، من ذلك عدم صحة الصلاة في جوف الكعبة^(٢) وما أظن الأمر كذلك ، وإنما هو على الكراهة .

ج - التشبه بالكافرين : وتكره الصلاة مع كل ما فيه تشبه بالكافرين ومن ذلك :

(١) الصلاة في مكان فيه تماثيل : لأن ففة من الكافرين يعبدونها ، فكرهت الصلاة في مكان فيه تماثيل اتقاء للشبهة ، وقد أثر عنه أنه يكره الصلاة في الكنيسة إذا كان فيها تماثيل^(٣) من أجل تلك التماثيل التي فيها ، وكان يقول : لا تُصَلِّ في بيت فيه تماثيل^(٤) أما إذا لم يكن فيها تماثيل فإن ابن عباس لم يكن يمتنع عن الصلاة فيها ، فقد روى البخاري قال : كان ابن عباس يصلي في البيعة ، إلا بيعة فيها تماثيل^(٥)

(٢) الصلاة في المقبرة أو إلى قبر : وكره ابن عباس رضي الله عنه الصلاة في المقبرة أو إلى قبر ، وقال : لا تصل في

(١) عبد الرزاق ٧٩/٥ وابن أبي شيبة ٥١/١ .

(٢) المجموع ١٩٧/٣ .

(٣) عبد الرزاق ٤١١/١ وابن أبي شيبة ٧٣/١ والمغني ٧٥/٢ وكنز العمال ١٩٥/٨ .

(٤) ابن أبي شيبة ٦٩/١ .

(٥) البخاري في الصلاة باب الصلاة في البيعة .

مقبرة وقال : لا تصلوا إلى قبر^(١) .

(٣) صلاة الإمام وفي يده مصحف مفتوح يقرأ منه : كما يفعل النصارى ، فقد قال ابن عباس في رجل يؤم القوم وهو ينظر في المصحف ، إنه يكره . بك ، وقال : كفعل أهل الكتاب^(٢) أما إذا كان لا ينظر فيه دائماً ، ولكنه يقرأ من حفظه فإذا تردد نظر فيه فلا بأس بذلك وكان ابن عباس يفعل ، فقد روى عبد الرزاق بسنده أن ابن عباس كان يصلي والمصحف إلى جنبه ، فإذا تردد نظر فيه^(٣) .

د — الصلاة مع كل ما يمكن أن يكون مفسداً للصلاة : لأن الاحتياط في العبادات واجب ومن ذلك :

(١) الصلاة في الأماكن التي لا تنزه عن النجاسات ، كالبحر والحمام والمقبرة ومرابض الكلاب ونحو ذلك ، قال ابن عباس : لا تصلين إلى حش ولا في حمام ولا في المقبرة^(٤) وقال : اعزلوا صلاتكم ما استطعتم ، وأشد ما يتقى عليها مرابض الكلاب^(٥) ؛ وحتى الجنائز فإنه يكره الصلاة عليها في المقبرة^(٦) .

(١) المحلى ٣٠/٤ و ٣١ والمغني ٤٩٤/٢ والمجموع ٢٢٩/٥ .

(٢) آثار أبي يوسف برقم ١٧١ .

(٣) عبد الرزاق ٤٢٠/٢ .

(٤) عبد الرزاق ٤٠٥/١ وكنز العمال ١٩٤/٨ والمغني ٦٧/٢ .

(٥) عبد الرزاق ٤١٠/١ وابن أبي شيبة ٤٣/١ .

(٦) المجموع ٢٢٩/٥ والمغني ٤٩٤/٢ .

(٢) النفخ في الصلاة : حكى النووي عن ابن عباس أنه كره النفخ في الصلاة ولم يوجب عليه إعادة^(١) وسبب هذه الكراهة هو ما أفصحت عنه رواية البيهقي عن ابن عباس : أنه كان يخشى أن يكون النفخ كلاماً في الصلاة^(٢) والكلام في الصلاة مفسد لها .

— وفي رواية أخرى عنه أن النفخ كلام ، وهو مفسد للصلاة ، قال ابن عباس النفخ في الصلاة كلام^(٣)
— وفي رواية : النفخ في الصلاة بمنزلة الكلام^(٤)
وقال : النفخ في الصلاة يقطع الصلاة^(٥) .

— وأياما كان الأمر ، النفخ في الصلاة يقطع الصلاة ، أو فيه شبهة قطع الصلاة ، فإن على المصلي أن يجتنبه ، ولذلك كان ابن عباس ينهى عنه ويقول : إذا كنت في صلاة فلا تنفخ^(٦) .

هـ — مخالفة الهيئة المسنونة للصلاة : ويكره للمصلي أن يخالف

الهيئة المسنونة للصلاة ، ومن ذلك ما يلي :

(١) وضع اليد على الخاصرة في القيام : كره ابن عباس رضي

(١) المجموع ٢٢/٤ .

(٢) سنن البيهقي ١٥٢/٢ .

(٣) ابن أبي شيبة ٩٥/١ وعبد الرزاق ١٨٩/٢ وكشف الغمة ٩٠/١ .

(٤) عبد الرزاق ١٨٩/٤ وكنز العمال ١٧٠/٨ .

(٥) ابن أبي شيبة ٩٥/١ والمغني ٥٢/٢ .

(٦) ابن أبي شيبة ٧١/١ والمغني ١٠/٢ .

الله عنه عقد اليدين على الخاصرة في حالة القيام في الصلاة ، فقد روى أبي شيبة وغيره أن ابن عباس كره وضع اليد على الخاصرة في الصلاة ، وقال : إن الشيطان يحضر ذلك^(١) .

(٢) التربع من غير عذر : كان ابن عباس يكره التربع في الصلاة^(٢) ، أما ما رواه ابن أبي شيبة من أن ابن عباس رؤي متربعاً في الصلاة^(٣) فإنه يحمل على حالة العذر .

(٣) تقديم إحدى رجليه على الأخرى في حالة النهوض : قال ابن عباس في الرجل ينهض في الصلاة فيقدم إحدى رجليه ، فكرهه وقال : هذه خطوة ملعونة^(٤) .

و — ما يمنع إظهار الذل بين يدي الله إلا من عذر : وكان ابن عباس يكره كل ما يمنع إظهار الذل بين يدي الله تعالى ومن ذلك :

(١) عقص الشعر : فكان يكره عقص الشعر في الصلاة ، لئلا يمنع شعره من السجود معه في الصلاة (ر : شعر / ٣) .

(٢) تغطية الأنف : وكان ابن عباس يكره تغطية الأنف في

(١) ابن أبي شيبة ٦٩/١ والمحل ١٩/٤ .

(٢) عبد الرزاق ٤٦٨/٢ وكنز العمال ١٤٩ .

(٣) ابن أبي شيبة ٩٠/١ ب .

(٤) ابن أبي شيبة ١٠٣/١ ب والمغني ٥٣٨/١ .

الصلاة^(١) لأن الأنف يجب أن يمس الأرض ويتمرغ بالتراب إظهاراً للذل بين يدي الله تعالى .

(٣) عدم مسح الجبهة من التراب وتسوية الحصى ونحو ذلك : قال ابن عباس : إذا كنت في الصلاة فلا تمسح بجبهتك ولا تنفخ ولا تحرك الحصى^(٢) ، لأن بقاء التراب على الجبهة فيه إظهار للذل بين يدي الله تعالى ، وعدم تسوية الحصى وتفضيل السجود عليه واحتمال الألم إمعان في طاعة الله تعالى .

ز — ما يخل بالخشوع : ويكرهه أن يصلي مع كل ما يخل بالخشوع في الصلاة ، من ذلك :

(١) الصلاة مع مدافعة الأخبشين : قال ابن عباس : « لا يصلين أحداً وهو يدافع الطوف ، الغائط والبول »^(٣) وقال : « لأن أحمله في ناحية من رداي أحب إلي من أن أزاحم الغائط والبول »^(٤) .

(٢) الصلاة مع حضور طعام تتوق إليه نفسه : فعن عثمان الثقفي عن رجل يقال له زياد قال : كنا عند ابن عباس وشواء له في التنور وحضرت الصلاة ، فقلنا له ، فقال : لا ، حتى نأكل حتى لا يعرض لنا في صلاتنا^(٥) ؛ وقال :

(١) ابن أبي شيبة ١٠٣/١ ب .

(٢) ابن أبي شيبة ٧١/١ وسنن البيهقي ٢٨٦/٢ والمغني ١٠/٢ .

(٣) ابن أبي شيبة ١١٠/١ وكنز العمال ١٧٩/٨ .

(٤) عبد الرزاق ٤٥٠/١ والمحلى ٤٧/٤ .

(٥) ابن أبي شيبة ١١٠/١ .

لا نقوم إلى الصلاة وفي أنفسنا شيء^(١) .

ح — ما يشعر بغير ما هو مقرر في العقيدة الإسلامية : وتكره الصلاة إذا أدت بشكل يوهم بغير ما هو مقرر في العقيدة الإسلامية ، كالدخول إلى المسجد والصلاة ركعتين عند كل سارية من سواريه ، فعن مرة الهمداني قال : كنت أصلي عند كل سارية في المسجد ركعتين ، فجاء رجل إلى ابن عباس وأنا عنده فقال : أرايت رجلاً يصلي في هذا المسجد عند كل سارية ركعتين ؟ فقال عبد الله : لو علم هذا أن الله عند أول سارية ما برح حتى يقضي صلاته^(٢) .

ط — تفويت واجب : وتكره صلاة النافلة إن أدت إلى تفويت ما هو آكد منها وأوجب ، كالاستماع إلى خطبة الجمعة مثلاً ، ولذلك كان ابن عباس يكره الصلاة والكلام بعد خروج الإمام إلى المنبر (ر : خطبة / ٣) .

ي — ما لا يتناسب وجلال الصلاة مع الأعمال : ويكره أن يأتي الإنسان بأي عمل من أعمال الناس ، خاصة إذا كان هذا العمل لا يتناسب مع جلال الصلاة ، ووقار الوقوف بين يدي الله تعالى ، كفرقة الأصابع ونحو ذلك ، فعن شعبة مولى ابن عباس قال : صليت إلى جنب ابن عباس فقعقت أصابعي ، فلما قضيت الصلاة

(١) المغني ١/ ٦٢٥ .

(٢) عبد الرزاق ٨/ ٤٥٧ .

قال : لا أَمَّ لك ، تقعقع أصابك وأنت في الصلاة؟! (١) .

ك — ما يشعر بالترفع : وتكره الصلاة بكل ما يشعر بالترفع ، كإسبال الإزار الذي منع منه عليه الرسول ﷺ ، والصلاة في المقصورة إن لم تدع لذلك الضرورة ، فإن دعت إليه الضرورة فلا بأس به ، فقد أخبر كريب مولى ابن عباس أنه رأى ابن عباس يصلي في المقصورة مع معاوية (٢) فقل لابن عباس : أتصلي خلف هؤلاء في المقصورة؟! فقال : نعم ، إنهم يخشون أن نبعجهم (٣) .

ل — اختلفت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه في المسألتين التاليتين هل هما مما يكره في الصلاة ، أو مما يبطل الصلاة :

(١) مرور الكلب والحمار والمرأة : ففي رواية عنه أن مرور أحدها أمام المصلي يبطل صلاته ، قال ابن عباس : يقطع الصلاة الكلب والخنزير واليهودي والنصراني والمجوسي والمرأة الحائض ، وزاد في رواية « الحمار » (٤) .

وفي رواية أخرى أن ذلك مما يكره ، وهو لا يبطل

(١) ابن أبي شيبة ١٠٣/١ وعبد الرزاق ٢٦٣/٢ .

(٢) عبد الرزاق ٤١٤/٢ .

(٣) سنن البيهقي ١١٠/٣ .

(٤) عبد الرزاق ٢٧/٢ وابن أبي شيبة ٤٣/١ ب والحلي ١٠/٤ و ١٣ وكنز العمال

٢١١/٨ والمغني ٢٥٠/٢ .

الصلاة فعن عكرمة قال : ذَكَرَ لابن عباس ما يقطع الصلاة ، فقيل له : المرأة والكلب ؟ فقال ابن عباس : إليه يصعد الكَلِمُ الطيب والعملُ الصالحُ يرفعه ، لا يقطع الصلاة شيء ولكنه يكره^(١) .

(٢) النفخ في الصلاة وقد تقدم الكلام على ذلك في (صلاة / ٨ هـ ٢) .

م — ولا تكرر الصلاة في الأحوال التالية :

(١) الصلاة على الطنافس ونحوها : فعن سعيد بن جبير قال : صلى بنا ابن عباس على طنفسة قد طبقت البيت صلاة المغرب^(٢) .

(٢) الصلاة في النعال : فقد روى عبد الرزاق بسنده أن ابن عباس صلى في نعليه^(٣) .

٩ — أفعال الصلاة :

تكون أفعال الصلاة على الترتيب الذي سندكره ، وسنرى قول ابن عباس أو فعله في كل فعل من أفعالها :

أ — تكبيرة التحريم : يبدأ الصلاة بتكبيرة التحريم بلفظ « الله أكبر » وهذه التكبيرة هي التي يتم بها الدخول في

(١) عبد الرزاق ٢٩/٢ وابن أبي شيبة ١٢٠/١ وسنن البيهقي ٢٧٩/٢ وشرح معاني الآثار ٢٦٦/١ والمحلى ١٣/٤ والاعتبار ٧٨ .

(٢) ابن أبي شيبة ٦١/١ وعبد الرزاق ٣٩٥/١ وسنن البيهقي ٤٣٦/٢ وآثار أبي يوسف برقم ١١١ والمحلى ٨٣/٤ والمغني ٧٧/٢ .

(٣) عبد الرزاق ٣٨٧/١ .

الصلاة ، وتحرم عليه فيها بعض ما كان عليه حلالاً خارجها ، ولذلك سميت بتكبيرة التحريم . قال ابن عباس : مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحريمها التسليم^(١) .

ويرفع يديه بهذه التحريمة إلى حذاء منكبيه فقد كان ابن عباس يرفع يديه إذا افتتح الصلاة^(٢) إلى حَذْوِ منكبيه^(٣) ويقول : ترفع الأيدي في سبع مواطن : إذا قام إلى الصلاة وإذا رأى البيت ، وعلى الصفا والمروة وفي عرفات وفي جَمْع وعند الجمار^(٤) .

ب — القيام : يكبر تكبيرة التحريم قائماً ، ويقرأ من القرآن ما وجبت قراءته في الصلاة قائماً ، فالقيام فرض من فروض الصلاة . قال ابن عباس : كان جعفر بن أبي طالب وأصحابه حين خرجوا إلى الحبشة يصلون في السفينة قياماً^(٥) ، فإن عجز عن القيام لمرض ، أو لاضطراب السفينة أو لكونه لا يجد ما يستر به عورته يصلي جالساً قال ابن عباس : الذي يصلي في السفينة والذي يصلي عرياناً يصلي جالساً^(٦) ، والمريض الذي لا يستطيع القيام

(١) ابن أبي شيبة ٣٦/١ .

(٢) عبد الرزاق ٦٩/٢ وابن أبي شيبة ٣٧/١ وكنز العمال ٩٦/٨ .

(٣) المحلى ٤ / ٨٩ والمغني ٤٩٧/١ .

(٤) ابن أبي شيبة ٣٧/١ .

(٥) سنن البيهقي ١٥٥/٣ .

(٦) عبد الرزاق ٥٨٤/٢ .

يصلي قاعداً فإن لم يستطع فإنه يصلي مضطجعا ويومئ
بالركوع والسجود إيماء^(١) .

ويعقد يديه في وقوفه في أعلى الصدر عند النحر ، قال
ابن عباس في قوله تعالى في سورة الكوثر / ٢ ﴿ فَصَلِّ
لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ قال : وضع اليمين على الشمال في الصلاة
عند النحر^(٢) .

ج - الاستفتاح : ثم يستفتح الصلاة بدعاء ، وقد روى
طاوس بن كيسان قال : كان ابن عباس إذا قام من الليل
قال : اللهم لك الحمد ، لك ملك السماوات والأرض ،
ولك الحمد ، أنت قيم السماوات والأرض وما فيهن ، ولك
الحمد لك ملك السماوات والأرض ومن فيهن ، أنت
الحق ، ووعدك الحق ، ولقاؤك حق ، والجنة حق ، والنار
حق ، والنبيون حق ، ومحمد حق ، والساعة حق ، اللهم
لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك
أنبت ، وبك خاصمت ، وإليك حاكمت ، فاغفر لي ما
قدمت وأخرت ، وأسررت وأعلنت ، أنت المقدم وأنت
المؤخر ، لا إله إلا أنت^(٣) .

د - البسملة : ثم يقرأ البسملة ويجهر بها إن كانت الصلاة
جهرية ، ويُسِر بها إن كانت الصلاة سرية (ر : بسملة /
٢) .

(١) الخلى ٧٧/٤ .

(٢) سنن البيهقي ٣١/٢ والخلى ٣٥٧/٧ .

(٣) عبد الرزاق ٧٩/٢ .

هـ — قراءة الفاتحة : ثم يقرأ الفاتحة ، وقد اختلفت الرواية عن

ابن عباس في وجوب قراءة الفاتحة : فقد روى عنه الجمهور وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة على المنفرد وعلى المؤتم ، قال ابن عباس : لا تصلين صلاة حتى تقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة^(١) ، وقال : لا تدع أن تقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة خلف الإمام جَهَرًا أم لم يجهر^(٢) وفي رواية : لا بد أن يقرأ خلف الإمام فاتحة الكتاب جهرًا أو لم يجهر^(٣) . وروى عنه الحنفية عن أبي حمزة قال : قلت لابن عباس أقرأ والإمام بين يدي ؟ قال : لا^(٤) .

و — قراءة سورة أو نحوها :

(١) وبعد الانتهاء من قراءة الفاتحة يقرأ ما تيسر من القرآن قلّ أو أكثر ، فعن أبي العالية قال : سألت ابن عباس : أقرأ في الظهر والعصر ؟ فقال : هو إمامك ، أقرأ منه ما قل أو أكثر ، وليس في القرآن قليل^(٥) ، وقد صلى ابن عباس فلم يقرأ بعد الفاتحة غير آية قصيرة فعن قيس بن أبي حازم قال : صليت خلف ابن عباس بالبصرة فقرأ في أول الركعة

(١) عبد الرزاق ٩٤/٢ وتفسير القرطبي ١٢٥/١ والمجموع ٢٨٥/٣ وكنز العمال

١١٤/٨ .

(٢) ابن أبي شيبة ٥٧/١ وسنن البيهقي ١٦٩/٢ وأحكام القرآن للجصاص ٤٢/٣ .

(٣) عبد الرزاق ١٣٠/٢ والمحلى ٢٣٧/٣ وكنز العمال ٢٩/٨ وابن أبي شيبة ٥٧/١ ب والمجموع ٣٢٤/٣ والاعتبار ١٠٠ .

(٤) شرح معاني الآثار ١٢٩/١ وأحكام القرآن للجصاص ٤٢/٣ .

(٥) عبد الرزاق ٩٤/٢ وابن أبي شيبة ٥٥/١ ب والمحلى ١٠٤/٤ وكنز العمال ٢٩١/٨ وأحكام القرآن للجصاص ١٨/١ .

بـ « الحمد لله رب العالمين » وأول آية من البقرة ، ثم ركع
ثم قام ثانية فقرأ : الحمد لله ، والآية الثانية من البقرة ، ثم
ركع ، فلما انصرف أقبل علينا ، فقال : إن الله يقول في
سورة المزمل / ٢٠ ﴿ فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ ﴾^(١) ، وصلى
ابن عباس سنة الفجر فقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة
﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ .. ﴾^(٢) وقرأ في الركعة الثانية بعد
الفاتحة ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ .. ﴾ وصلى المغرب فقرأ
بسورة الدخان ، وصلى مرة غيرها فقرأ ﴿ إذا جاء نصر
الله .. ﴾^(٣) .

(٢) وإذا قرأ في الصلاة آية فيها أمر بالتسبيح سبح ، ولا يفسد
هذا التسبيح صلاته ، فقد قرأ ابن عباس في الصلاة
﴿ سُبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ فقال : سبحان ربي
الأعلى^(٤) ، وإذا قرأ ما يقتضي الإقرار بالله ، أو بقدرة الله ،
أو بعظمة الله أعلن إقراره بذلك ، فقد قرأ ابن عباس في
سورة القيامة / ٤٠ ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ
الْمَوْتَى ﴾ فقال : اللهم بلى^(٥) ، وإذا قرأ آية فيها ما
يقتضي السجود لله تعالى سجد (ر : سجود / ٦) .

(١) سنن البيهقي ٤٠/٢ .

(٢) عبد الرزاق ٦٠/٣ .

(٣) ابن أبي شيبة ٥٥/١ .

(٤) المحلى ١١٨/٤ .

(٥) المحلى ١٨/٤ والمغني ٥٨/٢ .

(٣) كان ابن عباس يحرص على أن يقرأ في فرض صبح الجمعة بسورة فيها سجدة^(١) فعن الشعبي قال : ما شهد ابن عباس قرأ يوم الجمعة إلا بتنزيل — أي بصورة « فصلت » — و « هل أتى » ، وسورة تنزيل فيها سجدة كما تقدم في (سجود / ٦ و) و (جمعة / ٣) .

ز — رفع اليدين في تكبيرات الانتقال : ثم يكبر للركوع ويرفع يديه إلى حذاء منكبيه ، ويرفعهما عند الرفع من الركوع ، ولكنه لا يرفعهما عند الرفع من السجود ، روى ابن أبي شيبة وغيره : كان ابن عباس يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وبعدهما يرفع ولا يرفع يديه بين السجدة^(٢) وعن عكرمة قال : رأيت يعلى يصلي عند المقام يكبر في كل وضع ورفع ، وقال : فأتيت ابن عباس فأخبرته بذلك ، فقال لي ابن عباس : أوليس تلك صلاة رسول الله ﷺ ، لا أم لعكرمة^(٣) وفي رواية قال عكرمة : صليت خلف شيخ بمكة فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة ، فقلت لابن عباس : إنه أحق ، فقال ثكلتك أمك ، سنة أبي القاسم^(٤) .

(١) ابن أبي شيبة ٨١/١ ب .

(٢) ابن أبي شيبة ٣٧/١ وعبد الرزاق ٦٩/٢ والخطي ٨٩/٤ و ٩٤ وكنز العمال ٩٦/٨ والمغني ٤٩٧/١ والمجموع ٣٦٧/٣ .

(٣) ابن أبي شيبة ٣٨/١ .

(٤) المجموع ٣٦٥/٣ وكنز العمال ٢٢٢/٨ .

ح - الركوع : ثم يركع واضعاً كفيه على ركبتيه ، ويسبح ثلاث تسبيحات قال ابن عباس : اركع حتى تستمكن كفيك وركبتيك قدر ثلاث تسبيحات^(١) ، ويكره أن يقرأ في ركوعه أو سجوده شيئاً من القرآن ، فقد روى عبد الرزاق أن ابن عباس كان يكره القراءة إذا كان الرجل راكعاً أو ساجداً^(٢) .

ط - الرفع من الركوع : ثم يرفع من الركوع حتى يستقيم بدنه وتستقر مفاصله قال ابن عباس : ثم ارفع صلبك حتى يأخذ كل عضو منك موضعه^(٣) .

ويقول أثناء رفعه : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد^(٤) ويجوز له أن يضيف عليها ما يؤكد معناها فقد كان ابن عباس يقول في كثير من الأحيان : اللهم ربنا لك الحمد ملء السماوات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد^(٥) .

ي - ثم يهوي إلى السجود وكيفية السجود وأحكامه (ر : سجود / ٢) .

ك - الجلوس بين السجدين : ثم ينهض من السجود ويجلس ليسجد بعد ذلك السجدة الثانية ، وكيفية هذا الجلوس :

(١) عبد الرزاق ١٥٨/٢ .

(٢) عبد الرزاق ١٤٥/٢ .

(٣) عبد الرزاق ١٥٧/٢ .

(٤) المحلى ٢٦٣/٣ .

(٥) المحلى ١٢٠/٤ .

أن يفرش قدميه ويجلس بإليته على عقبه ، قال ابن عباس من السنة أن تضع إيتيك على عقبك في الصلاة^(١) ، وهو الإقعاء ، قال ابن عباس الإقعاء في الصلاة من السنة^(٢) ، وعن طاوس قال : قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين ؟ فقال : هو السنة ، فقلنا له : أما تراه جفء بالرجل ؟ فقال ابن عباس : بل هو سنة محمد ﷺ^(٣) وكان ابن عباس يفعلها ، فعن طاوس أنه رأى ابن عمر ، وابن الزبير ، وابن عباس يُقْعُون بين السجدين^(٤) ، وعن عطية قال : رأيت العبادلة يُقْعُون في الصلاة بين السجدين^(٥) .

ل — النهوض إلى الركعة الثانية : ثم ينهض إلى الركعة الثانية فوراً على صدور قدميه دون أن يعتمد على يديه ، ودون أن يجلس جلسة الاستراحة^(٦) .

م — التشهد :

(١) وعلى رأس الركعتين يجلس للتشهد على نحو ما جلس بين

(١) عبد الرزاق ١٩١/٢ والمغني ٥٢٤/١ والمجموع ٤١٤/٣ وسنن البيهقي ١١٩/٢

وكنز العمال ١٣٠/٨ وكشف الغمة ١٠٦/١ .

(٢) عبد الرزاق ١٩١/٢ وكنز العمال ١٤٩/٨ .

(٣) أخرجه مسلم في المساجد باب جواز الإقعاء على العقبين ، وأبو داود في الصلاة باب

الإقعاء بين السجدين ، والترمذي في الصلاة باب الرخصة في الإقعاء ، وسنن

البيهقي ١١٩/٢ والمغني ٥٢٤/١ .

(٤) عبد الرزاق ١٩١/٢ .

(٥) ابن أبي شيبة ٤٤/١ .

(٦) عبد الرزاق ١٧٩/٢ والمغني ٥٢٩/١ والمجموع ١٢٠/٣ و ٤٢٢ .

السجدين ، ويشرع بقراءة التشهد دون إضافة شيء في أوله ، فقد سمع ابن عباس رجلاً يقول في أول التشهد : بسم الله الرحمن الرحيم ، فأنهره وقال له : ابدأ بالتشهد^(١) ، وسمع رجلاً حين جلس في الصلاة يقول : الحمد لله قبل التشهد ، فأنهره وقال له : ابتديء بالتشهد^(٢) .

— ويستحب له أن يدعو قبل التسليم في القعود الأخير ، فعن طاوس أن ابن عباس كان يقول : اللهم تقبل شفاعة محمد الكبرى ، وارفع درجته العليا ، وآته سؤله في الآخرة والأولى ، كما آتيت إبراهيم وموسى^(٣) .

(٢) ولفظ التشهد كما يؤثره ابن عباس عن رسول الله ﷺ : (التحيات المباركات ، الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله)^(٤) .

(٣) ويشير بإصبعه عند النطق بالتوحيد « أشهد أن لا إله إلا الله » في التشهد ، فقد سئل عن تحريك الرجل لإصبعه في

(١) سنن البيهقي ١٤٣/٢ والمغني ٥٣٧/١ .

(٢) عبد الرزاق ١٩٨/٢ .

(٣) عبد الرزاق ٢١١/٢ .

(٤) شرح معاني الآثار ١٥٥/١ وعبد الرزاق ٢٠٣/٢ وابن أبي شيبة ٤٥/١ ب والمغني ٥٣٥/١ .

الصلاة فقال : ذلك الإخلاص^(١) ، والمراد بهذا التحريك الإشارة بالإصبع برفعها ، بدليل ما جاء في الرواية الأخرى : سئل ابن عباس عن الرجل يدعو ويشير بإصبعه ؟ فقال ابن عباس : هو الإخلاص^(٢) وقول ابن عباس أيضاً : الابتغال هكذا — وبسط يديه وظهورهما إلى وجهه — والدعاء هكذا — ورفع يديه حتى لحيته — والإخلاص هكذا — يشير بإصبعه —^(٣) .

ن — التسليم : ويكون آخر صلاته التسليم ، حيث يُسَلِّم يَمَنَةً : السلام عليكم ورحمة الله ، وَيَسْرَةً : السلام عليكم ورحمة الله ، ويخرج بذلك من الصلاة ، قال ابن عباس : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم »^(٤) .

١٠ — صلاة الوتر :

أ — وقت صلاة الوتر (ر : صلاة / ٧ هـ ١٠) .

ب — حكمها : صلاة الوتر سنة عند ابن عباس رضي الله عنه^(٥) ، وطالما هي سنة فإنه يجوز له أن يصليها في السفر على الراحلة كسائر النوافل ، وقد أوتر ابن عباس على

(١) عبد الرزاق ٢/ ٢٤٩ .

(٢) سنن البيهقي ١٣٣/٢ وابن أبي شيبة ١١٦/١ .

(٣) عبد الرزاق ٢/ ٢٥٠ .

(٤) ابن أبي شيبة ١/ ٣٦ .

(٥) ابن أبي شيبة ١/ ٩٩ .

الراحلة في السفر^(١) .

ج - ركعاتها : يجوز أن يقتصر في صلاة الوتر على ركعة واحدة ، وهي أقل الوتر فقد قال لمن أوتر بركعة : أصاب السنة^(٢) ، ورأى كريب — مولى ابن عباس — أن معاوية بن أبي سفيان صلى العشاء ثم أوتر بركعة واحدة ولم يزد عليها ، فأخبر ابن عباس فقال : أصاب أي بُني^(٣) ، وكان هو رضي الله عنه يوتر أحياناً بركعة ، فعن عطاء قال : صليت إلى جنب ابن عباس العشاء الآخرة ، فلما فرغ قال : ألا أعلمك الوتر ؟ قلت : بلى ، فقام فركع ركعة^(٤) .

ويجوز أن يجعل وتره ثلاث ركعات كصلاة المغرب إلا أنه لا يجلس فيها إلا جلوساً واحداً هو الجلوس الأخير الذي على رأس الركعات الثلاث ، قال ابن عباس : الوتر مثل صلاة المغرب إلا أنه لا يجلس إلا في الثالثة^(٥) .

ويجوز أن يجعله خمس ركعات ، أو سبع ركعات ، أو أكثر من ذلك ، قال ابن عباس : الوتر واحدة أو خمس أو سبع إلى أكثر من ذلك ، الوتر ما شاء^(٦) ، وروى عنه

(١) عمدة القاري ١٤/٧ والمجموع ٥١٧/٣ .

(٢) ابن أبي شيبة ٩٨/١ والحقلي ١٥٠/٢ و ٤٨/٣ .

(٣) سنن البيهقي ٢٦/٣ و ٢٧ وأخرجه البخاري في الفضائل باب ذكر معاوية .

(٤) سنن البيهقي ٢٦/٣ وكنز العمال ٦٧/٨ وكشف الغمة ١١٤/١ والمجموع

٥١٩/٣ .

(٦) عبد الرزاق ٢٧/٣ وعمدة القاري ٤٨ والحقلي ٤٦/٣ والمغني ١٥/٢ .

(٧) سنن البيهقي ٢٦/٣ و ٢٧ وعبد الرزاق ٢١/٣ والمغني ١٥١/٢ .

سعيد بن جبير أنه قال : إني لَأَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الْوُتْرُ ثَلَاثًا
بِتَرًا ، وَلَكِنْ سَبْعًا أَوْ خَمْسًا^(١) .

د — **القراءة فيها** : كان ابن عباس يوتر بثلاث ركعات ، يقرأ :
سبح اسم ربك الأعلى في ركعة ، وقل يا أيها الكافرون في
الثانية ، وقل هو الله أحد في الثالثة^(٢) .

ه — **القنوت فيها** : ستتكلم عليه بعد قليل (ر : صلاة /
(١١) .

و — **تعجيلها** : كان ابن عباس يحب تعجيل الوتر ، وأن لا ينام
المراء إلا ويكون قد صلى الوتر ، لأنه ربما مات في نومه
هذا ، ولذلك كان يقول : النوم على وتر خير^(٣) .

ز — **التهجد بعدها** : كان ابن عباس يرى — في رواية عنه —
أن الصلاة بعد الوتر لا تنقض الوتر ، فإذا تهجد المراء
— مثلاً — بعد صلاة الوتر ، فإنه لا داعي لأن يوتر بعد
تهجده لأن وتره الأول لم ييطل^(٤) . قال ابن عباس : إن
أوترت أول الليل فلا توتر آخره ، وإن أوترت آخره فلا توتر
أوله^(٥) ، وكان عبد الله بن عمر إذا نام على وتر ثم قام يصلي
من الليل صلى ركعة إلى وتره فيشفع له ، ثم أوتر بعد في
آخر صلاته ، قال الزهري : فبلغ ذلك ابن عباس فلم

(١) ابن أبي شيبة ٩٨/١ وعبد الرزاق ٢٣/٣ .

(٢) ابن أبي شيبة ٩٨/١ .

(٣) ابن أبي شيبة ٩٧/١ .

(٤) شرح معاني الآثار ٢٠٣/١٠ والمجموع ٥٢١/٣ والمغني ١٦٣/٢ .

(٥) ابن أبي شيبة ٩٧/١ وسنن البيهقي ٣٦/٣ وعبد الرزاق ٣٠/٣ .

يعجبه وقال : إن ابن عمر يوتر في الليل ثلاث مرات^(١) .
 — وفي رواية ثانية عنه : إن الصلاة بعد الوتر تنقض الوتر ،
 وعليه أن يوتر بعدها فقد قال رضي الله عنه : إذا أوتر أول
 الليل ثم قام من آخره فليشفع وتره بركعة ثم ليصل ثم ليوتر
 آخر صلاته^(٢) .

١١ — القنوت في الصلاة :

أ — القنوت في الوتر : اتفقت الرواية عن ابن عباس أنه كان
 يقنت في الوتر^(٣) .

ب — القنوت في الصبح : اختلفت الرواية عنه في قنوت
 الصبح .

— ففي رواية أنه كان لا يقنت في الصبح^(٤) ، بل وروى
 البيهقي عن ابن عباس أنه قال « القنوت في صلاة الصبح
 بدعة »^(٥) .

— وفي رواية ثانية أنه صلى الفجر بالبصرة فقنت^(٦) ، ويحمل
 قنوته هذا على أنه قنوتٌ بسبب نازلةٍ نزلت بالناس .

(١) عبد الرزاق ٢٩/٣ .

(٢) ابن أبي شيبة ٩٧/١ والمغني ١٦٣/٢ والمجموع ٥٢١/٣ .

(٣) المجموع ٥٢٠/٣ والمغني ١٥٤/٢ .

(٤) عبد الرزاق ١٠٧/٣ وابن أبي شيبة ٩٩/١ واختلاف أبي حنيفة مع ابن أبي ليلى

١١٣ والحلى ١٤٢/٤ .

(٥) سنن البيهقي ٢١٤/٢ والمغني ١٥٤/٢ .

(٦) ابن أبي شيبة ١٠٠/١ والمجموع ٤٨٤/٣ وسنن البيهقي ٢٠٥/٢ .

ج - مكان القنوت : واختلفت الرواية عنه أيضاً في مكان

القنوت :

ففي رواية عنه : أن القنوت قبل الركوع ، فعن أبي رجاء
العطاردي قال : صلى بنا ابن عباس الفجر بالبصرة فقنت
بنا قبل الركوع^(١) .

وفي رواية ثانية عنه : أن القنوت بعد الركوع^(٢) .

د - رفع اليدين في القنوت : ويسن رفع اليدين إلى الصدر في

القنوت ، فعن أبي رجاء العطاردي قال : قنت ابن عباس
في صلاة الفجر فرفع يديه حتى مَدَّ ضبعيه^(٣) .

هـ - دعاء القنوت : كان ابن عباس يقول في قنوته في الوتر :

لك الحمد ملء السماوات وملء الأرضين السبع ، وملء
ما بينهما من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، أحق ما قال
العبد ، كلنا لك عبد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي
لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد^(٤) .

١٢ - قصر الصلاة في السفر : (ر : سفر / ٣ أ) .

١٣ - السهو في الصلاة وجبرانه بسجود السهو : (ر : سجود /

٥) .

(١) ابن أبي شيبة ١٠٠/١ وعبد الرزاق ١١٣/٣ والمغني ١٥٢/٢ والمجموع ٤٨٦/٣ .

(٢) المحلى ١٤٢/٤ والمجموع ٥٢٠/٣ والاعتبار ٩٢ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٠٠/١ ب والمغني ١٥٤/٢ والمجموع ٤٨٧/٣ .

(٤) ابن أبي شيبة ٩٩/١ .

١٤ - صلاة الجماعة :

أ - حكمها : كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن صلاة الجماعة فرضٌ ، ولا يسقط الفرض إلا لعلّة أو عذر قال ابن عباس : من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من علة أو عذر^(١) ، وروى مجاهد بن جبر قال : اختلف إلى ابن عباس رجلٌ شهراً يسأله عن رجل يصوم النهار ويقوم الليل ولا يشهد الجماعات ولا الجمعة قال : هو في النار^(٢) فمن تركها بغير عذر فعليه عتق رقبة كفارة لذنبه^(٣) .

ومن الأعذار التي يسقط بها وجوب الجماعة : المطرُ والوحلُ والبردُ الشديد ونحو ذلك . فعن عبد الله بن الحارث قال : خطبنا ابن عباس في يوم ذي رَدَغ فأمر مؤذنه لما بلغ ، « حي على الصلاة » قال : قل : الصلاة في الرّحال ، فنظر بعضهم إلى بعض ، كأنهم أنكروا ، فقال : « كأنكم أنكرتم هذا ؟ إن هذا فعله من هو خير مني ، إنها عزمة ، وإني كرهت أن أخرجكم »^(٤) .

(١) عبد الرزاق ٤٩٧/١ وابن أبي شيبة ٥٣/١ وسنن البيهقي ١٧٤/٣ وكنز العمال

٢٥٢/٨ والمحلّى ١٩٦/٤ .

(٢) سنن الترمذي في صلاة الجماعة باب فضل صلاة الفجر في جماعة ، وابن أبي شيبة ٥٣/١ .

(٣) المحلى ١٨٩/٦

(٤) البخاري في الجمعة باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر ، ومسلم في صلاة المسافرين باب الصلاة في الرجال ، وأبو داود في الجمعة باب التخلف عن الجماعة ، وابن أبي شيبة ٨٣/١ وعبد الرزاق ٥٠٠/١ والمحلّى ١٦٢/٣ و ٢٠٥/٤ والمغني ٦٣١/١ والمجموع ٣٨٥/٤ وكشف الغمة ٧٩/١ و ١٣١ .

ب — الإمام في صلاة الجماعة : يشترط في الإمام ما يلي :

(١) البلوغ : فلا تصح إمامة الصغير الذي لم يبلغ للبالغين ، قال ابن عباس رضي الله عنه « لا يؤم الغلام حتى يحتلم »^(١) أما إمامته للصبيان مثله فهي جائزة .

(٢) الذكورة : فلا تصح إمامة المرأة للرجال ، وتصح للنساء ، فإذا أمت النساء فإنها لا تتقدم عليهن ، بل تقوم وسطهن لأنه أستر لها ، وحال المرأة مبني على الستر ، قال ابن عباس « تؤم المرأة النساء ، تقوم وسطهن »^(٢) .

(٣) البصر : ولا يشترط في الإمام أن يكون بصيراً ، وإن كان الأحسن أن يكون بصيراً ، فإن قدموا الأعمى مع وجود البصير الذي يصلح للإمامة فقد خالفوا ما هو أولى وقد كره ابن عباس إمامة الأعمى^(٣) ، وكان يقول : كيف أوهمهم وهم يعدلونني إلى القبلة^(٤) ، وهذه الكراهية التي نقلت عن ابن عباس لإمامة الأعمى هي كراهة تنزيهية ، أو هي من باب خلاف الأولى ، ولذلك لم يجد ابن عباس حرجاً شديداً عندما ألحَّ عليه الناس بالتقدم ليكون

(١) عبد الرزاق ٣٩٨/٢ و ٤٨٧/١ وسنن البيهقي ٢٢٥/٣ وكشف الغمة ١٣٣/١ وكنز العمال ٢٦٧/٨ والمغني ٢٢٨/٢ والمجموع ١٤٩/٤ .

(٢) عبد الرزاق ١٤٠/٣ وسنن البيهقي ١٣١/٣ والمحلى ١٢٨/٣ و ٢١٩/٤ .

(٣) ابن أبي شيبة ٣٤/١ .

(٤) ابن أبي شيبة ٩٠/١ وعبد الرزاق ٣٩٦/٤ والمغني ١٩٤/٢ .

إماماً ، قال سعيد بن جبير : أمنا ابنُ عباس وهو
أعمى^(١) ..

(٤) الوضوء : ولا يشترط في الإمام أن تكون طهارته بالماء ، بل
يجوز للمتيمم أن يؤم المتوضعين فقد أم ابن عباس متيمماً
وفيهما عمار بن ياسر في نفر من أصحاب رسول الله ﷺ
فلم ينكره^(٢) (ر : تيمم / ٤) .

ج - المؤتم : هناك أحكام عديدة تتعلق بالمؤتم في صلاة
الجماعة منها :

(١) لكي يصح الاقتداء فلا بد من تحقق وحدة المكان بين
الإمام والمأموم وتتحقق وحدة المكان بأحد أمرين :
أ) باتصال صفوف المسلمين ولو استغرقت هذه
الصفوف أماكن عدة .

ب) يكون الإمام والمؤتم في مكان واحد ، وإن تباعد
بعض صفوف المصلين عن بقية الصفوف ، كما إذا
كان الإمام وبعض المصلين في قبلة المسجد ، وأحد
الصفوف في رحبة المسجد ، قال ابن عباس :
لابأس بالصلاة في رحبة المسجد خلف الإمام في
المسجد^(٣) .

(٢) وإذا قدم المؤتم ورأى الصف منتصباً فعليه أن يقف بحيث

(١) ابن أبي شيبة ٩٠/١ والمغني ١٩٤/٢ .

(٢) المغني ٢٢٥/٢ والمجموع ١٦٣/٤ .

(٣) سنن البيهقي ١١٠/٣ وكشف الغمة ١٣٦/١ .

يحقق التوازن بين طرفيه ، فإن كان التوازن محققاً فعليه أن يلتحق بالطرف الأيمن منه قال ابن عباس : « عليكم بميامن الصفوف »^(١) .

(٣) وعلى المقتدين أن يتحاشوا جعل السواري بين الصفوف لأنها تقطع اتصالها ، يقول ابن عباس : « إياكم وما بين السواري »^(٢) .

(٤) وخير صفوف الرجال أولها ، ولذلك كان ابن عباس يأمر الناس بالاجتهاد بأن يكونوا من أهل الصف الأول فيقول لهم : « عليكم بالصف الأول »^(٣) .

(٥) قراءة المؤتم خلف الإمام (ر : صلاة / ٩ د) .

(٦) إذا اقتدى المسافر بمقيم أتم الصلاة (ر : سفر / ٣ أ ٢) .

١٥ - صلاة الخوف :

أ - نريد بصلاة الخوف : الصلاة التي يؤديها المحاربون في مواجهة العدو الكافر أثناء القتال .

ب - وهذه الصلاة تؤدي بجماعة وبركوع وسجود عندما يكون بالامكان ذلك ، وتؤدي فرادى ، وبالشكل الذي يستطيعه المحارب ولو بغير ركوع ولا سجود عندما لا يكون بالامكان غير هذا^(٤) .

(١) عبد الرزاق ٥٨/٢ وكنز العمال ٢٧٧/٨ .

(٢) عبد الرزاق ٥٨/٢ وكنز العمال ٢٧٧/٨ والخط ٥٩/٤ والمغني ٢٢٠/٢ .

(٣) المصادر السابقة نفسها .

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٢٥٢/٢ .

ج - وصلاة الخوف ركعة واحدة عند ابن عباس رضي الله عنه^(١) ، فهو يقول : « فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة »^(٢) وسند ابن عباس في هذا فعل رسول الله ﷺ ، فهو يروي أن رسول الله ﷺ صلى بذي قرد ، فصَفَّ الناس خلفه صفين ، صفّاً خلفه ، وصفّاً موازي العدو ، فصلّى بالذين خلفه ركعة ، ثم انصرف إلى هؤلاء مكان هؤلاء ، وجاء أولئك فصلّى بهم ركعة ولم يقضوا^(٣) .

وقد حاول بعض العلماء أن يقولوا : إن ما روي عن ابن عباس وغيره أن صلاة الخوف ركعة ، يعني : ركعة يصلّيها المؤتم مع الإمام ، والركعة الثانية يصلّيها وحده^(٤) ، ولكن ذلك التأويل يردّه قول ابن عباس نفسه « لم يقضوا » في الحديث الذي أوردناه .

١٦ - صلاة الجمعة :

أ - حكمها : صلاة الجمعة فريضة من فرائض الشعائر لا يجوز تركها بغير عذر ، قال ابن عباس رضي الله عنه « من ترك الجمعة أربعَ جُمُوعٍ متتاليات من غير عذر فقد نبذ

(١) المحلى ٣٥/٥ وأحكام القرآن للجصاص ٢٥٢/٢ والمجموع ٢١٢/٤ و ٢٩٢ .

(٢) مسلم في صلاة المسافرين باب صلاة المسافرين وقصرها ، وأبو داود في الصلاة باب من قال يصلي بكل طائفة ركعة ، والنسائي في التقصير باب تقصير الصلاة في السفر ، والمحلى ٢٧١/٤ و ٣٤/٥ .

(٣) أخرجه النسائي في التقصير باب تقصير الصلاة في السفر .

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٢٥٢/٢ .

الإسلام وراء ظهره»^(١) .

ب — كفارة تركها : كان ابن عباس يرى أن من سمع أذان الجمعة وقعد عنها فلم يأتها من غير عذر فعليه عتق رقبة^(٢) .

ج — متى يجوز تركها : يجوز ترك صلاة الجمعة والاستعاضة عنها بصلاة الظهر عند تعذر إتيانها لمرض أو منع عدو ، أو بعد شقة أو مطر غزير مع انعدام الساتر أو شدة برد ، أو كثرة الطين في الطرقات ونحو ذلك ، فقد قال ابن عباس لمؤذنه في يوم مطير — وكان يوم جمعة — إذا قلت : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل : حي على الصلاة ، قل : صلوا في بيوتكم ، فكأن الناس استنكروا فقال : فعله من هو خير مني ، إن الجمعة عزمة — أي فريضة — وإني كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطين والدّحض والزلل^(٣) .

د — التبكير إليها : يستحب التبكير إلى الجمعة ، وكان ابن عباس يحرص عليه ، فعن علقمة بن قيس قال خرجت مع عبد الله إلى الجمعة فوجد ثلاثة قد سبقوه فقال : رابع أربعة ، وما رابع أربعة ببعيد ، إني سمعت رسول الله ﷺ

(١) عبد الرزاق ١٦٦/٣ .

(٢) المحلى ١٨٩/٦ .

(٣) أخرجه أبو داود في الجمعة باب التخلف عن الجماعة في الليلة الباردة ، وابن أبي شيبه

٨٣/١ وعبد الرزاق ٥٠٠/١ والمحلى ١٦٢/٣ و ٢٠٥/٤ والمغني ٦٣١/١ والمجموع

٣٥٨/٤ وكشف الغمة ٧٩/١ و ١٣١ .

يقول : إن الناس يجلسون من الله عز وجل يوم القيامة على قدر رواحهم إلى الجمعة^(١) .

هـ — أقل ما تصح به الجمعة : حكى النووي عن ابن عباس أن أقل ما تصح به الجمعة وتلزم أن يجتمع أربعون رجلاً ممن تصح بهم الجمعة^(٢) ، وحكى عنه الشعراي في كشف الغمة أن الجمعة تصح من الواحد^(٣) وذكر أن ابن عباس سئل عن رجل صلى الجمعة بيستانه فرادى ، فقال : لا حرج إذا قام شعار الجمعة بغيره^(٤) .

و — إتيان المرأة الجمعة : صلاة الجمعة شرعت للرجال دون النساء ، ولكن إن صلت المرأة الجمعة صحت منها ، وخير لها أن تصلي الظهر في بيتها من أن تأتي الجمعة ، وقد سألت امرأة ابن عباس عن الصلاة في المسجد يوم الجمعة فقال : صلاتك في مخدعك أفضل من صلاتك في بيتك ، وصلاتك في بيتك أفضل من صلاتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك أفضل من صلاتك في مسجد قومك^(٥) .

ز — اجتماع جمعة وعيد : إذا اجتمع عيد وجمعة في يوم واحد

(١) أخرجه ابن ماجه ، وانظر المغني ٢/٢٩٩ .

(٢) المجموع ٤/٣٧٤ .

(٣) كشف ١/١٤١ .

(٤) كشف الغمة ١/١٤٢ .

(٥) ابن أبي شيبة ١/١٠٦ ب .

جاز للإمام أن يجمع صلاتهما في صلاة واحدة وخطبة واحدة ، وقد اجتمع عيدان في عهد ابن الزبير ، فأخّر الخروج ، ثم خرج ، فخطب الناس ، فأطال الخطبة ، ثم صلى ، ولم يخرج إلى الجمعة ، فعاب ذلك أناس عليه ، فبلغ ابن الزبير فقال : شهدت العيد مع عمر فصنع كما صنعت^(١) .

ح — الانصات للخطبة : وكل خطبة مشروعة يخطبها الإمام يجب الانصات إليها ، ومن ذلك خطبة الجمعة (ر : خطبة / ٣) .

١٧ — صلاة العيد :

أ — اجتماع عيد وجمعة : (ر : صلاة / ١٦ ز) .
 ب — الأذان والاقامة لصلاة العيد : لا يشرع الأذان ولا الإقامة لصلاة العيد (ر : أذان / ٣) و (إقامة / ١ ب) .

ج — كيفية صلاة العيد : اتفق النقل عن ابن عباس رضي الله عنه على أن في العيد تكبيرات زائدة عن التكبيرات المشروعة في الصلوات العادية ، واختلفت الرواية عنه في عدد هذه التكبيرات ، ويظهر أن ابن عباس لم يكن يلتزم فيها بعدد معين .

— ففي رواية : أنه يكبر في الركعة الأولى سبعاً — في حال القيام قبل القراءة ، وفي الثانية خمساً ، وقد ورد أنه كبر في

(٥) ابن أبي شيبة ٨٧/١ وعبد الرزاق ٣٠٥/٣ والحقلي ٨٩/٥ والمغني ٣٥٨/٢ .

عيد ثنتي عشرة تكبيرة ، في الأولى سبعاً ثم قرأ ، وخمساً في الآخرة^(١) .

- وفي رواية أنه يكبر سبعاً في الأولى وسبعاً في الثانية^(٢) .
- وفي رواية أنه كان يكبر في صلاة العيد ثلاث عشرة تكبيرة ستاً في الأولى وسبعاً في الآخرة^(٣) .
- وفي رواية يكبر في الأولى خمس تكبيرات بتكبيرة الركوع وتكبيرة الاستفتاح ، وفي الركعة الأخيرة أربع تكبيرات بتكبيرة الركعة^(٤) .
- وفي رواية أنه كبر في الأولى أربع تكبيرات ثم قرأ وركع ، ثم قام فقرأ ، ثم كبر ثلاث تكبيرات سوى تكبيرة الصلاة^(٥) .

د — خطبة العيد : تكون خطبة العيد بعد الصلاة ، قال ابن عباس لابن الزبير : « .. وصل قبل الخطبة »^(٦) .

— ويجب الاستماع والانصات للخطبة (ر : خطبة / ٣) .

١٨ — صلاة الجنائزة :

أ — الصلاة عليها في المقبرة : كره ابن عباس الصلاة على الجنائزة في المقبرة ، لما في ذلك من التشبه بعباد القبور

(١) ابن أبي شيبة ٨٥/١ ب والمغني ٣٨٠/٢ والمجموع ٢٣/٥ .

(٢) المغني ٣٨١/٢ .

(٣) ابن أبي شيبة ٨٥/١ ب .

(٤) عبد الرزاق ٢٩٥/٣ .

(٥) المحلى ٨٣/٥ .

(٦) ابن أبي شيبة ٥٨/١ وسنن البيهقي ٢٨٤/٣ .

وَلَلْعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ يَتَخَذُ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ^(١) .

ب — التيمم لها إن أعجلته عن الوضوء : (ر : تيمم / ٢ د) .

ج — أحق الناس بالصلاة على الجنازة : لعل ابن عباس يرى أن الأولياء أحق من السلطان بالصلاة على الميت ، والزوج أحق من الأولياء بالصلاة على زوجته قال رضي الله عنه أحق الناس بالصلاة على المرأة زوجها^(٢) .

د — الصلاة على الصغير :

(١) تجب الصلاة على الصغير إذا ولد حياً ولو مات بعد ولادته بلحظات ، قال ابن عباس رضي الله عنه : « إذا استهل الصبي ورث ، وورث ، وصلي عليه »^(٣) .

(٢) وإذا اجتمع في أموات ذكر وأنثى سواء أكان صغيراً أم كبيراً جعل الذكر مما يلي الإمام ، وجعلت الأنثى خلفه ، فعن نافع مولى ابن عمر قال : وضعت جنازة أم كلثوم امرأة عمر ، وابن لها يقال له زيد ، فصفوهما جميعاً — أي في صف واحد — وفي الناس ابن عباس وأبو سعيد الخدري وأبو قتادة ، فوضع الغلام مما يلي الإمام ، فأنكرت ، فنظرت إلى ابن عباس وإليه فقلت : ما هذا ؟ فقالوا : هي السنة^(٤) .

(١) المغني ٤٩٤/٢ والمجموع ٢٢٩/٥ والمحلى ٣٠/٤ و ٣١ .

(٢) عبد الرزاق ٤٧٣/٣ و ٤١٠ وابن أبي شيبة ١٥٣/١ ب والمغني ٤٨٣/٢ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٨٨/٢ وسنن الدارمي ٣٩٢/٢ .

(٤) كنز العمال ٧١٦/١٥ .

هـ — كيفية الصلاة على الجنازة :

(١) تؤدى صلاة الجنازة بغير أذان ولا إقامة (ر : أذان / ٣)
و (إقامة / ١ ب) وقد اختلفت الرواية عن ابن عباس
رضي الله عنه في عدد التكبيرات على الجنازة ، ففي رواية
عنه أنه يكبر على الجنازة ثلاث تكبيرات^(١) ، وفي رواية
ثانية أنه يكبر عليها أربع تكبيرات ، فعن زيد بن طلحة
قال : صليت خلف ابن عباس على جنازة فكبر عليها
أربعاً^(٢) .

(٢) ويرفع يديه إلى حذاء منكبيه في التكبيرة الأولى ثم لا
يرفعهما بعد ذلك في التكبيرات الباقية ، فقد روى عبد
الرزاق عن ابن عباس أنه كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى
ثم لا يرفع بعد^(٣) .

(٣) ويقرأ بعد التكبيرة الأولى بالفاتحة سراً ، وقد صلى ابن
عباس على جنازة بمكة فقرأ بفاتحة الكتاب وجهر بها ،
وقال : إنما فعلته — أي جهرت — لتعلموا أن فيها
قراءة^(٤) . فعن طلحة بن عبد الله بن عوف أن ابن عباس
صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب ، فقلت له ؟ فقال :

(١) المغني ٥١٦/٢ والاعتبار ١٢٤ وابن أبي شيبة ١٤٧/١ ب .

(٢) شرح معاني الآثار ٢٨٨/١ وابن أبي شيبة ١٤٧/١ وعبد الرزاق ٤٧٠/٣ والاعتبار
١٢٤ .

(٣) عبد الرزاق ٤٧٠/٣ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٤٧/١ ب .

إنه من السنة^(١) ، وبعد التكبيرة الثانية يصلي على النبي ﷺ ، وبعد التكبيرة الثالثة يدعو للميت ، وبعد التكبيرة الرابعة يسلم على اليمين تسليمه واحدة^(٢) . وقد صلى ابن عباس على جنازة بمكة فكبر ثم قرأ وجهراً ، وصلى على النبي ﷺ ، ثم دعا لصاحبها فأحسن ثم انصرف ، وقال : هكذا ينبغي أن تكون الصلاة على الجنازة^(٣) .

١٩ - صلاة الكسوف والحوادث الطبيعية الشاذة :

أ - مشروعيتهما : صلاة الكسوف مشروعة لكسوف الشمس وخسوف القمر ، وقد صلاها ابن عباس بأهل البصرة في خسوف القمر وقال : إنما صليت لأنني رأيت رسول الله ﷺ يصلي^(٤) .

ب - كيفيتها : اتفقت الرواية عن ابن عباس على أن صلاة الكسوف ركعتان تصلى بجماعة ثم اختلفت بعد ذلك في عدد ركوعاتها وسجوداتها .

فيروي ابن أبي شيبة أن الشمس انكسفت - في مكة - في عهد ابن عباس فصلى على ضفة زمزم ركعتين في كل

(١) أخرجه البخاري في الجنائز باب قراءة الفاتحة ، وأبو داود باب ما يقرأ على الجنازة ، والترمذي في الجنائز باب في القراءة على الجنازة والنسائي في الجنائز باب الدعاء ، وعبد الرزاق ٤٨٩/٣ والحقلي ١١٠/٤ و ٢٩٨/١٠ والمغني ٢٨٦/٢ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٤٨/١ وسنن البيهقي ٤٣/٤ .

(٣) المغني ٤٨٦/٢ وعبد الرزاق ٤٩٢/٣ .

(٤) المغني ٤٢٠/٢ .

ركعة أربع سجعات^(١) ، وذكرت الحادثة نفسها في كنز العمال ولكن بلفظ : في كل ركعة أربع ركعات^(٢) ويمكن التوفيق بين هاتين الروايتين بأن الراوي أطلق السجود على الركوع ، وهذا قد يحدث في كثير من الأحيان ، والصحيح من فعل ابن عباس أنه صلى ركعتين في كل ركعة أربع ركوعات ، وهذا يوافق ما رواه هو نفسه من فعل رسول الله ﷺ ، فقد روى مسلم وأبو داود والنسائي عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ صلى في كسوف ، قرأ ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، والأخرى مثلها . وفي لفظ : « صلى ثماني ركعات في أربع سجعات » . وروى عبد الرزاق أنه قرأ في الركعة الأولى الحمد والبقرة ، وفي الثانية الحمد وآل عمران^(٣) .

— وحكى النووي عن ابن عباس أن صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة قيامان وركوعان وسجدة^(٤) .

— وروى الشافعي في مسنده قال : خسف القمر وابن عباس أمير على البصرة فخرج فصلى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتين ، ثم ركب وقال : إنما صليت كما رأيت النبي يصلي^(٥) .

(١) ابن أبي شيبة ١١٤/١ ب .

(٢) كنز العمال ٤٢٦/٨ .

(٣) عبد الرزاق ١٠١/٣ .

(٤) المجموع ٦٤/٥ والمغني ٤٢٦/٢ .

(٥) نيل الأوطار ٢٣/٤ .

ج — صلاة الزلزلة : وأعتقد أنّ صلاة الكسوف ذاتها تصلى عند حدوث أي حادث طبيعي شاذ ، كالزلازل ، والأعاصير ، وثوران البراكين ، والفيضانات ، ونحو ذلك .

وقد أثر عن ابن عباس رضي الله عنه أنه صلاها في البصرة عند حدوث زلزال فيها^(١) ، وقد وردت عنه لصلاة الزلزلة ثلاث كيفيات .

الكيفية الأولى : أنه صلى ركعتين ، في كل ركعة منها ثلاث ركوعات وسجدة ، فقد روى ابن أبي شيبة أن ابن عباس صلى بهم في زلزلة كانت : أربع سجعات ركع فيها ستاً^(٢) .

الكيفية الثانية : أنه صلى ركعتين في كل ركعة منها ركوعان وسجودان فقد روى عنه ابن حزم في المحلى أنه صلى في زلزلة البصرة فقام بالناس فكبر أربعاً ثم قرأ ثم كبر وركع ، ثم رفع رأسه فكبر أربعاً ثم قرأ ما شاء الله أن يقرأ ثم كبر فركع^(٣) . ونلاحظ في هذه الكيفية وجود تكبيرات الزوائد فيها .

الكيفية الثالثة : إنه رضي الله عنه صلى بالبصرة في الزلزلة فأطال القنوت ، ثم ركع ، ثم رفع رأسه فأطال القنوت ثم

(١) المغني ٤٢٩/٢ .

(٢) ابن أبي شيبة ١١٥/٢ .

(٣) المحلى ٩٩/٥ وكشف الغمة ١٥٩/١ .

ركع ، ثم رفع رأسه فأطال القنوت ثم ركع ، ثم صلى الثانية ، فصار ثلاث ركعات وقال : هكذا صلاة الآيات^(١) .

٢٠ - صلاة الاستسقاء :

أ - من أراد الخروج إلى صلاة الاستسقاء خرج متبذلاً متضرعاً خاشعاً حتى يصل إلى المصلي فيخطب الإمام خطبة يكثر فيها من الدعاء والتضرع ، ينصت لها الناس (ر : خطبة / ٣) ثم يصلي بالناس ركعتين بجماعة كصلاة العيد ، يجهر بهما بالقراءة ويكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات وفي الركعة الثانية خمس تكبيرات ، فعن هشام بن إسحق ابن عبد الله بن كنانة عن أبيه قال : أرسلني الوليد بن عقبة - وهو أمير المدينة - إلى ابن عباس يسأله عن استسقاء رسول الله ﷺ ، فأتيته ، فقال : خرج رسول الله ﷺ مبتذلاً متواضعاً متضرعاً حتى أتى المصلي فرقي المنبر فلم يخطب خطبتكم هذه ، ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ، ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد^(٢) .

ب - التبرك بماء المطر : وعندما ينزل المطر بعد صلاة الاستسقاء كان ابن عباس يحب أن يتعرض له حتى يبل ثيابه ، فقد قال لغلامه عندما أمطرت السماء بعد

(١) عبد الرزاق ١٠١/٣ والمحلى ٩٩/٥ .

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي كلهم في الاستسقاء .

الاستسقاء « أخرج فراشي ورحلي يصيبه المطر » ف قيل له : لم تفعل هذا ؟ فقال : أما تقرأ كتاب الله ؟ ﴿ وَزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا ﴾ فأحب أن تصيب البركة فراشي ورحلي^(١) .

٢١ - صلاة تحية المسجد :

انظر : تحية المسجد .

٢٢ - صلاة الضحى :

أ - وقتها : هو وقت صلاة العيد قال ابن عباس : صلاة الضحى إذا انقطعت الظلال^(٢) .

ب - مشروعيها : قال ابن عباس : لم يزل في نفسي من صلاة الضحى شيء حتى قرأت ﴿ إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴾^(٣) ، وسئل عن صلاة الضحى ؟ فقال : إنها في كتاب الله وما يغوص عليها إلا غواص ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾^(٤) الذور / ٣٦ .

ولكن ابن عباس لم يكن يصلي صلاة الضحى كما هو شأن كثير من الصحابة ، وقد سأل عطاء الخرساني عن

(١) المجموع ٨٥/٥ .

(٢) عبد الرزاق ٨٠/٣ .

(٣) عبد الرزاق ٧٩/٣ وأحكام القرآن للجصاص ٣٧٨/٣ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٠٩/١ وأحكام القرآن للجصاص ٣٢٨/٣ و ٣٧٨ وعمدة القاري

. ١١٩/١٠

صلاة ابن عباس لها طاوس بن كيسان فقال عطاء : إن ابن عباس يقول : صلاة الضحى في القرآن ، ولكن لا يغوص عليها إلا غائص ثم قرأ من سورة ص / ١٨ ﴿ يُسَبِّحُنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴾ ؟ قال طاوس : والله ما صلاها ابن عباس حتى مات إلا أن يطوف بالبيت ^(١) .

ولعل سبب ترك ابن عباس لصلاتها أنه كان يراها خاصة برسول الله ﷺ دون أمته ، فهو يروي عن رسول الله أنه قال : « كُتِبَ عَلَيَّ النحر ولم يكتب عليكم ، وأُمرتُ بصلاة الضحى ولم تؤمروا بها » ^(٢) وهو إن صلاها لَظَنَّ من لا علم له بالخصوصية أنها سنة عامة للأمة كلها .

٢٣ — سنة السفر :

قدم ابن عباس من سفر فصلى على بساط في بيته ركعتين ^(٣) .

٢٤ — سنة الطواف :

من طاف حول الكعبة يُسَنُّ له إذا أنهى طوافه أن يصلي ركعتين خلف المقام في أي وقت كان ، ولا تكره صلاتها في أوقات الكراهة (ر : حج / ١٨) و (صلاة / ٧ هـ ١٣ ج) .

٢٥ — قيام الليل :

أ — كان قيام الليل في بدء الإسلام مفروضاً على المسلمين

(١) عبد الرزاق ٧٩/٣ .

(٢) سنن البيهقي .

(٣) عبد الرزاق ١٦٦/٥ وابن أبي شيبة ٧٣/١ ب .

بقوله تعالى في سورة المزمل / ١ ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَزْمُلُ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ، نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ فجعل المسلمون يقومون نحوه من قيامهم في شهر رمضان قريب سنة حتى نزل قوله تعالى ﴿ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ فنسخت الفرضية^(١) وبقي الأمر على السنية .

ب — قيام ليلة العيد : يسن قيام ليلة العيد ، ويكتب له ثواب قيامها إذا صلى العشاء بجماعة وعزم على أن يصلي الصبح بجماعة^(٢) .

٢٦ — صلاة الأوابين :

صلاة الأوابين هي الصلاة التي ما بين المغرب والعشاء قال ابن عباس رضي الله عنه « ما بين المغرب وصلاة العشاء صلاة الأوابين ﴾^(٣) وقد قال في فضلها : إن الملائكة لتخف بالذين يصلّون بين المغرب والعشاء^(٤) .

٢٧ — إحياء المساجد :

كان ابن عباس يحب ألا يخلو المسجد من القائمين ، وذلك إحياءً للمساجد ، فقد قال رضي الله عنه حاثاً على إحياء المساجد : مثل الذي يدخل المسجد وقد صلى فيه فيتطوع

(١) سنن البيهقي ٥٠٠/٢ .

(٢) المجموع ٤٨/٥ .

(٣) سنن البيهقي ١٩/٣ .

(٤) كنز العمال ٥٤/٨ .

مثل الذي يعتمر قبل أن يحج^(١) .

٢٨ - سجود التلاوة :

انظر : سجود / ٦ .

٢٩ - التعريف في المساجد يوم عرفة : (ر : حج / ٢١ و) .

٣٠ - العمل في الصلاة :

أ - رد المصلي السلام : بالإشارة أو بالمصافحة دون الكلام

(ر : سلام / ٣ ب) .

ب - سبق الحدث : إذا رعى في الصلاة ، أو ذرعه القبيء

فليخرج فيغسل الدم أو القبيء ويتوضأ ثم يرجع فيبني

على صلاته ولا يتكلم ، فإنه لا تفسد صلاته بذلك^(٢) وقد

كان ابن عباس يرفع فيخرج فيغسل الدم عنه ثم يرجع

فيبني على ما قد صلى^(٣) .

ج - وتفسد صلاة المصلي بما يخرج من السبيلين كالفُساء

والضراط ، ولكنه إن شعر بذلك وهو في الصلاة فإنه لا

ينصرف منها حتى يتأكد من ذلك ، فقد سأل رجل ابن

عباس فقال : إن الشيطان يأتيني وأنا في الصلاة فيوسوس

حتى يقول : إنك قد أحدثت ؟ فقال ابن عباس : لا

تنصرف حتى تجد ريحاً أو تسمع لها طيناً^(٤) .

(١) ابن أبي شيبة ١٠١/١ وكثر العمال ٣٢٠/٨ .

(٢) كشف الغمة ٨٦/١ والمجموع ٦/٤ والمغني ١٠٣/٢ .

(٣) الموطأ ٤٧/١ .

(٤) ابن أبي شيبة ١١١/١ .

د — **التأؤب** : وضع اليد على الفم حين التأؤب في الصلاة
(ر : تأؤب) .

٣١ — الانصراف من الصلاة :

أ — إذا أنهى المصلي صلاته وأحب الانصراف منها جاز له أن ينصرف ذات اليمين أو ذات الشمال ، قال ابن عباس : لا يجعل أحدكم للشيطان عليه سبيلاً ، يرى حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه ، فإني رأيت رسول الله ﷺ أكثر ما كان ينصرف عن يساره^(١) .

ب — **الذكر حين الانصراف** : قال ابن عباس : إن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من الصلاة المكتوبة كان في عهد رسول الله ﷺ^(٢) .

الصلاة على النبي :

المعروف أن الصلاة خاصة برسول الله ﷺ فيقال « محمد صلى الله عليه وسلم » والسلام خاص بالنبين ، فيقال : « نوح عليه السلام » ، والترضي خاص بالصحابة فيقال : « أبو بكر رضي الله عنه » وقال بعضهم يجوز الترضي على الصالحين من غير الصحابة ، فيقال « الشافعي رضي الله عنه » ، والترحم على باقي المسلمين فيقال : « والدي رحمه

(١) كشف الغمة ١/ ١١٠ .

(٢) كنز العمال ٨/ ٢٢٨ .

الله . قال ابن عباس رضي الله عنه « ما أعلم الصلاة تنبغي على أحد إلا على النبي ﷺ »^(١) وفي رواية عبد الرزاق « إلا على النبيين »^(٢) .

صلح :

١ - تعريف :

الصلح هو عقد تُنهى به الخصومة بين المختلفين .

٢ - الشروط في الصلح :

يجوز أن يشترط المتصالحان من الشروط ما شاءا ، ما لم تكن هذه الشروط مما حرّمته الشريعة ، كاصطلاح الشريكين على فض الشركة وإنظار أحدهما الآخر في دفع ما بقي في ذمته من المال مقابل فائدة — ربا — قدرها كذا عن كل مائة ، وعلى هذا فإنه إذا تصالح الدائن والمدين على الدّين المؤجل بدفع بعضه حالاً فلا بأس بذلك ، لأن ذلك ليس من باب الربا^(٣) .

ويجوز أن يصطلح المسلمون مع الكافرين على أن يئني الكافرون كنائس جديدة في بلادهم أو لا يئنيها ، وعلى أن يضيفوا من مرّ بهم من المسلمين وعلى ألا يضيفوه ، وعلى أن يؤدوا للمسلمين جزية قدرها كذا أو أقل من ذلك أو أكثر ،

(١) سنن البيهقي ١٥٣/٢ وابن أبي شيبة ١١٩/١ .

(٢) عبد الرزاق ٢١٦/٢ .

(٣) المغني ٤٩٠/٤ .

ونحو ذلك مما لا ضرر فيه على المسلمين ، فقد روى ابن عباس أن رسول الله ﷺ صالح أهل نجران على ألفي حلة ، النصف في صفر ، والنصف في رجب ، يؤدونها إلى المسلمين ، وعارية ثلاثين درعاً وثلاثين فرساً وثلاثين بعيراً ، وثلاثين من كل صنف من أصناف السلاح يغزون به ، والمسلمون ضامنون لها حتى يردوها عليهم ، وإن كان باليمن كيداً أو غدرَةً ، على أن لا يهدم لهم بيعة ، ولا يُخرج لهم قسٌّ ولا يفتنون عن دينهم ما لم يُحدثوا حدثاً أو يأكلوا ربا^(١) .

٣ - الوفاء بشروط الصلح :

يرى ابن عباس من خلال نظره فيما ورد في القرآن في شأن الصلح أن الوفاء بشروط الصلح واجب ، وقد صنف الله تعالى المشركين في سورة براءة عندما آن أوان تصفية الشرك من الجزيرة العربية إلى أربعة أصناف :

— صنف بينهم وبين الدولة الإسلامية عهد — صلح — إلى أجل معلوم وهم متمسكون به محافظون عليه ، وهؤلاء قال الله تعالى فيهم في سورة التوبة / ٤ ﴿ فَاتَّبِعُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ ﴾ .

— وصنف بينهم وبين الدولة الإسلامية عهد.. ولكنهم لا يؤمن جانبهم فهم ينتظرون الفرصة المناسبة لنقضه ، وهؤلاء قال الله تعالى فيهم في سورة الأنفال / ٥٨ ﴿ وَإِذَا

(١) أخرجه أبو داود في الخراج والإمارة باب أخذ الجزية .

تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانِذِرْهُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ ﴿١﴾ .

— وصنف بينهم وبين الدولة الإسلامية عهد مفتوح ، وهؤلاء ضرب الله تعالى لهم مدة للتفكير قدرها أربعة أشهر ، يصبح بعدها عهدهم لاغياً ، وقد قال الله تعالى فيهم في سورة التوبة / ١ ﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * فَسِيَّحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ ﴾ .

— وصنف ليس بينهم وبين الدولة أي عهد وهؤلاء ضرب الله لهم أجلاً حتى نهاية الأشهر الحرم — أي خمسين يوماً — فإذا دخلوا في الإسلام فيها ونعمت ، وإن استنكفوا فقد حلت دماؤهم وأموالهم قال تعالى في سورة التوبة / ٥ ﴿ فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ﴾ .

وبذلك نرى أن الوفاء بشروط الصلح هو الأصل ، ولا يجوز أن يُعدل عن هذا الأصل إلا عند توقع الغدر .

وقد سئل ابن عباس : هل للمشركين أن يتخذوا الكنائس في أرض العرب ؟ فقال : أما ما مصَّره المسلمون فلا ترفع فيه كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ولا صليب ، ولا ينفخ فيه بوق ، ولا يضرب فيه ناقوس ، ولا يدخل فيه خمر ، ولا خنزير ، وما كان من أرض صولحت صلحاً فعلى

المسلمين أن يفوا لهم بصلحهم^(١) .
 وليس لأحد من المسلمين أن يطلب من أهل الذمة
 شيئاً لم يشترطه المسلمون في عقد الصلح ، فإن لم يشترطوا
 الضيافة فليست لهم الضيافة ، فعن زيد بن صعصعة
 قال : قلت لابن عباس : إنا نأتي القرية بالسواد فنستفتح
 الباب فإن لم يفتح لنا كسرنا الباب فأخذنا الشاة
 فذبحناها ، قال : ولم يفعلون ذلك ؟ قلت : إنا نراه
 حلالاً ، فتلا ابن عباس هذه الآية من سورة آل عمران /
 ٧٥ ﴿ ذَلِكْ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَّنَ سَبِيلٌ
 ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون ﴾^(٢)

صليب :

عدم رفع الصليب فيما مصرّه المسلمون من الأمصار وما جرى
 الصلح عليه على ألا يُرفع فيه صليب (ر : بلد) .

صنم :

انظر : تمثال .

صورة :

١ — إن الذي يعطي الصورة هيئتها وقدسيتها عند من يقدها إنما

(١) عبد الرزاق ٦/٦٠ و ١٠/٣٢٠ والمغني ٨/٥٢٧ .

(٢) سنن البيهقي ٩/١٩٨ وعبد الرزاق ٦/٩١ والأموال ١٤٩ .

هو الرأس فإذا ذهب الرأس ذهبت هيئة الصورة والمعنى الذي تحمله ، حيث تصبح أشبه شيء بجذع شجرة ، قال ابن عباس : « الصورة الرأس ، فإذا قطع الرأس فليس بصورة »^(١) .

٢ - تحريم صنع الصور ، وتحريم أخذ الأجر عليه (ر : تصوير) .

٣ - تعليق الصور واقتناؤها :

يجوز اقتناء الصور إذا لم توضع موضع التعظيم ، إلا إذا كان مقتنيها ممن يُقتدى به ، كابن عباس مثلاً ، إذ من الممكن أن يظن من لا علم عنده بالأحكام الشرعية ، عندما يراها عنده أن اقتنائها حلال بغير شرط ، فعندئذ لا يجوز اقتنائها ، فقد دخل المسور بن مخرمة على ابن عباس يُعوده فرأى بين يديه كانوناً عليه تماثيل ، فاستغرب ذلك وقال لابن عباس : ما هذه التصاوير في الكانون ؟ فقال ابن عباس : لا جرم ، ألم تر كيف أحرقها بالنار ، فلما خرج قال ابن عباس : اقطعوا رؤوس هذه التصاوير التي في الكانون ، فقطعها^(٢) ، وإنما أجاز ابن عباس اقتناء هذه التماثيل لأنه لم يضعها موضع التعظيم ، وإنما قطع رؤوسها بعد ذلك لئلا يظن من يراها أن اقتنائها مباح بغير شرط .

(١) سنن البيهقي ٢٧٠/٧ والمغني ٧/٧ .

(١) سنن البيهقي ٢٧٠/٧ وكشف الغمة ١/١٥٤ .

صيام :

١ - تعريف :

الصيام هو : الإمساك عن الأكل والشرب والجماع من الفجر إلى المغرب .

٢ - غايته :

ليس الإِجاعة غاية في الصيام ، ولكن الغاية هي تنمية الإيمان في القلب ، وتهذيب النفس ، واستقامة التصرفات ، وكل صيام لم يؤد إلى هذه الغاية فقد فشل في تحقيق مقصود الشارع منه ، ولقد كان ابن عباس رضي الله عنه يدرك هذا تمام الإدراك حين قال « عاد في الله ، ووال في الله ، فإنه لا تنال ولاية الله إلا بذلك ، ولا يجد رجل طعم الإيمان وإن كثرت صلاته وصيامه حتى يكون كذلك »^(١) .

٣ - حكم النيابة فيه :

كان ابن عباس رضي الله عنه لا يميز نيابة أحد عن أحد في صيام ما أوجب الله تعالى صيامه ، كصيام رمضان ، ولكنه يميز أن يصوم الحي عن الميت فيما أوجبه الإنسان على نفسه من الصيام كالنذر ، قال ابن عباس في رجل مات وعليه رمضان وعليه نذر صيام شهر ، قال : يطعم عنه مكان رمضان كل يوم مسكين ويصوم عنه بعض أوليائه النذر^(٢)

(١) كنز العمال ٢٨٨/٦ .

(٢) عبد الرزاق ٢٤٠/٤ والمحلى ٧/ و ٦ و ٧ وسنن البيهقي ٢٥٧/٤ والمغني ١٤٣/٣ والمجموع ٤٣١/٦ وكشف الغمة ٢٠٦/١ .

وسبب هذا التفريق بين صيام رمضان وصيام النذر هو أن الله تعالى أوجب صيام شهر رمضان على نفس من شهد الشهر دون غيره من الناس فقال تعالى في سورة البقرة / ١٨٣ ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ وقال في سورة البقرة / ١٨٥ ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ولذلك لا يصوم أحد عن أحد شهر رمضان ، وعلى هذا يحمل قول ابن عباس « لا يصومن أحد عن أحد ويطعم عنه »^(١) ، أما النذر ، فإنه أوجه المرء على نفسه ، فإذا مات ولم يصمه انتقل إلى أوليائه فيصومون عنه كما ينتقل الدين إلى تركته التي أصبحت بعد موته من حق أوليائه فيخرج منها .

٤ — ما يجب صومه :

أ — شهر رمضان : يجب صيام شهر رمضان لقوله تعالى في سورة البقرة / ١٨٥ ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ، فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ وتحديد أول الشهر ونهايته ، ومتى يبدأ الصيام من كل يوم ومتى ينتهي أمر لا بد منه ، سنبحثه فيما يلي :

(١) تحديد أول الشهر : وهنا نقطتان يجب علينا أن نبين رأي ابن عباس فيهما :

أ) اختلاف أول الشهر ونهايته باختلاف الأقطار : كان

(١) شرح الزرقاني على الموطأ ١٨٦/٢ وسنن البيهقي ٢٥٧/٤ .

ابن عباس رضي الله عنه يرى أن أول الشهر قد يختلف من قطر إلى قطر آخر ، فيصوم في يوم معين أهل الشام لأنه رُئي الهلال عندهم ، ولا يصوم أهل الحجاز لأن الهلال لم ير عندهم ، وكان ابن عباس لا يميز صيام أهل قطر ، كالحجاز مثلاً ، برؤية أهل قطر آخر الهلال ، فقد روى كريب — مولى ابن عباس — أن أم الفضل بعثته إلى معاوية بالشام ، قال : فقدمت الشام ، فقضيت حاجتها ، واستهل عليّ رمضان وأنا بالشام ، فرأيت الهلال ليلة الجمعة ، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر ، فسألني عبد الله بن عباس ، ثم ذكر الهلال ، فقال : متى رأيتم الهلال ؟ فقلت : رأيناه ليلة الجمعة ، فقال : أنت رأيته ؟ فقلت : نعم ، ورآه الناس وصاموا ، وصام معاوية ، فقال : لكننا رأيناه ليلة السبت ، فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه ، فقلت : أولا تكتفي برؤية معاوية وصيامه ؟ فقال : لا ، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ (١) .

ب) إن الشهر يبدأ من يوم رؤية الهلال دون اعتبار لكبر الهلال أو صغره ، فإن لم ير الهلال وجب إكمال الشهر ثلاثين يوماً ليبدأ بعدها الشهر الجديد ، فعن

(١) رواه مسلم في الصيام باب لكل بلد رؤيتهم ، وأبو داود في الصيام باب إذا رُئي الهلال في بلد ، والترمذي في الصوم باب لكل أهل بلد رؤيتهم ، والنسائي باب اختلاف أهل الآفاق في الرؤية .

أبي البختری سعید بن فیروز قال : خرجنا للعمرة ، فلما نزلنا بطن نخلة ، قال : تراءینا الهلال ، فقال بعض القوم : هو ابن ثلاث ، وقال بعض القوم : هو ابن لیلین ، قال : فلقینا ابن عباس فقلت : إنا رأینا الهلال ، فقال بعض القوم هو ابن ثلاث ، وقال بعض القوم هو ابن لیلین ، فقال : أي ليلة رأيتموه ؟ قال : فقلنا : ليلة كذا وكذا ، فقال إن رسول الله ﷺ قال : إن الله مدّه للرؤية ، فهو ليلة رأيتموه^(١) .

(٢) تحديد آخر الشهر : ويتم تحديد آخر الشهر برؤية الهلال مساءً ، ولا عبء لرؤيته نهراً ، فقد كان من رأي ابن عباس أنه إذا روي الهلال نهراً فلا يجوز إفطار ذلك اليوم ، إلا أن يشهد رجلان أنهما رأياه بالأمس عشية^(٣) .
فإن غمّ الهلال فلم ير ، فإن تمام الشهر يكون بإكمال عدة أيامه ثلاثين يوماً ، وستكلم على صيام هذا اليوم ، يوم الثلاثين — يوم الشك — بعد قليل .

(٣) تحديد بدء اليوم : يبدأ صيام اليوم بطلوع الفجر الصادق يقيناً ، قال ابن عباس « الفجر فجران ، فجر بليل يحل فيه الطعام والشراب ولا تحل فيه الصلاة ، وفجر تحل فيه الصلاة ولا يحل فيه الطعام والشراب ، وهو الذي ينتشر

(١) أخرجه مسلم في الصوم باب لا اعتبار بكبر الهلال وصغره .

(٢) المغني ١٦٨/٣ .

على رؤوس الجبال»^(١).

فإن شك في طلوع الفجر ، فله أن يأكل ويشرب حتى يتيقن طلوعه ، لأن اليقين لا يزول بالشك ، والليل هو اليقين هنا ، قال ابن عباس : « كُلْ ماشككت حتى لا تشك »^(٢).

وإذا أخبره مخبران فقال أحدهما بزغ الفجر ، وقال الآخر لم ييزغ ، وكان هو أعمى لا يرى ، فله أن يأكل حتى يتفقا على البزوغ ، فعن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه ، أن ابن عباس قال لغلامه : اسقني يا غلام ، قال الغلام : أصبحت ، قلت — أي قال عكرمة — كلا ، فقال ابن عباس : « شكك لعمر الله ، اسقني ، فشرب »^(٣) بخلاف ما إذا صدق أحدهما الآخر في بزوغ الفجر ، فإن عليه الإمساك عن الطعام والشراب وبدء الصيام ولو كان بصيراً ، فقد سئل ابن عباس عن الرجل يسمع الأذان وعليه ليل ، قال : فليأكل ، قيل : فإن سمع مؤذناً آخر ؟ قال : شهد أحدهما لصاحبه^(٤).

(١) عبد الرزاق ٥٤/٣ وسنن البيهقي ٣٧٧/١ وأحكام القرآن للجصاص ٢٦٨/٢ والاعتبار ١٤٦ والمغني ٨٥/٣ والمجموع ٣٤٢/٦ .

(٢) سنن البيهقي ٢٢١/٤ والمجموع ٣٤٣/٦ و ٣٤٤ والمغني ١٣٦/٣ و ١٦٩ و ١٧٠ وتنوير المقباس ٢٦ وعبد الرزاق ١٧٢/٤ .

(٣) عبد الرزاق ١٧٢/٤ والمجلي ٢٣٣/٦ وسنن البيهقي ٢٢١/٤ وأحكام القرآن للجصاص ١٣٠/١ .

(٤) عبد الرزاق ١٧٣/٤ .

وينتهي الصيام بفطر الصائم عند غياب الشمس ، فعن أبي رجاء قال : كنت أشهد ابن عباس عند الفطر في رمضان ، فكان يوضع طعامه ، ثم يأمر مراقباً يراقب الشمس ، فإذا قال : وجبت ، قال : كلوا ، قال : ثم كنا نفطر قبل الصلاة^(١) .

(٤) استحباب تعجيل الفطر : لقد رأينا في الأثر السابق أن ابن عباس كان يقدم الطعام على الصلاة ، وهذا يعني أنه يستحب تعجيل الفطر .

ب — النذر : وما يجب صومه : النذر ، وهو ما أوجبه المرء على نفسه من الصيام ، كقوله : إن شفى الله مريضى فله عليّ صيام يومين متتابعين مثلاً ، وقد تقدم معنا في (صيام / ٣) أن هذا الصيام لا يسقط عن المرء بموته ، ويكلف به أولياؤه من بعده ، ولا تقبل فيه الفدية .

ج — الصيام في الكفارات (كفارة / ٣ د) و (إحرام / ٩ ط ٢ ب النقطة السابقة والنقطة التاسعة) .

د — صيام المتمتع والقارن عند عجزه عن الدم (ر : حج / ١٢ ج ٥ ب) .

هـ — ما لا يصح صيامه :

لا يصح صيام يوم العيد سواء أكان الصيام واجباً أم نفلاً ، حتى لو نذر أن يصوم يوم يقدم فلان ، فقدم يوم العيد ، فلا

(١) عبد الرزاق ٤/ ٢٢٧ .

يجوز له أن يصومه ، لانعقاد الاجتماع على تحريم الصيام يوم العيد^(١) قال ابن عباس رضي الله عنه : يوم الفطر يوم الجوائز^(٢) .

٦ — ما يكره صيامه :

أ — **صيام يوم الشك** : يكره صيام يوم الشك ، وهو اليوم الثلاثون من شهر شعبان الذي يُظن أنه الأول من شهر رمضان لعدم رؤية الهلال بسبب عدم وضوح الرؤية^(٣) ، وكان ابن عباس ينكر أن يُصام هذا اليوم إذا لم يُر فيه هلال رمضان ويقول : قال رسول الله ﷺ : إذا لم تروا الهلال فأكملوا ثلاثين يوماً^(٤) ، ورأى رجلاً صائماً يوم الشك فقال له : ما حملك على هذا ؟ قال : أنا صائم ، فإن كان من شعبان كان تطوعاً ، وإن كان من رمضان لم يسبقني ، فقال له : افطر فإن رسول الله قال : لا تستقبلوا الشهر استقبالاً ، ولا تستقبلوا رمضان بيوم من شعبان^(٥) ، وعن عطاء قال : كنت عند ابن عباس قبل رمضان بيوم أو يومين فقرب غداؤه فقال : افطروا أيها

(١) نيل الأوطار ٣٣٧/٤ .

(٢) كنز العمال ٦٤٤/٨ .

(٣) المحلى ٢٣/٧ والمجموع ٤٦٢/٦ وكشف الغمة ١٩٨/١ .

(٤) عبد الرزاق ١٥٥/٤ .

(٥) كشف الغمة ١٩٨/١ .

الصيام ، لا تواصلوا رمضان شيئاً وافصلوا^(١) .

ب — صيام يوم الجمعة : وكان ابن عباس يكره أفراد يوم الجمعة بالصيام ، لأنه من أعياد المسلمين ويقول : قال رسول الله ﷺ : « لا تصوموا يوم الجمعة وحده » وقد حكى النووي في شرح مسلم الاتفاق على كراهية صيام يوم الجمعة وحده^(٢) و (جمعة / ٢) .

ج — صيام يوم عرفة : وكان ابن عباس يكره صيام يوم عرفة ليتقوى المسلم بفطره على القيام والدعاء فيه ، وقد كان ابن عباس يفطر هذا اليوم ويقول « لا يصحبنا أحد يريد الصيام ، فإنه يوم تكبير وأكل وشرب »^(٣) و (ر : حج / ٢١ هـ) .

د — التزام صيام يوم أو أيام معينة : يصومها كلما مرّ بها ، لئلا يكون ذلك بما يشبه الشريعة يشرعها لنفسه ، ولئلا يظن من يراه يصومها أنها من الصيام الواجب ، قال عطاء كان ابن عباس ينهى عن أفراد اليوم كلما مرّ بالإنسان وعن صيام الأيام المعلومة^(٤) .

هـ — صيام شهر كامل — أي شهر كان — غير شهر رمضان ، لئلا يكون شبيهاً برمضان ، فعن عطاء قال : إن

(٤) عبد الرزاق ١٥٨/٤ .

(٥) نيل الأوطار ٣٣٦/٤ .

(١) عبد الرزاق ٢٨٣/٤ و ٢٨٤ والخلی ١٨/٧ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٥/١ وعبد الرزاق ٢٩٢/٤ والخلی ٢١/٧ .

ابن عباس كان ينهى عن صيام الشهر كاملاً ، ويقول :
ليصمه إلا أياماً^(١) ولما رأى ابن عباس الناس وما يُعَدُّون
لرجب كرهه وقال : صوموا منه وأفطروا^(٢) . وروى عبد
الرزاق أن ابن عباس كان ينهى عن صيام رجب كله لئلا
يُتخذ عيداً^(٣) و (ر : رجب) .

و — صيام المرأة بغير إذن زوجها : قال ابن عباس : لا يحل
لامرأة أن تصوم تطوعاً وزوجها حاضر إلا بإذنه^(٤) و (ر :
نكاح / ٩ ج) .

٧ — ما يُسنُّ صيامه :

أ — عاشوراء : يسن صيام يوم عاشوراء ، والأصل في سنته
ما رواه ابن عباس قال : (قدم رسول الله المدينة ، فرأى
اليهود تصوم عاشوراء ، فقال : ما هذا ؟ قالوا : هذا يوم
صالح نَجَّى الله فيه موسى وبنى إسرائيل من عدوهم
فصامه ، فقال ﷺ أنا أحق بموسى منكم فصامه وأمر
بصيامه)^(٥) . والذي يصومه في عاشوراء هو اليوم التاسع
واليوم العاشر من المحرم فقد قال ابن عباس : خالفوا اليهود
وصوموا التاسع والعاشر^(٦) في إحدى الروايتين عن ابن

(١) عبد الرزاق ٢٩٢/٤ .

(٢) المغني ١٦٧/٣ .

(٣) عبد الرزاق ٢٩٢/٤ .

(٤) عبد الرزاق ١٠٦/٤ وابن أبي شيبة ١٢٩/١ ب .

(٥) أخرجه البخاري ومسلم في الصيام باب عاشوراء .

(٦) عبد الرزاق ٢٨٧/٤ والهيلى ١٧/٧ وشرح معاني الآثار ٣٣٨/١ .

عباس وفي رواية أخرى : يصوم التاسع فقط دون العاشر ، فعن الحكم بن الأعرج قال : انتهيت إلى ابن عباس وهو متوسد رداءه في زمزم فقلت : أخبرني عن صوم عاشوراء ؟ فقال : إذا رأيت هلال المحرم فاعدد ، فأصبح يوم التاسع صائماً ، قلت : هكذا كان محمد يصومه ؟ قال : نعم ^(١) . وسند هذه الرواية ما رواه عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ حين صام يوم عاشوراء وأمر بصيامه ، قالوا : يا رسول الله إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى ، فقال رسول الله : فإذا كان العام القابل صمت اليوم التاسع فلم يأت العام القابل حتى توفي رسول الله ﷺ ^(٢) .

ورغم أن العلماء رحمهم الله تعالى فهموا من حديث رسول الله ومن قول ابن عباس : أن عاشوراء هي اليوم التاسع ، إلا أنني لا أرى ما يوجب هذا الفهم ، فرسول الله قال : (إذا كان العام القابل صمت اليوم التاسع) ولم يقل صمت اليوم التاسع ولن أصوم اليوم العاشر ، وكذلك قال ابن عباس « أصبح اليوم التاسع صائماً » ولم يقل : ولا تصم اليوم العاشر ، والمعروف في الأصول : « أن تخصيص الشيء بالذكر لا ينفي ما عداه » فالنص على

(١) مسلم في الصيام باب أي يوم يصام في عاشوراء ، والزرقاني على الموطأ ١٧٧/٢ وابن أبي شيبة ١٢٦/١ والمخلى ١٧/٧ وآثار أبي يوسف برقم ٨٠١ وغيرها .

(٢) أخرجه مسلم في الصيام باب أي يوم يصوم عاشوراء ، وأبو داود في الصوم باب ما روي أن عاشوراء يوم التاسع .

صيام اليوم التاسع لا ينفي صيام اليوم العاشر ، ولذلك أرى : أنه لا خلاف بين الروایتين المأثورتين عن ابن عباس ، وأن رأي ابن عباس في صيام عاشوراء هو صيام اليوم التاسع واليوم العاشر .

ب - صيام الأيام البيض : ويسن صيام الأيام البيض ، وهي ثلاثة أيام من كل شهر عربي هي أيام الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ، ويرى ابن عباس أن صيام هذه الأيام كان فرضاً قبل افتراض صيام رمضان ، ثم نسخت الفرضية ، وبقي الأمر على الندب ، فقد ورد في تفسير قوله تعالى في سورة البقرة / ١٨٣ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ * أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ ﴿ عن ابن عباس : الأيام المعدودات هي صوم ثلاثة أيام من كل شهر قبل أن ينزل رمضان ثم نسخ برمضان^(١) وهو يروي في ذلك عن رسول الله ﷺ أنه كان لا يفطر أيام البيض في حضر ولا سفر^(٢) .

ج - الصيام للاعتكاف (ر : اعتكاف / ٢) .

٨ - ما يباح صومه

يباح صيام ما عدا ذلك من الأيام بما في ذلك أيام التشريق فعن أبي مجلز قال رأيت ابن عباس يرمي الجمار وهو صائم^(٣) .

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٧٤/١ .

(٢) أخرجه النسائي في الصوم باب صوم النبي .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٠٤/١ ب وأخلى ٢٩/٧ .

٩ - إتمام ما شرع به من التطوعات :

ما شرع فيه من الصيام المفروض فعليه إتمامه ، وأما ما شرع به من التطوعات فلا يجب عليه إتمامه ، قال ابن عباس « الصيام تطوعاً والطواف تطوعاً والصلاة والصدقة إن شاء مضي وإن شاء قطع »^(١) فإن قطعه فهل عليه القضاء (ر : تطوع / ٢) .

١٠ - على من يجب الصيام :

الاجماع على أن الصيام واجب على المسلم البالغ العاقل الخالي من الأعذار المبيحة للفطر . والأعذار المبيحة للفطر هي :

أ - السفر : حيث يرخص للمسافر بالفطر في السفر ، وقد فصلنا الكلام على ذلك في (سفر / ٣ ز) فإذا أقام المسافر قضي ما أفطره من رمضان في سفره .

ب - العجز الموقت عن الصيام ، كالمرض الذي يرجى برؤه وإن كان يضره الصيام أو يعجز المريض معه عن الصيام ، فإن صح من مرضه قضي ما أفطره من رمضان ، وإن لم يصح حتى مات فلا شيء عليه ، وإن صح فلم يقض ما أفطره حتى مات ، أخرج عنه وليه الفدية من تركته ، عن كل يوم نصف صاع من حنطة . قال ابن عباس : المريض يفطر رمضان فلا يزال مريضاً حتى يموت ؟ قال : ليس

(١) المحلى ٢٧٠/٦ والمغني ١٥١/٣ والمجموع ٤٥٥/٦ .

عليه شيء ، فإن صح فلم يصم حتى مات : ^١أطعم عنه كل يوم نصف صاع من حنطة^(١) .

ج - العجز الدائم عن الصيام كالشيخوخة التي يصبح فيها الإنسان عاجزاً عن الصيام : فإنه عذر يبيح لصاحبه الإفطار في رمضان ، ويوجب عليه إخراج الفدية وهي نصف صاع من بر عن كل يوم أفطره^(٢) ، قال ابن عباس رضي الله عنه : الشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصيام يفطر ويطعم نصف صاع من حنطة مكان كل يوم^(٣) وقال في قوله تعالى في سورة البقرة / ١٨٤ ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ يعني : يتكفونونه ولا يستطيعونه ، طعام مسكين ، فمن تطوع خيراً فأطعم مسكيناً آخر فهو خير له ، ولم يرخص في هذا إلا للشيخ الكبير الذي لا يطيق الصيام ، والمريض الذي علم أنه لا يشفى^(٤) ، وروى عبد الرزاق وغيره أن ابن عباس قال : الشيخ الكبير يفطر ويطعم ، وكان يقرأ ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ ﴾^(٥) أي يتكفونونه ولا يستطيعونه .

د - الحامل والمرضع إذا خافتا على نفسيهما أو ولديهما تفطرا ولكن إذا أفطرتا فهل عليهما القضاء أم الفدية ؟

- (١) عبد الرزاق ٢٣٧/٤ والمحلى ٣/٧ وكشف الغمة ٢٠٦/١ وتنوير المقباس ٢٥ .
- (٢) أحكام القرآن للجصاص ١٧٦/١ و ١٧٨ وتنوير المقباس ٢٥ والمغني ١٤١/٣ .
- (٣) سنن البيهقي ٢٧١/٤ ونيل الأوطار ٣١٥/٤ .
- (٤) سنن البيهقي ٢٧١/٤ والمحلى ٢٦٥/٦ والمغني ١٤٠/٣ وتفسير ابن كثير ٢١٤/١ .
- (٥) عبد الرزاق ٢٢١/٤ وسنن البيهقي ٢٧١/٤ .

- روى عبد الرزاق عن ابن عباس أنه قال : تفطر الحامل والمرضع في رمضان وتقضيان صياماً ولا تطعمان^(١) .
- وروى الدارقطني وغيره بإسناد صحيح أن ابن عباس كان يقول لأُمِّ ولد له حبل : أنت بمنزلة الذي لا يطيقه ، فعليك الفداء ، ولا قضاء عليك^(٢) وفي رواية عبد الرزاق : فافطري وأطعمي عن كل يوم نصف صاع من حنطة^(٣) ، وروى ابن حزم في المحلى أنه قال لأُمِّه له مريض « أنت بمنزلة ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ ﴾ افطري وأطعمي كل يوم مسكيناً ولا تقضي^(٤) » وهذا ما حكاه العلماء من مذهب ابن عباس رضي الله عنه^(٥) .

١١ — نية الصيام :

يشترط لصحة صيام الواجب تبييت النية من الليل حتى لا يقع جزء من الصيام بغير نية ، أما النوافل فيصح صومها دون تبييت للنية ، فيصح صوم نهاره إذا نوى الصيام قبل أن ينتصف النهار قال ابن عباس : الصائم بالخيار ما لم يحضر الغداء^(٦) وعن عكرمة قال : إن ابن عباس كان يصبح حتى يظهر ، ثم يقول : لقد أصبحت وما أريد الصوم ، وما أكلت

(١) عبد الرزاق ٢١٨/٤ والمحلى ٢٦٣/٦ وحلية العلماء ١٤٧/٣ .

(٢) نيل الأوطار ٣١٥/٤ .

(٣) عبد الرزاق ٢١٩/٤ .

(٤) المحلى ٢٦٣/٦ و ٢٦٤ .

(٥) أحكام القرآن للجصاص ١٨٠/١ والمجموع ٢٩٥/٦ والمغني ١٤٠/٣ وغيرها .

(٦) عبد الرزاق ٢٧٣/٤ والمحلى ١٧١/٦ والمجموع ٣٣٩/٦ .

من طعام ولا شراب اليوم ، ولأصومن يومي هذا^(١) .

١٢ — ما يبطل الصيام وما لا يبطله :

أ — يبطل الصيام كل ما دخل الجوف من طعام أو شراب قال

ابن عباس رضي الله عنه الفطر مما دخل لا مما خرج^(٢) .

— فإن أدخل شيئاً إلى فمه لم يتجاوز حلقه فإنه لا يفطر

بدخوله كالسواك مثلاً (ر : استياك / ٢) .

— وإن احتاج إلى أن يذوق شيئاً بطرف لسانه دون أن يبتلعه

فإنه يجوز له أن يفعل ذلك ، ولا يفسد صيامه قال ابن

عباس : لأبأس أن يذوق الصائم الخلّ والشيء ما لم يدخل

حلقه^(٣) وقال : لأبأس أن يتطاعم الصائم بالشيء^(٤) — أي

يذوقه — .

— وإن دخل حلقه ما لا يمكن تحاشيه فإنه لا يفطر بذلك ،

قال ابن عباس في الصائم يدخل حلقه الذباب : لا

يفطر^(٥) .

— وإن دخل شيء حلقه خطأ ، فإن كان فعله لأمر واجب

فإنه لا يفسد صومه ، وإن كان لغير واجب فقد فسد

صومه ، فإن توضأ لصلاة مكتوبة وهو صائم فدخل الماء

(١) شرح معاني الآثار ٣٢٦/١ .

(٢) الزرقاني على الموطأ ١٧٦/٢ وسنن البيهقي ١١٦/١ وأحكام القرآن للجصاص

١٩٠/١ وكشف الغمة ٢٠٠/١ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٢٥/١ ب والمغني ١١٠/٣ وكشف الغمة ٢٠٠/١ .

(٤) سنن البيهقي ٢٦١/٤ والمجموع ٤٠٧/٦ .

(٥) ابن أبي شيبة ١٣٠/١ ب والمحلى ٢١٦/٦ .

في حلقه فلا شيء عليه ، وإن كان تَوْضُأً لصلاة تطوع
فعليه القضاء^(١) .

ب — **القيء** : وعلى هذا فإنه لا يبطل صومه بكل ما خرج من
فمه أو من سائر بدنه ، فقد نقل عنه الفقهاء أن الصيام
لا يبطل القيء^(٢) ، وروى عنه ابن أبي شيبَةَ وابن المنذر
أن الصائم إن تقيأ فقد فسد صومه^(٣) ولا يصح عنه .

ج — **الاغتسال** : ويجوز له الاغتسال وهو صائم دون أن يؤثر
ذلك على صيامه فقد دخل ابن عباس الحَمَّام وهو صائم
في رمضان ومعه بعض أصحابه^(٤) ، وعن المنذر بن أبي
المنذر قال : رأيت ابن عباس يكرع من حياض زمزم وهو
صائم^(٥) .

د — **صيام الجنب** : وصيام الجنب جائز ، فإذا جامع في الليل
وأصبح وهو جنب صح صومه ، وكذا لو انقطع دم
الحائض والنفساء في الليل فنَوَّتا صيام الغد ولم تغتسلا^(٦) ،
قال ابن عباس في الرجل يصبح وهو جنب : قال : يمضي

(١) اختلاف أبي حنيفة مع ابن أبي ليلى ص ١٣٥ .

(٢) حلية العلماء ١٦٣/٣ وأحكام القرآن للجصاص ١٩٢/١ والمجموع ٣٦١/٦ والمغني
١١٧/٣ .

(٣) ابن أبي شيبَةَ ١٢٤/١ ب والمجموع ٣٦١/٦ .

(٤) المغني ١٠٩/٣ .

(٥) سنن البيهقي ٢٦٣/٤ .

(٦) المجموع ٣٤٥/٦ و ١٣٧/٣ والاعتبار ١٣٧ .

في صيامه^(١) و (ر : جنابة / ٣ أ) .

هـ — الحجامة : الحجامة لا تفطر الصائم ، ولكنها تكره لما تورثه من الضعف (ر : حجامة / ٣ ج) .

و — المباشرة والقبلة : الأصل أن مباشرة المرأة ، كوضع اليد على البطن وعلى الفخذ ، وتقبيلها من وجنتها أو فمها ، لا يفسد الصوم ، ولكن ذلك قد يؤدي إلى الوطء ، والوطء مفسد للصوم بالاجتماع ، ولذلك نرى ابن عباس رضي الله عنه عندما يسأله من يرى أنه يملك نفسه عن أن توصله القبلة أو المباشرة إلى الوطء يرخصها له ، ومن هنا رأيناه عندما يُسأل مرة عن القبلة للصائم يقول : هي دليل إلى غيرها والاعتزال أكيس^(٢) ، ويقول مرة أخرى عندما يسأل عن ذلك : لابس بها^(٣) ، وأتاه رجل فسأله عن القبلة للصائم فقال : لابس بها إن انتهى إليها ، ف قيل له : أيقبض على ساقها ؟ قال أيضاً : اعفوا الصائم لا يقبض على ساقها^(٤) ، وأتاه رجل فقال : إني تزوجت ابنة عم لي جميلة فبني بي في رمضان فهل لي — بأبي أنت وأمي — إلى قبلتها من سبيل ؟ فقال له ابن عباس : هل تملك نفسك ؟ قال : نعم ، قال : قبل ، قال : فبأبي أنت

(١) ابن أبي شيبة ١٢٨/١ ب .

(٢) المحلى ٢١٠/٦ وعبد الرزاق ١٨٥/٤ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٢٦/١ ب .

(٤) عبد الرزاق ١٨٤/٤ والمحلى ٢١٠/٦ .

وأُمر هل إلى مباشرتها من سبيل ؟ قال : هل تملك نفسك ؟ قال : نعم ، قال : فباشرها ، قال : فهل لي إلى أن أضرب بيدي على فرجها من سبيل ؟ قال : وهل تملك نفسك ؟ قال : نعم ، قال : اضرب^(١) .

وعلى العموم فإن الشيخ الكبير ممن يملك نفسه غالباً ، والشاب ممن لا يملك نفسه غالباً ، ولذلك فإن ابن عباس كان يرخص للشيخ بالقبلة ويكرهها للشباب إذا كانا صائمين^(٢) فجاءه رجل شيخ ليسأل عن القبلة وهو صائم فرخص له ، فجاءه شاب فنهاه^(٣)

١٣ - قضاء الصيام :

أ - يجب القضاء على من أفسد صيام فرض كصيام رمضان وصيام النذر (ر : صيام / ٩ ، ١١) أو صيام تطوع شرع فيه ثم أفسده على الصحيح من قولي ابن عباس كما بينا ذلك في (تطوع / ١) ويجب القضاء على المسافر والمريض إذا أفطر شيئاً من رمضان ، كما يجب على الحامل والمرضع كما في إحدى الروايتين عن ابن عباس رضي الله عنه (ر : صيام / ٩) .

(١) المحلى ٢١١/٦ وابن أبي شيبة ١٢٦/١ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٢٦/١ به والموطأ ٢٩٣/١ وسنن البيهقي ٢٣٢/٤ والمحلى ٢١١/٦ .

والمجموع ٤٠٩/٦ .

(٣) عبد الرزاق ١٨٥/٤ .

ب — قضاء رمضان :

(١) من أفطر شيئاً من رمضان لعذر من الأعذار ثم زال ذلك العذر كما إذا أقام المسافر أو صحَّ المريض ، وجب عليه قضاء ما أفطره^(١) ، فإن مات بعد ذلك قبل أن يقضيه وجب على أوليائه إخراج الفدية عما أفطره ، من ماله^(٢) ، فإن لم يُزل العذر حتى مات فلا شيء عليه ، قال ابن عباس رضي الله عنه : إن المريض يفطر رمضان فلا يزال مريضاً حتى يموت ؟ قال : ليس عليه شيء ، فإن صح فلم يصم حتى مات أطعم عنه كل يوم نصف صاع من حنطة^(٣) وقال في الرجل المسافر يفطر أياماً ثم يموت في سفره ليس عليه شيء^(٤) .

(٢) وإن أفطر شيئاً من رمضان لعذر ، ثم زال العذر ، فلم يقض ما أفطره حتى جاء رمضان آخر لم يسقط عنه القضاء . بل يجب عليه القضاء ومع القضاء الفدية جزاء على التأخير ، فقد أتى رجل ابن عباس فقال له : مرضت رمضانين ، فقال له ابن عباس : استمر بك مرضك أو صححت فيما بينهما ؟ قال : بل صححت ، قال : صم

(١) تنوير المقباس ٢٥ .

(٢) عبد الرزاق ٢٤٠/٤ والخلی ٧/٧ والمغني ١٤٣/٣ والمجموع ٢١١/١ وسنن البيهقي ، ٢٥٤/٤ .

(٣) عبد الرزاق ٢٣٧/٤ و ٢٤٠ والخلی ٣/٧ وسنن البيهقي ٢٥٤/٤ وكشف الغمة ٢٠٦/١ والمغني ١٤٣/٣ والمجموع ٤٣١/٦ .

(٤) عبد الرزاق ٢٤١/٤ .

رمضانين وأطعم ثلاثين مسكيناً^(١) .
 (٣) فإن أخر قضاء رمضان حتى أدركه الكبر وأصبح عاجزاً
 عن الصيام فعليه فدية مُدِّ قمح عن كل يوم^(٢) .
 (٤) مما تقدم يتبين معنا أنه في قضاء رمضان لا ينوب أحد عن
 أحد ، فالأولياء لا يصومون قضاء رمضان عن وليهم سواء
 أكان حياً أم ميتاً ، قال ابن عباس لا يصومَنَّ أحد عن
 أحد^(٣) .

(٥) إذا أفطر رمضان وأراد قضاءه جاز له أن يصومه متتابعاً ،
 وجاز له أن يصومه متفرقاً ، والأفضل التتابع^(٤) قال ابن
 عباس : لا بأس بقضاء رمضان مفرقاً^(٥) وقال في قضاء
 رمضان : فرقه إذا أحصيته ، قال تعالى في سورة البقرة /
 ١٨٤ ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَر ﴾^(٦) .

ج - قضاء النذر : أما النذر فإن أمره يختلف ، فإن من نذر
 نذراً فعلياً وفأوه ، فإن مات قبل ذلك فعلى وليه أن يقضي
 نذره ، فإن كان النذر صياماً ، صام عنه وليه ، قال ابن

-
- (١) أحكام القرآن للجصاص ٢١١/١ والمغني ١٤٥/٣ وعبد الرزاق ٢٣٦/٤ وسنن
 البيهقي ٢٥٣/٤ والمحلى ٢٦١/٦ و ٦/٧ والمجموع ٤٢٣/٦ .
 (٢) المجموع ٢٨٢/٦ .
 (٣) سنن البيهقي ٢٥٧/٤ وشرح الزرقاني على الموطأ ١٨٦/٢ .
 (٤) ابن أبي شيبة ١٢٤/١ والمغني ١٥٠/٣ وأحكام القرآن للجصاص ٢٠٨/١ والمجموع
 ٤٢٤/٦ .
 (٥) ابن أبي شيبة ١٢٤/١ .
 (٦) عبد الرزاق ٢٤٣/٤ والزرقاني على الموطأ ١٨٧/٢ .

عباس « يصوم عنه بعض أوليائه النذر »^(١) .

د — قضاء التطوع : (ر : تطوع / ٢) .

١٤ — فدية الطعام :

أ — من استقرأ ما تقدم يتبين معنا أن الفدية واجبة في الأحوال

التالية :

(١) من أفطر رمضان لعذر ثم زال هذا العذر فلم يصم حتى

مات ، فيخرجها عنه أوليائه (ر : صيام / ٩ ب)

و (صيام / ١٢ ب ١) .

(٢) العاجز عن الصيام عجزاً دائماً لا يرجى زواله كالشيخ

الفاني (ر : صيام / ٩ ج) .

(٣) الحامل والمرضع في إحدى الروايتين عنه ، إذا أفطرنا (ر :

صيام / ٩ د) .

(٤) من أفطر شيئاً من رمضان فلم يقضه من غير عذر حتى

جاء رمضان آخر ، تجب عليه الفدية والقضاء وتكون

الفدية في هذه الحالة جزاء التأخير (ر : صيام /

١٢ ب ٣) .

ب — مقدار الفدية : الفدية مقدرة عند ابن عباس بأحد أمور

ثلاثة :

(١) إطعام مسكين ، وهذا هو الأصل لقوله تعالى في سورة

البقرة / ١٨٤ ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ

(١) عبد الرزاق ٢٤٠/٤ وابن أبي شيبة ١٦١/١ وسنن البيهقي ٢٥٤/٤ و ٢٥٧ والمحلّي

٧/٧ والمجموع ٤٣١/٦ وكشف الغمة ٢٠٦/١ والمغني ١٤٣/٣ .

مُسْكِين ﴿١﴾ .

(٢) فَإِنْ أَرَادَ إِخْرَاجَهَا مِنَ الْقَمْحِ أَخْرَجَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدًّا قَمْحٍ
قال ابن عباس : إذا عجز الشيخ الكبير عن الصيام أطعم
عن كل يوم مدًّا مدًّا^(٣) .

أو نصف صاع منه — أي منه القمح — قال ابن
عباس : الشيخ الكبير لا يستطيع الصيام يفطر ويطعم
نصف صاع من حنطة مكان كل يوم^(٣) .

وفي رواية عن ابن عباس يخرج مُدَّين ، مدًّا لطعامه
ومدًّا لإدامه^(٤) والأولى هي الأصح عن ابن عباس رضي الله
عنه .

١٥ — كفارة الإفطار في رمضان :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن من أفطر شيئاً من
رمضان عامداً من غير عذر وجبت عليه الكفارة ، وكفارته عتق
رقبة أو صوم شهر واحد ، أو إطعام ثلاثين مسكيناً ، فعن
سعيد بن جبير قال : كان ابن عباس يقول : من أفطر في

(١) عبد الرزاق ٢٣٦/٤ و ٢٤٠ وسنن البيهقي ٢٥٣/٤ و ٢٥٤ و ٢٧١ والمحلى
٢٦٣/٦ و ٢٦٤ و ٦/٧ وأحكام القرآن للجصاص ٢١١/١ والمغني ١٤٠/٣
و ١٤١ و ١٤٥ وكشف الغمة ٢٠٦/١ .

(٢) سنن البيهقي ٢٧١/٤ والمحلى ٢٦١/٦ والمجموع ٢٨٢/٦ و ٤٢٣ .

(٣) عبد الرزاق ٢١٨/٤ و ٢٣٧ وسنن البيهقي ٢٧١/٤ والمحلى ٧/٧ و ٢١٢ وأحكام
القرآن للجصاص ١٧٦/١ و ١٧٨ وتنوير المقباس ٢٥ و ٢٧ .

(٤) سنن البيهقي ٢٧١/٤ .

رمضان فعليه عتق رقبة أو صوم شهر أو إطعام ثلاثين مسكيناً^(١) .

صَيْد :

١ - تعريف :

أخذ الحيوان المتوحش بواسطة من الوسائط .

٢ - صيد البحر :

أ - الصائد : يؤكل صيد البحر حسب التفصيل الذي

سيأتي في الفقرات القادمة ، بقطع النظر عن صائده ،

فيؤكل صيد اليهودي والنصراني والمجوسي وصيد غيرهم ،

قال ابن عباس رضي الله عنه « كُلُّ السَّمَكِ لَا يَضُرُّكَ مِنْ

صَادِهِ »^(٢) وقال : كُلُّ مَا أَلْقَى الْبَحْرَ وَمَا صِيدَ مِنْهُ ،

صَادِهِ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ أَوْ مَجُوسِيٌّ^(٣) .

ب - المصيد : إن المأخوذ من حيوان البحر لا يخرج عن ثلاث

حالات :

(١) أن يؤخذ من البحر حياً فيذبح ، أو يترك حتى يموت وهذا

هو صيد البحر الذي قال الله تعالى في سورة المائدة / ٩٦

﴿ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ ﴾ قال ابن عباس : ما يصاد

(١) المحلى ١٨٩/٦ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٦٧/١ وسنن البيهقي ٢٥٣/٩ .

(٣) سنن البيهقي ٢٥٣/٩ .

منه طرياً^(١) وهو حلال أكله .

(٢) أن يقذفه البحر على الشاطئ ، فيوجد على الشاطئ ميتاً ، وهذا هو طعام البحر الذي قال الله تعالى فيه في سورة المائدة / ٩٦ ﴿ أَجِلُّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ ﴾ قال ابن عباس : « طعامه » ما لفظه البحر^(٢) . وقال « كل ما ألقى البحر »^(٣) ، وهو المراد بالميتة عندما سئل رضي الله عنه عن ميتة البحر فقال : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته »^(٤) .

(٣) ما مات في البحر وطفأ على وجه الماء ، وهذا لا يجوز أكله عند ابن عباس ، لأنه مات من علة في غالب أحواله ، فهو ميتة وليس بصيد ، فقد أتاه رجل فقال له : إني آتي البحر فأجده قد حفل سمكاً كثيراً ، فقال : « كُلْ ، ما لم تر سمكاً طافياً »^(٥) . قال : « لا تأكل من السمك الطافي »^(٦) .

— وروى البيهقي عن ابن عباس أنه قال : لا بأس بأكل

(١) تفسير ابن كثير ١٠١/٢ وأحكام القرآن للجصاص ٤٧٨/٢ وكشف الغمة

٢٤٠/١ .

(٢) تفسير ابن كثير ١٠١/٢ وأحكام القرآن للجصاص ٢٧٨/٢ وسنن البيهقي

٢٠٨/٥ والمجموع ٣٤٠/٧ والمحلى ٣٤٤/٣ و ٥٠٨ .

(٣) سنن البيهقي ٢٥٣/٩ .

(٤) سنن البيهقي ٤/١ .

(٥) ابن أبي شيبة ٢٦٨/١ .

(٦) عبد الرزاق ٤٦٠/٤ و ٥٠٥ وأحكام القرآن للجصاص ١٠٨/١ والمجموع ٣١/٩ .

الطافي من السمك^(١) وليس بصحيح عنه ، ولم ينقله
العلماء من قول ابن عباس .

٣ - صيد البر :

أ - الصائد : يشترط في الصائد في صيد البر أن يكون مسلماً
أو كتابياً ، يهودياً أو نصرانياً ، فإن كان غير ذلك فلا
يؤكل صيده ، قال ابن عباس رضي الله عنه « كُلُّ مَنْ
صيد أهل الكتاب ولا تأكل من صيد المجوس »^(٢) .

ب - أدوات الصيد : أدوات الصيد لا تخرج عن أداتين :

(١) الصيد بالسلاح : كالسهم والرمح ونحوهما ، ولكي يؤكل

الحيوان المصاود بالسلاح لا بد من توفر شروط منها :

أ) أن تكون إصابة الحيوان بحد السلاح لا بعرضه ،

يعني أن يقتل الحيوان بجرحه بالسلاح لا بثقل

السلاح وشدة صدمته دون جرحه ، لأن بالجرح

يتحقق إنهار الدم المشروط في حل الذبيحة (ر :

ذبح / ٤) قال ابن عباس رضي الله عنه « لا تأكل

ما أصاب المغراض إلا أن يخرق »^(٣) .

ب) أن يقتل من ساعته ، أو أن يتحامل على نفسه

ويهرب حتى يغيب عن نظر الصائد ، ثم يجده

(١) سنن البيهقي ٢٥٤/٩ .

(٢) سنن البيهقي ٢٤٥/٩ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٦٧/١ ب والمغني ٥٥٩/٨ .

الصائد ميتاً في مدة لا تزيد عن مضي النهار الذي صاده فيه ، فإن مضى عليه الليل ثم وجدته ميتاً فلا يحل له أن يأكله ، لأنه ربما عدا عليه حيوان ، أو إنسان ، أو تردى في مكان فمات من ذلك ، لا من ضربة الصائد ، فعن عبد الله بن أبي الهذيل قال : كتب معي أهل الكوفة إلى ابن عباس ، فلما جئته كفاني الناسُ مسأله ، فجاءه رجل مملوك فقال : يا أبا العباس أنا أرمي فأصمي — أي أقتله مكانه — وأُثمِّي — أي يغيب عني — فقال ابن عباس : « ما أصميت فكل ، وما توارى عنك ليلة فلا تأكل ، فإنني لا أدري أنت قتلته أو غيرك » ^(١) .

(ج) وإن ضرب الصيد بالسلاح فقطع منه عضواً من أعضائه ، وبقي الحيوان حياً ، فإنه لا يجوز أكل ذلك العضو المقطوع منه ، لأنه بمثابة الميتة ، فإن مات حين قطعه منه جاز أكله كله ^(٢) .

(٢) الصيد بالحيوان :

(أ) قلنا فيما سبق أنه يشترط بالصائد صيدٌ برٌّ أن يكون مسلماً أو يهودياً أو نصرانياً ، فإن كان دينه غير هذه الأديان الثلاثة فإنه لا يؤكل صيده ، ونضيف

(١) عبد الرزاق ٤/٤٥٩ وأحكام القرآن للجصاص ٢/٣٢٠ والمحلّى ٧/٤٦٤ والمغني ٨/٥٥٣ .

(٢) المحلّى ٧/٤٦٥ .

هنا في الصيد بالحيوان شرطاً آخر هو : أن يكون الحيوان الذي هو أداة الصيد — كالكلب والبازي ونحو ذلك — كلب واحداً من هؤلاء ، فإن كان كلب مجوسي أو بوذي أو بهائي أو غير ذلك من الأديان فلا يجوز أكل شيء مما صاده ، قال ابن عباس : لا تأكل مما صدت بكلب المجوسي وإن سَمَّيت ، فإنه من تعليم المجوس قال تعالى في سورة المائدة / ٤ ﴿ تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ﴾ ^(١) .

(ب) ويشترط في الحيوان الجارح الذي يصاد به أن يكون معلماً لقوله تعالى في سورة المائدة / ٤ ﴿ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ ، والتعليم يختلف باختلاف الحيوان :

— فإن كان الحيوان من جوارح السباع فتعليمه أن يمسك الصيد ويأتي به الصائد دون أن يأكل منه شيئاً ، فإن أكل منه شيئاً فهو ليس بمعلم ولا يجوز أكل شيء منه قال ابن عباس رضي الله عنه : إذا أرسلت كلبك فأخذ الصيد فأكل منه فلا تأكل ، فإنما أمسك على نفسه ، وإن هو لم يأكل منه فكل ، فإنما أمسك عليك وإن قتل ^(٢) وهذا هو الذي

(١) المحلى ٤٧٦/٧ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٦٥/١ وعبد الرزاق ٤٧٤/٤ وأحكام القرآن للجصاص ٣١٤/٢ و ٣١٥ وسنن البيهقي ٢٣٧/٩ والمحلى ٤٧٠/٧ و ٤٧٣ و ٤٧٤ وأثار أبي يوسف برقم ١٠٦٥ والمغني ٥٤٣/٨ و ٥٤٦ والمجموع ١١٠/٩ .

نقله العلماء من مذهب ابن عباس رضي الله عنه .
 وحكى ابن كثير في تفسيره وابن حزم في المحلى
 أن الصيد يؤكل وإن أكل منه الكلب ^(١) .
 — وإن كان الحيوان من جوارح الطير ، فتعليمه أن
 يعود إلى صاحبه إذا أرسله ، وعلى هذا فإنه إن أكل
 من الصيد فإن الصيد يؤكل ، قال ابن عباس : إذا
 أكل الكلب المعلم فلا تأكل ، أما الصقر والبازي
 فإنه إذا أكل كُلُّ ^(٢) .

(ج) ويؤكل الصيد وإن مات في فم الحيوان الصائد ، ولا
 حاجة لذبحه بعد ذلك ، أما إن كان الصيد حياً فإنه
 عليه أن يذكيه التذكية الشرعية ، فإن لم يفعل فإنه لا
 يؤكل ، وقد تقدم معنا قول ابن عباس « إذا أرسلت
 كلبك فأخذ الصيد فأكل منه فلا تأكل فإنما أمسك
 على نفسه ، وإن هو لم يأكل منه فإنما أمسك عليك
 وإن قتل » وسأل نافع بن الأزرق عبد الله بن
 عباس : أرايت إذا أرسلت كلبى فسميت فقتل
 الصيد ، آكله ؟ قال ابن عباس : نعم ، قال
 نافع : يقول الله تعالى في سورة المائدة / ٣ ﴿ إِلَّا مَا

(١) تفسير ابن كثير ١٧/٢ والمحلى ٤٧٣/٧ .

(٢) عبد الرزاق ٤٧٣/٤ وسنن البيهقي ٢٣٨/٩ وآثار أبي يوسف برقم ١٠٦٥ وأحكام

القرآن للجصاص ٣١٤/٢ وتفسير ابن كثير ١٨/٢ والمغني ٥٤٦/٨ والمجموع

١١٠/٩ .

ذَكَيْتُمْ ﴿ وتقول أنت : وإن قتل ؟ قال ابن عباس :
ويحك يا ابن الأزرق أرأيت لو أمسك عليّ سنور
فأدركت ذكاته كان يكون عليّ بأس ؟! والله إني
لأعلم في أي كلاب نزلت ، نزلت في كلب بني
نهبان من طيء ، ويحك يا ابن الأزرق ، ليكونن لك
نبأ^(١) .

٤ - البسمة على الصيد :

(ر : بسمة / ٥) .

٥ - مكان الصيد :

يباح الصيد في كل بقاع الأرض إلا في حرم مكة المكرمة ، فإن
صاد فيه صيداً وجب عليه الجزاء (ر : إحرام / ٩ ط
٢ ب) و (حرم / ٢ ب ٣) .

(١) سنن البيهقي ٩/٢٣٦ .

حرف الضاد

ض

ضُحى :

١ - تعريف :

الضحى يبدأ من ارتفاع الشمس مقدار رمح ويستمر إلى منتصف النهار ، والمراد بالنهار من الفجر إلى الغروب - وهي الضحوة الكبرى - .

٢ - صلاة الضحى (ر : صلاة / ٢٢) .

- صلاة العيد وقت الضحى بالاجماع .

ضرب :

- الضرب تأديباً (ر : تأديب / ٣) .

- الضرب تعزيراً (ر : تعزير / ٣) .

- الضرب حداً (ر : أشربة / ٣ أ) و (زنا / ٥ هـ)

و (قذف / ٤ أ) .

ضَرَر :

- الضرر كبيرة من الكبائر (ر : وصية / ٣) .

- الحجر على الإنسان في التصرفات المضرة (ر : حجر / ٣ أ) .
- تصرفات الولي المضرة بالمولى عليه (ر : ولاية / ١٢) .
- ضمان الضرر (ر : ضمان) .

ضرورة :

١ — تعريف :

الضرورة : هي الضرر النازل إذا كان غير محتمل ولا مدفع له .

٢ — إباحة الضرورة المحظور الذي يرفعها :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن الضرورات تبيح المحظورات عندما يتعين محظور معين لرفعها (ر : رخصة /

٢ أ) فلم يفِّ ابن عباس بقطع العبدین الجائعين عندما سرقا خمار المرأة^(١) (سرقة / ٣ د) ولكنه يشترط لذلك شروطاً

منها :

أ — أن لا ينوي المسلم معصية الله تعالى بممارسته هذا

المحظور ، بل ينوي رفع ما به من الضرر الذي لا يطيقه ،

وآية ذلك أن يقضي ما يقبل القضاء مما استباحه

للضرورة ، فمن أفطر في رمضان للضرورة قضى ما أفطره ،

ومن فسخ إحرامه وعاد إلى بلده بعد أن أحرم بالحج ،

قضى في العام القادم حجه وهكذا (ر : إحصار /

٣ ج) .

(١) عبد الرزاق ١٠ / ٢٣٧ .

ب - إذا كان المضطر مسافراً أو نحو ذلك ، فيشترط أن لا يكون خروجه في معصية ، وهذا هو التفسير الصحيح لقوله تعالى في سورة البقرة / ١٧٣ ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾^(١) عنده رضي الله عنه .

ج - أن لا يتناول من ذلك المحظور أكثر مما يرفع الضرر عنه ، فإن اضطر لأن يأكل الميتة دفعاً لغائلة الجوع ، فإنه لا يأكل منها حتى يشبع ، بل يأكل منها ما يقيم أودّه ويحفظ حياته ويدفع عنه قسوة الجوع^(٢) .

٣ - إباحة لبس الحرير للضرورة (ر : حرير / ٢) .

- إباحة نكاح المتعة للضرورة (ر : متعة / ٢ ب ١) .

- إباحة احتراف بعض الحرف الدنيئة للحاجة (ر : احتراف / ٢ ب) .

- إباحة الأخذ من مال الغير بغير إذنه للضرورة (ر : تبرع / ٤ أ) .

ضَمَان :

١ - تعريف :

الضمان هو رد مثل الهالك إن كان مثلياً وقيمته إن كان قيمياً .

(١) تنوير المقياس ٢٤ و ١٢١ والمغني ٢/٢٦٣ .

(٢) تفسير ابن كثير ١/٢٠٥ وتنوير المقياس ١٢١ .

٢ — أسباب الضمان :

يجب الضمان بأسباب هي :

أ — الضمان بالتغريم : قضى ابن عباس في رجل خطب امرأة إلى أبيها ولها أم عربية فأملكه ، ولها أخت من أبيها من أم أعجمية ، فأدخلت عليه ابنة الأعجمية ، فجامعها ، فلما أصبح استنكرها ، فقضى ابن عباس أن الصداق للتي دخل بها ، وجعل له ابنة العربية ، وجعل على أبيها صداقها ، وقال : لا يدخل بها حتى يخلو أجل أختها^(١) ، وكان يرى أن على الأب فداء أولاده الذين تزوج أمهم على أنها حرة فإذا هي أمة ، ويرجع بما دفعه لفدائهم على من غره^(٢) .

ب — الضمان بالإتلاف : إن الإتلاف لا يخرج عن إتلاف الأشياء والحيوان ، أو إتلاف الإنسان أو عضو من أعضائه :

(١) إتلاف الأشياء : إتلاف الأشياء والحيوان موجب للضمان بالمثل إن كان التالف مثلياً أو بالقيمة إن كان لا مثل له ، سواء أكان الاتلاف عمداً أم خطأ ، وسواء اضطر إليه المتلف أم لا ، فعن عبد الله بن أبي مليكة أن عبيد بن عدوا — أثناء إمارته على الطائف — على خمار امرأة ، فسألهما ؟ فقالا حملنا عليه الجوع ، واضطررنا إليه ، فكتب فيهما إلى ابن عباس ، وإلى عبيد بن عمير وعباد

(١) عبد الرزاق ٢٥٢/٦ .

(٢) المغني ٥١٨/٦ .

بن عبد الله بن الزبير ، فكتب عبّاد : أن اقطعهما ،
وكتب عبيد بن عمير : أن حلت الميتة والدم ولحم الخنزير
لمن اضطر ، وكتب ابن عباس : — وقد كنتُ كتبْتُ إليه
بما اعتلّا به من الجوع — فكتب : إن أصبت ، لا
تقطعهما ، وغرم سادتهما ثمن الخمار ، وإن كان فيهما
جَلَد فاجلد هما لثلاثا يعتل العبد بالجوع^(١) و(ر : سرقة /
٣ د) .

— وإذا هلك المبيع عند البائع قبل تسليمه فعليه ضمانه
بالثمن^(٢) (ر : بيع / ٢ ح) أي ينفسخ البيع .
— وإذا تلفت العارية في يد المستعير ضمنها صاحبها ، فقد
سأل ابن أبي مليكة ابن عباس : أضمن العارية ؟
فقال : نعم ، إن شاء أهلها^(٣) .
— وإذا أتلَف شيئاً من صيد الحرم ضمنه (ر : إحرام /
٩ ط ٢ ب) .

(٢) إتلاف الإنسان أو عضوٍ من أعضائه : ويجب الضمان
على من قتل إنساناً أو أتلَف عضواً من أعضائه خطأً أو
شبه عمد (ر : جناية / ٥ ب ١ الحالة الأولى) أو
عمداً وسقط فيه القصاص لشبهة ، أو لعفو ، أو لعدم
إمكان المائلة ، (ر : جناية / ٥ ب ١ الحالة الثانية
والحالة الثالثة) .

(١) عبد الرزاق ٢٣٧/١٠ .

(٢) المغني ١١/٤ .

(٣) عبد الرزاق ١٨٠/٨ .

حرف الطاء

ط

طحال :

جواز أكل الطحال (ر : طعام / ٢٣ ب ٣) .

طعام :

١ — الطعام إما أن يكون من أنواع اللحوم وما يتولد منها كالألبيان ؛ أو غيرها ، فإن كان من غير اللحوم كالخضار والفواكه فإنه يجوز أكلها ، بقطع النظر عن زارعها أو قاطفها أو مصنّعها . أما إن كان من أنواع اللحوم وما يتولد منها كالألبيان ففي ذلك تفصيل ، إذ من اللحوم ما يحرم أكله ، ومنها ما يحل أكله بغير كراهة ، ومنها ما يحل أكله مع الكراهة كما سنفصل القول فيما يلي :

ولكن لابد لنا قبل البدء بالتفصيل من أن نذكر أن الألبيان متولدة من اللحوم ، فهي تأخذ حكمها ، فإن كان لحم حيوان ما حراماً كان لبنه حراماً ، وإن كان لحمه حلالاً كان لبنه حلالاً ، لا نعلم في ذلك خلافاً عن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم .

٢ — ما يحرم أكله :

أ — تحريم أكل النجاسات كلها : يحرم أكل الأشياء النجسة ،

والأشياء المتنجسة حتى يتم تطهيرها إن كانت قابلة للتطهير ، فقد حكى النووي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه لو نَصَبَ قَدْرًا على النار وفيها لحم ، فوقع في القدر طائر حي ، فمات في القدر ، فأخرج الطائر الميت ، صارما في القدر من المرق واللحم نجسًا ، فيراق المرق ، ولا يجوز أكل اللحم إلا بعد تطهيره بالغسل^(١) لأن الميتة نجسة ، فنَجَسَ العصفور الميت المرق واللحم .

ب — ما يحرم أكله من اللحوم : وهناك أنواع من اللحوم يحرم أكلها وهي :

(١) ما نص الله تعالى على تحريمه في سورة الأنعام / ١٤٥ إجمالاً فقال تعالى ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أَهْلًا لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ وفي سورة المائدة / ٣ تفصيلاً فقال تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ ، وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾ ومرد ذلك كله إلى ثلاث هي : الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، ولذلك كان ابن عباس يقول في قوله تعالى في سورة المائدة / ١ ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ قال

(١) المجموع ٣٦/٩ .

ابن عباس : ما يتلى عليكم يعني : « الميتة ، والدم ولحم الخنزير / (١) » .

أما ما أهل به لغير الله — يعني ما ذكر عليه اسم غير الله — فلم يذكره ابن عباس هنا مع كونه أكله محرماً ، لأنه لا يحرم لذاته ، وإنما يحرم لعارض ذكر اسم غير الله عليه .

وكان ابن عباس لا يحرم من اللحوم إلا ما حرمه الله تعالى في كتابه فقد تلا ابن عباس هذه الآية من سورة الأنعام / ١٤٥ ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ ﴾ وقال : ما خلا هذا فهو حلال (٢) ، وروى أبو الشعثاء عن ابن عباس قال : كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ، ويتركون أشياء تَقْدَرُ ، فبعث الله نبيه ﷺ وأنزل كتابه ، وأحل حلاله ، وحرم حرامه ، فما أحل فهو حلال وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو (٣) .

(٢) والميتة : كل ما مات بغير الذكاة الشرعية بيد من تحل ذكاته (ر : ذبح) و (صيد) ويدخل في الميتة المنخنقة : التي تخنق فتموت ، والموقوذة : التي تضرب بالخشب حتى

(١) تفسير ابن كثير ٤/٢ .

(٢) عبد الرزاق ٥٢١/٤ والمغني ٥٨٦/٨ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٧٠/١ وتفسير ابن كثير ١٨٤/٢ .

يَقْدَهَا فَمُوت ، والمتردية : التي تتردى من الجبل
فموت ، والنطيحة : التي تنطحها أخرى فموت ، وما
أكل السبع : وهي التي عضها سبع أو أَكَلَ جزءاً منها
فمات ، فإن أدرك واحدة منها وفيها أثر من حياة ، عين
تظرف أو ذنب يتحرك ، فذكاها حل أكلها^(١) .

ومن الميتات التي يحرم أكلها ما مات من حيوان البحر
حتف أنفه لعله فيه وطفأ على وجه الماء (ر : صيد /

٢ ب ٣) ويستثنى من التحريم الميتات التالية :

— ما صيد من حيوان الماء فمات بعد صيده ، أو ما قذفه
البحر على الشاطئ حياً فمات بعد ذلك (ر :
صيد / ٢ ب ١ ، ٢) .

— الجراد ، فيباح أكله وإن كان ميتاً^(٢) .

— جنين ما ذكي ذكاة شرعية وإن خرج ميتاً سواء نبت
عليه الشعر أم لم ينبت ، فذكاة الجنين ذكاة أمه عند ابن
عباس رضي الله عنه^(٣) .

— والجبن المنعقد من الأنفحة المستخرجة مما يحل أكله ،
حلال أكله (ر : جبن) .

(١) سنن البيهقي ٢٤٩/٩ وأحكام القرآن للجصاص ٣٠٤/٢ و ٣٠٥ والمجموع ٣٦/٩
وتفسير ابن كثير ٨/٢ .

(٢) المحلى ٤٣٧/٧ .

(٣) سنن البيهقي ٣٣٦/٩ والمحلى ٤١٩/٧ وتفسير ابن كثير ٣/٢ وكشف الغمة
٢٤٠/١ .

(٣) أما الدم : فإن الذي يحرم منه الدم المسفوح^(١) — أعني السائل خارج العروق — أما الدم في العروق ، والدم العالق باللحم فإنه حلال أكله لتعذر التوقي منه (ر : دم / ٢ ب) .

ويستثنى من الدماء الطحال فإنه يجوز أكله ، قال رجل لابن عباس : آكل الطحال ؟ قال : نعم ، قال : إن عامها دم ؟ قال : إنما حرم الدم المسفوح^(٢) .

(٤) لحم الخنزير ، وقد انعقد الاجماع على نجاسة الخنزير وتحريم لحمه .

(٥) ولا يحل للناذر أن يأكل شيئاً من لحم نذره ، ولا لمن وجب عليه دمٌ جزاءً أو فداءً — أي جزاء ما قتل من صيد الحرم ، أو فداء — أي كفارة — أن يأكل منه شيئاً^(٣) بل يلزم بإهداء لحمه (ر : إحرام / ٩ ط ٢ ب النقطةتان : العاشرة والحادية عشرة) و (ر : نذر / ٦) .

ج — ولا يحل له أن يأكل طعام غيره بغير إذنه إلا أن يكون من الذين أُجل لهم ذلك (ر : استئذان / ٣ ب) .

٣ — ما يحل أكله :

أ — يحل أكل كل ما عدا ما ذكرناه مما يحرم أكله في الفقرة السابقة . فيحل أكل الجريت — نوع من الحيتان — رغم

(١) تفسير ابن كثير ٧/٢ تنوير المقباس ٢٣ .

(٢) المجموع ٧٠/٩ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٢٣٧/٣ ومصنف ابن أبي شيبة ١٦٦/١ .

أن اليهود كرهت أكله^(١) لأنه لم يرد تحريمه عندنا ، ويباح
أكل الضب^(٢) ويباح أكل اليربوع^(٣) ، ويباح أكل الضبع ،
وقد سئل عكرمة عن الضبع فقال : رأيته على مائدة ابن
عباس^(٤) .

ب — ويحل أكل كل ما جرى استثناءؤه مما يحرم أكله في الفقرة
السابقة .

ج — ويحل أكل كل ما اضطر إليه مما يحرم أكله في الفقرة
السابقة (ر : ضرورة / ٢ ج) .

د — ويحل أكل الحداة والغراب ، فقد سئل ابن عباس عن لحم
الغراب فقال : أحل الله حلالاً وحرم حراماً وسكت عن
أشياء فما سكت عنه فهو عفو^(٥) .

هـ — حل أكل الإنسان من لحم أضحيته (ر : إضحية /
٧ أ) .

و — حل أكل الولي من مال اليتيم لشروطه (ر : ولاية /
٢ ب) .

ز — حل الأكل من ثمر الشجر الذي في الفضاء (ر : سرقة /
٤ ب) .

(١) عبد الرزاق ٥٣٨/٤ .

(٢) المغني ٦٠٣/٨ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٧٠/١ .

(٤) المحلى ٤٠٢/٧ وعبد الرزاق ٥١٣/٤ .

(٥) ابن أبي شيبة ٢٧٠/١ .

٤ - ما يكره أكله :

هناك أشياء يحل أكلها في الأصل ، ولكن ابن عباس رضي الله عنه كره أكلها لاعتبارات خاصة ، من ذلك :

أ - لحم الخيل : فيكره أكل لحم الخيل ، لأن الخيل آلة الجهاد ، وفي تسليط الناس على أكلها إقلال لآلة الجهاد ، وفي ذلك ما فيه من الضرر على المسلمين^(١) .

ب - لحم الحمر الإنسية : وكره أكل لحوم الحمر الأهلية لأنها آلة حمل الناس وحمل أمتعتهم ، وفي تسليط الناس على أكلها إقلال لحمولة الناس^(٢) .

ج - لحم البهيمة التي زنى بها إنسان : وكان ابن عباس يكره أكل لحم البهيمة التي زنى بها إنسان قطعاً لدابر الحديث بالفاحشة (ر : حيوان / ١ ب) .

٥ - آداب الطعام :

أ - الأكل متكئاً : كان ابن عباس رضي الله عنه لا يكره أن يأكل المرء متكئاً ، فقد حدث يزيد بن أبي زياد قال : أخبرني من رأى ابن عباس يأكل متكئاً^(٣) .

ب - تنظيف الفم بعد الطعام : ويستحب أن يُنظف المرء أسنانه بعد الطعام ، ويباح له ألا يضمض بعد الشراب ،

(١) المجموع ٥/٩ .

(٢) المحلى ٤٠٧/٧ وأحكام القرآن للجصاص ١٧/٣ وحلية العلماء ٣٥٢/٣ والمجموع

٧/٩ .

(٣) عبد الرزاق ٤١٧/١٠ .

فقد كان ابن عباس لا يتمضمض من شرب اللبن^(١) فقد شرب ابن عباس لبناً ثم قام إلى الصلاة فقال له مطرف بن عبد الله : ألا تمضمض ؟ قال : لا أباليه ، امسح يمسح الله لكم^(٢) .

- ج — كراهة الإسراف في الطعام (ر : إسراف / ٢) .
 ٦ — كراهة الصلاة مع حضور طعام يشغله عن الخشوع فيها (ر : صلاة / ٨ و ٢) .
 — عدم الوضوء من أكل ما مسته النار (ر : وضوء / ٨ و) .

طلاق :

سنتحدث عن الطلاق عند ابن عباس في النقاط التالية :

- ١ — تعريف .
- ٢ — طلب الوالدين من ابنهما طلاق زوجته .
- ٣ — من الذي يملك الطلاق .
- ٤ — المطلق .
- ٥ — المطلقة .
- ٦ — ما يكون به الطلاق .
- ٧ — هدم الطلاق بالزواج الثاني .
- ٨ — أنواع الطلاق .
- ٩ — جحود الطلاق .
- ١٠ — الآثار المترتبة على الطلاق .

(١) ابن أبي شيبة ١٠/١ وكثر العمال ٤٢٥/١٥ .

(٢) عبد الرزاق ١٧٧/١ .

١ - تعريف :

الطلاق هو إزالة ملك النكاح .

٢ - طلب الوالدين من ابنهما طلاق زوجته :

كان ابن عباس رضي الله عنه يتوقف في مسألة طلب الوالدين من ابنهما طلاق زوجته لما يكتنف ذلك من الأسرار التي لا تظهر للمفتي ، فقد يكون الأبوان على حق في طلبهما لما يعلمان من أمر هذه المرأة ، وما هي عليه من سوء ، مع شدة تعلق الولد بها تعلقاً يجعله لا يبصر سوءها ، وقد تكون الغيرة بين الأحماء هي الدافع لهما على طلبهما من ابنهما طلاقها ، وهذه الأمور من الخفاء بحيث لا تظهر للمفتي بسهولة ويسر ، لحرص الناس على كتمانها واعتبارها من أسرار البيوت التي لا يجوز إفشاؤها . فقد روى أبو طلحة الأسدي قال : كنت جالساً عند ابن عباس فأتاه أعرابيان فاكتنفاه ، فقال أحدهما : إني كنت أبغي إبلاً لي ، فنزلت بقوم ، فأعجبني فتاة لهم ، فتزوجتها ، فحلف أبواي أن لا يضمها أبداً ، وحلف الفتى فقال : عليه ألف محرر وألف هدية — ألف بدنة — إن طلقها ، فقال ابن عباس : ما أنا بالذي آمرك أن تطلق ، ولا أن تعق والديك ، قال : فما أصنع بهذه المرأة ؟ قال : أبرر والديك^(١) .

٣ - من الذي يملك الطلاق :

أ - الأصل أن يكون الطلاق بيد الزوج ، ولا يجوز للزوجة ولا

(١) ابن أبي شيبة ٢٥٤/١ ب ويقابل في المطبوع في الهند ٢٢٢/٥ .

لوليها أن يشترطاً في عقد النكاح أن يكون الطلاق بيد الزوجة ، فإن اشترطاً ذلك في عقد الزواج فالعقد صحيح والشرط لاغٍ ، فقد قال رجل لابن عباس : إني تزوجت امرأة وشرطت لها الفرقة والجماع بيدها ، فقال له ابن عباس : خالفت السنة ووليت الأمر غير أهله ، فالصداق والفراق بيدك^(١) .

ب — ويجوز للرجل بعد أن يثبت له حق الطلاق بعقد النكاح أن يتنازل عن هذا الحق لغيره ، سواء أكان ذلك الغير الزوجة أم غيرها ، وسواء أكان ذلك بصورة تمليك أم بصورة تخيير .

فإن ملكها الطلاق^(٢) فطلقت نفسها ثلاثاً ، فقال الزوج : لم أجعل لها إلا واحدة ، لم يلتفت إلى قوله ، والقضاء ما قضت^(٣) .

وإن خيّر ، فردّت الخيار ، فلا يقع شيء من الطلاق ، وإن قالت أخترت نفسي ، أو أخترت الطلاق لم يقع بذلك إلا طلاق واحدة رجعية^(٤) .

(١) سنن البيهقي ٢٥٠/٧ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٣٩/١ وعبد الرزاق ٥٢١/٦ وسنن سعيد بن منصور ٣٨٢/١/٣ والمحلى ١٢٠/١٠ و ١٢١ .

(٣) المغني ١٤٤/٧ .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٣٩/١ ب وسنن البيهقي ٣٤٥/٧ والمغني ١٤٢/٧ و ١٥٠ .

٤ — المطلق :

يشترط في المطلق حتى يقع طلاقه الشروط التالية :

أ — العقل : فلا يصح طلاق زائل العقل ، سواء أكان زواله

بآفة الجنون ، قال ابن عباس : ليس لمجنون طلاق^(١) ، أو

بسكّر من شرب مشروب محرم (ر : سكر /

٢ ب ٢) .

ب — البلوغ : فلا يقع طلاق الصغير قال ابن عباس : لا يجوز

عتق الصبي ولا وصيته ولا بيعه ولا شراؤه ولا طلاقه^(٢) ،

فإن طلق عنه وليه فإنه لا يقع الطلاق^(٣) .

ج — الحرية : فلا يقع طلاق العبد إلا بإذن سيده (ر :

حجر / ٣ أ ١) و (رق / ٣ و) .

د — الاختيار : فمن أكره على الطلاق لا يقع طلاقه (ر :

إكراه / ٣ أ) .

هـ — وكان ابن عباس لا يشترط الصحة ، حيث أجاز طلاق

المريض مرض الموت ، فعن طاوس أن ابن عباس قال في

الذي يطلق امرأته ثلاثاً في مرضه قبل أن يدخل بها ،

قال : ليس لها ميراث ، ولها نصف الصداق^(٤) .

(١) البخاري في الطلاق باب الطلاق في الاغلاق ، وانظر فتح الباري ٣٤٣/٩ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٧٧/١ و ٢٣٧ و سنن الدارمي ٤٢٦/٢ و سنن البيهقي ٣٤٥/٦
وعبد الرزاق ١١٧/٧ .

(٣) المغني ٤٩١/٧ .

(٤) المحلى ٢٢٣/١٠ .

و — الزوج إن كان حراً يملك على زوجته ثلاث طلاقات أما إذا كان عبداً فإنه لا يملك على زوجته إلا طلقتين . قال ابن عباس رضي الله عنه الطلاق بالرجال والعدة بالنساء^(١) ، فإن طلق العبد زوجته طلقتين ثم أعتق بعد ذلك ، كان له أن يعيدها إليه وتكون عنده على طلقة واحدة بقيت لها (ر : ر / ٣ و ١) .

٥ — المعلقة :

أ — يشترط في المعلقة حتى يقع عليها الطلاق أن تكون زوجة للمطلق ، فلو طلقها قبل أن يتزوجها — أعني قبل أن يعقد عليها — ثم عقد عليها فلا يقع طلاقه^(٢) قال ابن عباس : لا طلاق إلا بعد النكاح ولا عتاقة إلا بعد الملك^(٣) . وقال فيمن قال إن تزوجت فلانة هي طالق يوم أتزوجها قال ابن عباس : ما أبالي تزوجتها أو وضعت يدي على هذه السارية^(٤) . وبلغ ابن عباس أن ابن مسعود يقول إذا طلق ما لم ينكح فهو جائز فقال ابن عباس : أخطأ في هذا ، إن الله عز وجل يقول في سورة الأحزاب /

(١) ابن أبي شيبة ٢٤١/١ ب وأحكام القرآن للجصاص ٣٨٥/١ وكنز العمال ٦٧٢/٩ وعبد الرزاق ٢٣٦/٧ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣٦٢/٣ والمغني ٧١٩/٨ وكشف الغمة ١٠٠/٢ .

(٣) عبد الرزاق ٤١٦/٦ و ٤٣٦ وسنن سعيد بن منصور ٢٤٩/١/٣ وسنن البيهقي ٣٢٠/٧ وابن أبي شيبة ٢٣٥/١ والحلى ٥٦/٣٠ والبخاري في الطلاق باب لا طلاق قبل النكاح .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٣٥/١ .

٤٩ ﴿ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ﴾ ولم يقل : إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن^(١) .

ب — طلاق غير المدخول بها : الزوجة غير المدخول بها لا يخلو طلاقها من أن يكون واحدة ، أو أكثر من واحدة بألفاظ متعددة ، كقوله : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، أو أكثر من واحدة بلفظ واحد ، كقوله : أنت طالق ثلاثاً .

(١) فإن طلقها واحدة ، وقعت واحدة بائنة بالإتفاق ، لأن طلاق غير المدخول بها كله بائن ، قال ابن عباس : إن طلقها قبل أن يمسه واحدة ، بانت منه ولا عدة عليها^(٢) .
(٢) وإن طلقها أكثر من واحدة بألفاظ متعددة : فإن التي تقع عليها هي الطلقة الأولى فحسب وتبين بها من زوجها ، وما بعد هذه الطلقة لا تقع عليها لورودها عليها وهي بائن من زوجها — أي ليست زوجة له — قال ابن عباس في الرجل يطلق امرأته ثلاثاً — أي بألفاظ متعددة — قبل الدخول قال : هي واحدة بائنة^(٣) .

(٣) وإن طلقها أكثر من واحدة بلفظ واحد ، كقوله أنت

(١) عبد الرزاق ٤٢٠/٦ والمحلى ٢٠٥/١٠ وتفسير ابن كثير ٤٩٨/٣ وابن أبي شيبة ٢٣٥/١ .

(٢) سنن البيهقي ٥٥/٧ .

(٣) سنن البيهقي ٣٥٥/٧ .

طالق ثلاثاً ، وقع عليها ما سماه ، لا يتجاوز الثلاث طلقات ، قال ابن عباس في طلاق غير المدخول بها ثلاثاً : إن جمعها لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، وإن فرقها فقال : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، فقد بانت بالأولى ، وليست الاثنتان بشيء^(١) . وطلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها فسأل ابن عباس وأبا هريرة فقالا : لا نرى أن تنكحها قبل أن تنكح زوجاً غيرك ، قال : إنما طلاقي إياها واحدة — أي بلفظ واحد — قال ابن عباس : إنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل^(٢)

ج — طلاق الحائض : ويكرهه طلاق الحائض ، لأن وقت

الحيض وقت زهادة بالمرأة ، قال ابن عباس : الطلاق على أربعة وجوه ، وجهان حلال ووجهان حرام فأما الحلال فأن يطلقها طاهراً من غير جماع أو يطلقها حاملاً مستينناً حملها وأما الحرام فأن يطلقها حائضاً ، أو يطلقها حين يجامعها ، لا يدري اشتمل الرحم ولداً أم لا^(٣) وقال في قوله تعالى في سورة الطلاق / ١ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ لا يطلقها وهي حائض^(٤) (ر : حيض / ٥ ز) .

(١) عبد الرزاق ٣٣٣/٦ و ٣٣٦ وابن أبي شيبة ٢٣٦/١ والحقلي ١٧٥/١٠ .

(٢) موطأ الامام مالك ٥٧٠/٢ وعبد الرزاق ٣٣٤/٦ وسنن البيهقي ٣٣٥/٧ .

(٣) عبد الرزاق ٣٠٣/٦ و ٣٠٧ وسنن البيهقي ٣٢٥/٧ والحقلي ١٦٣/١٠ والمغني

. ٩٨/٧

(٤) تفسير ابن كثير ٣٧٨/٤ وعبد الرزاق ٣٠٣/٦ وابن أبي شيبة ٢٣٣/١ ب .

د — طلاقها في طهر جامعها فيه : ويكره له أن يطلق امرأته في طهر جامعها فيه ، لأنه لا يدري إن كانت حاملاً أم غير حامل ، وربما لو علم أنها حامل لعدل عن الطلاق من أجل ولده ، وقد تقدم في الفقرة السابقة نص قول ابن عباس في ذلك .

ه — طلاق الحامل : ولا يكره طلاق الحامل ، لأن الزوج ما أقدم على الطلاق مع علمه بحمل امرأته إلا لأسباب تضطره لذلك . وقد تقدم في الفقرة ما قبل السابقة نص قول ابن عباس في ذلك .

و — طلاق المعتدة : المعتدة من طلاق بائن لا يقع عليها الطلاق عند ابن عباس قولاً واحداً ، فقد قال في رجل حلف على يمين بطلاق امرأته ، ففعل الذي حلف عليه في العدة ، قال : لا يقع عليه^(١) ، وقد تقدم في (طلاق / ٥ ب ٢) أن من طلق امرأته غير المدخول بها بألفاظ ثلاثة متعاقبة لم يقع عليها إلا طلاق واحدة بائنة ، والطلقتان الباقيتان لا تقعان ، لأنهما وردتا عليها وهي بائن من زوجها (ر : عدة / ٣ د ٥) .

ز — جهل المطلقة : قد يكون للرجل عدد من النساء ، فيطلق واحدة منهن وفي هذه الحالة لا يخلو الأمر من ثلاثة أحوال :

(١) أن يُعَيَّنَ المرأة المطلقة ، فيقول : فلانة من نسائي طالق ،

(٢) عبد الرزاق ٤٩١/٦ .

فيقع الطلاق عليها بغير خلاف .

(٢) أن يطلق واحدة منهم من غير تعيين ، فيقول : واحدة من نسائي طالق ، دون أن يُعَيِّنَهَا ، وفي هذه الحالة يطلب منه التعيين ، فمن عينها منهم فهي طالق ، كما سيأتي في الفقرة التالية نص ابن عباس في ذلك .

(٣) أن يطلق واحدة معينة منهم ثم ينسى التي طلقها ، ولا سبيل إلى معرفتها ، فيُقرِّعَ بينهما ، ويُخرج التي طلقها بالقرعة^(١) فقد سأل رجل ابن عباس فقال : إن لي ثلاث نساء وإني طلقتهن إحداهن فَبَتَّتْ طلاقها ، فقال ابن عباس : إن كنت نويت واحدة منهم بعينها ثم أنسيتها فقد اشتركت في الطلاق ، وإن لم تكن نويت واحدة بعينها فطلق أيتن شئت^(٢) ؛ وإن مات الرجل قبل أن يُجري القرعة ويُخرج التي طلقها ، فإن الميراث يقسم بينهما جميعاً^(٣) (ر : أرث / ٣ ب ٢ ب) .

ح — طلاق المختلعة (ر : خلع / ٣ ج) .

٦ — ما يكون به الطلاق :

يكون الطلاق بالوسائل التعبيرية التالية :

أ — اللفظ :

(١) ويشترط فيه أن يكون الطلاق موجهاً إلى الزوجة ، فلو

(١) المغني ٢٥١/٧ .

(٢) المغني ٣٤٠/٦ .

(٣) سنن البيهقي ٣٦٤/٧ .

أخطأ المطلق أو تعمد توجيهه إلى الزوج لم يقع الطلاق ، قال رجل لابن عباس : لما ملكت امرأتي أمرها طلقنتي ثلاثاً — وفي رواية قال : قالت : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق — فقال ابن عباس : خطأ الله نوءها ، إنما الطلاق لك عليها ، وليس لها عليك ^(١) .
ولفظ الطلاق إما أن يكون صريحاً بالطلاق ، أو كناية عنه .

(٢) فإن كان صريحاً بالطلاق : فإما أن يوقعه واحدة أو أكثر من واحدة ، فإن أوقعه واحدة وقع واحدة ، وإن أوقعه أكثر من طلقة واحدة فإما أن يوقعه بلفظ واحد أو بالفاظ متفرقة .

— فإن أوقع الثلاث بلفظ واحد كقوله : أنت طالق ثلاثاً ، وقع ثلاثاً عند ابن عباس رضي الله عنه ، سواء أكانت الزوجة مدخولاً بها أم غير مدخول بها ، وهو آثم بذلك ، أما المدخول بها فقد أتاه رجل فقال : إن عمي طلق امرأته ثلاثاً فقال ابن عباس : إن عمك عصى الله فأندمه ، وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجاً . وقال له رجل : إني طلقت امرأتي مائة تطليقة بلفظ واحد ، فقال

(١) عبد الرزاق ٥٢١/٦ وسنن سعيد بن منصور ٣٨٢/١/٣ وابن أبي شيبة ٢٣٩/١

والخلى ١٢٠/١٠ و ١٢١ والمغني ١٤٤/٧ و ١٣٤ .

(٢) عبد الرزاق ٢٦٦/٦ و ٢٩٦ وابن أبي شيبة ٢٣٤/١ ب وسنن سعيد بن منصور

٣٥٨/١/٣ والمغني ١٠٢/٧ .

له : تبين منك بثلاث ، وعليك وزر سبعة وتسعين^(١) ؛ وقال له رجل : طلقت امرأتي ألفاً ، فقال له ابن عباس : ثلاث تحرمها عليك ، وبقيتها عليك وزر ، اتخذت آيات الله هُزُوراً^(٢) ؛ وقال له رجل : طلقت امرأتي عدد نجوم السماء فقال له ابن عباس : إنما يكفيك من ذلك رأس الجوزاء^(٣) .

وأما غير المدخول بها : فقد قال رضي الله عنه في التي يطلقها زوجها ثلاثاً قبل الدخول ؟ لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره^(٤) وطلق رجل من مزينة امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها فأتي ابن عباس يسأله وعنده أبو هريرة ، فقال أبو هريرة : واحدة تبينها وثلاث تحرمها ، فقال ابن عباس : زينتها يا أبا هريرة ، أو قال : نورتها ، أو كلمة تشبهها^(٥) — يعني : أصاب ، وفي رواية الموطأ طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ، فسأل ابن عباس وأبا هريرة فقالا : لا نرى أن تنكحها حتى تنكح زوجاً غيرك ، قال :

(١) الموطأ ٥٥٠/٢ وعبد الرزاق ٣٩٦/٦ وسنن البيهقي ٣٣١/٧ .

(٢) المحلى ١٧٢/١٠ وعبد الرزاق ٣٩٨/٦ وسنن البيهقي ٣٣٧/٧ .

(٣) عبد الرزاق ٣٩٦/٦ وسنن البيهقي ٣٣٧/٧ وكشف الغمة ٩٨/٢ .

(٤) سنن سعيد بن منصور ٢٦٥/١/٣ وعبد الرزاق ٣٣٣/٦ وابن أبي شيبة ٢٣٥/١ ب و ٢٣٦ وسنن البيهقي ٣٣٠/٧ و ٣٣٥ والموطأ ٥٧٠/٢ والمحلى ٢٢٣/١٠ وكشف الغمة ٩٧/٢ .

(٥) عبد الرزاق ٣٣٤/٦ .

إنما طلاقى إياها واحدة — يعني بلفظ واحد — قال ابن عباس : إنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل^(١) .

وروى عبد الرزاق أن طاوس بن كيسان كان ينكر أن يكون ابن عباس من القائلين بإيقاع الطلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً ، ويقول طاوس : ما كان ابن عباس يجعلها إلا واحدة^(٢) ، وقد غلط طاوس فيما ينقله عن ابن عباس وتناقض ، فقد روى مسلم وغيره عن طاوس أن أبا الصهباء قال لابن عباس : هات من هناتك ، ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر واحدة ، قال : قد كان ذلك ، فلما كان عمر تتابع الناس في الطلاق فأمضاه عليهم^(٣) .

— وإن أوقع الثلاث بألفاظ متفرقة في مجلس واحد أو مجالس متفرقة في طهر واحد فقد أثم ، ثم إن كانت الزوجة مدخولاً بها فقد وقعت عليها الطلقات الثلاث^(٤) ، وأما إن كانت غير مدخول بها فإنه لا

(١) الموطأ ٢/ ٥٧٠ .

(٢) عبد الرزاق ٦/ ٣٣٥ وكشف الغمة ٢/ ٩٨ وانظر سنن أبي داود في الطلاق باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث .

(٣) مسلم في الطلاق باب الطلاق الثلاث ، وسنن البيهقي ٧/ ٣٣٦ .

(٤) المغني ٧/ ١٠٢ و ١٠٤ .

يقع عليها إلا طلقة واحدة بائنة ، والطلقتان الباقيتان لا تقعان لورودهما على بائن ، قال ابن عباس في طلاق غير المدخول بها ثلاثاً : إن جمعها لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، وإن فرقها فقال : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، فقد بانت بالأولى ، وليست الشتان بشيء^(١) .

(٣) الطلاق بالكناية :

أ ذكر في كشف القناع أن ابن عباس يرى أن كنيات الطلاق الظاهرة يقع بها الطلاق ثلاثاً وإن نوى واحدة ، وكنيات الطلاق الظاهرة هي : خلية ، برية ، بائن ، بئلة ، حرة ، أنت الحرج ، حبلك على غاربك ، تزوجي من شئت ، لا سلطان لي عليك^(٢) ، أقول : هذا بعمومه ليس بصحيح .

ب نعم إن ابن عباس أوقع الطلاق ثلاثاً بالبتة ، فمن قال لزوجه أنت طالق البتة ، أو أنت مبتوتة فقد طلقت ثلاثاً إن أراد بذلك الطلاق ، لما رواه نافع أن رجلاً جاء بظئير إلى عاصم وابن الزبير ، فقال : إن ظئري هذا طلق امرأته البتة قبل أن يدخل بها ، فهل تجدان له رخصة ؟ فقالا : لا ، ولكننا تركنا ابن

(١) عبد الرزاق ٣٣٦/٦ و ٣٣٣ وابن أبي شيبة ٢٣٦/١ .

(٢) كشف القناع ٢٥١/٥ .

عباس وأبا هريرة عند عائشة فأتهم فسلهم ، ثم ارجع إلينا فأخبرنا ، فاتاهم فسألهم فقال له أبو هريرة : لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، وقال ابن عباس : بُتِّتْ ، وذكر عن عائشة متابعتها^(١) .

(ج) ولكنه لم يوقع بقول الرجل لزوجته أنت مني بريئة إلا طلقة واحدة ، وكان يقول : أنت مني بريئة : واحدة^(٢) .

(د) وكان لا يرى الفداء طلاقاً ، فعن طاوس قال : كان ابن عباس لا يرى الفداء طلاقاً حتى يطلق ، فسأل ابن عباس : ألا ترى أنه جل وعز ذكر الطلاق من قبله ثم الفداء ، فلم يجعله طلاقاً في الثالثة ، قال تعالى في سورة البقرة / ٢٣٠ ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ ﴾^(٣) .

(هـ) وكان لا يرى التحريم طلاقاً إن لم ينو به الطلاق ، ويقول : « من حرم امرأته فليس بشيء ، وقرأ من سورة الأحزاب / ٢١ ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾^(٤) وقال له رجل : إني جعلت

(١) ابن أبي شيبة ٢٤٠/١ والمغني ١٢٩/٧ .

(٢) عبد الرزاق ٣٦٣/٦ والمحلى ١٩٤/١٠ .

(٣) المحلى ١٩٦/١٠ .

(٤) البخاري في الطلاق باب لِمَ تحرم ما أحل الله لك ، ومسلم في الطلاق باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ، والنسائي في الطلاق باب تأويل قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تحرم .. ﴾ وسنن سعيد بن منصور ٣٩٢/١/٣ والمحلى ١٥/٨ و ١٢٧/١٠ وكشف الغمة ٩٧/٢ .

امرأتي عليّ حراماً ، قال : كذبت ، ليست عليك
بحرام ، ثم تلا من سورة التحريم / ١ ﴿ يا أيها النبي
لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾^(١) وإذا لم يكن التحريم
طلاقاً ، فهل هو يمين وتجب فيه بالحنث كفارة
يمين ؟ أم هوظهار وتجب فيه كفارة الظهار (ر :
تحريم / ١) .

- (٤) الاختيار في التخيير : والتخيير على أنواع منها :
- أ) اختيار بتخيير الله تعالى : كتخيير أحد الزوجين في
فسخ النكاح قبل الوطء من الجنون والجذام والبرص
والداء في الفرج في الزوج الآخر^(٢) قال ابن عباس :
أربع لا يجزن في بيع ولا نكاح : المجنونة والمجدومة
والبرصاء والعفلاء^(٣) .
- وتخيير الأمة المتزوجة بعبد إذا أعتقت دون زوجها
بين فسخ النكاح والبقاء عليه (ر : اختيار / ٥)
و (رقيق ٣ و ٤) .
- ب) واختيار تخيير من له الطلاق : كتمليك الزوجة
الطلاق أو تخييرها بين الطلاق والإبقاء على النكاح
(ر : طلاق / ٣ ب) .

(١) سنن البيهقي ٣٥١/٧ .

(٢) المحلى ١١٠/١٠ والمغني ٦٥٠/٦ .

(٣) سنن البيهقي ٢١٥/٧ .

٥) تعليق الطلاق :

أ) كان ابن عباس يرى أن من بيده الطلاق إذا أوقع الطلاق في زمن معين ، أو علقه بصفة ، تعلق بها ، ولم يقع هذا الطلاق حتى تتحقق تلك الصفة ويأتي ذلك الزمن^(١) ، فكان ابن عباس يقول : من وقت في الطلاق وقتاً فحتى يجيء أجله^(٢) . ولذلك كان رضي الله عنه يقول في الرجل يقول لامرأته أنت طالق إلى رأس السنة : إنه يطأها ما بينه وبين رأس السنة^(٣) .

— وإذا قال لامرأته : إذا جاء رمضان فأنت طالق ثلاثاً ، وبينه وبين رمضان ستة أشهر ، فندم ، فقال ابن عباس : يطلق واحدة ، فتنقضي عدتها قبل أن يجيء رمضان ، فإذا مضى خطبها^(٤) .

ب) ويستثنى من ذلك : التعليق على مشيئة الله تعالى ، فإن ابن عباس لم يكن يعتبره تعليقاً بل تبركاً ، فإذا قال لامرأته « أنت طالق إن شاء الله » فهي طالق^(٥) .

ب — بيع الأمة : كان ابن عباس يرى أن بيع الأمة المتزوجة

(١) المغني ١٦٥/٧ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٣٦/١ .

(٣) سنن البيهقي ٣٥٦/٧ والمحلى ٢١٤/١٠ والمغني ١٦٦/٧ .

(٤) سنن البيهقي ٣١٧/٧ وكشف الغمة ١٠٠/٢ .

(٥) المحلى ٢١٧/١٠ والمغني ٢١٦/٧ .

طلاق لها من زوجها ، فيقول : بيع الأمة طلاقها^(١) ،
ومثل البيع الهبة وكل نقل للمكيتها : قال ابن عباس :
طلاق الأمة ست : بيعها طلاقها ، وعتقها طلاقها ،
وهبتها طلاقها ، وبراءتها طلاقها ، وطلاق زوجها
طلاقها^(٢) .

ج — السبي : إذا سبيت المرأة المتزوجة من أهل الحرب دون
زوجها فسيبها طلاقها (ر : سي / ٣ ب) .

د — الهجرة إلى ديار الإسلام : المرأة المسلمة المقيمة في ديار
الكفر إذا هاجرت إلينا دون زوجها — حينما كانت الهجرة
فرضاً — فإن هجرتها طلاق لها ، فقد كانت المرأة إذا
هاجرت من ديار الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر ،
فإذا تطهرت حل لها النكاح ، فإن هاجر زوجها قبل أن
تنكح ردت إليه^(٣) .

هـ — إسلام المرأة وزوجها كافر : إذا أسلمت المرأة دون زوجها
فرق بينهما ، فإن أسلم قبل أن تتزوج ردت إليه ، وإن
تزوجت فلا سبيل له عليها إلا أن يطلقها زوجها ، قال ابن
عباس في نصراني تحته نصرانية فأسلمت ، قال : يفرق
بينهما ، لا يملك نساءنا غيرنا ، نحن على الناس ، والناس

(١) سنن سعيد بن منصور ٣٩/٢/٣ والمحل ٣٢٢/٧ و ١٣١/١٠ وأحكام القرآن

للجصاص ١٣٦/٢ و ١٣٧

(٢) تفسير ابن كثير ٤٧٤/١ .

(٣) البخاري في الطلاق باب نكاح من أسلمت من المشركات ، وسنن البيهقي

١٨٧/٧ .

ليسوا علينا ، وذلك لأن الله عز وجل يقول في سورة
الفتح / ٢٨ ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ﴾^(١) (ر :
إسلام / ٤) .

فإذا كان إسلامها قبل الدخول فلا مهر لها ، لأن
الفرقة جاءت من قبلها ، قال ابن عباس في النصرية تكون
تحت النصراني فتسلم قبل أن يدخل بها ؟ قال يفرق بينهما
ولا صداق لها^(٢) .

و — **نكاح الحرة على الأمة** : كان ابن عباس يرى أن نكاح
الحرة على الزوجة الأمة هو طلاق للأمة وكان يقول « نكاح
الحرة على الأمة طلاق للأمة »^(٣) و (ر : ر /
٣ هـ ١) .

ز — **تفريق القاضي** : كان ابن عباس يرى أن للقاضي أن يفرق
بين الزوجين لسبب مشروع ، كالفقد مثلاً ، فزوجة
المفقود تنتظر أربع سنين ثم يفرق القاضي بينها وبين
زوجها ، ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً (ر : مفقود) .
ح — **تفريق الحكمين** : إذا حكّم الزوجان حكّمين ورأى
الحكمان أن يفرقا بينهما فرقا ، (ر : تحكيم) .

(١) سنن سعيد بن منصور ٤٧/٢/٣ وعبد الرزاق ٨٣/٦ و ١٧٣/٧ وابن أبي شيبة
٢٤٢/١ ب وكشف الغمة ٦٩/٢ والمحلّى ٣١٢/٧ .

(٢) عبد الرزاق ٨١/٦ و ١٨٣/٧ وكنز العمال ٣١٩/١ وكشف الغمة ٦٩/٢ .

(٣) سنن البيهقي ١٧٦/٧ وسعيد بن منصور ١٨٧/١ والمحلّى ٤٤٢/٩ وأحكام القرآن
للجصاص ١٥٨/٢ والمغني ٥٩٩/٦ وعبد الرزاق ٢٦٨/٧ وابن أبي شيبة ١٠٩/١
والمحلّى ٤٤٢/٩ .

- ط — انتهاء الرجل من لعانه في اللعان (ر : لعان / ٤ ج) .
 ي — مضي المدة في الإيلاء (ر : إيلاء / ٤) .
 ك — أما الخلع فإنه لا يكون طلاقاً إن لم يطلق (ر : خلع / ٣ ج) .

٧ — هدم الطلاق بالزواج الثاني :

كان ابن عباس يرى أن الرجل إذا طلق امرأته طليقة أو طلقتين فبانت منه ، ثم تزوجها زوج غيره ودخل بها ثم مات عنها أو طلقها ، فأعادها زوجها الأول إليه ، كانت عنده على ثلاث طلاقات ، قال ابن عباس : إذا طُلِّقت المرأة واحدة أو اثنتين ومضت عدتها وتزوجت زوجاً غيره ثم مات أو طلقها ثم عادت إلى زوجها الأول قال : نكاح جديد وطلاق جديد^(١) .

٨ — أنواع الطلاق :

الطلاق على ثلاثة أنواع :

- أ — طلاق رجعي : وهو أن يطلق الرجل امرأته طليقة واحدة أو طلقتين ، ويكون رجعيّاً ما دامت المرأة في العدة ، حيث يحق لزوجها إعادتها إلى عصمة الزوجية دون الالتفات إلى رغبتها في ذلك أو عدم رغبتها (ر : رجعة) .
 ب — طلاق بائن بينونة صغرى : المطلقة طلاقاً رجعيّاً إذا انقضت عدتها ولم يرجعها زوجها ، بانت منه — أي بعدت عن مطلبه — وتسمى هذه البينونة « البينونة

(١) عبد الرزاق ٣٥٤/٦ و ٣٥٥ وسنن البيهقي ٣٦٥/٧ وسنن سعيد بن منصور ٣٥٧/١/٣ وابن أبي شيبة ٢٤٣/١ ب والمجلي ٢٥٠/١٠ .

الصغرى » لأن الرجل إذا أراد أن يعيدها بعد مضي العدة ، احتاج إلى عقد جديد بكافة شروطه ، من رضى الولي ، ورضى الزوجة ، والشهود ، والمهر ، وغير ذلك .

ج - طلاق بائن بينونة كبرى : وهو الطلاق المكمل للثلاث سواء أكان بلفظ واحد ، أم بألفاظ متفرقة في مجلس واحد ، أو في أزمان متباعدة ، وإنما سمي « بينونة كبرى » لأن الزوج لا يستطيع إرجاع زوجته حتى تنكح زوجاً غيره ، قال ابن عباس في قوله تعالى في سورة البقرة / ٢٣٠ ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾ قال : إن طلقها ثلاثاً ، وقال في قوله تعالى في سورة البقرة / ٢٣٠ ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا ﴾ قال : إذا تزوجت بعد الأول ، فدخل بها الآخر ، فلا حرج على الأول أن يتزوجها إذا طلقها الآخر أو مات عنها^(١) (ر : تحليل) .

— ويمكن أن ينقلب الطلاق البائن بينونة كبرى إلى بائن بينونة صغرى في حالة ما إذا كان العبد متزوجاً ، فطلق امرأته طلقتين ، فإن زوجته تبين منه بينونة كبرى بهاتين الطلقتين ، لأن العبد لا يملك على زوجته غيرها ، فإن أعتق العبد بعد ذلك وصار حراً ، ومطلقة لم تتزوج بعد فإنه يحق له أن يخطبها ويتزوجها ، وتكون عنده على الطلقة الثالثة الباقية لها ، لأن زوجها أصبح حراً ، والحر يملك على

(١) سنن البيهقي ٣٧٦/٧ .

زوجته ثلاث طلاقات ، فقد سئل ابن عباس عن عبد طلق امرأته تطليقتين ثم أعتقه سيده ، أيتزوجها ، قال : نعم ، قيل : عمن ؟ قال : أفتى بذلك رسول الله ﷺ (١) .

٩ — جحود الطلاق :

إن طلق زوجته ، ثم جحد ذلك ، ولا بينة على طلاقه — يحلف أربعة أيمان بالله ما طلق ، والخامس أن لعنة الله عليه إن كان قد طلق ، كما يفعل باللعان ، فإذا فعل ذلك فهي زوجته ، وإن أبى قضى عليه بالطلاق ، فقد روى ابن أبي شيبة عن شيخ يكنى أبا عمرو قال : كنت جالساً عند ابن عباس ، فأتته امرأة فقالت : إن زوجها يطلقها في السر ويجحدها في العلانية ، فقال ابن عباس : عليه أن يحلف أربع شهادات بالله ما طلق ، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان فعل (٢) .

١٠ — الآثار المترتبة على الطلاق :

يترتب على الطلاق الآثار التالية :

أ — **الفرقة بين الزوجين** : وهذه الفرقة إما أن تكون قابلة للإزالة دون عقد ، أو قابلة للإزالة بعقد ، أو قابلة للإزالة بعقد بعد زواج المطلقة من زوج غير الزوج المطلق (ر : طلاق / ٨) .

(١) عبد الرزاق ٢٤٤/٧ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٤١/١ ب .

ب — العدة على الزوجة في الطلاق الواقع بعد الدخول ، أما الواقع قبل الدخول فلا عدة عليها فيه قال ابن عباس : إن طلقها واحدة قبل أن يمسه بانث منه ولا عدة عليها^(١) (ر : عدة / ٣ أ) .

ج — الاحتجاب عن مطلقها في العدة وما بعدها : ويترتب على الطلاق سواء أكان رجعيّاً أم بائناً وجوب الحجاب على المرأة من مطلقها ، قال ابن عباس « المطلقة الرجعية لا يصلح أن يرى شعرها »^(٢)

د — النفقة : ويترتب على الطلاق وجوب النفقة على المعتدة من الطلاق (ر : نفقة / ٢ أ) .

هـ — المتعة :

(١) والمتعة واجبة لمن طُلِّقت قبل الدخول ولم يُسمَّ لها مهر قال ابن عباس « من طلق ولم يدخل ولم يفرض فعليه المتعة »^(٣) لقوله تعالى في سورة البقرة / ٢٣٦ ﴿ وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُسَاجِدِ وَقَدْرَهُ عَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ ﴾ .

— وهي مستحبة لكل مطلقة لقوله تعالى في سورة البقرة / ٢٤١ ﴿ وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾^(٤) .

(١) سنن البيهقي ٢٥٥/٧ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٥٢/١ ب ويقابله في المطبوع في الهند ٢٠٣/٥ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٤٨/١ وسنن سعيد بن منصور ٥/١/٣ وتفسير الطبري ٣٢٨/٢

وأحكام القرآن للجصاص ٤٢٨/١ والخلع ٢٤٦/١٠ والمغني ٧١٣/٦ .

(٤) ر : تفسير تنوير المقباس هذه الآية .

(٢) ومقدار هذه المتعة تابع لحال الزوج غنى وفقراً ، كما قال ابن عباس : يتمتعها على قدر عسره ويسره ، فإن كان موسراً متعها بخادم أو شبهه ، وإن كان معسراً متعها بثلاثة أثواب^(١) ، فأعلى المتعة : الخادم ، ودون ذلك النفقة — أي الدراهم — ودون ذلك الكسوة^(٢) ، وفي مصنف ابن أبي شيبة أرفع المتعة الخادم ، ثم أدون ذلك الكسوة ، ثم دون ذلك النفقة^(٣) والكسوة ثلاثة أثواب : درع وخمار وملحفة^(٤) .

- و — منع التوارث بين المطلق ومطلقاته على تفصيل في ذلك (ر : إرث / ٣ ب ٢ ب) .
- ز — الطلاق لا يمنع التسري بمطلقاته (ر : تسري / ٢ ب) .
- ح — قذف زوجته المطلقة (ر : قذف / ٢ ب ٢) .

طهارة :

- الطهارة هي إزالة نجس أو حدث ،
- أما إزالة النجس (ر : نجاسة / ٢ و) .
- وأما إزالة الحدث فإنه يكون بالغسل (ر : غسل) أو

(١) تفسير الطبري ٣٢٨/٢ .

(٢) تفسير الطبري ٣٢٨/٢ وابن كثير ٢٨٧/١ وأحكام القرآن للجصاص ٤٣٤/١ والمغني ٧١٧/٦ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٤٨/١ ب .

(٤) تفسير ابن كثير ٢٨٧/١ وتنوير المقباس ٢٥٥ و ٣٣ .

بالوضوء (ر : وضوء) عند وجود الماء وعدم وجود مانع يمنع من استعماله ، أو بالتيمم (ر : تيمم) عند فقد الماء أو وجود مانع يمنع من استعماله .

— الطهارة للصلاة (ر : صلاة / ٧ أ ب) والطواف (ر : حج / ١٧ ب ١) ومس القرآن وتلاوته (ر : قرآن / ١٠) .

طُهر :

١ — تعريف :

الطهر هو الحال الذي تكون المرأة فيه غير حائض ولا نُفساء .

٢ — أقل الطهر وأكثره (ر : حيض / ٣) .

— طلاق السنة أن يطلق الرجل امرأته في طهر لم يجامعها فيه (ر : طلاق / ٤ د) .

طواف :

١ — تعريف :

الطواف : هو الدوران حول الكعبة المشرفة مع النية .

٢ — مكان الطواف :

يكون الطواف حول الكعبة من وراء الحجر ، لأن الحجر من الكعبة ، قال ابن عباس رضي الله عنه : لو وليت من البيت شيئاً لأدخلت الحجر فيه كله ، فلم يُطَف من ورائه^(١) .

(١) عبد الرزاق ٥٧/٥ .

٣ - زمان الطواف :

يجوز للمسلم أن يطوف في أي وقت شاء ، ولا يكره له الطواف في الأوقات التي تكره فيها الصلاة (ر : حج / ١٧ ز) .

٤ - كيفية الطواف :

يبدأ الطواف باستلام الحجر الأسود ، ثم يستلمه في كل شوط حتى يتم سبعة أشواط ويستلم الركن اليماني كلما مرّ به ، ويضطبع ويُرْمَلُ في الأشواط الثلاثة الأول من كل طواف وراءه سعي بين الصفا والمروة ، وانظر تفصيل ذلك في (حج / ١٧ ج د هـ) .

٥ - ما يمتنع عنه في الطواف :

انظر : (حج / ١٧ و) .

٦ - ما يشترط في الطائف :

يشترط في الطائف أن يكون على طهارة ، كما يشترط فيه أن يكون ساتراً للعورة وتفصيل ذلك تجده في (حج / ١٧ ب) و (حيض / ٥ ب) .

٧ - أنواع الطواف :

الطواف على أنواع : فمنه ما هو فرض كطواف الإفاضة في الحج (ر : حج / ٢٧) ومنه ما هو سنة كطواف القدوم في الحج (ر : حج / ١٧ أ) وطواف السوداع (ر : طواف / ٣) . ومنه ما هو تطوع ، فإذا ما شرع في طواف التطوع فإن شاء أتمه سبعة أشواط وإن شاء قطعه ، فإن قطعه فهل

عليه قضاء ؟ روايتان عن ابن عباس ، والأظهر القضاء ، والله أعلم (ر : تطوع / ٢) .

— وطواف التطوع لأهل الآفاق أفضل من صلاة التطوع ، ولكن صلاة التطوع لأهل مكة أفضل من طواف التطوع ، قال ابن عباس رضي الله عنه « لأهل مكة الصلاة أفضل من الطواف ، ولأهل الأمصار الطواف أفضل »^(١) .

- ٨ — الاكتفاء بطواف واحد للقارن (ر : حج / ١٢ ب) .
- ٩ — الالتزام بعد الطواف (ر : حج / ١٧ ح) و (ملتزم) .
- ١٠ — صلاة سنة الطواف (ر : حج / ١٨) .

طيب :

انظر : تطيب .

(١) ابن أبي شيبة ١٩٤/١ ب وأحكام القرآن للجصاص ٧٦/١ والمجموع ٦٤/٨ .

حرف الظاء

ظ

ظفر :

- قص الأظافر سنة (ر : إبط خ) .
- تحريم أكل الذبيحة التي ذبحت بالظفر (ر : ذبح / ٤) .
- امتناع المحرم عن قص الظفر أثناء الاحرام (ر : إحرام / ٩ د)
- وجواز خلع الظفر المكسور (ر : إحرام / ٩ هـ) .
- الجنابة على الظفر (ر : جنابة / ٤ ي) .

ظهار :

١ — تعريف :

الظهار هو أن يشبه الرجل زوجته أو ما يعبر به عنها بمن يحرم عليه نكاحها أو بما يعبر به عنها .

٢ — المظاهر :

يشترط في المظاهر ما يشترط في المطلق (ر : طلاق / ٤) .

٣ — المظاهر منها :

يشترط في المظاهر منها أن تكون زوجة للمظاهر منها ، وبناء على ذلك :

— فإنه لو ظاهر من امرأة قبل أن يعقد عليها فلا عبوة لظهاره

لقوله تعالى في سورة المجادلة / ٣ ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ وهذه ليست امرأته^(١) .

— ولو ظاهر من أمته فلا عبرة لظهاره للآية المتقدمة ، ولأن الأمة ليست بزوجة قال ابن عباس رضي الله عنه « من شاء باهلته ليس من أمة ظهار »^(٢) (ر : ر ق / ٣ ز)
و (تسري / ٢ هـ) .

٤ — ألفاظه :

يقع الظهار بلفظ المظاهرة كقوله : أنت علي كظهر أمي ، وبكل لفظ يشعر بالتحريم إن لم ينو به طلاقاً ، كقوله : أنت علي حرام ونحو ذلك ، قال ابن عباس : الحرام ظهار^(٣) ويجب عليه بذلك كفارة ظهار^(٤) في إحدى الروايتين عن ابن عباس (ر : تحريم / ١) .

٥ — تعليقه بالوقت :

يجوز للرجل أن يعلق ظهاره بوقت ، وعندئذ يكون تعليقه هذا صحيحاً ، ويُعمل به ، فلو قال : أنت علي كظهر أمي شهراً ، فهو كما قال^(٥) .

(١) سنن البيهقي ٣٨٣/٧ وكنز العمال ١٢٩/١٠ والمغني ٣٥٤/٧ .

(٢) سنن البيهقي ٣٨٣/٧ وآثار أبي يوسف برقم ٦٩٧ وأحكام القرآن للجصاص ٤٢١/٣ .

(٣) المغني ٣٤٣/٧ .

(٤) سنن البيهقي ٣٥١/٧ وعبد الرزاق ٤٠٤/٦ والمحلى ١٢٥/١٠ وأحكام القرآن للجصاص ٤٦٥/٣ .

(٥) المغني ٣٤٩/٧ .

٦ - آثار الظهار :

أ - إذا ظاهر الرجل من امرأته لم يحل له أن يقربها حتى يكفر^(١) ، وكفارة الظهار اعتاق رقبة - ويجزئ فيها العبد الصغير والكافر^(٢) ، فإن لم يجد رقبة ، فعليه صيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً لقوله تعالى في سورة المجادلة / ٣ ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ، ذَلِكَ تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً ﴾ .

ب - ولا يقع بالظهار طلاق وإن مضى على ظهاره أربعة أشهر ، قال ابن عباس رضي الله عنه « لا يقع بالظهار طلاق^(٣) ، وإنما ذهب ابن عباس إلى عدم اعتبار الظهار إيلاء وإن مضى عليه أربعة أشهر لأنه لا يمين فيه ، ولا إيلاء بغير يمين (ر : إيلاء) .

ظَهَر :

- وقت صلاة الظهر (ر : صلاة / ٧ هـ ٥) .
- الجمع بين الظهر والعصر في وقت واحد (ر : سفر / ٣ ب) .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤١٨/٣ .
 (٢) أحكام القرآن للجصاص ٢٢٧/٢ .
 (٣) سنن البيهقي ٣٨٣/٧ .

حرف العين

ع

عارية :

انظر : إعاره .

عاشوراء :

صيام عاشوراء (ر : صيام / ٧ أ) .

عاقلة :

العاقلة هم من يحمل الدية مع الجاني (ر : جناية/ ٥ ب ٥) .

عتق :

— العتق هو زوال الرق (ر : رق / ٥) .

— خيار العتق (ر : خيار / ٥) .

— ترتيب الولاء على العتق (ر : ولاء / ٣) .

عجز :

١ — تعريف :

العجز هو عدم القدرة سواء أكانت لقصور في الطالب أو

امتناع في المطلوب أو لسبب خارج عنهما .

٢ - آثار العجز :

كان ابن عباس يرى أنه لا تكليف بالشيء مع العجز عنه ، فإن كان لهذا الشيء بدل صير إلى بدله ، فمن عجز عن الوضوء صار إلى بدله وهو التيمم (ر : تيمم / ٢) ومن عجز عن الإعتاق في كفارة القتل أو الظهار صار إلى الصيام (ر : جنابة / ٥ ج) و (ظهار / ٦ أ) ومن عجز عن صيام رمضان عجزاً دائماً صار إلى الفدية (ر : صيام / ١٢) .

وإن لم يكن له بد سقط التكليف به ، فمن عجز عن نفقة أقاربه سقطت عنه (ر : نفقة) ومن عجز عن نفقة الحج لم يجب عليه الحج (ر : حج / ٦ د) .

عدة :

١ - تعريف :

العدة هي تربص المرأة بنفسها مدة معلومة لموت زوجها أو لطلاقه إياها .

٢ - اختلاف العدة باختلاف المرأة رقاً وحرية :

إذا كان عدد الطلقات التي يملكها الرجل على زوجته تابعة للرجل رقاً وحرية — كما قدمنا في (طلاق / ٤ و) — فإن مدة العدة تابعة للمرأة ، حرية ورقاً ، حيث تعتد الأمة نصف عدة الحرة قال ابن عباس رضي الله عنه « الطلاق بالرجال

والعدة بالنساء»^(١) .

٣ - عدة المطلقة :

أ - من تجب عليها العدة : تجب العدة على المطلقة المدخول

بها والملاعنة (ر : لعان / ٤ ج ٢) والمولى منها (ر :

إيلاء ٥ /) ، فإن طلقها قبل أن يدخل قبل أن يدخل بها

فلا عدة عليها ، قال ابن عباس : إن طلقها واحدة قبل أن

يمسها بانت منه ولا عدة عليها^(٢) لقوله تعالى في سورة

الأحزاب / ٤٩ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ

الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ

عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ .

ب - بدء العدة : تبدأ عدة المطلقة من اليوم الذي طلقها فيه

زوجها ، سواء أبلغها الطلاق في ذلك اليوم أم تأخر عن

ذلك أياماً أو أشهراً ، فقد سئل عبد الله بن عباس عن

الرجل يطلق زوجته وهي بأرض أخرى ، فقال رضي الله

عنه : « تعتد من يوم طلقها »^(٣) .

ج - مدة عدة الطلاق :

(١) مدة عدة الطلاق ثلاث حيضات لقوله تعالى في سورة

البقرة / ٢٢٨ ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ

(١) ابن أبي شيبة ٢٤١/١ ب وعبد الرزاق ٢٣٦/٧ وأحكام القرآن للجصاص ٣٨٥/١

والمغني ٥٣٤/٧ .

(٢) سنن البيهقي ٢٥٥/٧ و ٤٢٤ .

(٣) عبد الرزاق ٣٢٧/٦ وسنن البيهقي ٤٢٥/٧ والمحلى ٣١١/١٠ والمغني ٥٣٤/٧ .

قُرْوٍ ﴿ وَالْقُرْءُ هُوَ الْحَيْضُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(١) ، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ عِدَّةَ الْمَرْأَةِ مِنَ الطَّلَاقِ تَنْتَهِي بِبَدَأِ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : « إِذَا حَاضَتْ الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا فَقَدْ بَرَّتْ مِنْهُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا تَتَزَوَّجُ حَتَّى تَطْهَرَ » ^(٢) وَفِي رِوَايَةٍ « إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَدَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ فَقَدْ بَرَّتْ مِنْهُ وَبَرَى مِنْهَا » ^(٣) .

وَتُصَدِّقُ الْمَرْأَةُ الْمَعْتَدَةَ فِي قَوْلِهَا : حَضَّتْ الْحَيْضَةَ الثَّالِثَةَ ، لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ لَا يَعْرِفُ إِلَّا مِنْ قِبَلِهَا ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ « مِنَ الْأَمَانَةِ اثْتِمَانُ الْمَرْأَةِ عَلَى فَرْجِهَا » ^(٤) .

(٢) فَإِنَّ حَاضَتِ الْمَعْتَدَةُ ثُمَّ اسْتَمَرَ الدَّمُ حَتَّى لَمْ تَعُدْ تُمَيِّزُ بَيْنَ دَمِ الْحَيْضِ وَدَمِ اسْتِحَاضَةٍ فَإِنَّهَا تَعُدُّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فَقَدْ رَوَى عِكْرَمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ الَّتِي تَحِيضُ فَيَكْثُرُ دَمُهَا حَتَّى لَا تَدْرِي كَيْفَ حَيْضَتِهَا ؟ قَالَ : تَعُدُّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ^(٥) وَ (ر : اسْتِحَاضَةٌ / ٢ ج) .

(٣) وَإِنْ طَلَّقَهَا وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ فَارْتَفَعَتْ حَيْضَتُهَا ، لَا تَدْرِي مَا الَّذِي رَفَعَهَا ، فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ سَنَةً تَكُونُ مِنْهَا عِدَّتُهَا ، الْأَشْهُرُ التَّسْعَةُ الْأُولَى مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ هِيَ مَدَّةُ الْحَمْلِ ،

(١) تفسير ابن كثير ٢٧٠/١ والمغني ٤٥٢/٧ .

(٢) سنن سعيد بن منصور ٢٩١/١/٣ والمحلى ٢٥٨/١٠ .

(٣) تفسير ابن كثير ٢٧٠/١ .

(٤) كشف الغمة ١٠٧/٢ .

(٥) المحلى ٢٧١/١٠ .

وبعضها يتيقن خلو رحمها من الحمل ، والأشهر الثلاثة
الباقية هي عدة غير الحامل^(١) .

(٤) وإن طلقها وهي صغيرة لا تحيض ، أو قد انقطع حيضها
لسبب من الأسباب ، فشرعت في العدة بالأشهر ، وبعد
أن مضى بعضها حاضت ، فإنها تستأنف العدة من
جديد بالحیضات فقد سئل ابن عباس عن جارية طلقت
بعدما دخل بها زوجها وهي لا تحيض ، فاعتدت بشهرين
وخمس وعشرين ليلة ، ثم إنها حاضت ، قال : تعتد بعد
ذلك ثلاثة قروء كذلك^(٢) .

(٥) وإن طلقها وهي حامل : فإنه لا يخلو من حالين :
أ) أن يطلقها وهي حامل ثم يموت قبل أن تضع
حملها ، فإن كانت لا تضع حملها إلا بعد انقضاء
عدة الوفاة ، فعدتها تمتد إلى ولادتها ، وإن كانت
ولادتها قبل مضي عدة الوفاة — أربعة أشهر وعشر
أيام — فإن عدتها تمتد إلى مضي تلك المدة . قال
ابن عباس : إن طلقها حاملاً ثم توفي عنها فأخر
الأجلين^(٣) .

ب) إن طلقها وهي حامل ويبقى حياً حتى انتهاء عدتها ،

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٥٦/٣ والمغني ٤٦٤/٧ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٣٨/١ .

(٣) عبد الرزاق ٤٧٠/٦ .

فإن عدتها تنتهي بولادتها الولد الأخير الذي تحمله ،
وعلى هذا : فإنه إن كان قد طلقها طلاقاً واحدة
رجعية ، أو طلقته رجعتين فإن له مراجعتها ما لم
تضع الولد الثاني الذي تحمله ، قال ابن عباس في
الرجل يطلق امرأته وفي بطنها ولدان ، فتضع أحدهما
ويبقى الآخر ؟ قال : هو أحق برجعتها ما لم تضع
الآخر^(١) .

وما روي عن ابن عباس من أن عدة الملائنة تسعة
شهور^(٢) يحمل على الملائنة على نفسي الولد — أي
الحامل — فإن عدة هذه حتى تضع حملها ، ومدة الحمل
عادة تسعة شهور ، وقد غفل عن هذا ابن قدامة رحمه الله
— وهو الفارس المجلي — فنسب إلى ابن عباس في هذا
مخالفة الاجماع فقال « وروي عن ابن عباس أن عدة
الملائنة تسعة أشهر ، وأبى ذلك سائر أهل العلم وقالوا :
عدتها عدة الطلاق »^(٣) وإنما ذهب ابن قدامة رحمه الله إلى
هذا لأنه فهم أن الملائنة غير الحامل تعتد كذلك تسعة
أشهر ، وليس الأمر على هذا .

د — آثار عدة الطلاق : يترتب على عدة الطلاق الآثار
التالية :

(١) سنن البيهقي ٣٦٧/٧ و ٤٣٤/٧ وابن أبي شيبة ٢٥٠/١ وعبد الرزاق ١٧/٧
و ٣٠٤/٦ .

(٢) المغني ٤٤٩/٧ .

(١) السكنى : تعتد المطلقة الرجعية في بيت زوجها ، أما المطلقة المبتوتة فإنها تعتد حيث شاءت ، قال عبد الله بن عباس رضي الله عنه « تعتد المبتوتة أين شاءت »^(١) وحكى ابن قدامة في ذلك تفصيلاً عن ابن عباس هو : أن المبتوتة إن كانت حاملاً وجبت لها السكنى ، وإن لم تكن حاملاً فلا سكنى لها^(٢) وهو تفصيل قيم معقول .

(٢) السفر : وإذا كانت السكنى في بيت الزوجية غير واجبة عليها ، فإنها إن احتاجت إلى السفر جاز لها أن تسافر ، ولذلك رخص ابن عباس للمعتدات المبتوتات أن يخرجن إلى الحج فقال : المطلقات ثلاثاً لأبأس أن يحججن في عدتهن^(٣) و (ر : حج / ٦ د ٥) .

(٣) النفقة : المطلقة الرجعية ينفق عليها زوجها الذي طلقها ، لأنها ما زالت زوجته ، أما المطلقة ثلاثاً فإن ابن عباس يرى أن لا نفقة لها فيقول « ليس للمطلقة ثلاثاً نفقة »^(٤) وهو بذلك يخالف عمر بن الخطاب^(٥) وجماهير

(١) عبد الرزاق ٢٤/٧ وسنن سعيد بن منصور ٣/١/٣٢٣ والحق ١٠/٢٨٣ وكشف الغمة ١٠٩/٢ وكنز العمال ٩/٦٨٧ .

(٢) المغني ٧/٥٢٨ .

(٣) ابن أبي شيبة ١/٢٥١ و ١٨٧ ب وأحكام القرآن للجصاص ٣/٤٦١ وسنن سعيد بن منصور ٣/١/٣٢٣ .

(٤) سنن البيهقي ٧/٤٧٥ والحق ١٠/٣٠٠ .

(٥) انظر : موسوعة فقه عمر بن الخطاب ، مادة : نفقة / ٥ ب .

الصحابه ، وحجته في ذلك حديث فاطمة بنت قيس وهو أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب ، فأرسل إليها وكيّله بشعير ، فسخطته ، فقال : والله ما لك علينا من شيء ، فجاءت رسول الله فذكرت ذلك له فقال : ليس لك عليه نفقة ، فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ، ثم قال : تلك امرأة يغشاها أصحابي ، اعتدي عند ابن أم كلثوم^(١) .

(٤) النكاح : المعتدة من الطلاق ثلاثاً لا يجوز لها أن تتزوج — يُعقد عليها عقد النكاح — حتى تنقضي عدتها ، قال ابن عباس : المعتدة من الطلاق ، إذا حاضت الثالثة فقد برئت منه إلا أنها لا تتزوج حتى تطهر^(٢) .

وإذا طلق زوجته فليس له أن ينكح من محارمها أحداً حتى تنقضي عدتها ، قال ابن عباس لا يتزوج المرأة في عدة أختها^(٣) .

وإن كان له أربع زوجات فطلق واحدة منهن فليس له أن يتزوج بخامسة حتى تقضي المطلقة منهن عدتها قال ابن

(١) أخرجه مسلم في الطلاق باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ، والموطأ ٥٨٠/٢ وأبو داود في الطلاق باب نفقة المبتوتة ، والترمذي والنسائي في النكاح ، وابن أبي شيبة ٢٤٧/١ ب وغيرهم .

(٢) المحلى ٢٥٨/١٠ وسنن سعيد بن منصور ٢٩١/١/٣ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ١٣٢/٢ وسنن البيهقي ١٥١/٧ والمحلى ٢٩/١٠ والمغني ٥٤٣/٦ .

عباس : إذا طلق الرابعة فلا يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة التي طلقها^(١) ، وكان للوليد بن عقبة أربع نسوة ، فطلق واحدة فبتها ، ثم نكح الخامسة في عدة التي طلقها ، فناده ابن عباس وهو جالس في طائفة الدار : **إلا قرّق بينهما حتى ينقضي أجل التي طلق^(٢) .**

٥) الطلاق : ويظهر أن ابن عباس كان لا يرى وقوع الطلاق على المرأة ما دامت في العدة ، قال ابن عباس رضي الله عنه في رجل حلف على يمين بطلاق امرأته ، ثم فعل الذي حلف عليه في العدة قال : لا يقع عليه^(٣) و (ر : طلاق / ٥ و) .

٦) الاحتجاب عن الزوج المطلق : المعتدة الرجعية والمبتوتة لا يحل لها أن تظهر شيئاً من جسمها — من أعضاء العورة — كشعرها ونحرها ونحو ذلك أمام مطلقها ، قال ابن عباس رضي الله عنه « المطلقة الرجعية لا يصلح أن يرى شعرها »^(٤) .

٤ — عدة المختلعة والمتسرى بها :

انظر (خلع / ٣ د) و (تسري / ٢ و) .

٥ — عدة المتوفى عنها زوجها :

أ — من تجب عليها العدة : تجب عدة الوفاة على كل زوجة

(١) انظر المراجع السابقة وعبد الرزاق ٢١٩/٦ .

(٢) عبد الرزاق ٢١٨/٦ .

(٣) عبد الرزاق ٤٩١/٦ .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٥٢/١ ب ويقابله في المطبوع بالهند ٢٠٣/٥ .

توفي عنها زوجها سواء أكانت مدخولاً بها أم غير مدخول بها ، قال ابن عباس في رجل تزوج فلم يدخل ولم يفرض — أي لم يسم لزوجه مهراً — حتى مات ، قال : لها الميراث وعليها العدة^(١) .

وسواء أومات عنها وهي في فراشه ، أم مات عنها وهي مطلقة منه ما زالت في العدة ، قال ابن عباس : إن طلقها حاملاً ثم توفي عنها فأخر الأجلين^(٢) .

ب — مدة العدة :

(١) عدة الوفاة لغير الحامل إن كانت حرة أربعة أشهر وعشر أيام ، لقوله تعالى في سورة البقرة / ٢٣٤ ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ سواء أكانت مدخولاً بها أم غير مدخول بها .

(٢) أما الحامل إذا توفي زوجها فإنها تعتد إلى أبعد الأجلين — أي الولادة ، أو الأربعة أشهر وعشراً — فقد سئل ابن عباس عن عدة الحامل يتوفى عنها زوجها فقال : « تعتد آخر الأجلين »^(٣) ولكن ابن عباس لم يلبث أن رجع عن

(١) عبد الرزاق ٦/ ٢٩٣ .

(٢) عبد الرزاق ٦/ ٤٧٠ .

(٣) الموطأ ٢/ ٥٨٩ وابن أبي شيبة ٢٢٣/ ١ وعبد الرزاق ٦/ ٤٧٠ وأحكام القرآن للجصاص ١/ ٤١٥ و ٤٥٨ وتفسير ابن كثير ١/ ٢٨٤ وسنن سعيد بن منصور ٣/ ٣٥٥ .

هذا إلى أن الحامل تنقضي عدتها بولادتها عندما بلغه خبر
سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّةِ ، فقد روى عبد الرزاق أن امرأة أتت ابن
عباس وعنده أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو هريرة
فقالت : توفي زوجي وأنا حامل ، فذكرت أنها وضعت
لأدنى من أربعة أشهر من يوم مات عنها ، فقال ابن
عباس : أنتِ لآخر الأجلين ، فقال أبو سلمة : فقلت :
إن عندي علماً ، فقال ابن عباس : عليّ بالمرأة ، فقال
أبو سلمة : أخبرني رجل من أصحاب النبي ﷺ أن
سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّةِ جاءت النبي ﷺ فقالت : توفي عنها
زوجها فوضعت ، فأخبرته بأدنى من أربعة أشهر من يوم
مات ، فقال النبي « يا سُبَيْعَةُ أُرْعِي بِنَفْسِكَ » فقال أبو
هريرة : وأنا أشهد على ذلك ، فقال ابن عباس للمرأة :
اسمعي ما تسمعين^(١) .

(٣) وامرأة المفقود تعامل معاملة المتوفى عنها زوجها بعد انتهاء
مدة التربص أربع سنين ، فتعد أربعة أشهر وعشراً^(٢) (ر :
مفقود / ٣ ج) .

ج — متى تبدأ العدة : تبدأ عدة من توفي زوجها من يوم
وفاته ، سواء علمت بذلك حين الوفاة أم لم تعلم إلا بعد
أيام أو شهور ، قال ابن عباس رضي الله عنه « المتوفى عنها

(١) عبد الرزاق ٤٧٤/٦ وانظر المغني ٤٧٣/٧ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٤٨/١ ب وسنن سعيد بن منصور ٤٠٩/١/٣ المغني ٤٨٩/٧
و ٤٩٥ والحلي ١٣٤/١٠ وسنن البيهقي ٤٤٥/٧ .

زوجها تعتد من يوم وفاته^(١)

د — آثار عدة الوفاة :

(١) السكني : يرى ابن عباس رضي الله عنه أن المتوفى عنها زوجها كانت تلزم بقضاء العدة في بيت زوجها عملاً بقوله تعالى في سورة البقرة / ٢٤٠ ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ ولكن ذلك لم يلبث أن نسخ بقوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ﴾ والآية مطلقة ، حيث لم يقل الله تعالى : يتربصن بأنفسهم في بيوتهن أربعة أشهر وعشراً ، ولا يجوز تقييدها إلا بنص ، فتعتد حيث شاءت^(٢) .

وقد فهم بعض الرواة من هذا — كما روى سعيد بن منصور في سننه — أن المتوفى عنها زوجها لا سكنى لها^(٣)، ليس الأمر كذلك بل لها السكنى — كما أفهم من كلام ابن

(١) ابن أبي شيبة ٢٥٢/١ وسنن سعيد بن منصور ٢٨٦/١/٣ وسنن البيهقي ٤٢٥/٧ والمحل ٣١١/١٠ وأحكام القرآن للجصاص ٤١٦/١ والمغني ٥٣٤/٧ وعبد الرزاق ٣٢٧/٦ .

(٢) سنن البيهقي ٤٣٥/٧ وكشف الغمة ١٠٩/٢ والمحل ٢٨٤/١٠/١٠ والمغني ٥٢١/٧ وعبد الرزاق ٢٩/٧ وأحكام القرآن للجصاص ٤١٨/١ و ٤١٩ و ٤٦١/٣ والاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ١٨٤ وكنز العمال ٦٨٧/٩ .

(٣) سنن سعيد بن منصور ٣٢٣/١/٣ .

عباس — بل هي بالخيار إن شاءت قضت عدتها في بيت الزوج ، وإن شاءت قضتها في غيره ، فإن اختارت قضاء عدتها في بيت زوجها فليس لهم أن يُخْرِجوها منه إلا أن تتخذ أذى أهل البيت ديدناً لها ، فإن فعلت حلّ لهم إخراجها عملاً بقوله تعالى في أول سورة الطلاق / ١ ﴿ يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ، وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ ، لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنه : إذا بذت بلسانها ، هو الفاحشة ، له أن يخرجها^(١) .

(٢) السفر : وإذا كان لها أن تقضي عدتها في أي مكان شاءت ، فإن لها أن تسافر إلى الحج وغيره ، ولذلك قال ابن عباس : لا بأس للمتوفى عنهن أزواجهن أن يحججن في عدتهن^(٣) وقد مر في (حج / ٦ د ٥) .

(٣) النفقة : وكان ابن عباس يرى أن المتوفى عنها زوجها لا تستحق النفقة عليها في عدتها ، سواء أكانت حاملاً أم غير حامل قال ابن عباس رضي الله عنه « لا نفقة للمتوفى

(١) عبد الرزاق ٣٢٣/٦ وابن أبي شيبة ٢٥٧/١ وسنن البيهقي ٤٣٢/٧ وتفسير ابن كثير ، وتفسير الطبري لهذه الآية ، وأحكام القرآن للجصاص ٤٥٤/٣ والمغني ٥٢٣/٧ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٥١/١ و ١٨٧ ب .

عنها الحامل ، وَجَبَت الموارِيثُ »^(١) .

(٤) الاحداد : والاحداد هو : ترك الزينة ، قال عبد الله بن عباس رضي الله عنه « المتوفى عنها زوجها لا تمس طيباً ، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً ، ولا تكتحل ، ولا تلبس الحلي ، ولا تختضب ، ولا تلبس المعصفر »^(٢) .

(٥) الخطبة : ولا يُصرح بخطبة المعتدة من الوفاة ، ولا بأس بالتعريض فيها (ر : تعريض / ٢) و (خطبة / ٢ ب) . فإن خطبت في عدتها ثم عقد نكاحها بعد ذلك فيستحب فسخ النكاح ، واستئناف الخطبة من جديد ، قال ابن عباس : إن واثقت وواعدت رجلاً في عدتها لتنكحن ثم تم لها ذلك قال : خير له أن يُفَرَّقَ بينهما^(٣) (ر : خطبة / ٢ ب ٢) .

(٦) عقد النكاح : وإذا كان يمنع التصريح بالخطبة ، فمنع عقد النكاح عليها أولى ، وقد أجمع على فساد هذا العقد .

عذر :

١ - تعريف :

العذر هو سبب التخفيف .

(١) عبد الرزاق ٣٧/٧ وسنن سعيد بن منصور ٣٢٥/١/٣ وابن أبي شيبة ٢٥٣/١ وسنن البيهقي ٤٣١/٧ وآثار أبي يوسف برقم ٥٩٢ وكنز العمال ٦٨٧/٩ وأحكام القرآن للجصاص ٤٢١/١ و ٤٦٢/٣ .

(٢) كنز العمال ٦٩٢/٩ و ٦٨٧ والحلي ٢٧٨/١٠ .

(٣) عبد الرزاق ٥٥/٧ .

٢ — ما يعتبر عذراً :

من استقرأ فقہ ابن عباس رضي الله عنه وجدنا أنه رضي الله عنه يعتبر الأمور التالية أعذاراً مشروعة للتخفيف وهي :

— الاكراه : إذ الاكراه عذر مسقط لجميع العقوبات ، ومبطل لجميع التصرفات القولية . فمن طلق زوجته مكرها لا يقطع طلاقه (ر : إكراه) .

— الاشتغال بما هو أوجب : إذ الاشتغال بسماع الخطبة يوم الجمعة عذر مشروع لترك تحية المسجد ، لأن سماع الخطبة واجب ، أما تحية المسجد فهي سنة (ر : تحية المسجد / ٢ ب) واشتغال الحاج بالوقوف بعرفة والدعاء والتوجه عذر مشروع لترك صيام هذا اليوم (ر : صيام / ٦ ج) .

— الجنون : والجنون عذر مشروع لإسقاط كافة التكاليف عن الجنون (ر : جنون) .

— الجهل : الجهل بجهة القبلة عذر مشروع لإباحة التحري لجهة القبلة ، وصحة الصلاة بعد ذلك لو كانت لغير جهة القبلة (ر : صلاة / ٧ د) .

— الحيض والنفاس : الحيض مشروع لترك الصلاة والصيام والامتناع عن فراش الزوج (ر : حيض) .

— الخوف : الخوف من إقدام العدو على نقض الصلح المبرم بينه وبين المسلمين عذر مشروع لبدء المسلمين بنقض هذا الصلح (ر : صلح / ٣) والخوف من مهاجمة

العدو للمسلمين أثناء صلاتهم عذر مبيح له صلاة الخوف
(ر : صلاة / ١٥ ب) ، وخوف فوات الصلاة عذر
مبيح لتقديمها وصلاتها قبل وقتها (ر : صلاة /
٧ هـ ٣) ، وخوف المرء على نفسه من استعمال الماء
يبيح له التيمم (ر : تيمم / ٢ ج) ، وخوف فوات
صلاة فريضة لا قضاء لها إن اشتغل بالوضوء ، عذر مبيح
للتيمم (ر : تيمم / ٢ د) و (ر : خوف) .

— السفر : السفر عذر مبيح لجمع الصلاتين في وقت واحد
(ر : سفر / ٣ ب) وقصر الصلاة الرباعية (ر : سفر /
٣ أ) والافطار في شهر رمضان (ر : صيام / ٩ أ)
وغير ذلك .

— الصغر : الصغر عذر في إسقاط الحدود ، وإسقاط
التكاليف ، وإباحة الدخول إلى البيوت بغير استئذان على
تفصيل في ذلك ، وغير ذلك (ر : صغر) .

— الضرر : الضرر عذر مبيح لترك الوضوء (ر : تيمم /
٢ ج) ، ولترك تحمل الشهادة (ر : شهادة / ٢ أ) ،
ولإفطار رمضان (ر : صيام / ٩ د) وغير ذلك .

— العجز : العجز عذر مشروع كإسقاط التكاليف ، فمن
عجز عن الصيام أفطر (ر : صيام / ٩ ب ج) ومن
عجز عن الركوع والسجود في الصلاة تركهما (ر :
صلاة / ٩ ب) و (صلاة / ١٦ ب) ، والعجز عن
المائلة في القصاص يسقط القصاص إلى التعويض المالي

(ر : جنابة / ٤ ل) والعجز عن أداء المثل في الضمان
 يبيح العدول إلى القيمة (ر : ضمان) والعجز عن
 مواصلة الحج أو العمرة مبيح للتحلل (ر : إحصار)
 وغير ذلك .

— المشقة : المشقة عذر مشروع لإسقاط التكاليف ،
 فصلاة الجماعة والجمعة تسقط بمشقة الوصول إلى
 المسجد الجامع لمطر ، أو برد شديد ، أو وحل أو نحو
 ذلك (ر : صلاة / ١٦ ب) ، ومبيح لتترك صلاة
 الجمعة إذا اجتمع عيد وجمعة في يوم واحد (ر : صلاة /
 ١٥ و) ومسقط لوجوب الجمعة والجماعة على الأنثى ،
 لمشقة تركها البيت والأولاد بغير راع في اليوم خمس مرات
 (ر : صلاة / ١٥ هـ) ، ومشقة الحصول على الماء
 لبعده مثلاً مبيح للتيمم (ر : تيمم) ومشقة تحاشي ما لا
 يمكن تحاشيه مخفف لحكمه ، كإباحة سؤر الهرة (ر :
 سؤر / ٢ ب ٢) ، والعفو عن يسير النجاسة (ر :
 نجاسة / ٢ د) .

— نسيان : النسيان عذر مشروع لإسقاط الإثم ، فمن نسي
 صلاة ، صلاها متى ذكرها ولا إثم عليه في ذلك (ر :
 صلاة / ٧ هـ ١١) ومن نسي كم صلى ، يني على الأقل
 ويسجد للسهو ولا تبطل صلاته ولا إثم عليه (ر :
 سجود / ٥) .

— النوم : النوم عذر مشروع لاسقاط الاثم ، فمن نام عن صلاة صلاها متى أفاق .

عرايا :

الرخصة في بيع العرايا (ر : بيع / ٢ ب) .

عَرَب :

لا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام (ر : أسر / ٢ أ) .

عُربون :

١ — تعريف :

العربون هو ما يدفعه المشتري للبائع على أنه إن أخذ السلعة احتسب من الثمن ، وإن لم يأخذها كان للبائع .

٢ — حكمه :

كان ابن عباس رضي الله عنه لا يجيز بيع العربون (ر : بيع / ٥ ب) .

عَرَفَة :

— وقوف الحاج في عرفة فرض (ر : حج / ٢١) .

— كراهة صيام يوم عرفة للحاج (ر : صيام / ٦ ج) .

عَرَق :

طهارة عرق الحائض والجنب (ر : جنابة / ٢) و (حيض / ٤) .

عَزَلَ :

١ — تعريف :

العزل هو منع وصول مني الرجل إلى رحم المرأة أثناء الجماع منعاً للحمل .

٢ — حكمه :

العزل إما أن يكون عن حرة أو يكون عن أمة .

أ — العزل عن الحرة : أما العزل عن الحرة فإنه لا يجوز إلا بإذنها ، لأنها لها حق في الولد فوجب استئذانها ، قال ابن عباس رضي الله عنه : تستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الأمة^(١) .

ب — العزل عن الأمة : أما العزل عن الأمة فهو جائز بغير إذنها ، لأنها لا حق لها في الولد ، وسيدها إن شاء عزل وإن شاء لم يعزل ، فقد سئل ابن عباس عن العزل فقال : قال الله في سورة البقرة / ٢٢٣ ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ

(١) عبد الرزاق ١٤٣/٧ وابن أبي شيبة ٢١٦/١ وسنن البيهقي ٢٣١/٧ وأحكام القرآن للجصاص ٣٥٣/١ وكنز العمال ٥٦٩/١٦ وكشف الغمة ٧٨/٢ والمغني ٢٤/٧ .

فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شِئْتُكُمْ ﴿١﴾ من شاء عزل ومن شاء ترك^(١)
 وقــــــــال أيضاً : حرثك إن شئت فاروه وإن شئت
 فأظمئه^(٢) ، وقال أيضاً : ما أبالي عزلتُ أو بزقتُ^(٣) .
 وكان هو رضي الله عنه يمارس العزل عن بعض جواريه ،
 فكانت له جارية سوداء وكان يطؤها ويعزل عنها ويجعل ماءه
 في خرقة ويربها إياه^(٤) . مخافة أن تجيء بشيء^(٥) ، وقد انتفى
 من ولد جارية له لأنه كان يعزل عنها^(٦) ، وسئل عن العزل
 فدعا جارية له فقال لها : أخبرهم ، فكأنها استحيت
 فقال : هو ذلك ، أما أنا فأفعله^(٧) .

وهو يرد على من قال له : إنه يقال إن العزل هو الموءودة
 الصغرى عندما سئل عن العزل فقال : ليس به بأس ، ودعا
 جارية له فقال : إني لأصنعه بهذه ، فقال له رجل : إن ناساً
 يقولون : إنها الموءودة الصغرى ، فقال ابن عباس : سبحان
 الله !! تكون نطفة ثم تجمع علقة ثم تكون مضغة ، ثم يكون
 عظماً ، ثم يكسى لحماً ، قال : وقال بيده ، وجمع أصابعه

(١) شرح السير الكبير ٢/٢٤٦ وابن أبي شيبة ١/٢١٦ .

(٢) سنن سعيد بن منصور ٣/١٠٥ وعبد الرزاق ٧/١٤٦ .

(٣) سنن البيهقي ٧/٢٣١ .

(٤) سنن البيهقي ٧/٢٣١ وسنن سعيد بن منصور ٣/١٠٧ و ٦٢ .

(٥) عبد الرزاق ٧/١٤٢ وانظر المحلى ١٠/٧١ .

(٦) المحلى ١٠/٣٢٢ .

(٧) الموطأ ٢/٥٩٦ .

فمدّها في السماء وقال : العزل يكون قبل هذا كله^(١) .

عشاء :

وقت صلاة العشاء (ر : صلاة / ٧ هـ ٩) .

عُشر :

أخذه من أموال الحربيين (ر : حربي / ٢ ب) .

عَصَبَة :

- عَصَبَة الرجل هم : قوم أبيه ، والعَصَبَة في الميراث : من يأخذ ما أبقاها أصحاب الفرائض .
- ميراث العصابات (ر : إرث / ٦ ي) .

عَصْر :

- وقت صلاة العصر (ر : صلاة / ٧ هـ ٧) .
- صلاة العصر هي الصلاة الوسطى في إحدى الروايات عنه (ر : صلاة / ٥) .
- كراهة الصلاة بعد صلاة العصر (ر : صلاة / ٧ هـ ١٣ ج) .

(١) عبد الرزاق ١٤١/٧ .

— عدم كراهة الطواف بعد صلاة العصر (ر : طواف / ٣)
و (حج / ١٧ ز) .

عطاس :

تحميد العاطس (ر : تحميد) .

عَظْم :

عدم جريان القصاص في العظام (ر : جناية / ٤ ل) .

عَفْو :

١ — تعريف :

العفو هو إسقاط الشخص حقاً له على غيره .

٢ — من يملك العفو :

إذا كان العفو إسقاط حق على الغير فهو إذن تبرع ، وهو من التصرفات الضارة ضرراً محضاً ، والعفو عن التصرفات الضارة ضرراً محضاً لا يملكها إلا الشخص نفسه ، فلا يملكها الولي على الصغير والمجنون ونحوهما (ر : تبرع / ٤ أ) ولا يملك ولي النكاح العفو عن شيء من مهر مولاته^(١) .

٣ — الحقوق التي يصح العفو منها :

تنقسم الحقوق التي يصح العفو منها إلى قسمين :

(١) تفسير القرطبي ٢٠٧/٣ .

أ - حقوق لا يصح لإنسان العفو منها وهي حقوق الله تعالى ، كالصلاة ، والزكاة ، والحدود ونحو ذلك قال ابن عباس : إذا بلغ الحد الإمام فلا أعفاه الله إن أعفاه^(١) (ر : حد / ٢) .

ب - حقوق يصح العفو منها وهي حقوق العباد كالديون (ر : قرض / ٨) و (ربا / ٢ د) والنفقات والقصاص ونحو ذلك (ر : جناية / ٥ ب ١) و (جناية / ٤ ط) والمستحقات كعفو الزوجة أو وليها عن بعض المهر (ر : مهر / ٤ ب ج) وهذا العفو قد يكون إلى بدل كما إذا عفا عن جزء من دينه المؤجل مقابل تعجيل الباقي (ر : قرض / ٨) وكما إذا عفا عن القصاص إلى الدية (ر : قصاص / ٥ ب ١) .

وقد يكون لا إلى بدل كالعفو عن الدين كله ، كما قال تعالى في سورة البقرة / ٢٨٠ ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ وقال تعالى في سورة الشورى / ٤٠ ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ، فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ وقال تعالى في سورة البقرة / ٢٣٧ ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ، وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ قال ابن عباس : « يجوز عفو البكر التي

لا ولي لها ^(١) .

عقوبة :

١ — تعريف :

العقوبة هي : الزواجر الدنيوية التي تفرض على مخالفة شرعية .

٢ — أنواعها :

العقوبة على أنواع : حدود (ر : حد) وقصاص (ر :
جناية / ٥ أ) وتعزير (ر : تعزير) وكفارة (ر : كفارة) أما
الدية فالأصح اعتبارها تعويضاً عن الضرر وليست عقوبة
— والله أعلم —

عقيدة :

١ — تعريف :

العقيدة هي الذبيحة التي تذبح ابتهاجاً بمجيء المولود .

٢ — مقدارها :

يذبح ابتهاجاً بمولود الغلامين شاتين ، ومولود الأنثى شاة واحدة
قال ابن عباس : عن الغلام شاتان ، وعن الجارية شاة ^(٢) .

علم :

١ — تعريف :

العلم هو إدراك الشيء بحقيقته .

(١) تفسير القرطبي ٢٠٦/٣ .

(٢) عبد الرزاق ٣٢٩/٤ والمحلى ٥٢٥/٧ والمغني ٦٤٤ والمجموع ٣٦٣/٨ .

٢ - وجوب تعلمه :

كان ابن عباس يرى التعلم واجباً ، ولذلك كان هو رضي الله عنه لا يتهاون في تعليم من له الولاية عليه ، فقد روى مجاهد بن جبر قال : كان ابن عباس يوثق مولاه عكرمة على تعليم الفرائض والعلم^(١) و (ر : إرث / ١) .

٣ - فضل تدريسه :

وكان رضي الله عنه يفضل تدارس العلم على نافلة العبادة ويقول : تدارس العلم ساعة من الليل خير من إحيائها^(٢) .

٤ - أخذه من مصادره المعتمدة :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى وجوب أخذ العلم من مراجعه الموثوقة ، ولا يُجيز أخذ شيء من العلم من مرجع غير موثوق ، ولذلك كان يغضب عندما يرى رجلاً من المسلمين يسأل أحداً من أهل الكتاب عن شيء جاء الحديث عنه في كتاب الله تعالى أو في سنة رسول الله ﷺ فقد قال رضي الله عنه : كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتاب الله الذي أنزل عليكم بين أظهركم محضاً لم يُشَبْ ، وقد أخبركم الله عن أهل الكتاب أنهم كتبوا كتباً بأيديهم ثم قالوا : هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً . فبدلوها وحرفوها عن مواضعها . أفما ينهاكم ما جاءكم من عند الله عن مسألتهم ؟! فوالله ما رأينا أحداً منهم يسألكم عن الذي أنزل إليكم^(٣) .

(١) فتح الباري ٥/٥ وسنن البيهقي ٢٠٩/٦ .

(٢) سنن الدارمي ٨٢/١ وعبد الرزاق ٢٥٣/١١ .

(٣) عبد الرزاق ١١٠/٦ و ١١٠/١٠ سنن البيهقي ٢٤٩/٨ و ١٦٣/١٠ .

٥ - الأخذ بحقائق العلم :

الحقيقة العلمية - الحكمة - مطلب كل مسلم ، سواء تم اكتشافها على يد مسلم أم كافر ، ذكر أم أنثى ، وقد كان ابن عباس يقول : خذوا الحكمة ممن سمعتموها فإنه قد يقول الحكمة غير الحكيم ، وتكون الرمية من غير رام^(١) .

٦ - تمحيص المسائل العلمية للوصول إلى الحقائق :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أنه إذا ما وصلت المقولات العلمية إلى يد العالم وجب عليه أن يمحسها ليستخرج الصحاح منها ، ويرمي الكدر ، وقد كان هو يفعل ذلك فعن عبد الله بن أبي مليكة قال : أتيت ابن عباس أسأله أن يكتب لي كتاباً ولا يخفي عليّ ، فأثنى ابن عباس بكتاب يزعم الذي معه أنه من قضاء علي بن أبي طالب ، فأكذب ابن عباس الذي هو معه ، ومحاه إلا قَدْراً ، وقال : ما قضى بهذا علي بن أبي طالب قط^(٢) .

٧ - نشر العلم :

كان ابن عباس يحث على نشر العلم ويقول : تسمعون ويُسمع منكم ، ويُسمع ممن يسمع منكم^(٣) .

٨ - بعض القواعد التعليمية عنده :

كان ابن عباس يرى أن من الأساليب المثلى في تعليم العلم :

(١) كنز العمال ٣٠٧/١٠ .

(٢) جامع الأصول برقم ٥٨٦٧ .

(٣) أبو داود في العلم باب فضل نشر العلم .

أ — عدم الاكثار من مجالس العلم ، وعدم تطويلها ليستوعب الطالب ما حصله من علم ، ولئلا يمل كما سيأتي كلام ابن عباس في ذلك في الفقرة التالية .

ب — عدم تحديث الناس بالعلم وهم منصرفون عنه ، بل لا بد من إيجاد جو من الرغبة في العلم في نفوسهم ليلقى إليهم العلم ، قال ابن عباس رضي الله عنه لعكرمة : حدث الناس مرة في الجمعة ، فإن أبيت فمرتين ، فإن أكثرت فثلاثاً ، ولا تُملّ الناس هذا القرآن ؛ ولا ألفتك تأتي القوم وهم في حديث من حديثهم فتقص عليهم فتقطع عليهم حديثهم فتملّهم ، ولكن أنصت ، فإذا أمروك فحدثهم وهم يشتهون^(١) .

ج — أن يلقيه بعبارة سهلة وبغير تكلف ، قال ابن عباس لعكرمة : وانظر السجع فاجتنبه ، فإنني عهدت رسول الله وأصحابه لا يفعلونه^(٢) .

د — أن يراعي مستوى المتعلمين ، فلا يطرح عليهم من دقائق العلم ، ما لا يقدر على فهمه ، فهو رضي الله عنه يروي في ذلك عن رسول الله ﷺ فيقول : قالوا : يا رسول الله ما نسمع منك نحدث به كله ؟ فقال : نعم ، إلا أن تحدث قوماً حديثاً لا تضبطه عقولهم فيكون لبعضهم

(١) فتح الباري ١١/١١ وانظر البخاري في الدعوات باب ما يكره من السجع في الدعاء .

(٢) المصدر السابق .

فتنة ، فكان ابن عباس يُكنُّ أشياء عن قوم ويفشيها إلى قوم^(١) ..

هـ — أن يشتغل الطالب نفسه بالسماع والتدوين وغير ذلك لأنه أحفظ له ، ولا يجوز للمعلم أن يدون للطالب مسائل العلم في دفتره ، بل يدونها الطالب نفسه ، فقد سأل رجل من أهل نجران ابنَ عباس ، فأعجب ابنَ عباس حسن مسألته ، فقال الرجل : اكتب لي ، فقال ابن عباس : إنا لا نكتب العلم^(٢) .

عمى :

١ — تعريف :

العمى هو فقد البصر .

٢ — آثار العمى :

— أثره في قبول الشهادة (ر : شهادة / ٤ و) .

— أثره في الإمامة في الصلاة (ر : صلاة /

١٤ ب ٣) .

عمد :

١ — تعريف :

العمد هو التصرف القولي أو الفعلي الصادر عن صاحبه عن

(١) كنز العمال ٣٠٧/١٠ .

(٢) عبد الرزاق ٢٥٨/١١ .

إرادة واختيار وقصد لنتائجه . ويقابله :
الخطأ : وهو الذي لم يصدر عن إرادة واختيار .
والهزل : هو الذي لم تقصد نتائجه .

٢ - آثار العمد :

- يترتب على التصرف العمد الآثار التالية :
- أ - **الاثم عند الله تعالى** إن كان التصرف محرماً لقوله جل شأنه في سورة الأحزاب ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ (ر : جنابة / ٢ أ)
والثواب إن كان مندوباً إليه .
- ب - **العقوبة كاملة** إن كان التصرف مما يعاقب عليه (ر : جنابة / ٤) و (جنابة / ٥ أ) .
- ج - **سائر الآثار الأخرى الناشئة** عن هذا التصرف كنقل الملكية في عقد البيع ، وتسليم المرهون في عقد الرهن ونحو ذلك .
- د - **وجوب سجود التلاوة بتعمد** استماع آية سجدة (ر : سجود / ٦ ب) .

عُمَرَى :

١ - تعريف :

العمرى هي الهبة مدى الحياة . كقوله : داري لك عمرى ،
أي : مدى الحياة .

٢ - آثارها :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن العمرى تنقل الملك من الواهب إلى الموهوب ، فقد كان ابن عباس رضي الله عنه يقول : « من أ عمر شيئاً فهو له »^(١) وقال « لا تصلح العمرى ولا الرقبى ، فمن أ عمر شيئاً أو أرقبه فإنه لمن أ عمره وأرقبه حياته ومماته »^(٢) .

عُمْرَة :

١ - تعريف :

العمرة هي قصد بيت الله الحرام بأفعال مخصوصة هي الإحرام والطواف والسعي والتحلل من الاحرام بالحلق ونحوه .

٢ - حكمها :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن العمرة فريضة كالحج^(٣) ، وقد استدل رضي الله عنه على افتراضها باقترانها بالحج في كتاب الله تعالى فقال : إنها لقرينتها في كتاب الله تعالى في سورة البقرة / ١٩٦ ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(٤) وقال :

(١) عبد الرزاق ١٨٩/٩ و ١٩٥ والمحلّى ١٦٥/٩ والمغني ٦٢٥/٥ .

(٢) النسائي في الرقبى .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٢٦٤/١ والمحلّى ٣٦٦/٧ والمجموع ٨/٧ وكشف الغمة ٢١٤/١ والترمذي في الحج باب العمرة واجبة .

(٤) البخاري تعليقاً ، فتح الباري ٤٧٦/٣ والمحلّى ٣٨/٧ والمغني ٢٢٣/٣ .

العمرة هي الحج الأصغر^(١) .

ويعفى من هذا الوجوب أهل مكة والقاطنون فيها ، قال ابن عباس : يا أهل مكة ليس عليكم عمرة ، إنما عمرتكم طوافكم بالبيت^(٢) ومن أراد منهم العمرة فليخرج إلى ظاهر مكة خلف الوادي وليدخل مكة محرماً قال ابن عباس : لا يضركم يا أهل مكة ألا تعتمروا ، فإن أبيتم فاجعلوا بينكم وبين الحرم بطن الوادي ، وفي رواية : فمن جعل بينه وبين الحرم بطن الوادي فلا يدخل مكة إلا بإحرام^(٣) .

— تحلل من أحصر عن الحج بعمرة إن أمكنه ذلك (ر : إحصار / ٢) .

٣ — الاعتذار عن الغير :

وإذا كان العمرة فريضة ، وعجز الإنسان عنها ، أو مات ولم يعتمر ، فيجوز لغيره أن يعتمر عنه ، فعن مسلم القرّبي قال : قلت لابن عباس : إن أُمّي حجت ولم تعتمر ، أفأعتمر عنها ؟ قال : نعم^(٤) .

٤ — وقت العمرة :

ليس للعمرة وقت معين ، فيستطيع المؤمن أن يؤدّيها في أي

(١) ابن أبي شيبة ١٧٣/١ وسنن البيهقي ٣٥١/٤ .

(٢) المغني ٢٢٤/٣ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٠٤/١ والمغني ٢٥٩/٧ .

(٤) المحلى ٦٠/٧ و ٦٣ .

وقت شاء ، بل وَيَسْتَطِيعُ أَنْ يُؤَدِّيَهَا فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ^(١) بِخِلَافِ الْحَجِّ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَدَّى إِلَّا فِي وَقْتِهِ الْمَحْدَدِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَدَّى فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ ، لِأَنَّ وَقْتَهُ لَا يَتَسَعُّ لِأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ .

٥ — تَمَامُ الْعُمْرَةِ :

الْعُمْرَةُ الْأَتَمُّ وَالْأَفْضَلُ هِيَ الَّتِي يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَيْهَا قَاصِداً إِيَّاهَا ، أَمَّا الَّتِي يَخْرُجُ فِيهَا الْإِنْسَانُ لِتِجَارَةٍ أَوْ حَاجَةٍ ، حَتَّى إِذَا كَانَ قَرِيباً مِنْ مَكَّةَ قَالَ : لَوْ اعْتَمَرْتُ ، ذَلِكَ يَجْزِيءُ ، وَلَكِنْ التَّمَامُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْهَا قَاصِداً إِيَّاهَا^(٢) .

وَذَكَرَ ابْنُ كَثِيرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ إِيْتِمَامَهَا أَنْ تُحْرِمَ بِهَا مِنْ حَيْثُ تَخْرُجُ إِلَيْهَا^(٣) .

٦ — التَّلْبِيَةُ :

الْأَحْرَامُ فَرَضٌ مِنْ فَرَائِضِ الْعُمْرَةِ ، وَيَبْدَأُ التَّلْبِيَةُ حِينَ الْإِحْرَامِ ، وَيَسْتَمِرُّ مَلْبِياً حَتَّى يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فِي بَدْءِ الطَّوَافِ ، فَيَمْسُكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الْمُعْتَمِرُ يُمَسِّكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ^(٤) وَ (ر : تَلْبِيَةُ / ٥ ب) .

٧ — الْأَعْمَالُ الْوَاجِبَةُ فِي الْعُمْرَةِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ :

إِذَا قَدِمَ الْمُعْتَمِرُ مِنْ مَكَّةَ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعاً ، وَيُسَنُّ لَهُ أَنْ

(١) المجموع ١٣٦/٧ والمغني ٢٢٦/٣ .

(٢) كشف الغمة ٢١٨/١ .

(٣) تفسير ابن كثير ٢٣٠/١ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٧٨/١ .

يصلي ركعتين سنة الطواف ، ثم يسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط ، ثم يتحلل من إحرامه بالحلق أو التقصير ، وبذلك تكون قد تمت عمرته وليس له أن يتحلل من إحرامه قبل ذلك قال ابن عباس : تمام العمرة إذا طاف بالبيت وبالصفا والمروة ، فقد حل^(١) .

عَوْر :

الجنابة على عين الأعور (ر : جنابة / ٤ ح) .

عَوْرَة :

١ — تعريف :

العورة هي ما أوجب الشارع ستره وحرّم كشفه من جسم الإنسان .

٢ — أحكام العورة :

- ستر عورة المرأة أمام الرجال الأجانب والمحارم (ر : حجاب / ٤) و (زينة / ٣) .
- ستر العورة في الصلاة (ر : صلاة / ٧ ج) .
- سترة العورة في الطواف (ر : حج / ١٧ ب ٢) .

عَوِّل :

١ — تعريف :

العول في الموارث هو : زيادة في أسهم المسألة ونقص في مقاديرها .

(١) تفسير الطبري ١٢٠/٢ وابن كثير ٢٣٠/١ والمحلّى ٩٧/٧ .

٢ — موقف ابن عباس منه :

أول ما ظهر العَوْلُ في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ،
فأخذ عمر بن الخطاب به وطبقة ، ووافقه ابن عباس على
ذلك ، وما أن توفي عمر حتى أنكر ابن عباس العَوْل كما
فصلنا ذلك في (إرث / ٧) .

عيب :

١ — تعريف :

العيب هو الذي يخلو منه الشيء في وضعه السوي أو
المعروف .

٢ — آثار العيب :

- العيب في المعقود عليه يثبت الخيار للطرف المتضرر منه دون
حاجة إلى اشتراط الخيار فيه ، لا فرق في ذلك بين أن يكون
العيب في السلعة أم في الزوجة (ر : خيار / ٣)
و (طلاق / ٦ أ ٤ أ) .
- سلامة الأضحية من العيوب (ر : أضحية / ٣ ج ١) .

عيذ :

١ — تعريف :

العيد هو اليوم الذي يجتمع فيه المسلمون ذكرى لفضل .

٢ — أعياد المسلمين :

أعياد المسلمين ثلاثة :

أ — عيد الفطر : وهو اليوم الأول من شهر شوال ، يشكرون فيه الله على مغفرة الذنوب في رمضان .

ب — عيد الأضحى : وهو اليوم العاشر من شهر ذي الحجة ، يشكرون الله فيه على إكمال الدين ، وعلى مغفرته ذنوب الحجاج بوقوفهم بعرفات .

ج — يوم الجمعة : وهو اليوم الذي خلق الله تعالى فيه آدم ، وهو خير يوم طلعت فيه الشمس^(١) .

٣ — أحكام العيد :

أ — في عيد الفطر يسن للمسلم أن يأكل شيئاً قبل أن يخرج لصلاة العيد ، قال ابن عباس : « إن استطعتم — وفي رواية : من السنة — أن لا يغدو أحدكم يوم الفطر حتى يَطْعَمَ فليفعل »^(٢) .

ب — صلاة عيد الفطر ، وصلاة عيد الأضحى (ر : صلاة / (١٧) .

ج — اجتماع عيد وجمعة (ر : صلاة / ١٦ ز) .

د — عدم صحة صيام يومي الفطر والأضحى (ر : صيام / (٥) .

هـ — كراهة صيام يوم الجمعة (ر : صيام / ٦ ب) .

و — ما يفعله الحاج يوم العيد (ر : حج / ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧) .

(١) انظر الحديث في سنن أبي داود في الصلاة باب فضل يوم الجمعة ، والنسائي في الجمعة باب إكثار الصلاة على النبي يوم الجمعة .

(٢) عبد الرزاق ٣/ ٢٠٦ وابن أبي شيبة ١/ ٨٤ ب والمغني ٢/ ٣٧١ .

- ز - الغسل يوم الجمعة قبل الذهاب إلى الصلاة (جمعة /
٤ أ) ويوم العيد (ر : غسل / ٣ ج - ٢) .
ح - التكبير في العيد (ر : تكبير / ٢) .
ط - كراهة الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها (ر : صلاة /
٧ هـ ١٣ ج) .

عَيْن :

١ - تعريف :

نريد بالعين هنا أمرين :

الأول : العين التي يبصر بها الإنسان .

والثاني : النظرة التي تورث أذى بالغير .

٢ - أحكام العين الباصرة :

- ما يجب في الجناية على العين (ر : جناية / ٤ ز ح ط) .

- الاستئذان للدخول على الغير من أجل النظر (ر : استئذان /

٢) .

٣ - أحكام النظرة التي تورث أذى :

كان ابن عباس رضي الله عنه يعتقد أن الإصابة بالنظرة حقيقة ، فإن بعض الأشخاص يحملون خصيصة الإصابة بالعين ، كما أن الإنسان يمكن أن يصيب بالعين في بعض الحالات الانفعالية الخاصة ، ويقول علماء النفس إن ذلك يكون بصدور إشعاعات خاصة من عين الناظر إلى جسد المنظور إليه وكان ابن عباس رضي الله عنه يفسر قول يعقوب

لبنيه في سورة يوسف / ٦٧ ﴿ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ، إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ بأن يعقوب — وهو نبي — خاف على أولاده العين — وكانوا ذوي صورة وجمال — فأمرهم أن يدخلوا المدينة من أبواب متفرقة^(١) وبهذا نطق رسول الله ﷺ فابن عباس يروي عن رسول الله ﷺ قوله « العين حق » ولو كان شيء سابق القدر سبقته العين وإذا استغسلتم فاغسلوا^(٢) ، ويريد بقوله (وإذا استغسلتم فاغسلوا) ما جرت به العادة في زمنهم أن الإنسان إذا أصابته العين من أحد ، جاء إلى العائن ، فجرد من ثيابه وغسل جلده ومعافطه ووجهه وأطرافه ، وأخذ المعين ذلك الماء فصبه عليه فيراً بإذن الله ، وقد ورد في السنة هذا ، فقد روى الإمام مالك في الموطأ والإمام أحمد في المسند وغيرهما عن محمد بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه سمع أباه يقول : اغتسل أبي سهل بن حنيف بالحرار ، فنزع جبة كانت عليه ، وعامر بن ربيعة ينظر إليه ، وكان سهل شديد البياض ، حسن الجلد ، فقال عامر : ما رأيت كالليوم ، ولا جلد مخبأة عذراء ، فوعك سهل مكانه ، واشتد وعكه ،

(١) انظر تفسير القرطبي ٢٢٦/٩ وتفسير ابن كثير ٤٨٤/٢ وأحكام القرآن للجصاص ١٧٤/٣ .

(٢) أخرجه مسلم في السلام باب الطب ، والترمذي في الطب باب ما جاء أن العين حق .

فأخبر رسول الله بوعكه ، فقبل له : ما يرفع رأسه ، وكان قد
اكتتب في جيش فقالوا له : هو غير رائج معك يا رسول الله ،
والله ما يرفع رأسه ، فقال : هل تهمون له أحداً ؟ قالوا :
عامر بن ربيعة ، فدعاه رسول الله ﷺ ، فتغيط عليه وقال :
علام يقتل أحدكم أخاه ؟ ألا برئت ؟ — أي دعوت له
بالبركة — اغتسل له ، فغسل عامر وجهه ويديه ومرفقيه
وركبتيه وأطراف رجليه وداخله إزاره في قدح ثم صبَّ عليه من
ورائه ، فبرأ سهل من ساعته .

عينة :

بيع العينة (ر : بيع / ٢ ط) و (ربا / ٢ ج) .

حرف الغين

غ

غائب :

انظر : غياب .

غَرَّرَ :

— الغرر هو الجهالة .

— حكم الغرر في البيع (ر : بيع / ٢٠٥) .

غرة :

— الغرة في الأصل هي عبد أو أمة بيضاء ، وتقوم قيمتها مقامها ،

وهي مقدرة بنصف عشر الدية .

— وجوب الغرة في الجناية على الجنين (ر : جناية / ٤ و) .

غسل :

١ — تعريف :

الغسل هو إسالة الماء على البدن كله .

٢ - ما يكون به الاغتسال :

يكون الاغتسال بالماء المطلق ، ويكره الاغتسال بماء زمزم في المسجد ، لأن زمزم فيها معنى ينزهها عن استعمالها في إزالة النجاسات المادية والمعنوية المغلظة ، قال ابن عباس « لا أحل زمزم لمغتسل في المسجد ، وهي لشارب ومتوضئ حل »^(١) فإذا أبعدت عن منابعها - بإخراجها من المسجد - حل الاغتسال بها لزوال ذلك المعنى عنها .

٣ - حكم الغسل :

الغسل على أربعة أنواع :

أ - مكروه تنزيهاً : وهو الغسل من تغسيل الميت ، لأن الغسل منه لا يخلو من تحقير للميت ، لأنه يتضمن الحكم بالنجاسة - كما يرى ابن عباس رضي الله عنه - فقد روى عطاء أن ابن عباس سئل : هل على من غسل ميتاً غسل ؟ فقال : « أنجستم صاحبكم !! يكفي منه الوضوء » وفي رواية أخرى قال « إن ميتكم لمؤمن طاهر وليس بنجس فحسبكم أو تغسلوا أيديكم »^(٢) وقد اقتصر الفقهاء على النقل من مذهب ابن عباس أنه لا يجب الغسل من تغسيل الميت^(٣) ، ولكنني أفهم من النص الذي

(١) ابن أبي شيبة ٧/١ .

(٢) عبد الرزاق ٤٠٦/٣ وسنن البيهقي ٣٠٥/١ ونيل الأوطار ٢٩٩/١ وكشف الغمة

٦١/١ وابن أبي شيبة ١٤٤/١ ب .

(٣) المغني ٢١١/١ والمجموع ١٤٢/٥ والهلبي ٢٤/٢ .

أوردته عن ابن عباس الكراهة و (ر : موت / ٢ ب) .

ب — مستحب : وهو غسل النظافة . والغسل لإعادة النشاط إلى البدن ، ومنه :

(١) الغسل بعد الحمامة (ر : حجامه / ٣ أ) .

(٢) الغسل بعد دخول الحمام ، لأن الحمام الحار يرخي البدن ، والاغتسال بعده يعيد للبدن نشاطه ، قال ابن عباس : « إني لأغتسل يوم الفطر ، ويوم النحر ، ويوم عرفة ، ويوم الجمعة ، ومن الجنابة ، والاحتلام ، والحمام ، وإذا احتجمت »^(١) .

ج — مسنون : وهو الغسل قبل كل جَمْع مسنون . من ذلك :

(١) الغسل يوم الجمعة (ر : جمعة / ٤ أ) .

(٢) الغسل يوم العيد قبل الذهاب إليه . قال ابن عباس : اغتسل في العيدين^(٢) .

(٣) الغسل للحاج قبل التوجه إلى عرفة (ر : حج / ٢١ أ) .

د — واجب : ويوجب الغسل ما يلي :

(١) انفصال المنى عن مقره بشهوة : يجب الغسل بخروج المنى ، وأعني بخروج المنى : انفصاله عن مقره ، لا خروجه من القضيب ، وعلى هذا فإنه لو احتلم أو جامع فأمنى ، ثم اغتسل ، ثم خرج من قضيبه ما بقي من

(١) عبد الرزاق ٣/ ٣١٠ وابن أبي شيبة ٨/ ١ .

(٢) ابن أبي شيبة ٨/ ١ و ٨٦ ب وعبد الرزاق ٣/ ٣١٠ .

المني ، فلا غسل عليه^(١) ولا فرق في خروج المنى بين ما إذا كان خروجه وهو يقظان بجماع أو عبث أو نظر ، وبين خروجه وهو نائم ، فإذا استيقظ ووجد آثار المنى ولم يذكر احتلاماً فعلياً الغسل ، وإن ذكر احتلاماً ولم يجد أثر المنى فلا غسل عليه ، إذ العبرة لخروج المنى لا للاحتلام ، قال ابن عباس في المنى الغسل^(٢) ، وقال : « إنما الماء من الماء في الاحتلام »^(٣) وقال : إن احتلم ولم ير بلبلاً فلا غسل عليه ، وإن رأى بلبلاً ولم ير أنه احتلم فعلياً الغسل^(٤) .

(٢) الوطاء : نقل ابن حزم وغيره عن ابن عباس أن الوطاء بغير إنزال لا يوجب الغسل^(٥) ولعل هذا قد روي عن ابن عباس قبل النسخ ، فلما نزل نسخ ذلك إلى وجوب الغسل من الوطاء سواء أنزل أم لم يُنزل ، صار إليه ابن عباس رضي الله عنه ، فقد أثر عن ابن عباس أنه قال : « إذا مسَّ الختان الختان فقد وجب الغسل »^(٦) ، وقال « أما أنا إذا خالطت أهلي اغتسلت »^(٧) .

(١) المغني ٢٠١/١ والمحلى ٨/٢ والمجموع ١٤٩/٢ .

(٢) سنن البيهقي ١١٥/١ و ١٦٩ وابن أبي شيبة ١٥/١ ب وشرح معاني الآثار ٢٩/١ .

(٣) سنن الترمذي في الطهارة باب ما جاء أن الماء من الماء .

(٤) ابن أبي شيبة ١٣/١ والمغني ٢٠٢/١ .

(٥) المحلى ٤/٢ و ١٩٨/٣ وعبد الرزاق ٢٥٣/١ والاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ص ٣١ .

(٦) سنن البيهقي ١٦٦/١ والاستذكار ٣٤٨/١ .

(٧) عبد الرزاق ٢٤٩/١ وابن أبي شيبة ١٥/١ .

(٣) الحيض والنفاس : ويجب الغسل عند الانتهاء من الحيض

والنفاس وهو إجماع لا خلاف فيه .

(٤) الاستحاضة : وقد فصلنا الكلام على ذلك في

(استحاضة / ٣) .

(٥) الموت : ويجب تغسيل الميت عند موته (ر : موت /

٢ ب) .

٤ - كيفية الغسل :

أ - مقدار ما يكفيه من الماء : كان ابن عباس رضي الله عنه

يرى أنه يكفي للغسل صاع من الماء ، فقد سأله رجل :

كم يكفي لغسل الجنابة والوضوء ، فقال رضي الله عنه :

صاع للغسل ومد للوضوء ، فقال الرجل : إن ذلك لا

يكفيني ، فقال ابن عباس : لا أم لك ، قد كفى من

كان خيراً منك ، قال : من ؟ قال : رسول الله

ﷺ (١) .

ب - غسل اليدين قبل غمسهما بالماء : كان ابن عباس رضي

الله عنه يرى استحباب غسل اليدين قبل غمسهما في ماء

الغسل لإزالة ما بهما من الأوساخ ، قال رضي الله عنه :

« إذا سبقته يده فادخلهما في الماء وهو جنب قبل أن

يغسلهما فلا بأس » (٢) وقوله : « لا بأس » يعني أنه قد

خالف ما هو أولى .

(١) كنز العمال ٥٥٠/٩ وابن أبي شيبة ١١/١ ب .

(٢) عبد الرزاق ٩١/١ .

ج — **الاعتسال في الماء الراكد** : وكان ابن عباس رضي الله عنه يكره أن يغتسل الجنب في الماء الراكد ، بل يأخذ منه اغترافاً ويصبه عليه ، ويستحب ألا يغتسل في الماء الجاري ، بل يأخذ منه اغترافاً ويصب عليه ، قال رضي الله عنه : « إن أصابتك جنابة ومررت بغدير فاغترف منه اغترافاً فاصببه عليك ، وإن سال فيه فلا بأس ، ولا تدخل فيه إن استطعت »^(١) .

د — **المضمضة والاستنشاق** : الجنب إذا أراد الاعتسال أفاض الماء على بدنه ثلاث مرات ، ولا يترك المضمضة والاستنشاق ، لأنهما فريضتان في الغسل ، فإن تركهما استدركهما بعد ذلك ، لأن الفم والأنف من ظاهر البدن لا من باطنه ، قال ابن عباس رضي الله عنه : من نسي المضمضة في غسل الجنابة أعاد المضمضة والاستنشاق^(٢) .

هـ — **غسل الرأس** : ولابد من إصابة الماء الرأس ، قال ابن عباس : « الجنب يغترف على رأسه ثلاثاً »^(٣) ويرخص للمرأة أن لا تنقض ضفائرها في غسل الجنابة ، ويكفيها أن

(١) عبد الرزاق ٩٠/١ .

(٢) ابن أبي شيبة ٣١/١ ومعرفة السنن والآثار للبيهقي ٤٣٥/١ وآثار أبي يوسف برقم

٥٨ وكنز العمال ٥٥٣/٩ .

(٣) ابن أبي شيبة ١١/١ .

تفيض الماء على رأسها ثلاثاً ، رفعاً للخرج ، قال ابن عباس رضي الله عنه : « يجزىء الممشطة ثلاثاً »^(١) .

فإن غسل رأسه بالصابون ونحوه قبل الغسل ثم اغتسل غسل الجنابة فإنه يرخص له ترك غسل رأسه ، ويعتبر غسله الأول متمماً لغسله الثاني ، قال ابن عباس رضي الله عنه : « من غسل رأسه بالخطمي ثم اغتسل يجزيه أن لا يعيد على رأسه الغسل »^(٢)

و — ولا يكره له التنشف من ماء الغسل^(٣) ، لا يضطراره إليه لبس ثيابه ، لأن الرطوبة لو بقيت في ثيابه لأضرته (ر : تنشيف) .

٥ — وجوبه على الفور :

ويظهر أن ابن عباس رضي الله عنه يوجب على الجنب الغسل على الفور ، ويرفع عنه الفورية إرادته العودة إلى الجماع قبل انقضاء وقت الصلاة ، وعندئذ يستحب له الغسل استحباباً ، قال ابن عباس رضي الله عنه « إذا جامع الرجل ثم أراد أن يعود فلا بأس أن يؤخر الغسل »^(٤) .

- ٦ — جواز الاغتسال للصائم (ر : صيام / ١١ ج) .
- إباحة الاغتسال للمحرم (ر : إحرام / ٩ ج) .

(١) ابن أبي شيبة ١٢/١ ب .

(٢) ابن أبي شيبة ١٢/١ .

(٣) عبد الرزاق ١٨٢/١ وابن أبي شيبة ٢٥/١ والمجموع ٩٨/١ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٠/١ .

غش :

انظر : تغير .

غضب :

الغضب على نوعين :

— غضب لا يتغير به العقل ، ولا يفقد التحكم بالنفس ، ولكنه مجرد انفعال مشعر بالوقع السيء على النفس . وهذا النوع من الغضب هو الذي يشترطه ابن عباس في الإيلاء (ر : إيلاء / ٢ د) وهو لا تسقط به المسؤولية عن الأقوال .

— وغضب يتغير به العقل ويفقد به التحكم بالنفس حتى يغلب الهذيان ، وهذا النوع مسقط للمسئولية عن الأقوال دون الأفعال ، فلو حلف وهو في هذه الحالة كان يمينه لغواً (ر : يمين / ٣ ب ٣) .

غلول :

الغلول هو السرقة من الغنيمة (ر : سرقة / ٤ ج) .

غناء :

١ — تعريف :

الغناء هو أداء الكلام بألحان موزونة .

٢ - حكمه :

أ - كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن الغناء نوع من أنواع اللهو ، فإذا ما تعاطاه المرء ضعُف إيمانه على مقدار تعاطيه ، لما يرافقه من غفلة عن الله وانغماس في الشهوات ، ولذلك كان رضي الله عنه يقول « الغناء يُنبِت النفاقَ في القلب كما ينبت الماء الزرع »^(١) وكان رضي الله عنه يفسر « لهُو الحديث » في قوله تعالى في سورة لقمان / ٦ ﴿ وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ بالغناء^(٢) ويفسر « وأنتم سامدون » في قوله تعالى في سورة النجم / ٥٩ ﴿ أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ، وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ ﴾ بالغناء ، حتى قال : سامدون : هو الغناء بالحميرية^(٣) .

ب - وإذا كان الغناء كذلك فيحرم الاستئجار عليه ، وما يأخذه المغنّي أو المغنية من أجر على غنائه فهو حرام ، فقد عدّد ابن عباس المكاسب المحرمة فذكر منها : أجر المغنية (ر : إجارة / ٢ ب ٢) .

- ويُسقط العدالة ، فلا تقبل شهادة من يحترف الغناء (ر : احتراف / ٢ ج) و (شهادة / ٤ ج) .
ج - فساد بيع المغنية (ر : بيع / ٢ ج ٣) .

(١) سنن البيهقي ٢٢٣/١٠ .

(٢) سنن البيهقي ٢٢١/١٠ والخلّي ١٧٥/٩ وتفسير القرطبي ٥١/١٤ .

(٣) تفسير القرطبي ٥١/١٤ .

غَنَم :

- ما يجزىء من الغنم في الأضحية (ر : أضحية / ٣) .
- من نذر هدياً أجزأه شاة (ر : نذر / ٣ د) .
- أقل ما يجب فيه الدماء في جزاء مخالفات الإحرام (ر : إحرام / ٩) .

غَنِمة :

١ — تعريف :

الغنيمة ما أخذه المسلمون من أموال الكفار المحاربين قهراً أثناء القتال . وعلى هذا فإن ما حازه أهل العدل من المسلمين من أموال البغاة فهي ليست بغنائم ، ويجب ردّها إليهم (ر : بغني / ٤) .

٢ — شمول أحكام الغنائم للأنفال أيضاً :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن أحكام الغنائم تشمل النفل أيضاً ، لأن الله تعالى لما أنزل في أول سورة الأنفال / ١ قوله سبحانه ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ أي أن الأنفال ليست لها مصارف معينة ، وإنما يصرفها رسول الله ﷺ بحسب ما يرى فيه المصلحة للإسلام والمسلمين ، ولكن ذلك لم يلبث أبداً حتى بين الله تعالى في الآية ٣١ من سورة الأنفال المصارف التي يصرف فيها ما حيز من أموال الكافرين حيث قال تعالى ﴿ وَعَلَّمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ

شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمْسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ
وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴿١﴾ .

٣ — قسمة الغنائم :

تقسم الغنائم أخماساً :

أ —

(١) يعطى المحاربون الحائزون لهذه الغنائم الأربعة الأخماس ،
توزع على رؤوسهم وبحسب للراجل سهم واحد ، وللفراس
سهمان أو ثلاثة — لم نعثر على شيء في ذلك عن ابن
عباس رضي الله عنه — ولكن روى الدارقطني عن ابن
عباس أن رسول الله ﷺ قسم لمائتي فرس بخير سهمين
سهمين ، وإذا كان قد قسم للفرس سهمين ، فإنه يكون
للفارس ثلاثة أسهم ، وهذا ما وردت به السنة
الصحيحة ، ولم يذكر العلماء ابن عباس بين القلة القليلة
التي روى عنها أن يعطى للفارس سهمين ، وعلى هذا
يكون رأي ابن عباس رضي الله عنه أنه يعطى للفارس
ثلاثة أسهم . سهم له وسهمان لفرسه (٢) .

(٢) ولا يعطى للمرأة ولا للعبد ولا للصغير الذي لم يحتلم سهم
من الغنيمة ، ولكن يرصد لهم شيء منها قبل توزيعها على
المحاربين ، ويكون مقدار هذا الذي يرصد لهم على حسب

(١) تفسير ابن كثير ٢٨٤/٢ وتفسير القرطبي ٢/٨ وأحكام القرآن للجصاص ٥٠/٣ .

(١) انظر نيل الأوطار ١١٨/٨ .

ما يراه الإمام ، وقد أوضح كتاب ابن عباس إلى نجدة بن عامر ذلك ، فقد سأله نجدة : هل كان يُضْرَب للنساء بسهم ؟ فأجابه ابن عباس : « كن يحذين من الغنيمة — أي يرضح لهن — أما سهم فلم يضرب لهن »^(١) وزاد في رواية : المملوك^(٢) ، وقال : العبد والمرأة يحضران القتال ليس لهما سهم ، وقد يرضح لهما^(٣) ، وزاد في رواية ثالثة الصغير ، فقد روى البيهقي أن نجدة سأل ابن عباس عن الصبي متى يخرج من اليتيم ، ومتى يُضْرَب له سهم ؟ فقال : يخرج من اليتيم إذا احتلم ويضرب له بسهم^(٤) .

ب — والخمس الباقي : يأخذه الإمام ويقسمه أربعة أرباع ، الربع الأول لله وللرسول ولقربة الرسول ، والربع الثاني لليتامي ، والربع الثالث للمساكين والربع الرابع لابن السبيل الذي ينزل بالمسلمين ، ضيافةً وقرىً ، وكان ابن عباس يرى أن سهم رسول الله انتقل إلى قرابة رسول الله ممن يمتنع عليهم أخذ شيء من الزكاة ، وهم بنو هاشم وبنو المطلب ، فهم

(١) صحيح مسلم في الجهاد باب النساء الغازيات ، والترمذي في السير باب من يعطى من الفبيء ، وأبو داود في الجهاد باب المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة ، وسنن البيهقي ٣٣٢/٦ .

(٣) عبد الرزاق ٢٢٧/٥ وسنن البيهقي ٣٣٢/٦ و ٣٠/٩ والمحلى ٣٣٢/٧ والمغني ٤١١/٨ وخراج أبي يوسف برقم ٢٣٦ .

(٤) سنن سعيد بن منصور ٣٠٦/٢/٣ .

(٤) سنن البيهقي ٣٠/٩ .

يستحقون هذا السهم إضافة إلى سهمهم بعد وفاة رسول الله ﷺ وإن منع قرابة رسول الله هذا السهم بعد وفاة رسول الله لم يكن له وجه حق ، قال ابن عباس : « كانت الغنيمة تقسم على خمسة أخمس ، فأربعة منها لمن قاتل عليها ، وخمس واحد يقسم على أربعة ، فربع لله وللرسول ولذي القربى ، فما كان لله وللرسول منها فهو لقرابة النبي ، ولم يأخذ النبي من الخمس شيئاً ، والرابع الثاني لليتامى ، والرابع الثالث للمساكين ، والرابع الرابع لابن السبيل وهو الضيف الفقير الذي ينزل بالمسلمين »^(١) . وكتب إليه نجدة بن عامر يسأله عن سهم ذوي القربى ؟ فكتب إليه : سهم ذوي القربى لنا ، فأبى علينا قومنا ، وقد كان عمر بن الخطاب دعانا إلى أن ينكح منه أيّمنا ، ويُخدم عائلنا ، ويقضي منه عهد غارمنا ، فأبيننا إلا أن يُسلمه لنا كله ، وأبى أن يفعل ، فتركناه^(٢) .

٤ — إعادة ما استرده المسلمون مما غنمه المحاربون من أموال أهل

الذمة إليهم (ر : ر : ذمة / ٢ د) .

— التنفيل من الغنائم (ر : تنفيل) .

— السرقة من الغنيمة (ر : سرقة / ٤ ج) .

(١) الأموال ٣٢٥ وأحكام القرآن للجصاص ٦٠/٣ .

(٢) انظر جامع الأصول ٦١١/٢ وتفسير القرطبي ١٧/٨ وعبد الرزاق ٢٣٨/٥ وسنن

البيهقي ٣٤٥/٦ والأموال ٣٣٥ والخل ٣٢٩/٧ والمغني ٤٠٧/٦ و ٤١٠ وكشف

الغمة ١٦٨/٢ .

حرف الفاء

ف

فائنة :

انظر : فوات .

فاتحة :

- قراءة الفاتحة في الصلاة (ر : صلاة / ٩ هـ) .
- قراءتها في صلاة الجنابة (ر : صلاة / ١٨ هـ ٣) .

فجر :

- وقت الفجر (ر : صلاة / ٧ هـ ١ ، ٤) .
- كراهة الصلاة بعد الفجر بغير سنة الفجر وفرضه (ر : صلاة / ٧ هـ ١٣ ج) .
- إمساك الصائم من الفجر (ر : صيام / ٤ أ ٣) .
- صلاة الفجر هي الصلاة الوسطى في إحدى الروايات عنه (ر : صلاة / ٥) .

فدية :

١ — تعريف :

الفدية هي البدل الذي يقوم مقام تصرف واجب عند تعذر القيام به .

- ٢ — الفدية الواجبة عند تعذر الصيام (ر : صيام / ١٢) .
- الفدية الواجبة عند تعذر الاستمرار في الاحرام أو الاضطرار إلى إتيان محظور من محظوراتِه (ر : إحرام / ٩ هـ)
و (إحصار / ٣ أ) .
- فدية نذر ذبح النفس أو الولد (ر : نذر / ٣ ب) .

فرائض :

انظر : إرث .

فَرَج :

- ١ — تعريف :
الفرج هو القُبْل من الذكر أو الأنثى .
- ٢ — أحكامه :
 - الوطء الحلال للفرج والوطء الحرام (ر : وطء) .
 - فسخ النكاح للداء في الفرّج (ر : طلاق / ٦ أ ٣ أ) .
 - عدم انتقاض الوضوء بمس الفرّج (ر : وضوء / ٨ ب) .

فسق :

- ١ — تعريف :
الفسق هو صفة تلحق المسلم من إتيان الكبائر أو الاصرار على الصغائر من غير تأويل . وقد يطلق اسم الكفر على ما هو فسق (ر : كفر) .

٢ — آثار الفسق :

- يترتب على الفسق جملة من الآثار منها :
- عدم قبول الشهادة (ر : شهادة / ٤ ج) .
- عدم تولي القضاء (ر : قضاء / ٢ ب) .
- أذان الفاسق (ر : أذان / ٤) .

فَطَر :

- عيد الفطر (ر : عيد / ٢ ، ٣) :
- إفطار الصائم آخر رمضان (ر : صيام / ٤ أ ٢) .
- إفطار الصائم آخر اليوم (ر : صيام / ٥) .
- متى يجب الفطر (ر : صيام / ٥) .
- متى يستحب الفطر (ر : صيام / ٦) .
- من يباح الفطر في رمضان (ر : صيام / ٩) .
- ما يفطر الصائم وما لا يفطره (ر : صيام / ١١) .
- قضاء ما أفطره من الصيام (ر : صيام / ١٢) .
- فدية من أفطر لعجزه عن الصيام (ر : صيام / ١٣) .
- كفارة الإفطار في رمضان (ر : صيام / ١٤) .

فَقَد :

- فقد الرجل حتى لا يدري أهو في الأحياء أم في الأموات (ر :
- مفقود) .

فقر :

١ - تعريف :

الفقر هو عدم ملك النصاب الذي تجب فيه الزكاة . وعرفه ابن عباس فقال : الفقير هو المتعفف الذي لا يسأل الناس شيئاً^(١) .

٢ - الآثار المترتبة على الفقر :

- استحقاق الفقير من الزكاة (ر : زكاة / ٧ ب) ومن خمس الغنائم (ر : غنيمة / ٣ ب) .
- استحقاق النفقة (ر : نفقة) .
- عدم وجوب الوصية عليه (ر : وصية / ٢ ب) .
- العدول عن الكفارات المالية إلى غيرها بسببه (ر : جناية / ٥ ج) و (ظاهر / ٦ أ) و (يمين / ٧ ب) .
- العدول عن دم الجيران الواجب في حج القران والتمتع إلى غيره للفقير (ر : حج / ١٢) .
- سقوط جميع الواجبات المالية عن الفقير كالحج (ر : حج / ٦ د ١) وغيره .

فَيء :

١ - تعريف :

الفَيء هو ما آل إلى المسلمين من أموال الكفار المحاربين بحق بغير قتال .

(١) تفسير ابن كثير ٣٦٢/٢ وأحكام القرآن للجصاص ١٢٢/٣ والأموال ٦٠٣ .

٢ - مصارفه :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن مصارف الفيء هي مصارف خمس الغنائم ، لأنه كان يرى أن الآية التي تذكر مستحقي خمس الغنائم ناسخة للآية التي تفوض توزيع الفيء لرسول الله ﷺ (ر : غنيمة / ٢) .

حرف القاف

ق

قاضي :

القاضي هو من نصبه الإمام لفصل الخصومات (ر : قضاء) .

قبالة :

١ — تعريف :

أ — القبالة : هي القيام بعمل معين بكل ما يقتضيه من مؤن وتكاليف وأجور مقابل مبلغ معين ، كتعهد إحياء هذه الأرض بكل ما تتطلبه من أجور عمال و ثمن أشجار وحفر آبار وغير ذلك مقابل عشرة آلاف .

ب — ومن القبالة عن ابن عباس : أن يتقبل الرجل النخل والشجر والزرع النابت قبل أن يستحصد ويدرك^(١) .

٢ — وجود الغرر في هذه القبالات :

القبالات التي من هذا النوع لا تخلو من الغرر — أي الجهالة — في المعقود عليه :
— ففي الحالة الأولى : إحياء الأرض قد يكلف عشرة آلاف ،

(١) الأموال ٧٠ .

وقد يكلف أكثر ، أو أقل ، وقد يغرس الشجر فيموت الشجر. ، فيضطر إلى زراعته مرة أخرى ، وقد يحفر البئر فيخرج ماؤها بعمق عشرين متراً ، وقد لا يخرج إلا بمائة متر ، وكان ذلك غرر فاحش لا يتساهل به .

— وفي الحالة الثانية : قد يحمل الشجر ثماراً وقد لا يحمل ، وقد يحمل أكثر مما دفعه المشتري للبائع وقد يحمل أقل ، وكل ذلك غرر فاحش .

٣ — حكمها :

لهذا الغرر الموجود في مثل هذه القبالات فقد كان ابن عباس يعتبر عقد القبالة عقداً فاسداً ، ويقول : القبالات حرام^(١) ، وقد أتاه رجل فقال له : أتقبل منك الأبلّة — قرية لابن عباس — بمائة ألف ، فضربه ابن عباس مائة واصله حياً^(٢) ، وإنما فعل ذلك ابن عباس لأن شجرها لم يثمر بعد ، وزرعها لم يستحصد .

قبر :

١ — تعريف :

القبر هو مكان دفن الإنسان الميت .

٢ — كراهة الصلاة في المقبرة وإلى القبر (ر : صلاة / ٨ ج ٢)
و (صلاة / ١٨ أ) .

(١) الأموال ٧٠ .

(٢) الأموال لأبي عبيد ص ٧٠ .

- كيفية إدخال الميت قبره (ر : موت / ٢ ز) .
- كراهة جعل الثوب تحت الميت في قبره (ر : موت / ٢ ز) .
- حشو التراب على قبر الميت ثلاثاً بعد دفنه (ر : موت / ٢ ح) .
- الوقوف على القبر والدعاء للميت (ر : موت / ٢ ط) .
- ضرب البناء على قبر الميت ثلاثاً (ر : موت / ٢ ي) .

قبلة :

- ١ — تعريف :
القبلة هي جهة الكعبة المشرفة .
- ٢ — أحكامها :
— اشتراط الاتجاه نحو القبلة لصحة الصلاة (ر : صلاة / ٧ د) .
— عدم اشتراط التوجه نحو القبلة في سجود التلاوة (ر : سجود / ٦ د) .
— كراهة استقبال القبلة في التخلي (ر : تخلي / ٢ ب) .
— توجه الذابح نحو القبلة حين الذبح (ر : أضحية / ٦ ب)
و (ذبح / ٦ أ) .
- إدخال الميت قبره من جهة القبلة (ر : موت / ٢ ز) .
- ٣ — تحويل القبلة :
كان المسلمون يصلون نحو بيت المقدس ، ثم نزل الأمر بتحويل

القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة المشرفة . ويحدثنا ابن عباس أن هذا التحويل كان بعد مقدم رسول الله ﷺ إلى المدينة المنورة بسبعة عشر شهراً وكان هذا أول نسخ في القرآن^(١) .

قتل :

١ - تعريف :

القتل هو إزهاق الروح .

٢ - أنواعه وآثاره :

أ - القتل جنائية : ويترتب عليه من الآثار : الإثم في العمد

(ر : جنائية / ٢ أ) والقصاص أو الدية مع الكفارة

(ر : جنائية / ٥) .

ب - القتل قصاصاً : (ر : جنائية / ٥ أ) .

ج - القتل حداً : (ر : ردة / ٤ ب) و (زنا / ٥ هـ)

و (قطع الطريق / ٢) .

د - من لا يجوز قتله في الحرب (ر : جهاد / ٨) .

- جواز قتل الأسرى من الرجال (ر : أسر / ٢ أ) .

- تحريم القتل بمكة (ر : حرم / ٢ ب) .

- منع قاتل مؤثرته من الميراث (ر : إرث / ٤ د ٢) .

- قتل البهيمة التي زنى بها الإنسان (ر : حيوان /

١ ب) .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٨٤/١ .

قَدَر :

تعزير من تكلم بالقدر (ر : تعزير / ٤ ج) .

قَذَف :

١ - تعريف :

القذف هو الرمي بالزنا صراحة أو ضمناً .

٢ - القاذف والمقذوف :

أ - القاذف : يشترط في القاذف أن يكون عاقلاً بالغاً حتى

يقام عليه حد القذف ، أما قذف الزوج لزوجته فإننا

سنستحدث عنه فيما يلي :

— ويعتبر الشهود على الزنا قَذَفَة ويحدّون حد القذف إذا لم

تتوفر فيهم شروط الشهادة لإقامة الحد على الزنى ، ولا

يعتبر الزوج شاهداً على زوجته بالزنا بل يعتبر مدعياً ،

ولذلك لا تكمل به الشهادة ، وعلى هذا فإنه إذا شهد

ثلاثة على امرأة بالزنا وكان رابعهم زوجها ، لا يقام عليها

حد الزنا ، ويعتبر الثلاثة قَذَفَة يقام عليهم حد القذف ،

ويُلْزم الزوجُ بالملاعنة ، قال ابن عباس رضي الله عنه « إذا

شهد أربعة على امرأة بالزنا أحدهم زوجها تلاعن زوجها

ويضرب الثلاثة »^(١) (ر : زنا / ٤ ب) و (شهادة /

٥ ب) .

(١) ابن أبي شيبة ١٣٢/٢ والمحلى ٢٦١/١١ وعبد الرزاق ٣٣١/٧ وأحكام القرآن

للجصاص ٢٩٥/٣ .

ب — المقدوف :

(١) قذف الرجل زوجته : إذا قذف الرجل زوجته وجب عليه اللعان ، فإن أبي أن يلاعن أقيم عليه حد القذف (ر : لعان) .

(٢) قذف المطلقة : اختلفت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه فيمن طلق امرأته ثم قذفها في العدة ، ففي رواية عنه أن يجلد حد القذف وليس عليه لعان ، قال ابن عباس : إذا طلقها واحدة أو اثنتين ثم قذفها جُلِدَ ولا ملاعنة بينهما^(١) .

— وفي رواية ثانية لا حد عليه وعليه اللعان ، فقد سئل عمن طلق امرأته ثم قذفها في العدة ؟ قال : إن طلقها ثلاثاً ثم قذفها في العدة لاعنها^(٢) .

(٣) قذف الملاعنة : كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن الملاعنة بريئة من الزنا ، وابنها ليس بولد زنا ، وعلى هذا فإنه لو قذفها أو قذف ابنها قاذف حُدَّ حَدَّ القذف قال ابن عباس رضي الله عنه « من قذف ابن الملاعنة أو أمه جلد^(٣) » .

(٤) قذف العبد : وإذا قذف العبد فإنه لا يُحَدَّ حَدَّ القذف ، وقد أجمع العلماء غير الظاهرية على ذلك^(٤) .

(١) عبد الرزاق ١٠٣/٧ وابن أبي شيبة ١٣٤/٢ ب .

(٢) سنن سعيد بن منصور ٣٦٦/١/٣ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٢٨/٢ ب وسنن الدارمي ٣٦٤/٢ والمغني ٢٣٠/٨ .

(٤) تفسير القرطبي ١٧٤/١٢ .

٣ — أَلْفَاظُ الْقَذْفِ :

لِإِقَامَةِ حَدِّ الْقَذْفِ عَلَى الْقَاذِفِ يَشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْقَذْفُ بِلَفْظِ الزَّنا ، أَوْ بِنَفْيِ النِّسْبِ بِالْإِجْمَاعِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ مِنْ نَفْيِ النِّسْبِ قَوْلُهُ لِلرَّجُلِ يَا نَبْطِي ، أَوْ لَسْتُ مِنْ بَنِي فُلَانٍ — يَرِيدُ لَسْتُ مِنْ قَبِيلَةِ كَذَا — لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يَجْرِي عَلَى الْأَلْسِنِ وَلَا يُرَادُ بِهِ نَفْيُ النِّسْبِ ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ : لَا تَتَخَلَّقْ بِأَخْلَاقِ بَنِي فُلَانٍ وَنَحْوِهِ وَلِذَلِكَ لَا يُقَامُ حَدُّ الْقَذْفِ عَلَى قَائِلِ ذَلِكَ^(١) .

٤ — آثَارُ الْقَذْفِ :

يَتَرْتَبُ عَلَى الْقَذْفِ الْآثَارُ التَّالِيَةُ :

أ — إِقَامَةُ الْحَدِّ : وَحَدُّ الْقَذْفِ عَلَى الْحَرِّ ثَمَانُونَ جَلْدَةً لِقَوْلِهِ

تَعَالَى فِي سُورَةِ النُّورِ / ٤ ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ .

وَحَدُّ الْقَذْفِ عَلَى الْعَبْدِ أَرْبَعُونَ جَلْدَةً ، وَقَدْ جَلَّدَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْعَبْدَ فِي الْقَذْفِ أَرْبَعِينَ وَقَالَ : « حَدُّ الْعَبْدِ يَفْتَرِي عَلَى الْحَرِّ أَرْبَعُونَ »^(٢) (ر : حَدُّ / ٤ ج) .

ب — عَدَمُ قَبُولِ شَهَادَتِهِ : لَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُحْدُودِ فِي الْقَذْفِ إِنْ

لَمْ يَتَبَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِمَّا بَدَرَ مِنْهُ رَوَايَةً وَاحِدَةً ،
أَمَّا إِنْ تَابَ فَقَدْ اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَبُولِ شَهَادَتِهِ ، فِي رَوَايَةٍ عَنْهُ : لَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ الْقَاذِفِ

(١) المحلى ٢٦٧/١١ واختلاف أبي حنيفة مع ابن أبي ليلى ١٦٣ .

(٢) المحلى ١٥٨/٥ وعبد الرزاق ٤٣٧/٧ وأحكام القرآن للجصاص ٢٦٨/٣ .

وإن تاب ، وهي رواية ضعيفة عنه^(١) . وفي رواية ثانية عنه : إنه إذا تاب قبلت شهادته^(٢) (ر : شهادة / ٤ ج ٢) .

ج - عدم دغم حده مع الحدود الأخرى لغلبة حق العبد فيه (ر : حد / ٨) .

قُرء :

- ١ - تعريف :
القرء هو الحيض^(٣) .
- ٢ - أحكامه :
- أحكام القرء (ر : حيض) .
- حساب عدة المطلقة ذات الحيض به (ر : عدة / ٣ ج) .

قرآن :

- ١ - تعريف :
القرآن هو كلام الله المعجز المنزل على محمد ﷺ المكتوب بالمصاحف المحفوظ في الصدور المنقول إلينا بالتواتر .
- ٢ - وجوب تعلمه :
كان ابن عباس رضي الله عنه يرى وجوب تعلم القرآن تلاوة

(١) المحلى ٤٣١/٩ وأحكام القرآن للجصاص ٢٧٣/٣ .

(٢) المراجع السابقة والمغني ١٩٧/٩ .

(٣) تفسير ابن كثير ٢٧٠/١ والمغني ٤٥٢/٧ .

وتفسيراً ، ولذلك كان يُكْرَهُ على ذلك من له ولاية عليه قال
عكرمة : كان ابن عباس يضع الكَبَل في رجلي يعلمني القرآن
والفرائض^(١) .

٣ - ترتيل تلاوته :

كان ابن عباس رضي الله عنه يحب ترتيل القرآن الكريم : وهو
يعنى بالترتيل إخراج الحروف من مخارجها وتبيين الكلمات
فصيحة ، وقد فسر قوله تعالى في سورة المزمل / ٤ ﴿ وَرَتِّلِ
الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ﴾ فقال : بينه تبييناً^(٢) . قال أبو حمزة الضبعي
لابن عباس : إني رجل في كلامي وقراءتي عجلة ، أقرأ القرآن
في ثلاث ، فقال ابن عباس : لأن أقرأ البقرة فأرتلها أحب إليّ
من أن أهدّ القرآن كله^(٣) ، وفي رواية قال له : لأن أقرأ سورة
واحدة أعجب إلي من أن أفعل مثل الذي تفعله ، فإن كنت
فاعلاً لا بد فاقراً قراءة تُسمع أذنك ويعيه قلبك^(٤) .

٤ - الدعاء أثناء التلاوة :

يشرع التسبيح والذكر والدعاء أثناء تلاوة القرآن على مقتضى
آياته ، ولا يقطع ذلك التلاوة ، وكان ابن عباس يفعل ، فقد
روى عبد الرزاق : كان ابن عباس إذا قرأ من سورة القيامة /
٤٠ ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ قال :

(١) سنن البيهقي ٢٠٩/٦ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٦٢/٢ ب و ١٦٣ ب .

(٣) عبد الرزاق ٤٨٩/٢ وسنن البيهقي ٥٤/٢ و ٣٩٦ و ١٣/٣ .

(٤) سنن البيهقي ٣٩٦/٢ .

سبحانك اللهم ، بلى ، وإذا قرأ ﴿ سُبِّحَ اسْمُ رَبِّكَ
الْأَعْلَى ﴾ قال : سبحان ربي الأعلى ^(١) .

٥ - تفسيره :

كان ابن عباس يرى أنه لا يجوز لأحد أن يتعرض لتفسير
القرآن الكريم إلا إذا كان عالماً بمعاني القرآن فقد قال رضي الله
عنه : من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار ^(٢) .
والقرآن الكريم عربي ، قال تعالى في سورة يوسف / ٢
﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ ولذلك وجب تفسيره بحسب
قوانين هذه اللغة وطرائقها في التعبير ، ومن هنا كان ابن عباس
كثيراً ما يستعين على تفسير القرآن بأشعار العرب ، روى ابن
أبي شيبة بسنده قال : كان ابن عباس إذا سئل عن شيء من
القرآن أنشد أشعاراً من أشعارهم ^(٣) من ذلك ما قاله ابن عباس
في تفسير قوله تعالى في سورة القلم / ١٣ ﴿ عُتِلَّ بَعْدَ ذَلِكَ
زَنِيمٌ ﴾ قال : الزنيم : الدعي الفاحش اللئيم ثم أنشد :
زنيم تداعاه الرجال زيادة
كما زيد في عرض الأديم الأكارع ^(٤)

٦ - لغة القرآن :

كان ابن عباس يرى أن القرآن عربي بالجملة ، ولكن عروبة

(١) عبد الرزاق ٤٥٢/٢ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٦٢/٢ و ١٦٣ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٥٩/٢ ب .

(٤) ابن أبي شيبة ١٥٩/٢ ب وتفسير ابن كثير ٤٠٤/٤ .

القرآن لم يمنع أن توجد فيه بعض الكلمات التي تمت إلى أصول غير عربية كانت قد دخلت العربية ولاكتها السنة العرب قبل نزول القرآن ، من ذلك : إنه سئل عن قوله تعالى في سورة المدثر / ١٥ ﴿ قُرْتُ مِنْ قَسْوَرَةٍ ﴾ فقال : هو بالعريسة : الأسد ، وبالفارسية : شار ، وبالقطبية : أريا ، وبالحبشية : قسورة^(١) ، وقال في قوله تعالى في سورة النساء / ٢ ﴿ إِنَّهُ حُبًّا كَبِيرًا ﴾ قال : إثماً كبيراً بلغة الحبشة^(٢) .

٧ - ضرب بعضه ببعض :

القرآن كلام الله تعالى ، أحكمت آياته ، واتسعت نظرياته ، ومع ذلك يُجهد البعض أنفسهم في جمع ما يخيل لبعض قليلي العلم أو قاصري الفكر أنه متناقض من آياته ، ليظهر عدم تناقضها .

وكان ابن عباس يكره إشاعة هذا الضرب من العلم ، ويرى بأنه يجب أن يكون محصوراً بين المشتبه عليه ذلك وكاشف الشبهة ، فكان رضي الله عنه يقول « لا تضربوا القرآن بعضه ببعض ، فإن ذلك يوقع الشك في القلوب »^(٣) .

٨ - نسخ القرآن بالسنة :

كان ابن عباس يرى جواز نسخ القرآن بالسنة ، ويرى أن قوله

(١) تفسير القرطبي ٦/١ .

(٢) المتوكلي ص ٤ للسيوطي طبع مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٣٤٨ ، وانظر مزيداً من ذلك في مصنف ابن أبي شيبة ١٥٩/٢ ب . وانظر بحثنا « لغة القرآن لغة العرب المختارة » .

(٣) ابن أبي شيبة ١٦٣/٢ .

تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ منسوخ بالعُشْرِ الواجب في زكاة الزروع ونصف العشر ، وهما ثابتان بالسنة^(١) .

٩ - قراءته في الصلاة والخطبة :

- وقراءة القرآن في الصلاة شرط لصحتها (ر : صلاة /

٩ هـ و) و (صلاة / ٩ هـ ٣) .

- عدم قراءته في الركوع والسجود (ر : صلاة / ٩ ز) .

- قراءة القرآن من مصحف مفتوح في الصلاة (ر : صلاة /

٨ ج ٣) .

- أماكن سجود التلاوة في القرآن (ر : سجود / ٦) .

- قراءة شيء من القرآن في الخطبة (ر : خطبة / ٢ ب) .

١٠ - الطهارة للقرآن :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن عظمة القرآن في أسلوبه ومعانيه وأن تعظيمه يكون بالعمل به ، وأنه لا موجب لالتزام الطهارة لمس القرآن ، لا الطهارة من النجاسة ولا الطهارة من الحدث .

أ - الطهارة من النجس : يرى ابن عباس أنه لا تشترط

طهارة الشيء الذي يوضع عليه القرآن فقد قال رجل لابن

عباس : أضع المصحف على فراش أجامع عليه وأحتلم

عليه وأعرق عليه ؟ قال : نعم^(٢) .

ب - الطهارة من الحدث : ويرى أنه لا تشترط الطهارة من

(١) أحكام القرآن للجصاص ٩/٣ .

(٢) عبد الرزاق ٣٤٢/١ .

الحدث الأصغر ولا الأكبر لقراءة القرآن ولمسه ، فقد روى عبد الرزاق أنه كان يرخص لغير المتوضي أن يقرأ غير الآية والآيتين ، ويقول : إني لأقرأ جزءاً من القرآن بعد الحدث ما أمس ماء^(١) ، وروى ابن أبي شيبة أن ابن عباس كان يقرأ جزءه من القرآن بعدما يخرج من الخلاء قبل أن يتوضأ^(٢) .

وكما يجوز لغير المتوضي أن يقرأ القرآن يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءة القرآن أيضاً^(٣) ، وكان هو رضي الله عنه يقرأ سورة البقرة وهو جنب^(٤) وكان يقول في قوله تعالى في سورة الواقعة / ٧٩ ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ قال : المطهرون هم الملائكة^(٥) و (ر : جنابة / ٣ هـ) و (حيض / ٥ ج) .

١١ - قراءة الكافر القرآن :

ذكر القرطبي في تفسيره أن ابن عباس كان ينهى أن يُمكن أحدٌ من اليهود والنصارى من قراءة القرآن^(٦) ولعل وجهة نظره في ذلك أنه لا يشعر بحلاوة القرآن إلا المسلم ، وربما اتخذ

(١) عبد الرزاق ٣٣٨/١ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٨/١ ب .

(٣) جامع الأصول برقم ٥٣٤٦ ونيل الأوطار ٢٨٤/١ والمجموع ١٧٢/٢ والمغني

١٤٤/١ وتفسير القرطبي ٣٢٦/١٧ .

(٤) المحلى ٧٩/١ .

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٤١٦/٣ .

(٦) تفسير القرطبي ٣٢٦/١٧ .

الكافر القرآن أو بعض آياته هزواً .

١٢ - الاتجار بالمصاحف :

كان ابن عباس رضي الله عنه يكره الاتجار بالمصاحف ، لأن ذلك مُخلّ باحترام القرآن ، ويجوز شراء المصحف لأن مشريه بازلٌ للمال من أجل القرآن ، ولكن لا يجوز بيعه ، لأن بائعه باذل للقرآن من أجل المال قال ابن عباس : اشتر المصاحف ولا تبعها^(١) و (ر : بيع / ٢ هـ) .

١٣ - أخذ الأجر على كتابة المصحف :

إذا كان لا يجوز الاتجار بالمصاحف ، فإنه يجوز أخذ الأجر على كتابتها قال ابن عباس : لا أرى للرجل أن يجعل المصحف متجراً ، ولكن إذا عمل بيديه فلا بأس^(٢) (ر : إجارة / ٢ ب ٣) و (احتراف / ٢ ب) و (بيع / ٢ هـ) والأفضل له أن يجعل ذلك في سبيل الله ولا يأخذ عليه أجراً كما كان أصحاب رسول الله يفعلون ، قال ابن عباس : كانت المصاحف لا تباع ، كان الرجل يأتي بورقة عند النبي فيقوم الرجل فيختسب فيكتب ، ثم يقوم آخر فيكتب ، حتى يفرغ المصحف^(٣) .

(١) عبد الرزاق ١١٢/٨ وابن أبي شيبة ٢٧٤/١ ب والمجموع ٢٧٤/٩ وسنن البيهقي ١٦/٦ والحلى ٤٥/٩ والمغني ٢٦٣/٤ .

(٢) سنن البيهقي ١٦/٦ وكشف الغمة ٧/٢ و ٢٧ والمجموع ٢٧٤/٩ .

(٣) سنن البيهقي ١٦/٦ .

١٤ — تحلية المصحف :

كان ابن عباس يستحب ترك المصحف بغير زينة ، لأنه أية زينة له مهما عظمت فإنها حقيرة إذا ما قيست بما زينه الله به من الهدى والنور ، ولذلك فإنه لما سئل عن تحلية المصحف قال : تُغرون به السراق ، زينته في جوفه^(١) ، ورأى مصحفاً يحلّى فقال : تغرون به السراق ، زينته في جوفه^(٢) .

قِرَان :

حج القرآن (ر : حج / ١٢ ب) .

قِرابَة :

انظر : رحم .

قِرْد :

كان ابن عباس رضي الله عنه لا يجيز أكل لحم القردود ، ولا يجيز بيعها ، ويعتبر ثمنها سحتاً ، فقد قال رضي الله عنه « السحت : الرشوة في الحكم ، ومهر البغي ، وثن الكلب ، وثن القرد ، وثن الخمر ، وثن الميتة ، وثن الدم ، و ... »^(٣) و (ر : بيع / ٢ ج) .

(١) ابن أبي شيبة ١٦٤/٢ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٦٤/٢ .

(٣) سنن البيهقي ١٢/٦ .

القرض والدَّين :

١ - تعريف :

القرض هو إعطاء الرجل مثلياً ليرد له مثله في المستقبل .
والدَّين : ما ثبت في الذمة من أموال .
والأحكام التي نذكرها هنا تعم القرض والدَّين .

٢ - الزكاة عن الدَّين :

انظر : زكاة / ٣ ب .

٣ - تقديم وفاء الدَّين على الوصية :

إذا مات الإنسان وله تركة ، فأول حق يتعلق بتركته هو تجهيزه وتكفينه ، ثم وفاء ديونه ، ثم تنفيذ وصاياه المشروعة ، ثم تقسيم ما بقي من تركته على الورثة ، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم ، وإن تقدَّم الوصية في الكلام على الدَّين في جميع الآيات التي ذكرت فيها الوصية مع الدَّين لا يعني تقدمها على الدَّين في التنفيذ . « قيل لابن عباس : كيف تأمر بالعمرة قبل الحج ، والله تعالى يقول في سورة البقرة / ١٩٦ ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ؟ قال : كيف تقرأون ؟ الدَّين قبل الوصية ؟ أو الوصية قبل الدَّين ؟ قالوا : الوصية قبل الدَّين ، قال : فبأيهما تبدؤون ؟ قالوا : بالدَّين ، قال : فهو ذاك »^(١) يريد بذلك آيات سورة النساء / ١١ ﴿ فَلَأَمَّهُ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ وقوله في الآية / ١٢ ﴿ فَلََكُمْ

(١) سنن البيهقي ٦/٢٦٨ .

الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴿٤﴾ وقوله في الآية نفسها ﴿٥﴾ فلهنَّ التُّمْنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴿٦﴾ وقوله في الآية نفسها ﴿٧﴾ فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار ﴿٨﴾ .

٤ - قضاء الدين بغير جنسه :

إذا كان على رجل دين دراهم فعليه أن يقضيها دراهم ، وإن كانت دنانير فعليه أن يقضيها دنانير ، قطعاً لدابر التحايل ، وبعداً عن الربا ، وقد روى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه أنه كره اقتضاء الذهب من الورق ، والورق من الذهب ^(١) .

٥ - قضاء الدين في غير البلد الذي استقرض فيه :

الأصل أن المرء إذا استقرض من رجل مالاً أن يفديه إياه في البلد الذي استقرضه منه ، فإن تشارطاً على الوفاء بغير هذا البلد وكان الشيء المستقرض مما ليس له حمل ولا مؤونة جاز ، وإن كان له حمل ومؤونة لم يجز ، لأنه يكون المقرض قد جرَّ نفعاً بهذا القرض وهو لا يجوز ^(٢) كما سيأتي ، وقد كان عبد الله بن الزبير يأخذ من قوم بمكة دراهم ثم يكتب بها إلى مصعب بن الزبير بالعراق ، فيأخذونها منه ، فسئل ابن عباس عن ذلك فلم ير به بأساً ، فقليل له : إن أخذوا أفضل من دراهمهم ؟ قال : لا بأس إن أخذوا بوزن دراهمهم ^(٣) (ر : سفتجة) .

(١) المحلى ٥٠٥/٨ والمجموع ١٠٣/١٠ والمغني ٤٧/٤ .

(٢) المغني ٣٢٠/٤ .

(٣) سنن البيهقي ٣٥٢/٥ وعبد الرزاق ١٤٠/٨ والمحلى ٧٨/٨ والمغني ٣٢٠/٤ .

٦ — المنافع الناتجة عن القرض :

كان ابن عباس رضي الله عنه ينهى عن كل قرض جر منفعة^(١) ، لأن هذه المنفعة هي الربا بعينه ، وكان يقول : إذا سلفت رجلاً سلفاً فلا تقبل منه هدية كراخ ، ولا عارية ركوب دابة^(٢) ، وقد استفتاه سالم بن أبي الجعد فقال : كان لنا جار سمّاك عليه لرجل خمسون درهماً ، فكان يهدي إليه السمك ، فقال ابن عباس : حاسبه فإن كان فضلاً فردّ عليه ، وإن كان كفافاً فقااصه^(٣) .

٧ — ترك بعض الدين المؤجل مقابل تعجيله :

يجوز للرجل يكون له على الرجل الدين إلى أجل معلوم فيقول له : عجل لي الدين وأحط عنك منه كذا ، لأن في هذا تركاً لبعض حقه ، وهو يخالف الربا الذي هو أخذ أكثر من حقه ، وقد سئل ابن عباس عن الرجل يكون له الحق على الرجل إلى أجل فيقول : عجل لي وأضع عنك ؟ فقال : لا بأس بذلك ، إنما الربا أن يقول : أئخر لي وأنا أزيدك ، وليس عجل لي وأضع عنك^(٤) .

(١) المغني ٣١٩/٤ .

(٢) سنن البيهقي ٣٥٠/٥ وعبد الرزاق ١٤٣/٨ وكنز العمال ٢٤٨/٦ والمحلى ٨٦/٨ والمغني ٣٢٢/٤ .

(٣) عبد الرزاق ١٤٣/٨ وسنن البيهقي ٣٥٠/٥ والمحلى ٨٦/٨ .

(٤) عبد الرزاق ٧٢/٨ و ٧٤ وسنن البيهقي ٢٨/٦ وكنز العمال ٢٠١/٤ وأحكام القرآن للجصاص ٤٦٧/١ والمغني ٤٨/٤ .

٨ — إنظار المعسر بالدين :

إذا استقرض الإنسان مالاً لحاجته ثم أيسر فعليه وفاؤه ، ويجبر على ذلك ، أما المعسر فقد كان ابن عباس — على ما يظهر — يرى وجوب إنظار المعسر بالدين ، ويستدل على ذلك بقوله تعالى في سورة البقرة / ٢٨٠ ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ في إحدى الروايتين عنه في تفسيرها^(١) ، وهو رضي الله عنه يروي في ذلك عن رسول الله ﷺ « من أنظر معسراً إلى ميسرته أنظره الله بذنبه إلى توبته »^(٢) ويروي قوله ﷺ « من أنظر معسراً أو وضع عنه وقاه الله من فيح جهنم »^(٣) .

قرعة :

استخدام القرعة لإخراج المرأة التي طلقت ثم أنسيت بالقرعة (ر : طلاق / ٥ ز ٣) .

قسامة :

انظر : جناية / ٣ ب .

-
- (١) أحكام القرآن للجصاص ٤٧٣/١ ولم يذكر القرطبي ولا الطبري ولا ابن كثير هذا الوجه عنه .
- (٢) ابن كثير في تفسيره ٣٣٣/١ وأخرجه الطبراني في الصغير : ٢١٠ .
- (٣) تفرد به الامام أحمد في المسند ٣٢٧/١ .

قصاص :

القصاص أن يفعل بالجاني مثل ما فعل (ر : جناية /
أه) .

قضاء :

١ - تعريف :

يرد القضاء بمعنيين :
الأول : الفصل في الخصومات .
والثاني : فعل مثل الواجب .

٢ - القضاء بمعنى الفصل في الخصومات :

أ - أنواع القضاة : القضاة على نوعين :

(١) قاض عينته الدولة : فهو يستمد سلطته منها ، وتكون له إقامة الحدود وتنفيذ العقوبات ، وإلزام الخصوم بما يصدره من أحكام ، وتنفيذها عليهم وهم لها كارهون .
وللقاضي أن يحكم غيره في قضية من القضايا إن احتاج الأمر إلى ذلك ، ويكون للحكم الذي يصدره ذلك المُحكم قوة الحكم الذي يصدره القاضي (ر : تحكيم) .

(٢) قاضي اتفق الخصوم على تحكيمه ، وهذا يستمد سلطته من الخصوم ، فليس له عليهم من سلطان إلا إظهار الحكم

لهم ، وليس له إلزامهم الأخذ بالحكم ، وليس له إقامة الحدود ، ولا تنفيذ العقوبات البدنية .

ب - صفات القاضي : يجب أن تتوفر في القاضي الصفات التي تؤهله لأداء الشهادة من العقل والبلوغ والإسلام ، والحرية والسلامة من الفسق ، وسلامة الحواس المُعِينة على كشف الحق كالسمع والبصر (ر : شهادة / ٤) ، ولا يضر بعد ذلك إن كان ابن نكاح أو ابن سفاح لقوله تعالى في سورة فاطر / ١٨ ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ .

ج - ما يجب على القاضي : هناك أمور يجب على القاضي مراعاتها ، إقامة للعدالة بين الناس ، عثرنا منها عن ابن عباس رضي الله عنه :

(١) المساواة بين الخصوم : لقوله تعالى في سورة النساء / ١٣٥ ﴿ وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ قال ابن عباس هذه الآية في الخصمين يجلسان بين يدي القاضي فيكون لِي القاضي وإعراضه لأحدهما على الآخر^(١) .

(٢) طلبه البينة على صدق الدعوى ، فعن ابن أبي مليكة قال : كتبت إلى ابن عباس في امرأتين كانتا تحززان حريزاً في بيت فخرجت إحداها يدها تشخب دماً ، فقالت أصابتنني هذه ، وأنكرت الأخرى ، فأرسلتُ إلى ابن

(١) المحلى ٤٣٠/٩ .

عباس فأخبرته الخبر ، فقال : لا تعطي شيئاً إلا بالبينة ، فإن رسول الله قال : (لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال رجال ، ولكن اليمين على المدعى عليه) فادعها فاقراً عليها من سورة آل عمران / ٧٧ ﴿ إن الذين يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ففعلت ، فاعترفت (٢) .

(٣) وعظ الخصوم وتخويفهم عذاب الله تعالى عند فقد البينات ليقر المنكر بالحق ، كما تقدم في قصة ابن أبي مليكة في الفقرة السابقة .

د — البينات التي يقضي بها القاضي :

(١) علم القاضي : لا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه ، وشهادته كشهادة واحد من المسلمين (٣) .

(٢) الاقرار : والاقرار تثبت به كافة الحقوق بالاجماع ، وعلى القاضي أن يعظ الخصوم ليقر المنكر منهم كما تقدم (ر : زنا / ٤ أ) .

(٣) الشهادة : ولمعرفة شروط الشاهد ، ونصاب الشهادة وغير ذلك (ر : شهادة) .

(٤) الشهادة مع اليمين : وهذه اليمين قد يكلف بها صاحب

(١) تفسير القرطبي ٤١٤/٥ وأحكام القرآن للجصاص ٢٨٥/٢ .

(٢) عبد الرزاق ٢٧٣/٨ والمحلّى ٣٨١/٩ وسنن البيهقي ١٧٨/١٠ .

(٣) المحلى ٤٢٧/٩ .

الحق ، فإذا لم يتوفر نصاب الشهادة على قضية من القضايا — غير الحدود — فإنه يجوز للقاضي أن يقضي بشهادة شاهد واحد مع يمين صاحب الحق ، وقد روى ابن عباس أن رسول الله قضى بالشاهد واليمين^(١) (ر : شهادة / ٦) .

وقد يكلف بها الشاهد كما في قبول شهادة امرأة واحدة على الرضاع مع يمينها (ر : رضاع / ٣) .

٥) اليمين : وعلى القاضي أن يعظ الخصم قبل تحليفه اليمين ، لئلا يقدم على حلف يمين كاذبة ، وقد رأينا أن ابن عباس أمر ابن أبي مليكة أن يقرأ على الخصم قبل تحليفه اليمين قوله تعالى في سورة آل عمران / ٧٧ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

— قبول قول المرأة المعتدة « حضت ثلاث حيضات » مع يمينها (ر : عدة / ٣ ج ١) .

— إذا طلق زوجته ثم جحد الطلاق ولا بينة لواحد منهما فإنه يقضي بالملاعنة (ر : طلاق / ٩) .

٦) النكول عن اليمين : إذا طلب القاضي من الخصم حلف اليمين ، فأبى ، قضى عليه بنكوله ولا يرد اليمين على خصمه^(٢) .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٥١٦/١ .

(٢) المحلى ٣٧٣/٩ و ٣٨٣ .

(٧) القرائن القوية : ومن القرائن القوية ثبوت أثر الولد في أبيه بالقيافة (ر : قيافة) .

هـ — القضاء بين الكفار : كان ابن عباس يرى أن رسول الله ﷺ لما هاجر من مكة إلى المدينة كان خيراً في القضاء بين الكفار إذا ترافعوا إليه ، فإن رأى المصلحة في القضاء بينهم قضى ، وإن رأى أن المصلحة في ترك القضاء بينهم تركه ، وهو في كل الأحوال إذا قضى فإنه لا يقضي إلا بمقتضى الشريعة الإسلامية ، وفي ذلك يقول الله عز وجل في سورة المائدة / ٤٢ ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ ولكن لما قوي الإسلام أمر رسول الله ﷺ بالقضاء بين الكفار بأحكام الإسلام إذا ترافعوا إليه فقال تعالى في سورة المائدة / ١٤٩ ﴿ وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ فكانت هذه الآية ناسخة للآية الأولى ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾^(١) .

٣ — القضاء بمعنى فعل مثل الواجب :

- قضاء المرتد الصلاة التي فاتته أثناء رده (ر : صلاة / ٣) .
- قضاء ما أفسده من التطوعات (ر : تطوع / ٢) .
- قضاء الصيام (ر : صيام / ١٢) .
- قضاء المحصر حجه (ر : إحصار / ٣ ج) .

(١) تفسير القرطبي ١٨٦/٦ وأحكام القرآن للجصاص ٤٣٣/٢ والمحل ٤٢٥/٩ .

- قضاء ما استباحه للضرورة (ر : ضرورة / ٢ أ) .
- قضاء الولي الحج والنذر عن الميت (ر : حج / ٩)
- و (نذر / ٥) .
- عدم قضاء الحائض ما تركته من الصلوات (ر : حيض / ٣٥ أ) .

قطع الطريق :

١ — تعريف :

قطع الطريق هو : الحمل على الناس في مصر أو برية ومكابرتهم على أنفسهم وأموالهم دون هائجة أو ثار أو غداوة^(١) .

أي أن ابن عباس كان يرى جريان قطع الطريق في المدن كجريانه في البرية ، ولذلك قال رضي الله عنه : إذا تسور عليهم في بيوتهم بالسلاح قطعت يده ورجله^(٢) .

٢ — عقوبة قاطع الطريق :

ذكر الله تعالى في سورة المائدة / ٣٣ عقوبة قاطع الطريق فقال جل شأنه ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ وقد أثر عن ابن عباس رضي الله عنه روايتان في تفسير هذه الآية :

(١) تفسير القرطبي ١٥١/٦ .

(٢) المحلى ٣٠٣/١١ .

— الرواية الأولى : إذا حارب الرجل فقتل وأخذ المال قطعت يده وزجله من خلاف وصلب ، وإذا قُتِل ولم يأخذ المال قُتِل ، وإذا أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ، وإذا لم يقتل ولم يأخذ — بل أخاف السبيل فقط — نفي^(١) فإن هرب فعلى الدولة الإسلامية تعقبه أبداً حتى تقبض عليه وتقيم عليه الحد ، أو يخرج من دار الإسلام هرباً من سلطة الدولة الإسلامية^(٢) وهذا هو النفي الذي أشار إليه الله تعالى في الآية الكريمة السابقة ﴿ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ قال ابن عباس : وإن هرب وأعجزهم فذلك نفيه^(٣) .

— والرواية الثانية : أن إمام المسلمين بالخيار إن شاء قتله ، وإن شاء صلبه ، وإن شاء قطع يده ورجله ، لأن الله تعالى عبر بكلمة (أَوْ) فقال ﴿ أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ﴾ و (أَوْ) تفيد معنى التخيير ، قال ابن عباس : ما كان في القرآن (أَوْ) فصاحبه بالخيار^(٤) .

(١) ابن أبي شيبة ٣٠٨/٢ وتفسير القرطبي ١٥١/٦ والمخلى ١٨١/١١ وتفسير ابن كثير ٥١/٢ وأحكام القرآن للجصاص ٤٠٨/٢ وسنن البيهقي ٢٨٣/٨ والمغني ٢٨٨/٨ وكشف الغمة ١٤٢/٢ وعبد الرزاق ١٠٩/١٠ .

(٢) تفسير القرطبي ١٥٢/٦ والمخلى ١٨١/١١ وتفسير ابن كثير ٥١/٢ وعبد الرزاق ١٠٩/١٠ والمغني ٢٩٤/٨ .

(٣) عبد الرزاق ١٠٩/١٠ .

(٤) تفسير القرطبي ١٥٣/٦ وتفسير ابن كثير ٥٠/٢ .

قفّاز :

جواز لبس المرأة المحرمة القفّاز (ر : إحرام / ٩ أ ٣) .

قمار :

انظر : مخاطرة .

قنطار :

قال ابن عباس : القنطار اثنا عشر ألف درهم ، أو ألف دينار .

— وفي رواية : القنطار ألف ومائتا دينار ، ومن الفضة ألف ومائتا مثقال^(١) .

قنوت :

القنوت هو الدعاء في القيام في الصلاة (ر : صلاة / ١١) .

قَوْد :

القود هو القصاص ، وقد بسطنا أحكامه في (جناية / ٥ أ) .

(١) سنن البيهقي ٢٣٣/٧ .

قيء :

١ — تعريف :

القيء هو قذف ما في المعدة من الفم .

٢ — أحكامه :

عدم إفطار الصائم بالقيء (ر : صيام / ١١ ب) .

قيافة :

١ — تعريف :

القيافة هي تتبع أثر الولد في أبيه لمعرفة إن كان منه أو لا .

٢ — ثبوت النسب بها :

— كان ابن عباس رضي الله عنه يثبت النسب بالقيافة (ر :

نسب / ٤ ج) .

— تحريم أخذ الأجر على القيافة (ر : إجارة / ٢ ب ٣) .

قيام :

— القيام في الصلاة (ر : صلاة / ٩ ب) .

— كراهة وضع اليد على الخصرة في القيام في الصلاة (ر :

صلاة /

٨ د ١) .

— القيام للجنائزة (ر : جنازة / ٢ و) .

— كراهة التزام القيام في الدعاء (ر : دعاء / ٣) .

حرف الكاف

ك

كافر :

الكافر هو من لا يدين بدين الإسلام (ر : كفر ، كتابي) .

كبيرة :

١ — تعريف :

الكبيرة — عند ابن عباس — هي كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب .

٢ — ما تحكى به الكبائر :

بناء على هذا التعريف للكبيرة ، فإن عدد الكبائر عنده كبير جداً ، ولذلك فإنه لما سئل : الكبائر سبع ؟ قال هي إلى السبعين أقرب^(١) وفي رواية : هن إلى السبعمائة أقرب منها إلى السبع^(٢) .

والكبائر مهما كانت فإنها لا تصمد أمام الاستغفار المخلص ، قال ابن عباس : لا كبيرة مع استغفار ، ولا صغيرة مع إصرار^(٣) .

(١) عبد الرزاق ٤٥٩/١٠ وتفسير ابن كثير ٤٨٦/١ .

(٢) تفسير ابن كثير ٤٨٦/١ .

(٣) تفسير ابن كثير ٤٨٦/١ والقرطبي ١٥٩/٥ .

٣ - أثر ارتكاب الكبائر :

من ارتكب الكبائر ولم يتب فهو فاسق ، ويترتب على الفسق بعض الآثار التي ذكرنا شيئاً منها في (فسق / ٢) .

٤ - بعض ما نص عليه ابن عباس أنه من الكبائر :

الخيف في الوصية والإضرار بها (ر : وصية / ٣) .

كتابي :

١ - تعريف :

الكتابي هو من دان باليهودية أو النصرانية .

٢ - أحكام الكتابي :

الكتابي كافر تجري عليه أحكام الكفر بشكل عام ، ويختص دون الكفار بالأحكام التالية :

— حل أكل ذبائح أهل الكتاب (ر : ذبح / ٢ ب) وصيدهم (ر : صيد / ٣ أ) .

— حل نكاح نسائهم إلا أن يكونوا محاربين فلا يحل (ر : حربي / ٢ ج) أو تكون الكتابية أمة فلا يحل نكاحها (ر : رق / ٣ هـ ١) و (نكاح / ٣ أ) و (نكاح / ٣ ب ٢ ج) .

— عدم قبول شهادتهم إلا على الوصية في السفر إن لم يوجد مسلم يشهد عليها (ر : شهادة / ٤ ب) .

كُحل :

— إباحة الاكتحال للمحرم بكحل لا طيب فيه بقصد التداوي

(ر : إحرار / ٩ هـ) .

— إباحة إظهار المرأة الكحل في عينيها من غير تبرج (ر : زينة / ٣ أ) .

كسب :

١ — تعريف :

الكسب هو الحصول على المال بطريقة ما .

٢ — أنواعه :

الكسب على ثلاثة أنواع :

أ — كسب حلال : كأجرة الأجير ، وريح التاجر ونحو ذلك إذا خلا من الحرام ، ولا يضر هذا الكسب شيئاً أن يحدث في الحج (ر : حج / ١٥) .

ب — كسب حرام : وهو ما حصل عليه المرء من المال بطريق حرام كالربا/ (ر : ربا) والغش (ر : بيع / ٢ د) والسرقة (ر : سرقة) والسحر (ر : سحر / ٣) .

ج — كسب مكروه : وهو الكسب الذي يحصل عليه المرء بممارسة حرفة دنيئة كاللحجامة ، وكنس العذرة ونحو ذلك (ر : احتراف / ٢ د) .

كسوف :

١ — تعريف :

الكسوف هو ذهاب ضوء الشمس لاعتراض القمر بين الشمس والأرض .

٢ — آثار الكسوف :

إذا كسفت الشمس يُسن أداء صلاة خاصة هي صلاة الكسوف (ر : صلاة / ١٩) .

كسوة :

١ — تعريف :

الكسوة هي ما يقي من الحر والبرد وتصح به الصلاة من اللباس .

٢ — أحكام الكسوة :

- الانتفاع بكسوة الكعبة (ر : كعبة / ٢ ط) .
- الكسوة في الكفارات (ر : كفارة / ٣ ب) .

كعبة :

١ — تعريف :

الكعبة هي بيت الله الذي أمر إبراهيم الخليل ببناؤه في مكة المكرمة .

٢ — أحكامها :

- أ — الحجر من الكعبة (ر : حج / ١٧ أ) .
- ب — اشتراط التوجه نحو الكعبة لصحة الصلاة (ر : صلاة / ٧ د) .
- ج — كراهة الصلاة في جوف الكعبة (ر : صلاة / ٧ د)
و (صلاة / ٨ ب) .

د — الطواف حول الكعبة (ر : طواف) .
هـ — **تعظيم الكعبة** : سئل ابن عباس عن الرجل يكون في الكعبة فيريد أن ييزق ؟ قال : ييزق في ثوبه^(١) أي لا يجوز له أن ييزق في الكعبة .

و — **دخول الكعبة** : رأى ابن عباس رضي الله عنه حرص الناس على دخول الكعبة في موسم الحج ، فلم ينههم عن دخولها ، ولكنه أعلمهم أن دخول الكعبة ليس من مشاعر الحج ، فقال : أيها الناس إن دخولكم البيت ليس من حجكم في شيء^(٢) وقال : إنما أمرتم بالطواف ولم تؤمروا بدخول البيت^(٣) و (ر : حج / ٣٤) .

ز — **رفع اليدين بالدعاء عند رؤية الكعبة** : كان ابن عباس يرى عدم رفع الأيدي بالدعاء إلا في سبعة مواطن منها : عند رؤية الكعبة فقال : ترفع الأيدي في سبعة مواطن : إذا قام إلى الصلاة ، وإذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وفي عرفات وفي جَمْع ، وعند الجمار^(٤) ، فكان يستحب رفع الأيدي بالدعاء في هذه المواطن^(٥) و (ر : حج / ١٦) .

(١) عبد الرزاق ٢٤/٥ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٦٦/١ .

(٣) عبد الرزاق ٧٨/٥ .

(٤) ابن أبي شيبة ٣٧/١ .

(٥) المجموع ١٠/٩ والمغني ٣٦٩/٣ .

- ح — التزامها : يستحب للطائف بالكعبة إذا أنهى طوافه أن يلتزم الكعبة في الملتزم — ما بين الركن والباب — قال ابن عباس : هذا الملتزم بين الركن والباب^(١) فيلصق صدره وكفيه بها ويدعو الله تعالى ، وقد كان ابن عباس يفعل ذلك ، فعن مجاهد قال : جئت ابن عباس وهو يتعوذ بين الركن والباب وهو متكئ على يد عكرمة — مولاه — فقلت : (ساحران تظاهران) أم (سحران) فلم يرجعها — أي لم يجيني — فقال عكرمة (ساحران تظاهرا)^(٢) .
- ط — الاستفادة من كسوتها : جرت العادة أن تجدد كسوة الكعبة في كل عام ، فتخلع الكسوة القديمة ، وتكسى كسوة جديدة ، وكان ابن عباس لا يرى بأساً بالانتفاع بالكسوة القديمة ، ببيعها وإنفاق ثمنها في سبيل الله والمساكين وابن السبيل ، فإذا صارت كسوة الكعبة إلى إنسان فهي ثوب من الأثواب جاز له لبسه ولو كان جنياً ، أو كانت المرأة حائضاً أو نفساء^(٣) .
- ي — الاستشفاء بطيها : إذا أراد أن يستشفى بشيء من طيب الكعبة فليأت بطيب من عنده فليلزقه على الكعبة ثم يأخذه ، ولا يأخذ من طيب الكعبة شيئاً ، لأن طيب الكعبة ملك عام للمسلمين^(٤) .

(١) عبد الرزاق ٧٦/٥ .

(٢) عبد الرزاق ٧٥/٥ .

(٣) المجموع ٤٣٩/٧ .

(٤) المغني ٥٥٦/٣ .

كفارة :

١ - تعريف :

الكفارة : هي كون الزوج مساوياً للزوجة وليس أدنى منها حالاً .

٢ - أحكامها :

اعتبار الكفارة في النكاح (ر : نكاح / ٤ ب) .

كفارة :

١ - تعريف :

الكفارة هي تصرف مخصوص أمر الله تعالى به لمحو ذنب مخصوص .

٢ - ما تجب فيه الكفارة من الآثام :

تجب الكفارة إذا أتى المسلم أحد التصرفات الآتية :

— القتل : وقد فصلنا الكلام على كفارة القتل في (جنائية / ٥ ج) .

— الحنث باليمين : وقد تكلمنا على ذلك في (يمين / ٧) ويشمل كذلك كفارة الإيلاء (ر : إيلاء / ٣ ب) وكفارة تحريم شيء على نفسه (ر : تحريم) .

— الاجهاض : كفارة إسقاط جنين آدمي (ر : إجهاض / ٢) .

— النذر : وقد فصلنا الكلام على ذلك في (نذر / ٣ أ هـ) .

- الظهار : وقد تحدثنا عن ذلك في (ظهار / ٦ أ) .
- إفطار شيء من رمضان بغير عذر : وقد تكلمنا على ذلك في (صيام / ١٤) .
- وطاء الحائض : وقد تكلمنا على ذلك في (حيض / ٥ و ٤) .
- القعود عن صلاة الجماعة والجمعة (ر : صلاة / ٤ أ) و (صلاة / ١٦ ب) .
- إتيان شيء من مخالقات الإحرام (ر : إحرام / ٩) .
- ٣ — الواجب في الكفارة :

الواجب في الكفارة يختلف باختلاف الخطيئة ، كما فصلنا ذلك في مواضعه التي أشرنا إليها في الفقرة المتقدمة ، وهو على كل حال لا يخرج عن : العتق ، أو الكسوة ، أو الإطعام ، أو الصيام ، أو الدم ، أو أمور أخرى مناسبة .

أ — العتق : وهو واجب عند ابن عباس في كفارات : القتل ، والظهار ، والحنث باليمين ، وإفطار شيء من رمضان بغير عذر ، ووطء الحائض في إحدى الروايتين عنه ، والقعود عن صلاة الجمعة مع سماع النداء إليها .

وبذلك نرى ابن عباس كان يرى الإعتاق كفارة .
لجميع الذنوب التي تجب فيها الكفارة وبشروط في الرقبة
المعتقة في كفارة القتل شرطان : الإيمان والبلوغ ، أما
الإيمان : فللقوله تعالى في سورة النساء / ٩٢ ﴿ وَمَنْ قَتَلَ
مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقِيَّةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ وأما البلوغ : فلأن في

كفارة الاعتاق في القتل شبهة البدل عن المقتول ، إذ النفوس ملك لله تعالى ، وكفارة إزهاقها إخراج نفس عن ملكية إنسان إلى ملكية الله تعالى ، فوجبت الكفارة كاملة ، ولا كمال إلا بالبلوغ ، لأن المقتول يكون بالغاً في كثير من الأحيان . قال ابن عباس : لا يجزئ في عتق الرقبة في القتل إلا من صام وصلى^(١) ، أي كان بالغاً مسلماً . أما الإعتاق في غير كفارة القتل فيجزئ فيه الصغير والكافر^(٢) لأن الله تعالى قيد الإعتاق في القتل بإعتاق الرقبة المؤمنة ، ولم يقيدھا في غير القتل .

ب — الكسوة : وهي واجبة في كفارة الحنث باليمين ، وهي ما يدفع الحرّ والقرّ وتصح به الصلاة ، وأدناها ثوب واحد مما تعارفه الناس ، قال ابن عباس : الكسوة ثوب ثوب لكل إنسان ، وقد كانت العباءة تقضي يومئذ عن الكسوة ، وفي رواية قال : عباءة لكل إنسان أو شملة^(٣) — والشملة هي كساء من صوف أو شعر يتغطى به ويتلفف به — .
— وكان ابن عباس يرى أنه لا يجزئ عن الكسوة إخراج قيمتها^(٤) .

(١) تفسير الطبري ١٢٩/٥ وتفسير ابن كثير ٢٣٤/١ وأحكام القرآن للجصاص ٢٢٧/٢ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢٢٧/٢ .

(٣) تفسير الطبري ١٦/٧ .

(٤) المغني ٧٣٨/٨ .

ج - الإطعام : وهو واجب في كفارة الحنث باليمين ، وفي الظهار إذا لم يستطع الصيام (ر : صيام / ٦ أ) ، وفي إفطار رمضان ، كما ذكرنا ذلك في أماكنه .

والواجب فيه أن يكون من القوت الذي يطعم منه أهله في غالب أيامهم ، أو الذي يطعم منه أهله على الجملة ، وهو يشمل الخبز مع الأدم ، قال ابن عباس : كان الرجل يقوت بعض أهله قوتاً دوناً وبعضهم قوتاً فيه سعة ، فقال الله تعالى في سورة المائدة / ٨٩ ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ الخبز والزيت^(١) وقال « أن تطعم كل مسكين من نحو ما تطعم أهلك من الشبع »^(٢) ، ويجوز له أن يعطي كل فقير مداً من بر^(٣) ولا يشترط أن يعطيه الأدم معه^(٤) فإن أعطاه كان حسناً . ولا يجزيه إعطاء قيمة الطعام للفقير^(٥) .

د - الصيام :

(١) وهو واجب في كفارات : القتل ، والظهار ، والحنث

-
- (١) تفسير الطبري ١٥/٧ والقرطبي ٢٧٦/٦ والمحلى ٧٤/٨ .
 (٢) تفسير الطبري ١٥/٧ .
 (٣) عبد الرزاق ٥٠٦/٨ وتفسير الطبري ١٤/٧ وسنن البيهقي ٥٥/١٠ وكنز العمال ٧٣١/١٦ وأحكام القرآن للجصاص ٤٥٧/٢ والمحلى ٧٣/٨ والمغني ١٣٠/٣ و ٣٦٩/٧ .
 (٤) أحكام القرآن للجصاص ٤٥٨/٢ وتفسير الطبري ١٤/٧ وسنن البيهقي ٥٥/١٠ .
 (٥) المغني ٧٣٨/٨ .

باليمن ، وإفطار شيء من رمضان بغير عذر ، كما ذكرنا ذلك في أماكنه .

(٢) وحيثما وجب التكفير في الصيام وجب أن يكون هذا الصيام متتابعاً ، ولا يجزئ فيه التفريق ، أما في كفارتي القتل والظهار فقد نص الله تعالى على وجوب تتابع الصيام فيهما فقال تعالى في كفارة القتل في سورة النساء / ٩٢ ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ وقال في كفارة الظهار في سورة المجادلة / ٤ ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ﴾ وفي كفارة الحنث باليمن يقول ابن عباس « هو الخيار بين هؤلاء الثلاثة — أي العتق أو الاطعام أو الكسوة — الأول فالأول فإن لم يجد من ذلك شيئاً فصيام ثلاثة أيام متتابعات^(١) ، أما المتتابع في كفارة الإفطار في رمضان فإن القياس يقتضيه .

(٣) ولا يقطع تتابع صيام الكفارة ما أفطره الصائم مضطراً ، كإفطار الحائض ، وإفطار المريض مرضاً يخاف عليه منه إن هو تابع الصيام^(٢) .

هـ — الدم : وهو واجب على من ارتكب مخالفة من مخالفات الاحرام (ر : إحرام / ٩) .

و — أمور أخرى مناسبة : منها الصدقة للوطء في الحيض في

(١) تفسير الطبري ٢٠/٧ وأحكام القرآن للجصاص ٤٦١/٢ .

(٢) المغني ٢٦٥/٧ .

إحدى الروایتین عن ابن عباس (ر : حیض / ٥ و ٤)
والتوبة والاستغفار من الذنوب التي لم يُنص فيها على كفارة
معينة .

كفالة :

١ - تعريف :

الكفالة هي : ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة .

٢ - مشروعيتهما :

الكفالة مشروعة بقوله تعالى في سورة يوسف / ٧١ ﴿ قَالُوا
وَأَقْبِلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقِدُونَ ﴾ قالوا نَفَقْدُ صُورَاعِ الْمَلِكِ ، وَلِمَنْ
جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ ، وَأَنَابَهُ زَعِيمٌ ﴿ .
— الكفالة في السلم (ر : بيع / ٦ ز) .

كفر :

١ - أنواعه :

الكفر على نوعين ، كفر لا يخرج المسلم به عن ملة الإسلام ،
كالرشوة ، والتكلم بالقدر (ر : تعزيز / ٤ ج) وعدم العمل
بما أنزل الله من غير جحود (ر : ردة / ٢ ب) وهذا ما
يطلق عليه الفقهاء اسم « فسق » ويرتبون عليه آثاره (ر :
فسق) ونوع يخرج به المسلم عن ملة الإسلام (ر : ردة)
وهو ما يطلق عليه الفقهاء اسم (كفر) ويرتبون عليه آثاره
التي سنتحدث عنها فيما يلي :

٢ - آثار الكفر :

أ - ملاطفة الكافر : قال ابن عباس رضي الله عنه « نهى الله

تعالى المؤمنين بهذه الآية من سورة آل عمران / ٢٧ ﴿ لا

يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ أن

يلاطفوا الكفار^(١) .

ب - لا يقبل من مشركي العرب غير الإسلام (ر : أسر /

٢ أ) .

- تمكين الكافر من القرآن (ر : قرآن / ١١) .

- منع الكفار من دخول الحرم (ر : حرم / ٢ ب ٦) .

- عيادة المسلم المريض الكافر (ر : مرض / ١) .

- تغسيل المسلم الكافر وتكفينه ودفنه (ر : موت /

٢ ب ١) .

- الدعاء للكافر (ر : دعاء / ٦) و (موت /

٢ ب ١) .

- عدم التشبه بالكافرين (ر : موت / ٢ ك) و (صلاة /

٨ ج) .

- الصلاة في معابد الكفار (ر : صلاة / ٨ ج ١) .

- مرور الكافر بين يدي المصلي (ر : صلاة / ٨ ل ١) .

- حجاب المرأة المسلمة من المرأة الكافرة (ر : حجاب /

٣) .

(١) تفسير القرطبي ٥٧/٤ وأحكام القرآن للجصاص ٩/٢ .

- حل أكل ذبائح وصيود أهل الكتاب البرية دون غيرهم ،
وحل أكل الصيود البحرية لجميع الكفار (ر : ذبح /
٢ ب) و (صيد / ٢ أ) و (صيد / ٣ أ) .
- لا يذبح الكافر أضحية ونسك المسلم (ر : أضحية /
٦ أ) .
- عدم دفع شيء من الزكاة للكفار (ر : زكاة / ٨ ج) .
- عدم إحصان الكافر (ر : إحصان / ٢ ب) .
- عدم إقامة الحدود على الكفار (ر : حد / ٤ ب) .
- عدم ولاية الكفار شيئاً من الولايات العامة (ر : قضاء /
٢ ب) ولا الخاصة (ر : نكاح / ٥ ب) .
- قضاء المسلم بين الكفار (ر : قضاء / ٢ هـ) .
- شهادة الكافر (ر : شهادة / ٤ ب) .
- عدم التوارث بين المسلم والكافر (ر : إرث /
٥ د ٣) .
- منع نكاح الكافر المسلمة (ر : نكاح / ٤ أ) .
- نكاح المسلم الكافرة (ر : نكاح / ٣ ب ٢ ب ج) .
- عقد الذمة للكفار وما يترتب على ذلك من الحقوق
والواجبات (ر : ذمة) .
- دفع الكفار الذميين للجزية (ر : جزية) .
- منع الكفار من الإقامة وبناء الكنائس ورفع الصليبان فيما
مصرّه المسلمون (ر : بلد) .
- عدم مشاركة المسلم الكافر في التجارات (ر : شركة /
٢) .

— الجناية على الكفار ، وما يجب فيها (ر : جناية /
٤ ب) .

كفن :

— الكفن هو لباس الميت الذي يُنزل به القبر (ر : موت /
٢ ج) .
— تكفين الميت المحرم (ر : إحرام / ١٠) .

كلام :

١ — تعريف :
الكلام هو النطق بكلمة ذات حرفين فأكثر ذات معنى .
٢ — أحكامه :
— انتقاض الوضوء بالكلام الفاحش (ر : وضوء / ٨ ز) .
— إفساده للصلاة (ر : صلاة / ٨ د ٢) .
— الكلام للفصل بين الصلوات (ر : صلاة / ٦) .
— الامتناع عن الكلام أثناء الخطبة المشروعة (ر : خطبة / ٣ أ)
و (صلاة / ٨ ح) .
— هل النفخ كلام ويفسد الصلاة (ر : صلاة / ٨ د ٢) .
— ما يمتنع عنه المحرم من الكلام (ر : إحرام / ٩ ز) .
— ورود الحجر على الكلام دون الأفعال (ر : حجر / ٣ أ) .

كلب :

— نجاسة الكلب وكيفية تطهير الاناء الذي ولغ فيه (ر : سؤر /
٢ ب ٢) .

- عدم جواز بيع الكلب واعتبار ثمنه سحتاً (ر : بيع / ٢ ج ١) .
- قطع الصلاة بمرور الكلب (ر : صلاة / ٨ ك ١) .

كنز :

الكنز هو المال لم تُؤدَّ زكاته (ر : زكاة / ٢) .

كنيسة :

١ — تعريف :

الكنيسة هي : بيت صلاة اليهود أو النصارى أو غيرهم من أهل الأديان غير الإسلام .

٢ — أحكامها :

— عدم بناء الكنائس فيما مصرّه المسلمون من الأمصار وما أسلم أهلها عليها منها وجزيرة العرب كلها كذلك (ر : بلد) و (أرض / ٣) .

— الصلاة في الكنيسة (ر : صلاة / ٨ ج ١) .

كهانة :

١ — تعريف :

الكهانة هي الإخبار بما يحدث في المستقبل من قبل من يدّعي علم ذلك بناء على خبر علويّ يأتيه مع أنه ليس بنبي .

٢ — حكمها :

لا يجوز لمسلم أن يتعاطى الكهانة ، ولا أن يقصد كاهناً ولا أن

يصدق أقواله ، وكل أجر يتقاضاه الكاهن على كهانته فهو
حرام وسحت (ر : احتشاف / ٢ ج) و (إجارة /
٢ ب ٢) .

حرف اللام

ل

لباس :

- ١ — كان ابن عباس رضي الله عنه يستحب من اللباس الأبيض ، لأن بياض الظاهر ينعكس على بياض الباطن ويقول « البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم »^(١) .
- ٢ — لباس الرجل ولباس المرأة في الصلاة (ر : صلاة / ٧ ج) وفي الإحرام (ر : إحرام / ٩ أ) .
- ٣ — اشتراط طهارة الثوب لصحة الصلاة (ر : صلاة / ٧ ب) .
- ٤ — إسبال الإزار : كره ابن عباس إسبال الإزار للرجال لأنه من عادة الجبابرة والمتكبرين فكان يقول « لا ينظر الله إلى مُسْبِلٍ »^(٢) .
- ٥ — تحريم لبس الحرير على الرجال وحله للنساء ، وإباحة فرشته على الأرض (ر : حرير) .
- ٦ — لبس الخاتم (ر : تختم) .
- ٧ — كراهة الإسراف في اللباس ، وكراهة لبس المخيلة (ر : إسراف / ٢) .

(١) عبد الرزاق ٤٢٥/٣ .

(٢) المحلى ٧٤/٤ .

لحیة :

تخلیل اللحیة فی الوضوء (ر : وضوء / ٦ ب ١ ب) .

لعان :

١ - تعریف :

اللعان علی نوعین : لعان علی قذف الزوجة بالزنا ، ولعان علی جحود الزوج الطلاق .

— أما الأول فهو شهادات مؤكدة بآيمان من كل من الزوجين مقرونة بلعن أو غضب قائمة مقام حد القذف بالزوج وحد الزنا بالزوجة ، وهو الذي سنتحدث عنه هنا .

— وأما الثاني فهو آيمان مؤكدة مقرونة بلعن يحلفها الزوج بأنه ما طلق ، فإن حلفها فهي زوجته ولا تحلف المرأة شيئاً (ر : طلاق / ٩) .

٢ - كيفيته :

ذكر الله تعالى كيفية اللعان في أول سورة النور / ٦ فقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ . وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ * وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنه : إن شهد الرجل خمس شهادات فقد برىء ،

فإن أقرت المرأة بقوله رجعت ، وإن أنكرت شهدت أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ، والخامسة أن يقال لها غضب الله عليك إن كان من الصادقين ، فيدراً عنها العذاب^(١) .

٣ - شروط وجوبه :

يجب اللعان إذا تحققت الشروط التالية :

أ - أن تكون المقدوفة زوجة للقاذف : فإن لم تكن زوجه فلا يجب اللعان ، وهذا الشرط قد نطق به القرآن الكريم فقال تعالى في الآية المتقدمة ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾ .
 - وزوال الزوجية بعد القذف لا أثر له على اللعان ، وعلى هذا فإنه إن قذف زوجته ثم طلقها فله لعانها سواء كان لها ولد أم لم يكن لها ولد^(٢) لأن طلاقه إياها بعد القذف وقبل الملاعنة قرينة على أنه صادق فيما يدعيه . ولكنها قرينة غير كافية لإقامة الحد .

ب - أن يكون القذف بالزنا صراحة أو ضمناً ، أما صراحة فمعروف ، وأما ضمناً فإنه يكون بنفي نسب الولد الذي ولد على فراشه ، وهذا إجماع لا خلاف فيه .

ج - أن يكون القذف بزنا قد حصل أثناء قيام الزوجية قال ابن عباس : إن طلقها ثلاثاً ثم قذفها في العدة لاعنها^(٣) ومفهوم هذا كما أورده ابن قدامة حاكياً مذهب ابن

(١) تفسير الطبري ٦٧/١٨ .

(٢) المغني ٤٠٢/٧ .

(٣) سنن سعيد بن منصور ٣٦٦/١/٣ .

عباس : لو أبان زوجته ثم قذفها بزنا أضافه إلى حال الزوجية يلاعنها ، لأنه قذفٌ مضافٌ إلى حال الزوجية فأشبه ما لو كانت زوجته^(١) أما إن قذفها بزنى قد حصل بعد الفرقة ولو أنها ما زالت في العدة ، فإنه لا يلاعن ، ولكن يقام عليه الحد ، قال ابن عباس رضي الله عنه : إذا طلقها واحدة أو اثنتين ثم قذفها — وهي في العدة — جلد ولا ملاعنة بينهما^(٢) (ر : قذف / ٢ ب ٣) .

د — أن يعجز الزوج أن يقيم البينة على زنا الزوجة ، وهذا الشرط قد نطق به القرآن الكريم حيث قال تعالى في الآية المتقدمة ﴿ ولم يكنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾ والجدير بالذكر أن الزوج في هذه الحالة يعتبر مدّعياً لا شاهداً ، وهذا يعني أنه لو شهد ثلاثة والزوج رابعهم على زنا الزوجة ، فلا يقام حد الزنا على الزوجة ، بل يضرب الثلاثة على أنهم قذفة ، ويلاعن الزوج ، قال ابن عباس في المرأة يشهد عليها ثلاثة بالزنا وزوجها الرابع : ليس عليها رجم ، ويلاعنها زوجها كما تقدم ذلك في (قذف / ٢ أ) و (زنا / ٤ ب) .

٤ — الآثار المترتبة على اللعان :

أ — براءة الزوجة الملاعنة مما اتهمها به زوجها من الزنا ، وعلى هذا فإنه إن قذف الملاعنة قاذف فعليه حد القذف قال

(١) المغني ٤٠١/٧ .

(٢) عبد الرزاق ١٠٣/٧ وابن أبي شيبة ١٤٣/٢ ب والمغني ٤٠١/٧ .

ابن عباس رضي الله عنه : من قذف ابن الملاعنة أو أمه
جُلِدَ^(١) (ر : قذف / ٢ ب ٣) .

ب — قطع نسب الولد الملعن عليه من الأب وإلحاقه بالأم^(٢)
ويترتب على هذا انقطاع التوارث بينه وبين الملعن ،
وصيرورة عصبه أمه عصبه له ، فترثه أمه وإخوته من أمه
وأخواله على حسب ترتبيهم في الإرث (ر : إرث /
٦ ي ١) .

ج — وقوع الفرقة المؤبدة بين المتلاعنين :

(١) وإذا وقعت الفرقة بينهما انقطع التوارث ، قال ابن عباس
رضي الله عنه في الرجل يقذف المرأة ثم تموت قبل أن
يلاعنها قال : يوقف ، فإن أكذب نفسه جُلِدَ الحد وورث
— لأنه بذلك يبقى زوجاً لها — وكذلك إن جاء بالشهود
— على زناها — ورث ، وإن التعن لم يورث^(٣) .

(٢) وإذا وقعت الفرقة وجبت العدة على المرأة ، وعدتها من
ذلك هي عدة المطلقة (ر : عدة / ٣ ج ٥ أ) .

(٣) وهذه الفرقة تقع بانتهاء الزوج من لعانه وإن لم تلاعن
الزوجة ، قال ابن عباس : إذا شهد الرجل خمس
شهادات فقد بريء كل واحد من الآخر^(٤) ، حتى لو

(١) ابن أبي شيبة ١٢٨/٢ ب وسنن الدارمي ٣٦٤/٢ والمغني ٢٣٠/٨ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣٠٤/٣ وتفسير الطبري ٦٧/١٨ .

(٣) سنن سعيد بن منصور ٣٧٠/١/٣ والمغني ٤٠٦/٧ و ٤١٠ .

(٤) تفسير الطبري ٦٧/١٨ .

مات أحدهما قبل أن تلتعن فلا توارث بينهما (ر : إرث /

٣ ب ٢ ب) .

(٤) وهذه الفرقة هي فرقة مؤبدة ، لا يجوز للزوجين أن يعودا إلى بعضهما أبداً قال ابن عباس : ويفرق بينهما فلا يجتمعان أبداً^(١) .

د — براءة الزوج من القذف ، فلا يقام عليه حد القذف بمجرد لعانه ، ولا يقام عليها حد الزنا بمجرد لعانها ، قال ابن عباس : ولا يجلد واحد منهما^(٢) .

لقطة :

١ — تعريف :

اللقطة هي ما حازه المرء من مال لا يعرف مالكه .

٢ — أحكامها :

أ — أخذها : كان ابن عباس رضي الله عنه يفضل إذا وجد أحد لقطة أن يتركها مكانها ، حتى إذا ما عاد صاحبها وجدها ، وكان رضي الله عنه يقول : لا ترفع اللقطة ، لست منها في شيء ، وقال : تركها خير من أخذها^(٣) ، ولكن إن أخذها جاز ، يستوي في ذلك لقطة الحرم وغيره^(٤) .

(١) تفسير الطبري ٦٧/١٨ .

(٢) تفسير الطبري ٦٧/١٨ .

(٣) عبد الرزاق ١٣٨/١٠ وسنن البيهقي ١٩٢/٦ والمحلى ٢٦١/٨ المغني ٦٣١/٥ .

(٤) المغني ٦٤٢/٥ .

ب - تعريفها : فإن أخذ اللقطة وكانت يسيرة كالسوط ونحوه جاز له أن يتصرف بها قبل تعريفها^(١) ، وإن كانت عظيمة لم يجز له أن يتصرف بها قبل أن يعرفها سنة ، لأن الرسول أمر زيد بن خالد أن يعرفها سنة^(٢) .

ج - مآلها : وجملته أنه إذا عرفها فلم تعرف ملكها ملتقطها وصارت كسائر أمواله سواء أكان الملتقط غنياً أم فقيراً^(٣) ثم إن شاء انتفع بها ، وإن شاء تصدق بها ، فإذا جاء صاحبها بعد ذلك وكان المالك قد انتفع باللقطة غريمها له ، وإن كان قد تصدق بها يخير مالکها بين قيمتها ، والأجر ، وأيهما اختار كان له ، قال ابن عباس : اللقطة يتصدق بها ، فإن جاء صاحبها خيرّه ، فإن اختار الأجر كان له الأجر ، وإن اختار ماله كان له ماله^(٤) .

لَمَس :

انظر : مباشرة .

لَهُو :

١ - تعريف :

اللهو هو إضاعة الوقت بلا فائدة فيه .

(١) المحلى ٢٦٦/٨ .

(٢) المغني ٦٣٢/٥ والحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود في اللقطة ، والترمذي في الأحكام والإمام مالك في الموطأ في الأفضية .

(٣) المغني ٦٣٧/٥ .

(٤) عبد الرزاق ١٤٠/١٠ والمحلى ٢٦٦/٨ .

٢ - حكمه :

أ - اللهو بجميع أصنافه محرم سواء أكان من صنف الألعاب كلعب الشطرنج^(١) أو من الأصوات كالغناء (ر : غناء) أو من صنف استعمال الآلات كآلات الموسيقى قال ابن عباس : الدف حرام ، والمعازف حرام ، والكوبة حرام ، والمزمار حرام^(٢) .

ب - ما أمكن استعماله من أصناف اللهو في منفعة مشروعة حلّ استعماله ، ومن المنافع المشروعة إظهار الفرح في مواسم الفرح كالأعياد والختان والنكاح ونحو ذلك ، فقد روى ابن أبي شيبة أن ابن عباس رضي الله عنه حين ختن بنيه دعا اللاعبين فأعطاهم أربعة دراهم أو قال ثلاثة^(٣) (ر : ختان / ٣ أ) وروى ابن ماجة عن ابن عباس قال : أنكحت عائشة ذات قرابة لها من الأنصار ، فجاء رسول الله فقال : أهديتم الفتاة ؟ قالوا : نعم ، قال : أرسلتم معها من يغني ؟ قالت : لا ، فقال رسول الله ﷺ : إن الأنصار قوم فيهم غزل ، فلو بعثتم معها من يقول : أتيناكم ، أتيناكم ، فحيانا وحياكم . ومن المنافع المشروعة : تأمين متطلبات الطفولة ،

(١) المغني ١٧١/٩ .

(٢) سنن البيهقي ٢٢٢/١٠ والمحل ٥٩/٩ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢١٤/١ .

ولذلك حلّ هو الأطفال بالأصنام الصغيرة ، فقد قال ابن عباس : كنا نصوم عاشوراء ويصومه صبياننا الصغار ونذهب إلى المسجد الحرام فنجعل لهم اللعبة من العهن^(١) .

ج — اعتبار اللهو المحرم مخلاً بالعدالة وامنعاً من قبول الشهادة (ر : شهادة / ٤ ج) .

لواطه :

اللواطه هي الوطء في الدبر (ر : دبر / ٣ ب) .

ليل :

قيام الليل (ر : صلاة / ٢٥ ب) .

ليلة القدر :

١ — كان ابن عباس يقول إنها سميت ليلة القدر لأنه يقدر فيها ما يكون في تلك السنة من خير ومصيبة ورزق وبركة^(٢) .

٢ — كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن ليلة القدر هي ليلة السابع والعشرين من رمضان^(٣) وقد أورد لنا الإمام عبد الرزاق

(١) كشف الغمة ١/ ١٩٩ .

(٢) المغني ٣/ ١٧٩ .

(٣) المغني ٣/ ١٨٠ والمجموع ٦/ ٤٩٩ .

الصنعاني محاورة جرت بين عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس في ذلك فقال : دعا عمر بن الخطاب أصحاب رسول الله ﷺ فسألهم عن ليلة القدر ؟ فأجمعوا أنها في العشر الأواخر ، قال ابن عباس : فقلت لعمر : إني لأعلم أي ليلة هي ، قال : وأي ليلة هي ؟ فقلت : سابعة تمضي ، أو سابعة تبقى ، من العشر الأواخر ، فقال عمر : ومن أين علمت ذلك ؟ فقال : خلق الله سبع سماوات ، وسبع أرضين ، وسبعة أيام ، وإن الدهر يدور في سبع ، والطواف بالبيت في سبع ، ورمي الجمار سبع .. لأشياء ذكرها ، فقال عمر : لقد فطنت لأمر ما فطنا له ^(١) .

٣ — ومقتضى هذه المحاورة أنه يحتمل أن تكون ليلة القدر هي ليلة الرابع والعشرين من رمضان ، وهي أول السبع الأخير من رمضان ، وهذا ما حكاه ابن كثير في ليلة القدر عن ابن عباس ^(٢) .

(١) عبد الرزاق ٢٤٦/٤ وتفسير ابن كثير ٥٣٣/٤ .

(٢) تفسير ابن كثير ٥٣٣/٤ .

حرف الميم

م

ماء :

١ - الماء المطلق :

انعقد الاجماع على أن الماء النابع من الأرض والنازل من السماء طاهر في نفسه مطهر لغيره مهما كان لونه أو طعمه أو رائحته (ر : نجاسة / ٢ و ٣) .

٢ - ماء البحر :

ويعتبر ماء البحر مما ينبع من الأرض ، فهو طاهر مطهر قال ابن عباس : « هما بجران هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج لا يضرك من أيهما توضأت »^(١) .

٣ - الماء المسخن :

ولا أثر لتسخين الماء في طهارته ولا في صلاحيته للتطهير ، فيجوز الوضوء والغسل بالماء المسخن بغير كراهة . وقد دخل ابن عباس حماماً بالجحفة فاغتسل بمائها الساخن^(٢) وقال : إنا ندهن بالدهن وقد طبخ على النار ، وتوضأ بالحميم وقد غُلِيَ على النار^(٣) .

(١) عبد الرزاق ٩٥/١ وكتر العمال ٥٧٧/٩ .

(٢) المغني ١٦/١ .

(٣) ابن أبي شيبه ٥/١ ب وكتر العمال ٥٠٦/٩ .

٤ - حد الماء القليل والكثير :

كان ابن عباس رضي الله عنه يعتبر قلة الماء وكثرته بالكيل ،
ففي رواية عنه أن الماء الكثير ما كان قلتين ، حيث يقول : إذا
بلغ الماء قلتين فصاعداً لم ينجسه شيء^(١) .

- وفي رواية أخرى عنه أن الماء الكثير ما بلغ أربعين غرباً^(٢)
والحقيقة أن أربعين غرباً تعادل قلتين .

- وفي رواية ثالثة عنه أن الماء الكثير ما بلغ ذنوبين ، فقد قال
رضي الله عنه : إذا كان الماء ذنوبين لم ينجسه شيء^(٣) والذنوب
هو الدلو العظيم ، وهو يقارب القلة .

٥ - مخالطة الماء غيره من الطاهرات :

الطاهرات التي تخالط الماء إما أن تكون جامدة أو سائلة ،
والسائلة إما أن تكون لها أوصاف كالخل واللبن ، أو ليست لها
أوصاف كالماء المستعمل .

أ - مخالطة الجامدات : فإذا خالطت الجامدات الطاهرة الماء
فإنها لا تخرجه عن طهوريته إلا إذا أفقدته صفته من الرقة
والسيلان وأكسبته صفتها في ذلك ، وبناء على ذلك فإن
ابن عباس يرى أن الجنب إذا غسل رأسه بالماء الذي
غليت فيه زهرة الخطمي ، أجزأه ذلك عن غسل رأسه في
غسل الجنابة^(٤) وإذا توضأ الرجل بالنبذ الذي لا يسكر

(١) سنن البيهقي ١/٢٦٢ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٤٠ .

(٣) ابن أبي شيبة ١/٢٤ والمغني ١/٢٥ والمجموع ١/١٦٣ .

(٤) المحلى ١/٢٠٠ .

صح وضوءه^(١)

ب — مخالطة المائعات ذات الأوصاف : أما إذا خالط الماء

شيء من المائعات التي لها أوصاف كالخل واللبن ونحوهما فإنها لا تخرجه عن طهوريته إلا أن تظهر فيه صفاتها .

ج — مخالطة المائعات التي لا أوصاف لها : أما إذا خالط الماء

شيء من المائعات التي لا أوصاف لها ، كالماء المستعمل في رفع الحدث فإن الماء لا يخلو من أن يكون كثيراً أو قليلاً :

(١) فإن كان الماء كثيراً — والكثير عند ابن عباس ما بلغ قلتين أو ذنوبين أو أربعين غرباً — أو كان جارياً ، فإن هذه المخالطة لا تؤثر فيه ، قال ابن عباس رضي الله عنه إذا كان الماء قلتين فصاعداً لم ينجسه شيء^(٢) وقال : الحوض لا يغتسل فيه الجنب إلا أن يكون أربعين غرباً^(٣) وقال : إن أصابتك جنابة ومررت بغدير فاغترف منه اغترافاً فاصببه عليك ، وإن سال فيه فلا تبال ، ولا تدخل فيه إن استطعت^(٤) .

(٢) وإن كان الماء قليلاً — وهو ما كان أقل من قلتين أو

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣٨٦/٢ .

(٢) سنن البيهقي ٢٦٢/١ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٣٤٠/٣ .

(٤) عبد الرزاق ٩٠/١ والجصاص ٣٤٤/٣ .

أربعين غرباً — فإن هذه المخالطة لا تؤثر فيه إلا أن تفحش ، وقد تقدم قول ابن عباس : « الحوض لا يغتسل فيه الجنب إلا أن يكون أربعين غرباً » والانغماس فيه كثير فاحش ، أما إذا لم تفحش وكانت رشاشاً ، أو غمس يد أو نحو ذلك فإنها لا تؤثر فيه ، فقد قال رضي الله عنه في الرجل يغتسل من الجنابة فينتضح في إنائه من غسله ؟ قال : لأبأس به^(١) ، و (ر : حمام / ٢ ب) .

(٣) الاغتسال في الماء الراكد ، وفي الماء الجاري (ر : غسل / ٤ ج) .

٦ — مخالطة النجاسة الماء :

الماء إما أن يكون قليلاً أو كثيراً :

أ — فإن كان الماء قليلاً : فإنه ينجس بمجرد وقوع النجاسة فيه ، سواء ظهرت فيه أوصافها أم لم تظهر^(٢) كما حكى ذلك الجصاص عنه ، وحكى غيره عنه أنه لا ينجس إلا إذا ظهرت أوصاف النجاسة فيه^(٣) .

ب — أما إذا كان الماء كثيراً : فإنه لا ينجس إلا إذا ظهرت آثار النجاسة فيه رواية واحدة عن ابن عباس رضي الله عنه ، فقد سقط رجل — زنجي — في زمزم فمات فيها ، فأمر ابن عباس أن تسد عيونها وتنزع ، قيل له : إن فيها

(١) ابن أبي شيبة ١٢/١ ب وعبد الرزاق ٩٢/١ سنن البيهقي ٢٣٦/١ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٤٤ .

(٣) نيل الأوطار ٤٠/١ والمغني ٢٤/١ والمجموع ١٦٣/١ .

عيناً قد غلبتنا ، قال : إنها من الجنة ، فأعطاهم مطرفاً من خز فحشوه فيها ، ثم نزع ماؤها حتى لم يبق فيها نتن^(١) ، ويحتمل أن نزعها لا لتنجسها بموت الزنجي فيها ، ولكن لقطع النتن الذي فيها (ر : موت / ٢ أ) .

— أما ما روي عنه أنه مرَّ بغدير فيه جيفة فأمر بها فنحيت ثم توضأ منه^(٢) فإنه يحمل على أن الماء لم يتأثر برائحة هذه الجيفة .

— أما قوله رضي الله عنه : « إن الماء لا يجنب » فيعني أن الماء لا ينجس بإزالة الحدث به ، حيث يبقى طاهراً ، وإن كانت تسلب منه القدرة على التطهير بذلك ، فقد قال ابن عباس : « ليس على الماء جنابة ، إذا سبقته يده فأدخلهما في الماء وهو جنب قبل أن يغسلهما فلا بأس »^(٣) وسئل عن حوض الحمام يغتسل منه الجنب وغير الجنب فقال : إن الماء لا يجنب^(٤) .

— أما قوله « إن الماء لا ينجسه شيء »^(٥) فيعني أنه لا ينجسه شيء إلا أن تظهر آثار النجاسة فيه ، جمعاً بين أقواله رضي الله عنه .

(١) عبد الرزاق ٨٢/١ وسنن البيهقي ٢٦٦/٦ وابن أبي شيبة ٢٦/١ ب والمحلى ١٤٥/١ وأحكام القرآن للجصاص ٣٤٤/٣ والمجموع ١٦٣/١ .

(٢) عبد الرزاق ٧٩/١ .

(٣) عبد الرزاق ٩١/١ .

(٤) عبد الرزاق ٢٩٨/١ وابن أبي شيبة ١٩/١ وأحكام القرآن للجصاص ٣٤٠/٣ .

(٥) سنن البيهقي ٢٣٦/١ والمحلى ١٦٨/١ و ١٤٦ .

٧ - تطهير الماء :

إذا تنجس الماء القليل فإنه لا يمكن تطهيره ، وحكم بنجاسته أبداً قال ابن عباس رضي الله عنه « إنما جعل الله الماء يطهر ولا يطهر »^(١) .

٨ - سؤر الحائض :

سؤر الإنسان طاهر مطهر سواء أكان طاهراً أم جنباً ، فقد قال رضي الله عنه لابأس بفضل شراب المرأة حائضاً أو غير حائض ، هي أنظف ثياباً وأطيب ريحاً^(٢) .

٩ - فضل ظهور المرأة الحائض :

الحيض نجاسة معنوية قاصرة على الحائض لا تتعداها إلى غيرها ، وعلى هذا فإن الحائض إذا مست الماء بقي الماء طاهراً ، قال ابن عباس : لابأس بفضل المرأة حائضاً كانت أم غير حائض إن لم يكن بيديها بأس^(٣) .

١٠ - اتخاذ المطاهر على أبواب المساجد :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أنه لابأس باتخاذ المطاهر على أبواب المساجد ليتوضأ الناس منها ، لأن ماء الوضوء طاهر لا يضر المسجد شيئاً إذا انتقل شيء منه إليه ، فقد روى عبد الرزاق أن ابن عباس رخص بالمطاهر على أبواب المساجد ليتوضأ منها الناس ، واتخذها هو رضي الله عنه^(٤) .

(١) عبد الرزاق ٧٨/١ و ٢٩٧ وسنن البيهقي ٢٣٦/١ وكنز العمال ٥٧٦/٩ .

(٢) ابن أبي شيبة ٦/١ ب وعبد الرزاق ١٠٦/١ وكنز العمال ٥٧٧/٩ .

(٣) عبد الرزاق ١٠٧/١ .

(٤) مصنف عبد الرزاق ٧٣/١ .

- ١١ — ماء زمزم (ر : زمزم) .
١٢ — الماء يشرب منه الإنسان والحيوان (ر : سؤر) .
١٣ — فقد الماء أو التضرر من استعماله يبيح التيمم (ر : تيمم /
٢ أ) .

مؤتم :

المؤتم هو الذي يقتدي بغيره في الصلاة (ر : صلاة /
١٤ ج) .

مباشرة :

- ١ — تعريف :
المباشرة تعني الإفضاء :
— فمباشرة المرأة تعني الإفضاء إليها إما بمجرد الملامسة ووضع
البشرة على البشرة وإما بما هو أكثر من ذلك ، كالتقبيل والضم
والمداعبة ونحو ذلك .
— ومباشرة الفعل تعني فعله من غير واسطة .
٢ — مباشرة النساء :
— مباشرة النساء لا تنقض الوضوء عموماً (ر : وضوء /
٨ ج) ولا الصيام (ر : صيام / ٨ و) .
— لكن يمتنع على المعتكف والمحرم مباشرة النساء بأكثر من
اللامسة (ر : اعتكاف / ٤) و (إحرام / ٩ ز) ، ويمتنع
الشاب — عموماً — عن مباشرة الحائض ، ويرخص ذلك

للشيخ (ر : حيض / ٥ و) .

٣ — مباشرة التصرفات :

— جميع الآثار في الوكالة تعود إلى الأصل ، لا إلى الوكيل المباشر (ر : وكالة) .

— إذا اجتمع في فعل السبب والمباشرة ترتبت الآثار على المباشرة ، فمن وضع حجراً في الطريق ، فألقى عليه آخر طفلاً فكسر يده ، كانت المسؤولية على المُلقي لا على الواضع لأن الموقع مباشر ، والواضع متسبب .

— ويقوم السبب مقام المباشرة عند انعدامها ، فمن حفر حفرة في الطريق ، فوقع فيها إنسان فمات ، دفع الحافر ديته ، لأنه متسبب مع انعدام المباشر .

— وتسقط المسؤولية عن المباشر إذا كان مكرهاً ، وتترتب على المكره (ر : إكراه) .

متعة :

١ — متعة الطلاق :

وهي ما يهديه المطلق إلى مطلقته حين الطلاق (ر : طلاق / ١٠ هـ) .

٢ — نكاح المتعة :

أ — تعريف : نكاح المتعة هو النكاح الموقت بلفظ التمتع .

ب — مشروعيته : اختلفت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه في مشروعية نكاح المتعة :

(١) ففي رواية عنه رضي الله عنه أن نكاح المتعة مشروع لم ينسخ^(١) ، ويستدل على صحة هذه الرواية عنه أنه رضي الله عنه كان يقرأ قوله تعالى في سورة النساء / ٢٤ ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ هكذا ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾^(٢) ثم في درجة هذه المشروعية عنه ، حكى عنه بعضهم الإباحة المطلقة^(٣) .

— وحكى عنه البعض الآخر الإباحة للمضطر دون غيره ، فقد روى البخاري عن أبي جهمرة قال : سألت ابن عباس عن متعة النساء ؟ فرض فيها ، فقال له مولى له : إنما ذلك في الحال الشديد وفي النساء قلة أو نحوه ، قال ابن عباس : نعم^(٤) .

— وقال سعيد بن جبيرة : قلت لابن عباس : ماذا صنعت ؟ ذهبت الركائب ، بفتياك وقال فيها الشعراء ، قال : وما قالوا : قال : قال الشاعر :

أقول للشيخ لما طال مجلسه

يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس

(١) عبد الرزاق ٧٣/١ .

(٢) عبد الرزاق ٤٩٨/٧ وأحكام القرآن للجصاص ١٤٧/٢ وتفسير القرطبي ١٣٠/٥ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ١٤٧/٢ .

(٤) البخاري في النكاح باب النهي عن نكاح المتعة ، وانظر : فتح الباري ١٦٧/٩ .

يا صاح هل لك في بيضاء بهكنة
تكون مثواك حتى مصدر الناس
فقال ابن عباس : ما هذا أردت ، وما بهذا أفيت ،
إن المتعة لا تحل إلا للمضطر إنما هي كالهيئة والدم ولحم
الخنزير^(١) ، وهذا ما يفهم من قول ابن عباس : يرحم الله
عمر ، ما كانت المتعة إلا رخصة من الله رحم بها أمة
محمد ، فلو لا نهيها عنها ما احتاج إلى الزنا إلا شقي^(٢) ،
وعلى هذا يحمل ما روي عنه من قوله « المتعة هي حرام
كالهيئة والدم ولحم الخنزير »^(٣) فهذه العبارة أوردتها ابن
عباس — كما رأينا — في معرض بيان أنها لا تحل إلا
للمضطر ، فقطعها بعض الرواة الذين أرادوا تنزيه ابن
عباس عن الفتيا بالمتعة — عن سياقها ليثبتوا تحريم المتعة
عن ابن عباس رضي الله عنه .
وأرى أن كل ما روي عن ابن عباس في إباحة المتعة^(٤)
محمول على إباحتها في حالة الاضطرار .

(٢) وفي رواية أخرى عنه أن المتعة منسوخة فقد أخرج الترمذي

(١) سنن البيهقي ٢٠٥/٧ والاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ١٨٠ والمغني
٦٤٤/٦ .

(٢) عبد الرزاق ٤٩٧/٧ وتفسير القرطبي ١٣٠/٥ .

(٣) سنن البيهقي ٢٠٥/٧ .

(٤) انظر : فتح الباري ١٦٨/٩ نسخة السعودية وعبد الرزاق ١٦٨/٧ وكنز العمال
٥١٩/١٦ وأحكام القرآن للخصاص ١٤٧/٢ والحلي ٥١٩/٩ وتفسير القرطبي
١٣٢/٥ .

في سننه عن ابن عباس : إنما كانت المتعة في أول الإسلام ، كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم ، فتحفظ له متاعه ، وتصلح له شئاً ، حتى إذا نزلت الآية من سورة المؤمنون / ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ قال ابن عباس : « فكل فرج سواهما حرام »^(١) .

قال ابن بطال : روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس إباحة المتعة — أقول : يعني الإباحة حين الاضطراب — وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة ، وإجازة المتعة عنه أوضح^(٢) وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ما معناه : الروايات الواردة في رجوع ابن عباس عن إباحة نكاح المتعة يقوى بعضها بعضاً^(٣) .

ج — أحكام المتعة : نكاح المتعة نكاح ذو طبيعة خاصة ، ولذلك فإن له أحكامه الخاصة به عند ابن عباس رضي الله عنه منها :

(١) أن العقد فيه لا يحتاج إلى ولي ولا شهود — كما حكى المهدي عن ابن عباس^(٤) .

(٢) إذا انقضت المدة المعقود عليها تحصل الفرقة بين الزوجين

(١) الترمذي في النكاح باب تحريم المتعة .

(٢) فتح الباري ١٧٣/٩ .

(٣) فتح الباري ١٧٣/٩ .

(٤) تفسير القرطبي ١٣٢/٥ .

من غير طلاق ، ويكفيها من العدة أن تستبرئ رحمها
بحيضة .

(٣) إذا مات أحد الزوجين في حال قيام الزوجية فإن الآخر لا
يرثه .

(٤) إذا حصل ولد من هذا النكاح فإن نسب الولد إلى الأب
قال عمار مولى الشريد : سألت ابن عباس عن المتعة ،
أسفاح أم نكاح ؟ قال : لا سفاح ولا نكاح ، قلت : فما
هي ؟ قال المتعة كما قال الله تعالى ، قلت : هل عليها
عدة ؟ قال : نعم حيضة ، قلت : يتوارثان ؟ قال :
لا^(١) .

٣ — متعة الحج :

أن يأتي بالعمرة في أشهر الحج ثم يتحلل منها ، ويقوم حلالاً إلى
أيام الحج فيحرم من مكة ويحج مع الناس ، وقد استوفينا كلام
ابن عباس على ذلك في (حج / ١٢ ج) .

مخارجة :

انظر : إرث / ٨ .

مخاطرة :

انظر : مراهنه .

(١) تفسير القرطبي ١٣٢/٥ .

مخرج :

حل المخارج لإخراج الناس من الحرج (ر : يمين / ٥) .

مدبر :

المدبر هو الرقيق الذي عُلق عُنُقُه على موت مالكه (ر : رق / ٢ ج) .

مذي :

١ — تعريف :

المذي هو السائل اللزج الذي يخرج من الذكر عند الإثارة الجنسية .

٢ — نجاسته ووجوب الوضوء منه :

اختلفت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه في المذي :

— فقد نقل ابن قدامة عن ابن عباس أن المذي ليس بنجس ، ولا يجب الوضوء منه ، قال ابن عباس رضي الله عنه المذي عندي بمنزلة البصاق والمخاط ^(١) يعني أنه شيء مستقذر وليس بنجس .

— وروى عبد الرزاق عنه أن المذي نجس ويجب الوضوء منه ، فقد قال رضي الله عنه للمذي أمذى : اغسل ذكرك وما أصابك ،

(١) المغني ٨٦/٢ .

ثم توضأ وضوءك للصلاة»^(١) وقال : من المذي والودي
الوضوء^(٢) و (وضوء / ٧ أ) .

مراهنة :

١ — تعريف :

المراهنة هي أن يتبارى شخصان على شيء يكون أو لا يكون ،
ومن صدق قوله فله على الآخر كذا وتسمى أيضاً المخاطرة .

٢ — حكمها :

كان ابن عباس يرى حرمة المراهنة ، ويعتبرها نوعاً من القمار ،
ويقول : إن المخاطرة — أي المراهنة — قمار ، وإن أهل
الجاهلية كانوا يخاطرون على المال والزوجة ، وقد كان ذلك
مباحاً إلى أن ورد تحريمه ، وقد خاطر أبو بكر المشركين ، حين
نزلت الآية الأولى من سورة الروم ﴿ أَلَمْ غَلَبَتْ الرُّومُ فِي أَدْنَى
الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾ ثم
حُظِرَ ذلك ونسخ^(٣) .

مرأة :

— كان ابن عباس رضي الله عنه يرى بأن للمرأة من الحق والحرمة
على زوجها مثل الذي عليها في إحسان الصحبة والمعاشرة^(٤)

(١) عبد الرزاق ١/١٥٩ .

(٢) عبد الرزاق ١/١٥٩ وانظر الأم ٧/٢٤٧ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ١/٣٢٩ .

(٤) تنوير المقباس ٣١ .

- حجاب المرأة (ر : حجاب) و (زينة / ٣) .
- حيض المرأة (ر : حيض) ونفاسها (ر : نفاس) واستحاضتها (ر : استحاضة) .
- أذان المرأة (ر : أذان / ٤) .
- إقامة المرأة للصلاة (ر : إقامة / ١ أ) .
- لباسها في الصلاة (ر : صلاة / ٧ ج) .
- مرورها بين يدي المصلي (ر : صلاة / ٨ ك ١) .
- إتيانها صلاة الجمعة (ر : صلاة / ١٦ و) .
- كفن المرأة (ر : موت / ٢ ج ١) .
- أحق الناس بغسل المرأة والصلاة عليها (ر : موت / ٢ ب ٢) .
- تقديم الذكر على الأنثى في الصلاة على الميت عندما يُصَفَّون معاً (ر : صلاة / ١٨ د ٢) .
- اتباعها الجنائز (ر : موت / ٢ ل) .
- كراهة صيامها النفل وزوجها حاضر بغير إذنه (ر : صيام / ٦ هـ) و (نكاح / ١٠ ج) .
- الرخصة في إفطارها إذا كانت حاملاً أو مرضعاً (ر : صيام / ٩ د) .
- اشتراط وجود المحرم لوجوب الحج عليها (ر : حج / ٦ د ٤) و (سفر / ٥) .
- لباسها في الإحرام (ر : إحرام / ٩ أ ٥) .
- كشف وجهها في الإحرام (ر : إحرام / ٩ أ ٥) .

- لا رمل على المرأة في طواف ولا في سعي (ر : حج / ١٧ هـ) .
- عدم رفع صوتها بالتلبية (ر : تلبية / ٤) .
- حيضها قبل طواف الوداع (ر : حج / ٣١) .
- نكاح المرأة وكل ما يتعلق بذلك من المحرمات وغيرها (ر : نكاح) .
- التسري بالإماء (ر : تسري) .
- طلاق المرأة (ر : طلاق) .
- عدة المرأة (ر : عدة) .
- إرث المرأة (ر : إرث / ٦ د هـ و ز ح ط) .
- عدم أيلولة الولاء إلى النساء (ر : إرث / ٣ أ) و (إرث / ٦ ي ٢) .
- شهادة المرأة (ر : شهادة / ٥ ج) و (رضاع / ٣) .
- حق الرجل في تأديب زوجته (ر : تأديب) .
- عدم قتل المرأة في الردة (ر : ردة / ٤ ب ٢) .
- الجناية على المرأة وما يجب فيها (ر : جناية / ٤ أ) .
- اشتراك المرأة في الغزو (ر : جهاد / ٧٠) .
- ترك قتلها في الحرب (ر : جهاد / ٨) وفي الأسر (ر : سبي) .
- عدم الإسهام لها من الغنيمة (ر : غنيمة / ٣ أ ٢) .
- سبي نساء المحاربين من الكفار دون البغاة من المسلمين (ر : سبي) .

— مساواة المرأة مع الرجل في الهبة (ر : هبة / ٢ د) .

مرض :

١ — عيادة المريض الكافر :

قال ابن عباس رضي الله عنه : « يعود المسلم الكافر ، يقول : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ؟ فإذا خرج قال : اللهم أهلكه وأرج المسلمين منه واكفهم مؤنته »^(١) .

٢ — صلاة المريض : (ر : صلاة / ٩ ب) و (سجود / ٢ ب) .

— الترخيص للمريض بترك الصيام ، امتداد مرضه إلى الموت ، شفاء المريض الذي أفطر رمضان ثم موته قبل قضاء ما أفطره من رمضان (ر : صيام / ٩ ب ج) .

— بيع المريض مرضاً لا ينتفع به معه (ر : بيع / ٢ ج ٢) .

— تبرع المريض مرض الموت (ر : تبرع) و (صدقة / ٣) .

— عدم اعتبار المرض إحصاراً (ر : إحصار / ٢) .

— طلاق المريض مرض الموت (ر : طلاق / ٤ هـ) .

— إباحة لبس الحرير للمريض (ر : حرير / ٢) .

— ليس على المعتكف عيادة المريض (ر : اعتكاف / ٤ ب) .

مرضع :

— الترخيص للمريض بإفطار رمضان (ر : صيام / ٩ د) .

(١) عبد الرزاق ٣٥/٦ .

مرورة :

السعي بين الصفا والمرورة (ر : حج / ١٩) .

مزارة :

١ — تعريف :

المزارة هي دفع الأرض لمن يزرعها أو يعمل فيها والزرع بينهما .

٢ — مشروعيتها :

اختلف العلماء في حكاية مذهب ابن عباس في مشروعية المزارة تبعاً لاختلافهم في تفسير ما أُثِرَ عن ابن عباس في ذلك .

— فذهب جماعة إلى أن ابن عباس كان يرى عدم مشروعية المزارة^(١) ، لما رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لا تكرى الأرض البيضاء إلا بالذهب والورق^(٢) وقال رجل لابن عباس : أتقبل منك الأبلّة بمائة ألف ؟ قال فضربه ابن عباس مائة وصلبه حياً وقال : القبالات حرام^(٣) ، وأتاه رجل فقال : آخذ الأرض أتقبلها ، أرض جزية ، فأعمرها وأؤدي خراجها ، فنهاه ، ثم جاءه آخر فنهاه ، ثم جاءه آخر فنهاه ، ثم قال : لا

(١) انظر : الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ١٧١ والمحلى ٢٢٣/٨ والمغني ٣٨٣/٥

ونيل الأوطار ١٠/٦ وغيرها .

(٢) المحلى ٢٢٣/٨ .

(٣) الأموال ٧٠ .

تعمد إلى ما وَلَّى الله هذا الكافر فتخلعه من عنقه وتجعله في عنقك ، ثم تلا قوله تعالى في سورة التوبة / ٢٩ ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(١) .

— وذهب جماعة آخرون إلى أن ابن عباس رضي الله عنه كان يبيع المزارعة ^(٢) ويأخذون ذلك مما رواه عمرو بن دينار قال : إن رسول الله نهى عنها ، فذكرته لطاوس فقال : قال ابن عباس إن رسول الله لم ينه عنها ولكن قال : لمنح أحدكم أرضه أخاه خير له من أن يأخذ خرجاً معلوماً ^(٣) ، وعن عبد الكريم الجزري قال ، قلت لسعيد بن جبیر : إن عكرمة يزعم أن كراء الأرض لا يصلح ، فقال : كذب عكرمة ، سمعت ابن عباس يقول : إن خير ما أنتم صانعون في الأرض البيضاء أن تكروها بالذهب والفضة ^(٤) .

والظاهر — والله أعلم — أن مذهب ابن عباس في ذلك هو جواز المزارعة ، لما ذكرناه مما أثر عنه في ذلك ، ولأن ما أثر عنه في منع المزارعة ليس بقاطع في المنع فأثر سعيد بن جبیر

(١) عبد الرزاق ٩٣/٦ و ٣٣٧/١٠ والأموال ٧٨ .

(٢) المغني ٣٨٣/٥ .

(٣) البخاري في المزارعة باب إذا لم يشترط السنين ، والنسائي في المزارعة ، وأبو داود في المزارعة ، وانظر المغني ٣٨٥/٥ وكشف الغمة ٢٥/٢ .

(٤) عبد الرزاق ٩١/٨ و ٩٢ و البخاري تعليقاً في المزارعة باب كراء الأرض ، والنسائي في المزارعة باب اختلاف الألفاظ .. وسنن البيهقي ١٣٣/٦ والمغني ٣٩٤/٥ .

« لا تكري الأرض البيضاء بالذهب والورق » أصله « إن خير ما أنتم صانعون في الأرض البيضاء أن تكروها بالذهب والفضة » وهي الرواية الأصح عنه ، فتصرف بعض الرواة باللفظ فقال : « لا تكري الأرض .. » بدلاً من « إن خير ما أنتم صانعون » وشتان ما بين اللفظين ، فالأول يفيد المنع ، ولكن الثاني يفيد الجواز ، ولكن كراء الأرض بالذهب والفضة خير منه .

أما معاوية ابن عباس الرجل الذي أغراه بأن يتقبل منه الأبله بمائة ألف ، وقوله : القبالات حرام ، فهو لا يفيد عدم مشروعية المزارعة ، ولكنه يفيد أن المزارعة لا تجوز بكيل معلوم ، لما في ذلك من الغرر ، فقد لا تغل الأرض الكيل المسمى .

وأما نهي ذلك الرجل عن تقبل الأرض من أراضي الجزية على أن يزرعها ويؤدي خراجها ، فإنه لا يفيد النهي عن المزارعة ، ولكنه يفيد النهي عن قبول المسلم دفع الجزية — جزية الأرض — عن الكافر ، لأن الجزية عنوان الصغار ، وسياق الحديث يدل على ذلك .

٣ — شرط المزارعة :

كان ابن عباس رضي الله عنه يشترط في المزارعة ألا يشترط صاحب الأرض أو العامل أن يكون له مما تخرج الأرض قدراً معيناً ، كمائة كيل مثلاً ، وعليه أن يسمى نسبة معينة بالثلث والربع ونحو ذلك ، ولذلك رأيناه فيما تقدم ينكر على من

يعرض عليه بأن يتقبل منه الأبلّة بمائة ألف مما يخرج منها ، لما في ذلك من الغرر ، كما تقدم .

مزدلفة :

حكم المبيت بمزدلفة للحاج (ر : حج / ٢٢) .

مسافر :

انظر : سفر .

مسجد :

١ — تعريف :

المسجد هو البناء الذي يقام لتقام فيه صلاة المسلمين .

٢ — تزئين المساجد :

كان ابن عباس يرى أن المسجد لإقامة الصلاة وتحقيق الصلة بالله تعالى ، ولذلك وجب أن يكون بناؤه يساعد على ذلك ، ويشعر بتواضع المسلم وذله بين يدي الله تعالى ، وارتفاع البناء ، وكثرة شرفه ، وزخرفته يخل بهذه الغاية الشريفة ، فقد كان رضي الله عنه يقول : « أمرنا أن نبني المساجد جمّاً^(١) والمدائن شرفاً^(٢) » ، وقال : لتزخرفن المساجد كما زخرفت اليهود

(١) أي بغير شرف .

(٢) ابن أبي شيبة ٤٨/١ .

والنصارى^(١) .

٣ - التطهر في المسجد :

يجوز الوضوء في المسجد ، ولا يجوز الاغتسال فيه لما يرافق الاغتسال من كشف للعورات ، قال ابن عباس رضي الله عنه « لا أحلّها - أي زمزم - لمغتسل يغتسل في المسجد ، وهي لشارب ومتوضئ جلّ »^(٢) و (ر : جنابة / ٣ ج) و (حيض / ٥ د) .

٤ - إدخال الأطفال إليه :

كان ابن عباس لا يمنع أطفال المسلمين من دخول المسجد ، واللعب به بما لا يشوش على المصلين ، فقد كان يقول : كنا نصوم عاشوراء ويصومه صبياننا الصغار ونذهب إلى المسجد فتجعل لهم اللعبة من العهن^(٣) .

٥ - النوم فيه :

كان ابن عباس رضي الله عنه يكره للإنسان أن ينام في المسجد ، لأن المسجد لم يبن لذلك ، قال رجل لابن عباس : إني نمت في المسجد الحرام فاحتلمت فيه ، فقال له ابن عباس : أما أن تتخذة مبيتاً أو مقيلاً فلا^(٤) ، أما إذا كان الرجل ينتظر الصلاة ، أو أراد أن يستريح قليلاً ليقوى على

(١) ابن أبي شيبة ٤٧/١ ب والمحلى ٤٤/٤ و ٢٤٨/٤ .

(٢) ابن أبي شيبة ٧/١ والمجموع ١٨/٢ .

(٣) كشف الغمة ١٩٩/١ .

(٤) ابن أبي شيبة ٧٤/١ .

الطواف ، أو كان يقوم الليل فأراد أن ينام قليلاً ليتقوى على القيام ، فذلك لأبأس ، قال ابن عباس لذلك الرجل : أما أن تنام فتستريح أو تنتظر حاجة فلا بأس^(١) وروى عبد الرزاق أن ابن عباس سئل عن النوم في المسجد فقال : إن كنت تنام لصلاة وطواف فلا بأس^(٢) .

٦ — دخول الجنب المسجد :

انظر : (جنابة / ٣ ج) و (حيض / ٥ د) .

٧ — إقامة الحدود في المسجد :

عدم إقامة الحدود في المساجد (ر : حد / ٩ أ) .

٨ — إحياء المساجد (ر : صلاة / ٢٧) .

— لا اعتكاف إلا في مسجد جامع (ر : اعتكاف / ٣) .

٩ — صلاة تحية المسجد (ر : تحية المسجد) .

مسح :

— ما يمسح عليه من أعضاء الوضوء (ر : وضوء /

٦ ب ٢) .

— المسح على الخفين (ر : خف) والجوربين (ر : جورب) .

مسكين :

١ — تعريف :

المسكين هو الفقير الذي يطوف ليسأل الناس^(٣) .

(١) ابن أبي شيبة ٧٤/١ وهي في المطبوع بالهند ٨٤/٢ .

(٢) عبد الرزاق ٤٢٢/١ وانظر : المجموع ١٨٨/٢ وسنن البيهقي ٤٤٧/٢ .

(٣) الأموال ٦٠٣ وأحكام القرآن للجصاص ٢٢/٣ .

٢ — أحكامه :

- استحقاقه الزكاة (ر : زكاة / ٧ ب) .
- استحقاقه من الغنيمة (ر : غنيمة / ٣ ب) والفيء (ر : فيء) .
- استحقاقه من الصدقات (ر : صدقة) .
- دفع الوارثين شيئاً مما ورثوه لمن حضر القسمة من المساكين (ر : صدقة / ٧) .

المشعر الحرام :

المشعر الحرام ما بين الجبلين من مزدلفة^(١) .

مشقة :

المشقة تجلب التيسير : ترك الجمعة للمطر والطين و .. (ر : صلاة / ١٦ ج) .

مصحف :

انظر : قرآن .

مضمضة :

المضمضة في الوضوء (ر : وضوء / ١٦ ب ١ أ) والغسل (ر : غسل / ٤ د) .

(١) تفسير ابن كثير ٢٤٢/١ .

معذور :

انظر : عذر .

معسر :

إنظار المعسر (ر : قرض / ١٠) .

معصية :

منع المعصية من الأخذ بالرخصة (ر : رخصة / ٢ ب) .

مغرب :

وقت صلاة المغرب (ر : صلاة / ٧ هـ ٨) .

مفقود :

١ — تعريف :

المفقود هو الذي غاب غيبة منقطعة بحيث لا يعرف إن كان من الأحياء أم من الأموات .

٢ — حالات الفقد :

وللفقد حالتان : الأولى : أن يكون الفقد في حالة تغلب فيها المخاطر ، كمن نزل إلى ساحة المعركة بين المجاهدين ثم لم يُر بعد ذلك . والثانية : أن يكون في حالة تغلب فيها السلامة ، كمن سافر في تجارة إلى بلد آمن فانقطعت أخباره .

وقد كان ابن عباس رضي الله عنه لا يفرق في الأحكام بين
حالتي الفقد^(١) .

٣ - أحكام الفقد :

أ - **تربص امرأة المفقود** : اتفقت الرواية عن ابن عباس على أن
زوجة المفقود تتربص أربع سنين - من حيث رفع أمرها إلى
القاضي - وهي أكثر مدة الحمل .

ب - **طلاق الولي** : فإن انقضت مدة التربص فهل تبين منه
بغير طلاق ؟ اختلف النقل لمذهب ابن عباس في ذلك ،
فنقل ابن قدامة عن ابن عباس أنه لا يعتبر طلاق الولي في
حالة الفقد^(٢) ، وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس أن
امرأة المفقود تتربص أربع سنين ثم يطلقها ولي زوجها^(٣)
ويحتمل أن ما حكاه ابن قدامة هو في حالة امتناع الولي
عن التطليق ، وبذلك يكون قول ابن عباس في ذلك : أنه
إذا مضت مدة التربص يُدعى وليُّ الزوج لتطليقها ، فإن
أبى ، فلا يتلفت إلى إباطه ويفرق القاضي بينهما .

ج - **عدة امرأة المفقود** : إذا طلق ولي المفقود ، أو فرق القاضي
بين امرأة المفقود وزوجها تعتد عدة الوفاة أربعة أشهر
وعشرة أيام ، كما سيأتي النص على ذلك عن ابن عباس .
و (ر : عدة / ٥ ب ٣) .

(١) المحلى ١٤٠/١٠ .

(٢) المغني ٤٩١/٧ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٤٨/١ ب .

د — نفقة امرأة المفقود : خلال الأعوام الأربعة التي تتربص بها قدوم زوجها تستدين وتنفق على نفسها ، فإذا جاء زوجها يفي ما استدانته زوجته ، وإن لم يأت تتحمل هي هذه النفقة .

أما نفقتها خلال فترة العدة ، بعد مدة التربص ، فإنها على زوجها المفقود ، يُنفق عليها من ماله .

ويجمع هذا كله ذلك الحوار الذي وقع بين عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس رضي الله عنه والذي نقله لنا جرير بن زيد قال : تذاكر ابن عباس وابن عمر في امرأة المفقود ، فقالا جميعاً : تربص أربع سنين ، ثم يطلقها ولي زوجها ، ثم تربص أربعة أشهر وعشراً ؛ ثم تذاكر النفقة ، فقال ابن عمر : لها النفقة في ماله ، تحبس نفسها في بيته ، فقال ابن عباس : ليس كذلك ، إذا تُجحف بالورثة ، ولكنها تأخذ عليه في ماله — أي تستدين — فإن قدم فذلك لها عليه في ماله ، وإلا فلا شيء لها^(١) ، وقالا جميعاً : ينفق عليها بعد الأربع سنين ، أربعة أشهر وعشراً من جميع المال^(٢) .

مقاطعة :

انظر : هجر .

(١) ابن أبي شيبة ٢٤٨/١ ب والمغني ٤٨٩/٧ و سنن سعيد بن منصور ٤٩٥ والمغني ٤٤٥/٧ .

(٢) سنن سعيد بن منصور ٤٠٩/١/٣ والمغني ٤٠٩/١/٣ و سنن البيهقي ١٣٤/١٠ والمغني ٤٩٥/٧ .

مكاتب :

انظر (رق / ٢ ب) و (إرث / ١ د ٤) .

مكة :

انظر : حرم .

ملاهي :

انظر : هو .

ملتزم :

١ — تعريف :

الملتزم هو ما بين الركن والباب من الكعبة المشرفة^(١) .

٢ — الدعاء فيه :

يستحب لمن أنهى طوافه أن يأتي الملتزم فيلتزمه بإصاقه صدره وكفيه عليه ، ويدعو الله تعالى ، فإن الدعاء فيه مقبول ، فقد كان ابن عباس رضي الله عنه يلتزم ما بين الركن والباب ويقول : ما بين الركن والباب ملتزم ، لا يلتزم ما بينهما أحد يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه^(٢) .

(١) ابن أبي شيبة ١٧٥/١ والموطأ ٤٢٤/١ وكشف الغمة ٢٢٣/١ .

(٢) سنن البيهقي ١٦٤/٥ .

مَنَى

مكث الحاج في منى والأعمال التي يقوم بها فيها وفي أيامها (ر : حج / ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩) .

منفعة :

- شروط بيع المنافع (ر : إجارة / ٢ ب) .
- بيع ما فاتت منافعه (ر : بيع / ٢ ج ٢) .
- بطلان بيع ما كانت المنفعة فيه غير مشروعة (ر : بيع / ٢ ج ٣) .

مَنَى :

١ — تعريف :

المني هو الماء الأبيض الغليظ الدافق الذي يخرج من القُبُل ، والذي يتكون منه الولد وتذهب بخروجه الشهوة الجنسية .

٢ — نجاسته :

- اختلفت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه في نجاسة المني : في رواية عنه أن المني نجس ، ويطهر بالغسل ، فإن خفي محله فيطهر بنضح الثوب كله بالماء ، وفي ذلك يقول ابن عباس : إذا أجنب الرجل في ثوبه فرأى فيه أثراً فليغسله ، وإن لم ير فيه أثراً فلينضحه^(١) .

(١) ابن أبي شيبة ١٤/١ والمغني ٩٣/٢ .

— وفي رواية ثانية عنه : إن المنى طاهر كاللبصاق والمخاط ، وإن كان مستقذراً ، فقد قال رضي الله عنه في المنى يصيب الثوب : أمطه عنك بعود اذخر ، فإنما هو بمنزلة البصاق والمخاط^(١) .

٣ — وجوب الغسل بخروجه :
يجب الغسل بخروج المنى سواء أكان بوطء أم بغير وطء (ر :
غسل / ٣ د ١) .

مهر :

١ — تعريف :

المهر ما يدفعه الرجل للمرأة في عقد الزواج .

٢ — وجوبه في النكاح :

كان ابن عباس يرى أن المهر في حقيقته هبة واجبة من الزوج للزوجة^(٢) للاطمئنان إلى أنها ستلقى في بيته كل تكريم ، ولذلك يُكره أن يدخل قبل أن يعطيها شيئاً^(٣) ، عظيماً كان ذلك الشيء أو يسيراً ، حتى إنه إذا لم يجد شيئاً أعطاهما إحدى نعليه أو خاتمه أو رداءه ، قال ابن عباس في رجل تزوج امرأة وأعسر عن صداقها ، فقال ابن عباس : « إن لم تجد إلا

(١) سنن البيهقي ٤١٨/٢ وابن أبي شيبة ١٤/١ ب شرح معاني الآثار ٣٢/١ والمغني ٩٢/٢ وكنز العمال ٥٣٢/٩ و ٥٣٣ .

(٢) تنوير المقياس ٦٤ .

(٣) سنن سعيد بن منصور ١٨٨/١/٣ .

إحدى نعليك فاعطها إياه وادخل بها»^(١) وقال «إذا تزوج الرجل امرأة فسمى لها صداقاً ، فأراد أن يدخل عليها فليلق إليها رداءً أو خاتماً إن كان معه»^(٢) وتزوج ابن عباس امرأة ودخل عليها ولم يكن قدّم شيئاً قبل ذلك فألقى عليها مطرفاً كان عليه^(٣) .

٣ — ما يصلح أن يكون مهراً :

أ — كان ابن عباس رضي الله عنه يوجب أن يكون المهر مالاً ، أو ما يقوم مقام المال ، وعلى هذا فإنه رضي الله عنه كان يعتبر الشغار باطلاً — ونكاح الشغار : أن يزوج رجل ابنته لآخر ، على أن يزوجه الآخر ابنته ، وليس بينهما صداق ، بحيث تكون كل واحدة منهما مهراً للأخرى — وسبب بطلانه : أن الحر ليس بمال ، فلا يصلح أن يكون مهراً ، فإن سُمِّيَ لكل واحدة منهما مهرٌ صح النكاح^(٤) . فإذا تحققت المالية في المهر جاز النكاح بقليل المهر وكثيره ، ولو بالشيء التافه ما دام قد تراضى عليه الطرفان ، قال ابن عباس رضي الله عنه « لو رضيتُ بسواك من أراك فهو مهرٌ لها »^(٥) .

(١) سنن سعيد بن منصور ١٨٨/١/٣ وابن أبي شيبة ٢١٤/١ وكنز العمال ٥٤٠/١٦ و ٥٤١ .

(٢) سنن البيهقي ٢٥٣/٧ وعبد الرزاق ١٨٣/٦ والحقلي ٤٨٨/٩ .

(٣) عبد الرزاق ١٨٣/٦ .

(٤) كشف الغمة ٦٤/٢ .

(٥) عبد الرزاق ١٧٩/٦ وسنن البيهقي ٢٤٠/٧ والحقلي ٥٠٠/٩ .

ب — ولا يستثنى من ذلك — أي من وجوب المهر في النكاح — إلا إذا كان لرجل عبد وأمة فزوج أحدهما الآخر ، فإنه لا يشترط المهر في هذا الزواج ، وإن كان من المستحب ألا يخلو هذا النكاح أيضاً من المهر ، لأن ابن عباس يرى أن الرقيق كالبهائم ، فتزويجه عبده أمته ، هو كتزويجه حصانه فرسه ، أو حماره أتانه ، أما استحبابه تسمية المهر لها فذلك لغلبة الآدمية على الرقيق ، قال ابن عباس : « لأبأس أن يزوج عبده أمته بغير مهر »^(١) .

٤ — الخط من المهر :

أ- — لا يجوز للزوج أن يحط شيئاً من مهر زوجته إلا إذا رضيت هي أو رضي وليها بذلك ، لأن حطه بغير رضی أحدهما هو أكل للمال بالباطل ، سواء أكانت الزوجة يتيمة في حجره أو لم تكن^(٢) .

ب — ويجوز للزوجة أن تحط عن زوجها شيئاً من مهرها باتفاق الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه .

ج — ولكن هل يجوز لولي الزوجة من أب وأخ — دون غيرهم — أن يحط من مهرها شيئاً عن الزوج إن لم ترض هي بهذا الخط ؟

(١) روى الأئمة أن ابن عباس قال « أذن الله تعالى بالعفو ،

(١) ابن أبي شيبة ٢٠٩/١ وعبد الرزاق ٢٧٥/٧ وسنن البيهقي ١٢٧/٧ والمحلى ٤٧٢/٩

وكنز العمال ٥٤٧/١٦ وكشف الغمة ٧١/٢ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٥٠/٢ .

وأمر به — وفي رواية : ورضي به — فإن عفت فكما عفت ، وإن ضنت وعفا وليها جاز ، وإن أبت ^(١) وقال في تفسير قوله تعالى في سورة البقرة / ٢٣٧ ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ قال : « هو أبو الجارية البكر ، جعل الله العفو إليه ، ليس لها معه أمر إذا طُلقت ما كانت في حجره » ^(٢) .

(٢) وحكى بعضهم أن مذهب ابن عباس : أنه لا يجوز لولي المرأة أن يحط من مهرها شيئاً ^(٣) ولم أعر على قول في ذلك عن ابن عباس ، وإنما هو تخرج للعلماء في مذهب ابن عباس ، لأن ابن عباس يقول في قوله تعالى المتقدم ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ إن الذي بيده عقدة النكاح في رواية عنه هو : ولي المرأة ، وفي رواية ثانية : هو الزوج ^(٤) .

— فاعتمد بعضهم على الرواية الأولى وقال : طالما أن الذي بيده عقدة النكاح هو ولي الزوجة ، فولي الزوجة إذن له حق الحط من المهر ، ويعضد هذه الرواية صريح قول ابن عباس الذي سقناه .

(١) تفسير الطبري ٣٣٥/٢ وعبد الرزاق ٢٨٣/٦ وابن أبي شيبة ٢٢١/١ ب والمحلى ٥١٢/٩ وتفسير القرطبي ٢٠٦/٣ و ٢٠٧ .

(٢) تفسير الطبري ٣٣٥/٢ وسنن البيهقي ٢٥٢/٧ .

(٣) تفسير الطبري ٢٠٧/٣ .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٢١/١ وسنن البيهقي ٢٥١/٧ والمحلى ٥١٢/٩ والمغني ٧٢٩/٦ .

— واعتمد بعضهم على الرواية الثانية — وهي : أن الذي بيده عقدة النكاح — هو الزوج — فخرَّج على ذلك : إذا كان الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج ، فليس لولي الزوجة — إذن — أن يحط من مهر الزوجة شيئاً .

وأرى أن الأمر ليس كذلك ، فالذي بيده عقدة النكاح — أي الذي لا يُعقد النكاح إلا بإذنه ورضاه — هم ثلاثة : الزوج ، والزوجة ، وولي الزوجة .

أما الزوج : فإنه لا يقبل منه الخط من المهر ، لأن حطه من المهر بغير رضى الزوجة أو وليها هو أكل للمال بالباطل كما تقدم ، فلم يبق ممن بيده عقدة النكاح إلا الزوجة ووليها ، فأيهما حط من المهر ، صح حطه .

أما قول ابن عباس في إحدى الروايات : إن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج فإنه لا ينفي أن يكون الذي بيده عقدة النكاح غيره أيضاً ، كولي الزوجة والزوجة ، لأن تخصيص الشيء بالذكر لا ينفي ما عداه .

وبناء على ذلك فإنني أرى أن صحيح مذهب ابن عباس في ذلك — والله أعلم — أن المرأة إن حطت من المهر قبل حطها ، رضي وليها بذلك أم لم يرض ، وولي الزوجة إن حط من المهر قبل حطه رضيت الزوجة بذلك أم لم ترض .

٥ — ما تستحقه المرأة من المهر :

إذا عقد الرجل على المرأة فإنه لا يخلو من حالين :

أ — أن يسمى لزوجته مهراً : وهذه الحالة لا تخلو من حالة من الحالات التالية :

(١) أن يدخل بها الزوج ، فهي تستحق المهر كاملاً بالاجماع ، وكان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن الخلوة من غير دخول فعليٍّ — أي وطء — لا تستحق بها المرأة إلا نصف المهر (ر : خلوة / ٢ ج) .

وإنما قلنا أن الدخول هو الوطء ، لأن ابن عباس نفسه نبه إلى أنه عندما يعبر بالدخول ، أو باللماس ، فإنه لا يريد به الا الجماع ، فهو رضي الله عنه يقول « الدخول واللماس هو الجماع »^(١) .

(٢) أن يموت عنها زوجها قبل الدخول بها : فهي تستحق المهر كاملاً بالموت ، فقد سئل ابن عباس عن المرأة يموت زوجها قبل الدخول وقد فرض لها صداقاً قال : لها الصداق والميراث^(٢) .

(٣) أن يطلقها قبل الدخول بها : فهي تستحق نصف المهر المسمى لقوله تعالى في سورة البقرة / ٢٣٧ ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً

(١) سنن البيهقي ١٦٢/٧ .

(٢) عبد الرزاق ٢٩٤/٦ وسنن البيهقي ٢٤٧/٧ وابن أبي شيبة ٢٢٣/١ ب .

فَنَصَّفَ مَا فَرَضْتُمْ ﴿٤﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا يَجِبُ الصَّدَاقُ كَامِلًا حَتَّى يَجَامِعَهَا ، لَهَا نَصْفُهُ ^(١) .

(٤) أَنْ تَحْدُثَ الْفَرْقَةُ مِنْ قَبْلِهَا قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا : وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا تَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنَ الْمَهْرِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْأُمَّةِ إِذَا أَعْتَقَتْ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا ؟ لَا شَيْءَ لَهَا ، لَا يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ أَنْ تَذْهَبَ نَفْسُهَا وَمَالُهَا ^(٢) وَ (ر : خِيَار / ٥) ؛ وَقَالَ فِي النِّصْرَانِيَةِ تَكُونُ تَحْتَ النِّصْرَانِيَةِ فَتَسْلَمُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ؟ قَالَ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا وَلَا صَدَاقَ لَهَا ^(٣) .

ب — أَنْ لَا يُسَمَّى لَهَا مَهْرًا : وَهَذِهِ الْحَالَةُ لَا تَخْلُو مِنْ الْحَالَاتِ التَّالِيَةِ :

(١) أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَبْلَ أَنْ يُسَمَّى لَهَا مَهْرًا : وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَكُونُ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا مِنَ النِّسَاءِ بِالْإِجْمَاعِ .
(٢) أَنْ يُطْلَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ، وَقَبْلَ أَنْ يُسَمَّى لَهَا مَهْرًا ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَكُونُ لَهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ ، وَتَكُونُ لَهَا الْمَتْعَةُ (ر : طَلَاق / ١٠ هـ) لِقَوْلِهِ جَلَّ شَأْنُهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ / ٢٣٦ ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

(١) عبد الرزاق ٢٩٠/٦ وابن أبي شيبة ٢١٨/١ والخلع ٤٨٤/٩ .

(٢) سنن البيهقي ٢٢٦/٧ وكشف الغمة ٦٦/٢ .

(٣) عبد الرزاق ٨١/٦ و ١٨٣/٧ وكنز العمال ٣١٩/١ وكشف الغمة ٦٩/٢ .

(٣) أن يموت عنها قبل أن يدخل بها وقبل أن يسمي لها مهراً :
وفي هذه الحالة لا تستحق شيئاً من المهر لأنها فرقة وردت
على تفويض صحيح قبل فرض ومسيس فلم يجب لها المهر
كفرقة الطلاق في الحالة السابقة ، قال ابن عباس في
الرجل يتزوج المرأة ولا يمسه ولا يفرض لها صداقاً حتى
يموت ؟ قال : حسبها الميراث ، ولا صداق لها ، فإن كان
فَرَضَ لها فلها الصداق ولها الميراث^(١) .

مواقيت :

المواقيت هي الأماكن التي لا يجوز لحاج ولا لمعتمر تجاوزها إلا
بإحرام وقد ذكرناها مع أحكامها في (إحرام / ٤) .

موالاة :

الموالاة هي أن يتعاقد شخص مع آخر على أن يرثه إذا مات
ويعقل عنه إذا جنى ، ولكن هل يثبت الإرث بالموالاة (ر :
إرث / ٣ ب ٣) .

موت :

١ — تعريف :

— الموت الحقيقي هو انقطاع تصرف الروح في البدن لخلل يطرأ
على البدن .

(١) عبد الرزاق ٢٩٣/٦ و ٤٧٨ والمغني ٧٢١/٦ .

— الموت التقديري (ر : إرث / ٤ أ ٣) .

— الموت الحكمي (ر : إرث / ٤ أ ٢) .

٢ — آثار موت الآدمي :

أ — عدم تنجسه بالموت : كان ابن عباس يرى أن الآدمي طاهر حياً وميتاً ، فالموت لا ينجسه ، ويقول : لا تنجسوا موتاكم ، فإن المؤمن ليس بنجس حياً ولا ميتاً^(١) .

— وفي رواية عن ابن عباس أن الآدمي ينجس بالموت ، ويستفاد ذلك من نزع ابن عباس ماء بئر زمزم عندما وقع فيها زنجي فمات فنزحها حتى لم يبق فيها نتن^(٢) ولكن يحتمل أن يكون نزحه لزمن لم يكن لنجاستها ، ولكن لقطع نتن الماء فيها .

ب — تغسيل الميت :

(١) كان عبد الله بن عباس رضي الله عنه يرى أن ابن آدم مكرم سواء أكان مسلماً أم كافراً لقوله تعالى في سورة الإسراء / ٧٠ ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ ومن تكريمه تغسيله وتكفينه ودفنه ، فقد قال له رجل : إن أبي مات نصرانياً فقال : اغسله وكفنه ثم ادفنه ، ثم قال الله تعالى في سورة التوبة / ١١٣ ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ

(١) ابن أبي شيبة ١٤٤/١ ب وكشف الغمة ٦١/١ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٦/١ ب وعبد الرزاق ٨٢/١ وسنن البيهقي ٢٦٦/٦ والحقلي ١٤٥/١ .

وأحكام القرآن للجصاص ٣٤٤/٣ والمجموع ١٦٣/١ .

أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ ﴿١﴾ أَي لَا يجوز له أَنْ يُصَلِّيَ عليه ، وفي رواية : عن سعيد بن جبير قال : مات رجل نصراني وله ابن مسلم فلم يتبعه في جنازته فقال ابن عباس : ينبغي له أَنْ يتبعه ويدفنه ويستغفر له في حياته^(٢) ؛ وقال له رجل : ماتت أمي وهي نصرانية أتتبع جنازتها ؟ قال : اتبع جنازتها وادفنها ولا تصل عليها^(٣) ؛ وتوفي رجل وكان يهودياً فلم يتبعه ابنه ، وكان مسلماً ، فذكر ذلك لابن عباس فقال : وما عليه لو غسله واتبعه واستغفر له ما كان حياً ، ثم قرأ ابن عباس من سورة التوبة / ١١٤ ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾ يقول : لما مات على كفره^(٤) ، وفي رواية : ويدعو له بالصلاح ما دام حياً ، فإذا مات وكله إلى شأنه^(٥) .

(٢) وأحق الناس بغسل المرأة زوجها قال ابن عباس رضي الله عنه : أحق الناس بغسل المرأة والصلاة عليها زوجها^(٦) .

ج - تكفين الميت :

(١) يستحب أن يكفن الميت الرجل بثلاثة أثواب ، والمرأة

- (١) سنن البيهقي ٢٩٨/٣ .
- (٢) ابن أبي شيبة ١٥٢/١ والمحلى ١١٧/٩ .
- (٣) شرح السير الكبير ١٤٨/١ .
- (٤) عبد الرزاق ٤٠/٦ .
- (٥) تفسير ابن كثير ٣٩٤/٢ .
- (٦) عبد الرزاق ٤١٠/٣ وابن أبي شيبة ١٤٣/١ و ١٥٣ ب والمحلى ١٧٤/٥ والمغني ٤٨٣/٢ وكشف الغمة ١٦٣/١ .

بخمسة ، وهو الوسط ، ولكن إن كفن الميت بثوب واحد جاز ، وإن كفن بخمسة أثواب جاز ، فقد سئل جابر بن زيد : في كم نكفن الميت ؟ قال : كان ابن عباس يقول : ثوب ، أو ثلاثة أثواب ، أو خمسة أثواب^(١) .

(٢) ويستحب أن يكون الكفن أبيض ، قال ابن عباس رضي الله عنه : البسوا من ثيابكم البياض ، فإنها من خير ثيابكم ، وكفنوا فيها موتاكم^(٢) .

(٣) ويستحب أن يطيب كفن الميت فقد أوصى ابن عباس أن يجمر كفنه بالعود^(٣) .

(٤) تكفين المحرم : إذا مات المحرم لم يبطل إحرامه بالموت ، ولذلك فإنه يكفن في ثوبه ، ولا يطيب ، ولا يغطى رأسه^(٤) قال ابن عباس : إذا مات المحرم لم يغط رأسه حتى يلقي الله محرمًا^(٥) وهو يروي عن رسول الله ﷺ : أن رجلاً وقصته راحلته وهو محرم فمات ، فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه ، ولا تحمروا وجهه ولا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً^(٦) (ر :

(١) ابن أبي شيبة ١/ ١٤٤ .

(٢) عبد الرزاق ٣/ ٤٢٩ .

(٣) المغني ٢/ ٤٦٤ .

(٤) المغني ٢/ ٥٣٧ والمجموع ٥/ ١٦٣ .

(٥) سنن البيهقي ٣/ ٣٩٤ .

(٦) أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه وأحمد ، وانظر نيل الأوطار ٥/ ٧٤ .

إحرام / ١٠) .

د — حمل الجنازة :

(١) إذا حمل الجنازة فيستحب له أن يبدأ بالزاوية التي تكون فيها يد الميت اليمنى ، ثم يحمل بقية الزوايا بالتتابع قال ابن عباس : إن استطعت فابدأ بالقائمة التي تلي يده اليمنى ثم أطف بالسريـر^(١) .

(٢) ويمشي بالجنازة مشياً متّداً ، قال ابن عباس في جنازة ميمونة زوج النبي ﷺ : هذه ميمونة زوج النبي ﷺ ، إذا رفعت نعشها فلا تززعوه ولا تزلزلوه ، وارفقوا^(٢) .

ه — تشييع الجنازة : ويستحب لمن يشترك في تشييع الجنازة أن لا يشيعها راكباً ، قال ابن عباس : الراكب في الجنازة كالجالس في بيته^(٣) ، ولكن إن شيعها راكباً جاز ، وقد شيع ابن عباس جنازة وهو راكب على فرس^(٤) ، وليس عليه تشييع الجنازة إذا كان معتكفاً (ر : اعتكاف / ٤ ب) .

و — القيام للجنازة : كان ابن عباس لا يقوم للجنازة^(٥) إذا مرت به .

(١) ابن أبي شيبة ١٤٦/١ .

(٢) سنن البيهقي ٢٢/٤ والمجموع ٢٣٤/٥ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٤٦/١ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٤٥/١ ب .

(٥) المحلى ١٥٤/٥ .

ز — **دفن الميت** : يدخل الميت قبره من جهة القبلة فقد وَلَيَ ابنُ الحنفية جنازة ابن الزبير فأدخله قبره من جهة القبلة^(١) ويسلّ سلاً من قبل رأسه لأن رسول الله — كما يقول ابن عباس — سَلُّ من قِبَل رأسه^(٢) ثم يوضع على أرض القبر ، ويكره أن يُجعل تحته في القبر ثوب أو نحوه^(٣) .

ح — **حشو التراب عليه** : فإذا ما أدخل قبره حشا عليه ثلاث حشوات من التراب فقد حشا ابنُ عباس التراب في قبر زيد بن ثابت لما دفن وقال : هكذا يُدفن العلم^(٤) .

ط — **الدعاء له بعد الدفن** : وبعد الانتهاء من الدفن يقوم على القبر ويدعو للميت إن كان مسلماً ، وقد كان ابن عباس يقوم على قبر الميت ويدعو ، يقول عبد الله بن أبي مليكة : لما فرغو من قبر عبد الله بن السائب والناس معه ، قام ابن عباس فوقف عليه ودعا له^(٥) ؛ ولما فرغ من دفن ميمونة وقف على القبر فدعا ساعة ثم انصرف^(٦) ، أما الكافر فلا يجوز الدعاء له بعد موته (ر : دعا / ٦ ، ٧) .

(١) ابن أبي شيبة ١٥٠/١ .

(٢) سنن البيهقي ٥٤/٤ .

(٣) المجموع ٢٥٧/٥ .

(٤) عبد الرزاق ٥٠١/٣ والمغني ٥٠٠/٢ .

(٥) عبد الرزاق ٥٠٩/٣ وسنن البيهقي ٥٦/٤ وابن أبي شيبة ١٥٧/٢ .

(٦) عبد الرزاق ٥٠٩/٣ .

ي — ويجوز أن يضرب على القبر خيمة فيقيم عنده أياماً بعد الدفن فإنه لما توفي ابن عباس وليه ابن الحنفية فبنى على قبره بناء ثلاثة أيام^(١) .

ك — اتباع الجنائز بنار : ولا يتبع الجنائز بنار ، بخور ولا نحوه ، لأن هذا من عمل الكفار وقد قال ابن عباس : لا تشبهوا بأهل الكتاب ، يعني لا تتبعوا الميت بنار^(٢) .

ل — اتباع النساء الجنائز : ولم يكره ابن عباس اتباع النساء الجنائز^(٣) .

م — البكاء على الميت : ولم ينكر ابن عباس البكاء على الميت ، بل وأنكر على من أنكر البكاء عليه ، وقال : الله أضحك وأبكى^(٤) وقال ابن عباس : ذكرت لعائشة تعذيب الميت ببكاء أهله عليه ، فقالت : يرحم الله بن عمر ، ما حدث رسول الله : إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه ، ولكن رسول الله ﷺ قال : إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه ، وقالت : حسبكم القرآن في سورة الأنعام / ١٦٤ ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ قال ابن عباس عند ذلك في سورة النجم / ٤٣ ﴿ أَضْحَكٌ وَأَبْكٌ ﴾ .

(١) ابن أبي شيبة ١٥١/١ .

(٢) عبد الرزاق ٤١٩/٣ .

(٣) المحلى ١٦٠/٥ .

(٤) المحلى ١٤٨/٥ وكنز العمال ٧٢٨/١ .

ن — قضاء نذر الميت : إذا مات وعليه نذر قضاءه عنه وعليه سواء أكان هذا النذر من العبادات البدنية كالصيام (ر : صيام / ٣) أو الاعتكاف (ر : اعتكاف / ٥) أم العبادات المالية ، لأنه إذا جازت النيابة في العبادات البدنية — وهي في الأصل لا تجوز النيابة فيها ، فجوازها في العبادات المالية أولى ، لأنها مما تجوز النيابة فيه في الأصل و (ر : نذر / ٥) .

س — الصدقة عن الميت : (ر : صدقة / ٦) .

ع — الغسل من تغسيل الميت : ولا يجب الغسل من تغسيل الميت (ر : غسل / ٣ أ) ولكن يكفي فيه الوضوء^(١) .

٣ — موت الحيوان :

أ — نجاسته بالموت : إذا كان الإنسان لا ينجس بالموت لكرامته ، فليس كذلك الحيوان ، فإنه إذا مات وكان برياً من ذوي الدم فقد تنجس وإن كان طاهراً حال الحياة ، فعن السائب بن يزيد قال : كان له قدر فسقط فيه دجاجة فماتت ونضجت مع اللحم ، فسألت ابن عباس فقال : اطرح الميتة واهرق المرق ، وكل اللحم ، فإن كرهته فأرسل إليّ منه عضواً أو عضوين^(٢) ، ووجهة نظر ابن عباس في ذلك : أن اللحم لما أسقط بالماء الطاهر تَشَرَّبَ الماء الطاهر ، فلما سقطت الدجاجة بعد ذلك في

(١) المغني ١/ ١٩٢ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ١/ ١١٩ .

القدر وماتت فيه فقد تنجست بالموت ، وتنجس المرق الذي هي فيه ، لأن أجزاءها النجسة قد انحلت فيه ، ولم تتسرب هذه الأجزاء النجسة المنحلة في المرق إلى اللحم الذي فيه ، لأن اللحم قد وصل إلى درجة الاشباع من المرق الطاهر قبل سقوط الدجاجة فيه ، فلم يدخل إليه شيء من المرق النجس ، ولذلك حرم شرب المرق لنجاسته ، وحل أكل اللحم لطهارته .

وهل يشترط غسل اللحم المذكور من المرق النجس قبل أكله ؟ لم يذكر ذلك ابن عباس ، والظاهر أنه يجب الغسل وهو ما حكاه النووي عنه^(١) .

ب - تحريم أكل كل ما مات من الحيوان حتف أنفه : ولا يجوز أكل شيء من ميتة الحيوان التي ماتت حتف أنفها ، سواء أكانت من الحيوانات البرية أم الحيوانات المائية (ر : طعام / ٢ ب ٢) و (صيد / ٢ ب ٣) .

ج - الجزء المبان من الحيوان الحي له حكم الميتة (ر : صيد / ٢ ب ١ ج) .

د - بيع الميتة (ر : بيع / ٢ ج) .

(١) المجموع ٣٦/٩ .

مِيقَات :

١ - تعريف :

المواقيت هي الحدود التي لا يجوز لمريد الحج أو العمرة أن يتجاوزها إلا محرماً .

٢ - تسمية الواقيت ، ووجوب الإحرام منها (ر : إحرام /
٤ أ) .

حرف النون

ن

نار :

- العقوبة بالاحراق بالنار (ر : إحراق) .
- عدم اتباع الجنازة بالنار (ر : موت : ٢ ك) .
- عدم الوضوء من أكل ما مسته النار (ر : وضوء / ٨ و) .

نافلة :

انظر : تطوع .

نبذ :

انظر : أشربة / ٢ .

نجاسة :

١ — تعريف :

النجاسة هي قذارة اعتبارية جعلها الشارع مانعة من الصلاة ،
وهي على نوعين :

٢ — النجاسة المادية :

أ — تعريفها : وهي بعض الأعيان التي استقذرها الشارع
وجعلها مانعة من الصلاة .

ب — وهذه الأعيان التي استقذرها الشارع هي :

(١) ما خرج من السبيلين من بول أو غائط ، قال ابن عباس رضي الله عنه : « بول الصبي يصب عليه مثله من الماء »^(١) وسئل رضي الله عنه عن رجل خرج إلى الصلاة فوطيء على عُذرة فقال : « إن كانت رطبة غسل ما أصابه ، وإن كانت يابسة لم تضره »^(٢) أما المنى والمذي فقد اختلفت الرواية عنه في نجاستهما ، ففي رواية أنهما نجسان وفي أخرى أنهما طاهران (ر : مني) و (ر : مذي) .

(٢) الدم والقيح : وهما نجسان عند ابن عباس رضي الله عنه^(٣) (ر : دم / ٢ أ) و (حيض / ٢ ب) .

(٣) ميتة الحيوان : سواء أكان هذا الحيوان طاهراً حين حياته أم غير طاهر ، فقد جاء رجل ابن عباس فقال له : ما تقول في جرة من سمن وقعت فيها فأرة فماتت ؟ فقال ابن عباس : إن كان مائعاً : فاستسرجوا به ، وإن كان جامداً فألقتها وما حولها ، ثم شأنكم بالبقية^(٤) . و (ر : إرهاب) و (موت / ٣ أ) و (طعام / ٢ أ) .

— أما الإنسان فهل ينجس بالموت ؟ الصحيح أنه لا

(١) عبد الرزاق ٣٨١/١ .

(٢) ابن أبي شيبة ٩/١ ب وكنز العمال ٣٣/١ .

(٣) المغني ٧٨/٢ .

(٤) كنز العمال ٥٢٦/٩ .

ينجس (ر : موت / ٢ أ) .

- ٤) الكلب والخنزير (ر : سور / ٢ ب ٢) و (خنزير) .
 ٥) أما الحائض والنفساء والجنب فليسوا بأنجاس عينية ، وعلى هذا فإن لمسوا ماءً أو ثوباً أو نحو ذلك فإن ذلك لا يترك أثراً فيه من وجوب التطهير ، أو المنع من الصلاة أو نحو ذلك (ر : جنابة / ٢) و (حيض / ٤) .
 ٦) وأما الهر فإنه ليس بنجس ، لأن البيوت كانت لا تخلو منه ، وفي الحكم بنجاسته حرج شديد ، قال ابن عباس : الهر من متاع البيت^(١) ، وإذا كان غير نجس فسؤره طاهر مطهر ، قال في الاستذكار حاكياً مذهب ابن عباس في ذلك : الهر ليس بنجس ، ولا بأس بفضل سؤره للوضوء والشرب^(٢) .

ج — مخالطة النجاسة المادية الطاهرات :

- ١) يرى ابن عباس رضي الله عنه أن النجاسة تنتقل إلى الطاهرات بالمخالطة ، ولا تنتقل إليها بالمجاورة إن لم ترافقها مخالطة ، — وأعني بالمخالطة : انتقال أجزاء معتبرة من النجاسة إلى الطاهر — ففي مصنف ابن أبي شيبة : سئل ابن عباس عن رجل خرج إلى الصلاة فوطيء على عذرة ؟ فقال : « إن كانت رطبة غسل ما أصابه ، وإن كانت يابسة لم تضروه »^(٣) وفي كنز العمال : قال ابن عباس :

(١) ابن أبي شيبة ٦/١ ب وعبد الرزاق ١٠٢/١ و ١٠٣ و كنز العمال ٥٨٣/٩ .

(٢) الاستذكار ٢٠٨/١ والحقلي ١١٨/١ .

(٣) ابن أبي شيبة ٩/١ ب .

« إذا مرّ ثوبك على قدر رطب فاغسله ، وإن كان على يابس فلا عليك »^(١) وذلك لأن النجاسة الرطبة تنتقل ، أما اليابسة فإنها لا تنتقل ، وفي سنن البيهقي عن يحيى بن وثاب قال : قلت لابن عباس : أتوضأ ثم أمشي إلى المسجد حافياً قال : لا بأس به^(٢) لأنه لما توضأ امتصت قدماه الماء ، فلما صادفت النجاسة في الشارع لم تمتص منها شيئاً ، فلم تنجس رجلاه وإن كان قد جاورتها ، لأن المجاورة لا تنقل النجاسة ؛ أما إذا كانت الأرجل جافة والنجاسة رطبة فإن الأرجل تنتجس بملامستها ، لأن الجاف يأخذ من الرطب ، والرطب لا يأخذ من الجاف ، فإذا وطئ بأقدامه الرطبة جافاً تنجس الجاف لأخذه من الرطوبة النجسة في القدمين ، فقد قال ابن عباس رضي الله عنه : « صلوا في رجالكم ولا تأتوا بالخبث تنقلونه بأقدامكم إلى المسجد ، فليس كل جرار المسجد يسع لطهوركم »^(٣) يعني أن الماء الموجود في جرار المسجد لا يكفي لتطهير أقدامكم من النجاسة التي تحملها .

(٢) أما إذا حدثت مخالطة النجاسة لشيء من الجامدات فإنه لا ينجس منها إلا الموضع الذي أصابته النجاسة ، أما إذا خالطت المائعات فإنها تنتشر في كل جزء من أجزاء ذلك

(١) كنز العمال ٣٣/١ .

(٢) سنن البيهقي ٤٣٤/٢ .

(٣) عبد الرزاق ٣٤/١ .

المائع ، ويظهر ذلك واضحاً في مخالطة النجاسة الماء (ر : ماء / ٦) وأوضح منه مخالطة النجاسة السَّمْنِ ، إذ أن السمن إذا كان جامداً فإنه لا يتنجس منه إلا مكان النجاسة ، وإن كان مائعاً تنجس كله ، فقد جاء رجل ابن عباس فقال له : ما تقول في جرة من سمن وقعت فيها فأرة فماتت ؟ فقال ابن عباس : إن كان مائعاً ، فاستسرجوا به وإن كان جامداً فألقوها وما حولها ثم شأنكم بالبقية^(١) ، فقول ابن عباس « إن كان مائعاً فاستسرجوا به » يدل على إشاعة النجاسة فيه .

ولما كان مذهب ابن عباس جواز الانتفاع به في السراج ، فإنه كان يجيز بيعه ، بل وبيع كل نجاسة يمكن الانتفاع بها^(٢) .

د — ما يعفى عنه من النجاسات المادية : كان ابن عباس رضي الله عنه يرى العفو عن يسير النجاسة المادية ، كالبول والغائط والدم^(٣) ونحو ذلك ، واليسير عنده ما استيسره الناظر ، والكثير ما استكثره الناظر قال ابن عباس رضي الله عنه : الفاحش ما فحش في قلبك^(٤) .

هـ — اشتراط التطهر منها لصحة الصلاة (ر : صلاة /

٧ ب) .

(١) كنز العمال ٥٢٦/٩ .

(٢) المحلى ١٣٨/١ .

(٣) المغني ٧٨/٢ .

(٤) المغني ٧٩/٢ .

و — تطهير ما أصابته النجاسة المادية :

(١) ما كان نجس العين من النجاسات الحسية وهو الذي ذكرناه في (نجاسة / ٢ ب) فإنه لا يطهر أبداً .

(٢) وأما ما كان طاهر العين فأصابته النجاسة فتنجس بها (ر : نجاسة / ٢ ج) فإنه يمكن تطهيره إذا كان جامداً ، أما المائعات فإنه لا يمكن تطهيرها ، لأن النجاسة تخالط كل ذرة من ذراتها ، قال ابن عباس رضي الله عنه « إِنَّمَا جُعِلَ الْمَاءُ يُطَهَّرُ وَلَا يُطَهَّرُ »^(١) ، ولكن هل يستثني ابن عباس من المائع ما لا يختلط بالماء ، كالزيت ، فيجيز تطهيره بغسله ؟ ذلك ما لم نعثر عليه عن ابن عباس .

(٣) أدوات التطهير : الأدوات التي يتم بها تطهير الأشياء الجاملة المتنجسة هي :

— الغسل بالماء : حيث يغسل الشيء المتنجس بالماء حتى يزول منه أثر النجاسة ، أو يغلب على الظن اقتلاع النجاسة منه . قال ابن عباس رضي الله عنه « بول الصبي يُصَبُّ عليه مثله من الماء »^(٢) وكان ابن عباس يستنجي بالماء^(٣) . فإن كانت النجاسة ناشئة عن لعاب كلب ، وجب غسل الإناء المتنجس سبع مرات بالماء إحداهن بالتراب (ر : سؤر / ٢ ب ٢) .

(١) عبد الرزاق ٧٨/١ و ٢٩٧ وسنن البيهقي ٢٣٦/١ وكنز العمال ٥٧٦/٩ .

(٢) عبد الرزاق ٣٨١/١ .

(٣) ابن أبي شيبة ٩/١ ب .

— النضح بالماء : إذا خفي مكان النجاسة في الثوب فإنه يكفي لتطهيره أن ينضح كله بالماء ، قال ابن عباس في المنى يصيب الثوب ولا يعلم مكانه قال : « ينضح بالماء »^(١) وهذا على اعتبار المنى نجساً ، كما هي إحدى الروايتين عن ابن عباس في نجاسة المنى .

— الدلك بالتراب : إذا تنجس الخف ، فإنه يطهر بإزالة عين النجاسة عنه بالتراب ، وذلك يحدث حين المشي غالباً ، ومن هنا فقد أثر عن ابن عباس رضي الله عنه أنه صلى في نعليه^(٢) فإنه وإن علقته به نجاسة أثناء المشي فإن ذلك الخف بالتراب بالمشي ، وزوال عين النجاسة عنه بذلك يطهره ، وكذلك الثوب الطويل يمر به لابس على الأرض النجسة ثم على الأرض الطاهرة قال ابن عباس : الأرض يطهر بعضها بعضاً^(٣) وذلك رفعاً للخرج .

— الدباغة : كان ابن عباس يرى أن الدباغة تُطَهِّرُ ظاهراً وباطناً جلود الحيوانات الميتة التي كانت طاهرة في حياتها (ر : دباغة) و (ر : إرهاب) .

— الجفاف : كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن الأرض إذا زالت عنها عين النجاسة بالجفاف فقد طهرت ،

(١) عبد الرزاق ١/٣٧٢ .

(٢) عبد الرزاق ١/٣٨٧ .

(٣) ابن أبي شيبة ١/١٠٠ .

وهذا هو معنى قوله : ليس على الأرض جنابة^(١) وقوله :

أربع لا تنجس : وذكر منها الأرض — كما سيأتي .

ز — روى عن ابن عباس رضي الله عنه قوله : « أربع لا

تنجس : الإنسان والماء والثوب والأرض »^(٢) وفي رواية

« ليس على الثوب جنابة ولا على الأرض ولا على الرجل

يمس الرجلُ الجنبَ جنابة ، ولا على الماء جنابة »^(٣) ومعنى

هذا عندي أحد أمرين :

الأول : إن الإنسان لا ينجس نجاس عينية حياً ولا ميتاً ،

وإن الماء والثوب والأرض إذا زالت عنهم آثار النجاسة فقد

عادوا إلى الطهارة من غير تطهير ، فالماء الكثير عنده لا

يتنجس إلا بظهور آثار النجاسة فيه (ر : ماء / ٦ ب)

فإذا ظهرت آثار النجاسة ثم زالت من تلقاء نفسها فقد

طهر الماء بذهابها ، والأرض إذا زالت عنها آثار النجاسة

بالجفاف فقد طهرت ، والثوب كذلك إذا زالت عنه آثار

النجاسة ولو من غير غسل فقد طهر قياساً على ذلك ،

وهو الراجح .

الثاني : أن اجتناب النجاسة ليس بشرط لصحة الصلاة ،

وإذا كانت ليست بشرط لصحة الصلاة — والصلاة

غاية — فهي ليست بشرط في الماء لصحة الوضوء — لأن

(١) كنز العمال ٥٦٦/٩ .

(٢) سنن البيهقي ٢٦٧/١ .

(٣) كنز العمال ٥٦٦/٩ وحلية العلماء ٤١/٢ وعبد الرزاق ٣٧٢/١ والمغني ٦٣/٢ .

الوضوء وسيلة ، والوسيلة لا تسمو سمو الغاية ، وعلى هذا فإن الصلاة لا تجتنب لنجاسة البدن ، أو لنجاسة في الأرض ، أو لنجاسة في الثوب ، أو لنجاسة في الماء الذي توضأ به .

ح — بيع المائعات التي وقعت فيها نجاسة : حكى ابن حزم عن عبد الله ابن عباس رضي الله عنه جواز بيع المائعات التي وقعت فيها نجاسة ، وجواز الانتفاع بها بنحو طلي السفن والاستصباح^(١) و (ر : بيع / ٢ ج ٤) .

ط — عدم انتقاض الوضوء بتنجس عضو من أعضاء البدن (ر : وضوء / ٨ هـ) .

ي — انتقاض الوضوء بكل خارج نجس من البدن (ر : وضوء / ٧ أ) .

ك — عدم التيمم بالتراب النجس (ر : تيمم / ٥ ب) .

٣ — النجاسة المعنوية :

أ — تعريف : النجاسة المعنوية هي أمر غير محسوس اعتبره الشارع مانعاً من الصلاة ومن بعض التصرفات الأخرى .

ب — أسباب النجاسة المعنوية : أسباب النجاسة المعنوية هي أسباب وجوب الغسل (ر : غسل / ٣ د) وحدث ناقض من نواقض الوضوء (ر : وضوء / ٧) .

ج — ما تمنع منه النجاسة المعنوية : (ر : جنابة / ٣) و (حيض / ٥) .

(١) المحلى ١/ ١٣٨ .

- د — ما يرفع النجاسة المعنوية : (ر : غسل) و (وضوء) .
- ٤ — الوسوسة في التجسس والتطهير :
- الوسوسة باب من أبواب الشيطان يدخل منها إلى الإنسان ليعنته ويوصله إلى ترك العبادة أو التأفف منها ، فقد أتى رجل ابن عباس فقال : إني أجد بللاً إذا قمت أصلي ، فقال ابن عباس : انضح بكأس من ماء ، وإذا وجدت من ذلك شيئاً فقل : هو معي ، فذهب الرجل ، فمكث ما شاء الله ، ثم أتاه بعد ذلك فرغم أنه ذهب ما كان يجد من ذلك ^(١) .

نذر :

- ١ — تعريف :
- النذر هو إيجاب الإنسان فعلاً مباحاً على نفسه تعظيماً لله تعالى .
- ٢ — حكم الوفاء به :
- الوفاء بالنذر الذي يجب الوفاء به واجب بالاجماع .
- ٣ — أنواع النذر :
- النذر على ستة أنواع نص ابن عباس رضي الله عنه على أربعة منها بقوله : « النذر أربعة : من نذر نذراً ولم يسمه فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذراً فيما لا يطيق فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر

(١) عبد الرزاق ١٥١/١ وكتر العمال ٤٥٤/٩ .

نذراً فيما يطيق فليوف نذره^(١) » ونحن نضيف عليها نوعين باستقراءنا لفقه ابن عباس رضي الله عنه . كما سنبين ذلك فيما يلي :

أ — نذر ما لم يسمه : وهو أن يقول : عليّ نذرٌ ، أو لله عليّ نذر ، والنذر بهذا الشكل هو يمين مغلظة عند ابن عباس رضي الله عنه وتجب فيه الكفارة^(٢) قال ابن عباس النذر إذا لم يسم أغلظ اليمين ، وعليه أغلظ الكفارة ، يعتق رقبة^(٣) ، وقال أيضاً « النذر إذا لم يسم شيئاً أغلظ اليمين ، فعليه رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً »^(٤) وهو الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنه . وفي رواية أخرى أن عليه كفارة يمين ، فقد روي عنه أنه قال : النذر كفارته كفارة اليمين^(٥) .

ب — نذر المعصية : لا يحل الوفاء بنذر المعصية قال ابن عباس رضي الله عنه « لا وفاء لنذر معصية »^(٦) :

(١) ثم ينظر فإن كان لهذا المنذور بدل مشروع وجب أن

(١) ابن أبي شيبة ١٥٧/١ وعبد الرزاق ٤٤٠/٨ والمغني ١٠/٨ وأبو داود في الإيمان والنذور .

(٢) المغني ٣/٩ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٥٧/١ وعبد الرزاق ٤٤٢/٨ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٥٦ ب و ١٥٧/١ وعبد الرزاق ٤٤٠/٨ والمحلى ٢٤/٨ .

(٥) المحلى ٨/٨ وكنز العمال ٧٣٥/١٦ وابن أبي شيبة ١٥٧/١ وعبد الرزاق ٤٤٠/٨

والمغني ١٠/٨ .

(٦) ابن أبي شيبة ١٦٠/١ ب والمحلى ١٨/٨ .

يُصار إلى البدل ، فمن نذر أن يذبح نفسه أو غيره ،
 وجب عليه ذبح كبش ، لأن الله تعالى لما أمر إبراهيم عليه
 السلام بذبح ابنه فداه بكبش ، فكان البدل عن ذبح
 الإنسان ذبح الكبش ، فإن أهدى ديته جاز أيضاً لأن
 الدية — وهي مائة من الإبل — بدل النفس ، فعن
 الحكم قال ابن عباس فيمن نذر أن ينحر نفسه قال :
 يهدي ديته أو كبشاً^(١) وفي بعض الروايات ذكر الكبش
 دون الدية ، لأنه الأقل ، وعن سالم بن أبي الجعد وغيره
 قال : جاء رجل إلى ابن عباس فقال له : إني كنت أسيراً
 في أرض العدو ، فنذرت إن نجاني الله أن أفعل كذا وأن
 أنحر نفسي ، فقال له ابن عباس : وما أصنع بك ، اذهب
 فانحر نفسك — زجراً له — ثم شغل عنه ، فأقبل على
 امرأة سألته ، فلما فرغ ابن عباس قال : عليّ بالرجل ،
 فذهبوا فوجدوه قد برك على ركبتيه لينحر نفسه ، فجاءوا
 به إلى ابن عباس فقال : ويحك أردت أن تحل ثلاث
 خصال ، أن تحل بلداً حراماً — هي مكة — وتقطع رحماً
 حراماً نفسك أقرب الأرحام إليك ، وأن تسفك دماً
 حراماً ، أتجد مائة من الإبل ؟ — وهي الدية — قال :
 نعم ، قال : فاذهب فانحر في كل عام شيئاً ، فلما ولى

(١) ابن أبي شيبة ١٦٠/١ ب وسنن البيهقي ٧٣/١٠ وأحكام القرآن للجصاص
 ٣٧٧/٣ .

الرجل قال ابن عباس : أما أني لو أمرته بكبش أجزأ عنه^(١) .

وجاء رجل لابن عباس فقال له : إني نذرت لأذبحن نفسي ، فقرأ ابن عباس من سورة الأحزاب / ٢١ ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ ثم تلا من سورة الصافات / ١٠٧ ﴿ وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ ثم أمره بذبح كبش^(٢) .

وأما ما ذكره ابن قدامة عن ابن عباس أن من نذر ذبح نفسه أو أجنبي ففيه روايتان عنه :

الأولى : أن عليه كفارة يمين ، والثانية : عليه ذبح شاة^(٣) ، فهو غير صحيح — والله أعلم — إذ ليس فيه عن ابن عباس إلا رواية واحدة : وهي ذبح شاة ، ولعل ابن قدامة رحمه الله تعالى قد فهم : إن عليه كفارة يمين مما روي عن ابن عباس أن امرأة أتته فقالت إني نذرت أن أنحر ابني ، فقال ابن عباس : لا تنحري ابنك وكفري عن يمينك^(٤) ، ولكن ابن عباس لم يبين هنا هذه الكفارة ، ويمكن أن يقال

(١) الرواية ملفقة من سنن البيهقي ٧٣/١٠ والمحلى ١٦/٨ وعبد الرزاق ٤٦١/٨ وكشف الغمة ١٩٣/٢ وجامع الأصول برقم ٩١٥٥ .

(٢) عبد الرزاق ٤٦٠/٨ وسنن البيهقي ٧٣/١٠ والمحلى ١٦/٨ .

(٣) المغني ٧٠٨/٨ و ٧٠٩ .

(٤) الموطأ ٤٧٦/٢ وعبد الرزاق ٤٥٩/٨ وسنن البيهقي ٧٢/١٠ وأحكام القرآن للجصاص ٣٧٨/٣ وكشف الغمة ١٩٣/٢ والمحلى ١٥/٨ .

أيضاً : لعل هذه المرأة أخرجت هذا النذر مخرج اليمين فأوجب عليها كفارته ، وقد استغرب بعض من كان يحضر مجلس ابن عباس من إيجابه الكفارة على من نذر قتل نفسه ، إذ كيف يوجب كفارة على ما هو محرم بالأصل ، فردّه ابن عباس إلى القياس وأنه قد قاس ذلك على الظهار ، فقد سألت امرأة ابن عباس عن إنسان نذر أن ينحر ابنه ؟ فقال : لا ينحر ابنه ، وليكفر عن يمينه ، فقليل لابن عباس كيف تكون في طاعة الشيطان كفارة ، فقال ابن عباس : الذي يظاهرون من نسائهم جعل فيه من الكفارة ما رأيت^(١) .

(٢) وإن لم يكن للمندور بدل ، فهل يسقط النذر أم تجب فيه كفارة اليمين ؟

— إن ما ذكرناه سابقاً من قول ابن عباس « ومن نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين » يدل على أن نذر المعصية التي لا بدل لها يوجب كفارة اليمين .

— ولكن استقراء ما أثر عن ابن عباس في نذر المعصية التي لا بدل لها يدل على سقوط النذر ، ولم يذكر ابن عباس معه شيئاً من الكفارة ، فقد قال له رجل : إني نذرت لأتعرّين يوماً حتى الليل على حراء ، فقال ابن عباس : إنما أراد الشيطان أن يفضحك ، ثم تلا قوله

(١) المحلى ١٥/٨ والموطأ ٤٧٦/٢ وعبد الرزاق ٤٥٩/٨ وسنن البيهقي ٧٢/١٠ وأحكام القرآن للجصاص ٣/ ٣٧٨ .

تعالى من سورة الأعراف / ٢٧ ﴿ يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ ﴾ تَوْضُحاً ثُمَّ الْبَسَ ثَوْبَكَ وَصَلَ عَلَى حِرَاءَ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ^(١) . ونراه هنا قد أسقط الفعل المحرم — وهو كشف العورة — وأقرّ بقية المنذور ولم يذكر كفارة ، وجاءت امرأة إلى معاوية بن أبي سفيان فقالت : إني نذرت ألا أضرب رأسي بخمار ، فقال معاوية : اذهبي فسلي ثم تعالي فأخبريني ، فجاءت ابن عباس فقال : اختمري ، فأخبرت معاوية بما قال ، فأعجبه^(٢) ، وهنا نجد ابن عباس لا يذكر الكفارة ، ويؤكد هذا قول ابن عباس : من حلف على ملك يمينه أن يضربه فإن كفارة يمينه أن لا يضربه ، وهي مع الكفارة حسنة^(٣) .

ج — نذر ما لا يطاق : ونذر ما لا يطاق كنذر المعصية عموماً من حيث تقسيمه إلا ما له بدل ، وما لا بدل له .
(١) فإن كان له بدل يطاق وجبت الصَّيرورة إلى البدل ، فقد سئل رضي الله عنه عن رجل نذر أن يمشي إلى مكة ؟ قال : يمشي ، فإذا عيى ركب ، فإن كان عاماً قابلاً مشى ما ركب وركب ما مشى وينحر بدنه^(٤) فالمشي في الحج

(١) عبد الرزاق ٤٣٨/٨ و ٤٤٧ وابن أبي شيبة ١٥٦/١ وآثار أبي يوسف برق ٧٦٩ .

(٢) عبد الرزاق ٤٣٨/٨ .

(٣) عبد الرزاق ٤٩٩/٨ والمحلى ٤١/٨ وكنز العمال ٧٣١/١٦ .

(٤) عبد الرزاق ٤٤٩/٨ وابن أبي شيبة ١٧٢/١ و ١٥٩/١ وسنن البيهقي ٨١/١٠

وكنز العمال ٧٣٧/١٦ والمغني ١٢/٩ .

الثاني هو البذل أو القضاء عما فاتته من المشي في الحج الأول ، أما الدم الواجب مع هذا البذل هو دم جبران ، وهو يجب عند الإخلال بشيء من أعمال الحج ، وابن عباس أوجبه مع البذل أخذاً مما رواه هو عن رسول الله في ذلك ، فهو يروي أن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تحج ماشية ، وإنها لا تُطيق ذلك ، فقال النبي ﷺ : إن الله لغني عن مشي أختك ، فلتركب ، ولتهذب بدنة^(١) وهنا نجد القضاء والدم هو البذل عن الفعل .

فإن عجز عن مشي المسافة كلها أمكنه أن يستعين برقيقه أو ولده ، دون غيرهما ، لأنهما من ملكه ، فيمشيان ما عجز عن مشيه بدلاً عنه ، فعن بكر بن عبد الله المزني قال : إن ابن عباس أمر امرأة نذرت أن تحج ماشية بأن تشتري رقبة وتمش ، فإن عجزت فلتمش الرقبة ، فإن أعيت الرقبة فلتركب وتمش الناذرة ، فإذا قضت حجها فلتعتقها^(٢) . وعن أم حبيبة أنها نذرت أن تمشي إلى مكة ، فمشت حتى إذا بلغت عقبة بطن أعيت ، فركبت ، ثم أتت ابن عباس فسألته ، فقال لها : هل تستطيعين الحج وتركبين حين تنتهي إلى المكان الذي ركبت منه ، فتمشين ما ركبت ؟ قالت : لا ، قال : فهل لك بنت تمشي عنك ؟ قالت : إن لي ابنتين ، ولكنهما

(١) أخرجه أبو داود في الإيمان والنذور ، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية .

(٢) المحلى ٢٥/٧ .

أعظم في أنفسهما من ذلك ، قال : فاستغفري الله^(١) .
فإن عجز عن المشي ، ولم يوجد الولد أو الرقيق الذي
يحمل ما عجز عنه من المشي وقدر على الدم كفاه الدم ،
وكان بدلاً عن المشي ، فعن عطاء قال إن ابن عباس قال
لمن نذر المشي إلى الحرم : امش ما استطعت واركب واذبح
أو تصدق^(٢) .

فإن عجز عن المشي ، وعن الرقيق أو الولد الذي يحمل
ما عجز عنه من المشي ، وعن الدم ، وعن الصدقة ،
كفاه الاستغفار ، كما تقدم .

— وقال ابن عباس : من نذر أن يطوف حبواً سبعة ،
فليطف سبعين ، سبعة لرجليه ، وسبعة ليديه ، ولم
يأمره بكفارة^(٣) وقد نذر رجل أن يطوف على ركبتيه
ويديه سبعة ، فقال ابن عباس : لم يؤمروا أن يطوفوا
حبواً ، ولكن ليطف سبعين ، سبعة لرجليه ، وسبعة
ليديه ، قلت — القائل هو الراوي — ولا تأمره
بكفارة ؟ قال : لا^(٤) . ويمكن أن يقال : هذا من نذر
المعصية ، لأنه نذر لطواف على غير الهيئة المسنونة ،
وهذا صحيح أيضاً .

(١) عبد الرزاق ٨ / ٤٥٠ والمحلى ٧ / ٢٦٥ .

(٢) المحلى ٧ / ٢٦٥ .

(٣) عبد الرزاق ٨ / ٤٥٧ .

(٤) كنز العمال ١٦ / ٧٣٤ والمغني ٩ / ٣٢ .

— وعن امرأة رُهاطِيَّة نذرت إن أخذت من أخ لها نفقة
تمشين على وجهها إلى مكة ، فقال ابن عباس : إنما
نذرت على معصية الله ، فلتقبل راكبة ، حتى إذا
كانت عند الحرم أهلت بعمره ، ومشيت حتى ترى
البيت^(١) ، وإنما سمي ابن عباس ذلك معصية ، لأنها
كلفت نفسها العسر ، والله لم يأمر إلا باليسر .

(٢) وإن كان لا بدل له سقط النذر ولا شيء عليه كما تقدم في
الفقرة السابقة من أمره للمرأة بالاستغفار حين لم تجد
البدل ، ولم يأمرها بكفارة اليمين .

د — النذر الذي يقع على أحوال متعددة ، وهذا النذر يكفي
للفداء به أن يأتي الناذر بأيسر هذه الأحوال عليه .

فمن أنذر أن يحج ماشياً ، فإن كان قد نوى مكاناً
معيناً ، فعليه المشي من هذا المكان الذي عينه ، وإن لم
يكن نوى مكاناً معيناً ففي رواية عنه أنه يركب ، فإذا
وصل الميقات مشى^(٢) ، ووجه هذه الرواية أن أفعال الحج
تبدأ من الميقات ، وفي رواية أخرى : أن من نذر أن يحج
ماشياً فليحج من مكة^(٣) ووجه هذه الرواية أن أهل مكة ،
والمتمتعون يبدأون حجهم من مكة ، ولعل هذه الرواية
أكثر انسجاماً مع المنطق الفقهي لابن عباس الذي يعتمد

(١) عبد الرزاق ٤٥٢/٨ .

(٢) سنن البيهقي ٨٠/١٠ .

(٣) عبد الرزاق ٤٥٠/٨ وكتر العمال ٧٣٧/١٦ .

التيسير أساساً في فتاواه .

— ومن نذر هدياً أجزأه شاة ، وهي أقل ما يصح في الهدي ، قال ابن عباس رضي الله عنه في رجل قال عليه هدي ، قال : لا أقل من شاة^(١) وجاء رجل إلى ابن عباس فقال : عَلَيَّ بدنة ، أتجزئني جذعة ؟ — وهي التي طعنت في الخامسة — قال : نعم^(٢) .

هـ — النذر الخارج مخرج اليمين : كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن كل نذر أخرجه صاحبه مخرج اليمين إن وفى به ، فبها ونعمت ، وإن حنث به وجبت فيه كفارة اليمين فقد قال رضي الله عنه « ما كان من يمين أو نذر في غضب فهو من خطوات الشيطان ، وكفارته كفارة يمين »^(٣) وعن أبي رافع أن امرأته أرادت أن تفرق بينه وبين امرأته فقالت : هي يوماً يهودية ، ويوماً نصرانية ، وكل مملوك لها حر ، وكل مال لها في سبيل الله ، وعليها المشي إلى بيت الله إن لم تفرق بينهما ، فسألت ابن عباس ، فقال لها : أتريدين أن تكوني مثل هاروت وماروت ، وأمرها أن تكفر يمينها وتخلّي بينهما^(٤) .

ويستثنى من ذلك نذر المرء التصديق بجميع ماله ، إذا

(١) ابن أبي شيبة ١٦١/١ .

(٢) المحلى ٣٦٨/٧ .

(٣) تفسير ابن كثير ٢٠٤/١ .

(٤) سنن البيهقي ٦٦/١٠ .

أخرجه مخرج اليمين ، فإنه لا يلزمه بذلك كفارة اليمين ، ولكن يلزمه التصديق بما يعادل زكاة هذا المال^(١) ، فقد حلفت امرأة أن مالها في سبيل الله ، وجارتها حرة إن لم يفعل زوجها كذا ، فحلف زوجها أن لا يفعله ، فسألت ابن عباس فقال : أما الجارية فتعتق ، وأما قولها : مالي في سبيل الله ، فتصدق بزكاة مالها^(٢) .

٤ — اندماج قضاء النذر بغيره :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن من نذر عبادة معينة كالصوم والصلاة والحج ونحو ذلك جاز له أن يدمج نذره بعبادة أخرى مماثلة وجبت عليه ، فقد قال في رجل نذر أن يحج ولم يكن حج الفريضة ، قال : يجزيه حج واحد لهما جميعاً^(٣) . وأتته امرأة نذرت الحج ولم تحج ، فحجّت ، فسألت ابن عباس فقال قضيتها ورب الكعبة^(٤) ، وسئل عكرمة عن ذلك فقال : يقضي حجه عن نذره وعن حجة الإسلام ، أ رأيت لو أن رجلاً نذر أن يصلي أربع ركعات ، فصلى العصر ، أليس ذلك يجزيه عن العصر والنذر ، قال عكرمة : وذكرت قولي لابن عباس فقال : أصبت وأحسن^(٥) (ر : حج / ٥) .

ولو نذر صيام شهر من يوم مقدم فلان ، فقدم أول يوم من

(١) المحلى ١٠/٨ .

(٣) سنن البيهقي ٦٨/١٠ والمحلى ١٠/٨ .

(٤) المغني ٢٤٧/٣ و ٢٠/٨ والمجموع ١٠١/٧ .

(٥) ابن أبي شيبة ١٦٢/١ ب .

(١) المغني ٢٤٧/٣ .

شهر رمضان ، أجزأه صيامه لرمضان ولنذره^(١) .

٥ - قضاء النذر عن الميت :

إذا نذر إنسان نذراً ثم مات قبل أن يفیه ، وفاه عنه وليه ، فقد روى سعيد بن جبیر عن ابن عباس أنه قال : إذا مات وعليه نذر قضی عنه وليه^(٢) ، وبناء على ذلك فإن جدّة لعبد الله بن أبي بكر جعلت على نفسها المشي إلى مسجد قباء ، فماتت ولم تقضه ، فأفتى عبد الله بن عباس ابنتها أن تمشي عنها^(٣) ، وسأل عبيد الله بن عبد الله لابن عباس عن نذر كان على أمه من اعتكاف ، وماتت ؟ قال : صم عنها واعتكف عنها^(٤) ، (ر : اعتكاف / ٥) ، وسأل رجل أن أمه جعلت على نفسها صلاة بمكان كذا ثم ماتت ، فقال : صلّ عنها^(٥) ، وإن نذر صياماً ثم مات قبل أن يفیه قضی عنه وليه أيضاً (ر : صيام / ١٢ ج) .

٦ - انتفاع الناذر بالمنذور :

لا يجوز للناذر أن ينتفع بشيء مما نذره ، فإن نذر هدياً لا يجوز له أن يأكل منه شيئاً قال ابن عباس : من كل الهدى يؤكل إلا الجزاء والفداء والنذر^(٦) و (ر : طعام /

(١) المغني ٢٠/٨ .

(٢) المحلى ٢٨/٨ وابن أبي شيبة ١٦١/١ .

(٣) الموطأ ٤٧٢/٢ والمغني ٣٠/٩ .

(٤) سنن سعيد بن منصور ١٠٧/١/٣ وعبد الرزاق ٤٥٨/٨ والمحلى ٢٧/٨ والمغني ٣٠/٩ .

(٥) كشف الغمة ١٩٤/٢ .

(٦) أحكام القرآن للجصاص ٢٣٧/٣ وانظر ابن أبي شيبة ١٦٦/١ .

٢ ب ٥ .

نَسَب :

١ - تعريف :

النسب هو القرابة أو الرابطة التي تربط الفروع بالأصول .

٢ - نسب الولد :

يكون نسب الولد إلى الأب إلا في حالتي اللعان والزنا ، فإن نسب الولد فيهما يكون للأم (ر : لعان / ٤ ب) و (إرث / ٦ ي ١ أ) وذلك إجماع لا خلاف فيه .

٣ - الطعن بالنسب :

كان ابن عباس يكره الطعن بالإنساب ، ويعتبر ذلك صفة من صفات الجاهلية ويقول : من خلال الجاهلية الطعن في الأنساب والنياحة^(١) .

٤ - ما يثبت به النسب :

يثبت النسب بما يلي :

أ - الاقرار بنسب مجهول النسب بالاجماع ، لأن النسب مما يحتال لإثباته في الأصل .

ب - الفراش : فمن ولد على فراشه ولد من زوجته أو أمته ، ثبت نسبه إليه إذا لم ينفه ، إذا ولد بعد مضي أقل مدة الحمل ، وهي ستة أشهر (ر : حمل / ٢ أ) .

(١) سنن البيهقي ٦٣/٤ و ٢٣٤/١٠ .

ج — القيافة : إذا ما قضى القائف بنسب ولد لفلان ثبت نسبه إليه ، فعن زياد بن أبي زياد قال : كنت مع ابن عباس فجاء رجل — أظنه من بني كرز — فرأى ابن عباس يسب الغلام وأمه تتناوله ، فقال : إنه لابنك ، قال : فدعاه ابن عباس وحمل أمه على راحلته ، وكان ابن عباس انتفى منه ، وأورد ابن حزم هذا الخبر بلفظ : انتفى ابن عباس من ولد له ، فدعا له ابن كلدة القائف فقال له : أما إنه ولده ، فادعاه ابن عباس^(١) .

٥ — نفي النسب :

أ — إذا ولدت الزوجة فإن نسب هذا الولد إلى زوجها ، فإن أراد أن ينفي نسبه عنه فليس له ذلك إلا باللعان ، وعندئذ ينقطع نسبه عنه ويلحق بأمه (ر : لعان / ٤ ب) و (ر : قذف / ٣) .

ب — وإذا ولدت الأمة غير ذات الزوج ولداً فالظاهر عن ابن عباس أن نسب هذا الولد يلحق بسيدها ما لم ينفه عنه ، فإن نفاه عنه فلا حاجة إلى اللعان للزوم هذا النفي ، وقد وقع ابن عباس على جارية له ، وكان يعزل عنها ، فولدت ، فانتفى من ولدها^(٢) .

فإذا انتفى من ولدها فحكم القافة بأن هذا الولد ولده ألحق به نسبه ، وقد تقدم عن زياد بن أبي زياد قال :

(١) المحلى ١٤٩/١٠ وعبد الرزاق ١٣٥/٧ .

(٢) عبد الرزاق ١٣٥/٧ .

كنت مع ابن عباس فجاءه رجل — أظنه من بني
كرز — فرأى ابن عباس يسب الغلام وأمه تتناوله ، فقال
— الرجل القائف — إنه ابنك ، قال فدعاه ابن عباس ،
وحمل أمه على راحلته ، وكان ابن عباس انتفى منه ، حيث
رأينا ابن عباس نفى نسب الولد عنه أولاً ، فلما حكم
القافة أن الولد ابنه ، ألحقه به .

نسخ :

١ — تعريف :

النسخ هو إبطال حكم نصٍّ عليه دليل شرعي بدليل شرعي
متأخر عنه .

٢ — جوازه :

يجوز نسخ القرآن بالقرآن عند جميع القائلين بالنسخ ، ويجوز
نسخ القرآن بالسنة عند ابن عباس رضي الله عنه ، وقد نسخ
قوله تعالى في سورة الأنعام / ١٤١ ﴿ وَأَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ
حَصَادِهِ ﴾ بالعُشر الواجب في الزكاة ونصف العشر ، وهما
ثابتان بالسنة^(١) .

نسيان :

الأصل أن من نسي شيئاً وجب عليه فعّله متى ذكره ، فإن

(١) أحكام القرآن للجصاص ٩/٣ .

نسي المضمضة أو الاستنشاق في الغسل ثم ذكرها وجب عليه
قضاؤها (ر : غسل / ٤ د) ومن نسي أداء صلاة في وقتها
وجب عليه قضاؤها متى ذكرها (ر : صلاة / ٧ هـ ١١) .
وإن نسي الحاج شيئاً من نسكه قضاء ما كان قضاؤه ممكناً
(ر : حج / ٣٢) .

نشوز :

١ — تعريف :

النشوز : هو استخفاف المرأة بحق زوجها وتركها طاعة
أمره^(١) .

٢ — آثاره :

إذا تيقن الرجل من تعالي زوجته عليه واستخفافها بحقه ،
وتركها طاعة أمره كان عليه وعظها ، فإن استقامت وإلا
هجرها ، قال ابن عباس : يعظها فإن هي قبلت وإلا هجرها
في المضجع^(٢) ، فإن استقامت وإلا ضربها ضرباً غير مبرح ،
قال ابن عباس : « واضربوهن ضرباً غير مبرح »^(٣) (ر :
تأديب / ٣) .

نصارى :

انظر : كتابي .

(١) تفسير الطبري ٤٠/٥ وأحكام القرآن للجصاص ١٨٩/٢ .

(٢) تفسير الطبري ٤١/٥ .

(٣) تفسير الطبري ٤٤/٥ .

نظر :

- النظر إلى زوجة الجد : كان الحسن والحسين لا يريان أمهات المؤمنين — زوجات جدّهما رسول الله — وكان ابن عباس يرى أن رؤيتهما لهن حلّ^(١) .
- ما ينظر إليه الخطيب من المخطوبة (ر : خطبة / ٢ أ) .
- تكرار المحرم النظر حتى يمضي وما يجب عليه في ذلك (ر : إحرام / ٩ ز) .
- إباحة نظر المحرم إلى نفسه في المرأة (ر : إحرام / ٩ و) .

نعل :

- لبس النعل في الاحرام (ر : إحرام / ٩ أ ٢) .
- تطهيره بالدلك بالتراب (ز : نجاسة / ٢ و ٣) .
- الصلاة في النعال (ر : صلاة / ٨ م ٢) .

نفاس :

١ — تعريف :

النفاس هو الدم الخارج من الفرج عقب الولادة .

(١) ابن أبي شيبة ٢٢٦/١ ب وفي الأصل « رؤيتهن لهما حل » ورجح الأستاذ عامر العمري الأعظمي محقق النسخة الهندية المطبوعة ٣٣٧/٤ أن الصواب « رؤيتهن لهما حل » وأنا أخالفه وأقول أن الصواب « رؤيتهن لهن حل » لأن الكلام في رؤية زوجة الجد ، كما بوب لذلك ابن أبي شيبة .

٢ — أكثر النفاس :

أكثر النفاس عند عبد الله بن عباس رضي الله عنه أربعون يوماً قال ابن عباس : إذا لم تطهر النفساء البكر في سبع فأربع عشرة وإحدى وعشرين وأقصى ذلك أربعين ليلة^(١) ، وقال : تجلس النفساء نحواً من أربعين يوماً^(٢) .

وهذا يعني أن دم النفاس لو انقطع لأقل من أربعين يوماً فقد طهرت المرأة ، وحكى النووي عن ابن عباس أن دم النفاس إذا انقطع لأقل من أربعين يوماً فإن المرأة تصوم وتصلي ولكن يكره أن يأتيها زوجها وإن اغتسلت^(٣) .

٣ — آثار النفاس :

تمتنع النفساء عما تمتنع منه الحائض (ر : حيض / ٥) .

نفقة :

١ — تعريف :

النفقة هي ما يدره شخص على آخر مما تقوم به ضرورياته .

٢ — المنفق عليه :

أ — النفقة على الزوجة : على الرجل أن ينفق على زوجته سواء أكانت فقيرة أم غنية ، لقوله تعالى في سورة البقرة / ٢٣٣

(١) عبد الرزاق ٣١٢/١ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٢٩/١ وسنن الدارمي ٢٢٩/١ وسنن البيهقي ٣٤١/١ والمغني

٣٤٥/١ والمجموع ٥٢٨/٢ والمحلى ٢٠٥/٢ .

(٣) المجموع ٥٣٧/٢ .

﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾

وسبب هذه النفقة احتباس الزوج الزوجة على نفسه .

— وتستحق الزوجة المطلقة طلاقاً رجعية النفقة ما دامت في

العدة ، ولا تستحقها البائنة (ر : عدة / ٣ د ٣) كما لا

تستحقها المعتدة من الوفاة سواء أكانت حاملاً أم غير

حامل (ر : عدة / ٥ د ٣) .

— أما امرأة المفقود فإنها تنفق على نفسها وتحتسب ما تنفقه

حتى إذا قدم زوجها وفي ما أنفقته على نفسها ، وإن لم

يقدم وفته هي من ميراثها منه ، أما نفقتها في مدة العدة

فإنها تكون من مال زوجها (ر : مفقود / ٣ د) .

ب — النفقة على الأقارب :

(١) وسبب هذه النفقة الفقر ، فمن كان فقيراً من أب أو ابن

صغير أو كبير استحق النفقة ، ومن كان غنياً لا

يستحقها بالاجماع .

(٢) وتجب هذه النفقة على الوارث من الأقارب ، فقد جاء في

تنوير المقباس في تفسير ابن عباس : على وارث الصغير

والفقير مثل ما على الأب من النفقة إن لم يكن أب^(١) .

٣ — مقدار النفقة الواجبة :

تقدر النفقة الواجبة بحال المنفق يساراً أو إعساراً لقوله تعالى في

سورة البقرة / ٢٣٣ ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ

(١) تنوير المقباس ٣٢ .

بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴿٤﴾ .

٤ - اشتراط توفرها لنفسه وعياله لوجوب الحج (ر : حج / ٦ د ١) .

نفل :

١ - تعريف :

النفل : كل زيادة على الفرض .

٢ - أنواعه :

أ - نوافل العبادات كالصلاة والصيام والحج والصدقة وغير ذلك (ر : تطوع) .

ب - ما يعطيه الأمير لبعض المحاربين زيادة عن سهمهم من الغنيمة كالسلب ونحوه (ر : سلب) .

نكاح :

١ - تعريف :

النكاح هو عقد يحلّ به استمتاع كل من الزوجين بالآخر .

٢ - حكمه :

يظهر أن ابن عباس يرى النكاح واجباً ، لأنه به يُتَقَى الزنا ، وبه تكثر أمة الإسلام ، ولذلك كان يحض عليه فقد قال رضي الله عنه لسعيد بن جبير : تزوج فإن خير هذه الأمة من كان أكثرها نساءً^(١) .

(١) سنن سعيد بن منصور ١٢٣/١/٣ وكتر العمال ٤٩٢/١٦ والمغني ٤٤٦/٦ وكشف الغمة ٥٢/٢ .

وعلى السيد أن يُعين رقيقه على الزواج الذي فيه الاحصان
فقد روي أن ابن عباس دعا غلمانَه : سميعاً وكريباً وعكرمة
فقال لهم : إنكم قد بلغت ما يبلغ الرجل من شأن النساء ،
فمن أحب منكم أن أزوجه زوجته ، لم يزن رجل قط إلا نُزع
منه نور الإسلام ، يرده الله إن شاء أن يرده ، أو يمنعه إياه إن
شاء أن يمنعه^(١) .

وقال : من كانت له جارية فلم يزوجه ولم يصبها ، أو عبد
فلم يزوجه فما صنعا من شيء كان على السيد^(٢) .

٣ - الزوجة :

أ - محل للمسلم أن يتزوج المرأة المسلمة ، والمرأة الكتابية
— يهودية كانت أم نصرانية — أما قوله تعالى في سورة
البقرة / ٢٢١ ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ﴾
والكتابية مشركة لأنها تقول ربُّها عيسى ، أو تقول : عزيرُ
بنُ الله — فإنها منسوخة بآية سورة المائدة ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ
لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ،
وَوَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ،
وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا
آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي

(١) سنن سعيد بن منصور ١٢٣/١/٣ وكنز العمال ٤٩٢/١٦ و ٢٠٢ وابن أبي شيبة
١٦٦/٢ .

(٢) المغني ٦٣٢/٧ .

أُخْدَانُ ﴿١﴾ وقال : « كلوا من ذبائح بني تغلب وتزوجوا نساءهم » (٢) وقد كان بنو تغلب نصارى من نصارى العرب .

— ولكن ابن عباس كره من نكاح الكتابية لأن الكتابيات لا يحافظن على العرض (٣) ، وهذه هي صفتهم في عصرنا أيضاً ، ولأن نكاح الكتابيات يؤدي إلى كساد المسلمات ، ولأن الكتابية تترك آثاراً في تربية أولادها المسلمين .

ب — المحرمات من النساء : المحرمات من النساء على نوعين : محرمات حرمة مؤبدة ومحرمات حرمة مؤقتة ، والمحرمات حرمة مؤبدة على ثلاثة أصناف : محرمات بالنسب ، ومحرمات بالمصاهرة ، ومحرمات بالرضاع :

(١) المحرمات حرمة مؤبدة :

أ) محرمات بالنسب : وهن : أصل الإنسان وإن علا ، كالأم والجددة وفرعه وإن نزل كالبنات وبنات البنات ، وفرع أبيه وإن نزل كالأخت وبنات الأخت ، وفرع جده الطبقة الأولى فقط وهن العمات والخالات دون أولادهن ، قال ابن عباس رضي الله عنه « حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع ، ثم قرأ من سورة

(١) سنن البيهقي ١٧١/٧ وتفسير الطبري ٦٧/٣ والمغني ٥٩٠/٦ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣٢٣/٢ و ٣٢٦ .

(٣) تفسير القرطبي ٦٨/٣ .

النساء / ٢٣ ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبنَاتُ الْأَخِ وَبنَاتُ الْأُخْتِ ﴾^(١) وهؤلاء اللاتي حرمن من النسب .

(ب) محرمات بالمصاهرة :

- الجدير بالذكر أن حرمة المصاهرة تثبت بالنكاح وتثبت بالزنا (ر : زنا / ٥ ج) .
- ويحرم بالمصاهرة :

— أصل الزوجة والزوج وإن علا ، كأُم الزوجة وجدتها ، وتحرم عليه بمجرد العقد ، ولا يشترط الدخول لوقوع التحريم في إحدى الروايتين عن ابن عباس رضي الله عنه ، فقد قال في قوله تعالى في سورة النساء / ٢٣ ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ هي مبهمـة ، فأبهموا ما أبهم القرآن^(١) ، وفي رواية ثانية : أن أُم الزوجة لا تحرم إلا إذا دخل بابنتها^(٣) ، فعن مسلم بن عويمر الأجدع من بكر بن عبد مناة من كنانة أن أباه أنكحه امرأة من

(١) عبد الرزاق ٢٧٢/٦ وسنن البيهقي ١٥٨/٧ وصحيح البخاري في النكاح باب ما يحل من النساء وما يحرم .

(٢) ابن أبي شيبة ٢١٢/١ وأحكام القرآن للجصاص ١٢٧/٢ والمغني ٥٦٩/٦ وتنوير

المقباس ٦٨ وسنن سعيد بن منصور ٢٢٨/١/٣ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ١٢٧/٢ .

الطائف ، قال : فلم أجمعها — أي
 أمسها — حتى توفي عمي عن أمها ، وأمها
 ذات مال كثير ، فقال أبي : هل لك في
 أمها ؟ فسألت ابن عباس فقال : انكح
 أمها ، قال : فسألت ابن عمر فقال : لا
 تنكحها ، فأخبرت أبي بما قال ابن عباس
 وبما قال ابن عمر ، فكتب إلى معاوية ،
 فأخبره في كتابه بما قال ابن عمر وبما قال
 ابن عباس ، فكتب معاوية : إني لا أحل ما
 حرم الله ، ولا أحرم ما أحل الله ، وأنت
 وذاك ، والنساء كثير ، فلم ينه ، ولم يأذن
 لي ، فانصرف أبي عن أمها فلم ينكحنيها^(١)
 وقال في رجل تزوج امرأة ثم ماتت قبل أن
 يدخل بها ؟ لا بأس أن يتزوج أمها^(٢) .
 — وفرع الزوجة والزوج وإن نزل ، ولكن لا
 يحرم هذا الفرع إلا بالدخول بالأصل لقوله
 تعالى في سورة النساء/ ٢٣ ﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي
 فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ
 بِهِنَّ﴾^(٣) فقد روى سعيد بن منصور في

(١) عبد الرزاق ٢٧٥/٦ والحقلي ٥٢٨/٩ وتفسير ابن كثير ٤٧٠/١ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢١٢/١ .

(٣) عبد الرزاق ٢٧٧/٦ والحقلي ٥٣٠/٩ والمغني ٥٧٩/٦ وغيرها .

سننه أن ابن عباس رخص في الريبة إذا لم يكن دخل بأمرها^(١) .

والمراد بالدخول هنا كما قال ابن عباس :
« الدخول والتغشي ، والإفضاء ، والمباشرة ،
والرفث ، واللمس ، هذا الجماع ، غير أن
الله حيي كريم يكتفي بما شاء عما شاء^(٢) .

— وزوجة الأب والجد لقوله تعالى في سورة
النساء / ٢٢ ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ
مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ قال ابن
عباس : كل امرأة تزوجها أبوك دخل بها أو
لم يدخل فهي حرام عليك^(٣) ، وكان الحسن
والحسين ابنا علي بن أبي طالب رضي الله
عنه لا يريان أمهات المؤمنين — زوجات
جدهن رسول الله — وكان ابن عباس يرى
أن رؤيتهما لهن حل^(٤) .

— زوجة الابن : لقوله تعالى في سورة النساء /
٢٣ ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ

(١) سنن سعيد بن منصور ٢٢٨/١/٣ .

(٢) عبد الرزاق ٢٧٧/٦ .

(٣) سنن البيهقي ١٦١/٧ .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٢٦/١ ب والعبارة في المخطوط « رؤيتهم لهما » فصولها المحقق في
المطبوع خطأ ، والصواب ما أثبتناه إن شاء الله .

أَصْلَابِكُمْ ﴿١﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ « كُلُّ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا ابْنُكَ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَيْكَ » (١) .

— زوجة زوج الأم : فقد سئل ابن عباس عن نكاح الرجل امرأة زوج أمه ؟ فقال : لا تزاحم من زاحم أبوك — زوج أمك (٢) .

— أما ابنة المرأة التي تزوجها أبوه : فإنه لا يحرم نكاحها ولكن يكره ، لأن نظرتة إليها غالباً ما تكون كنظرتة لأخته ، قال ابن عباس : لو أن رجلاً تزوج امرأة فطلقها أو مات عنها ولها ابنة ؟ كَرِهَ لابْنُ الرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا (٣) .

(ج) المحرمات بالرضاع (ر : رضاع) .

(٢) المحرمات حرمة مؤقتة : والمحرمات حرمة مؤقتة إذا زال سبب تحريمهن صرن حلالاً وهن :

(أ) المتزوجة : لقوله تعالى في سورة النساء / ٢٤

﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾

قال ابن عباس : كل ذات زوج إتيانها زناً إلا ما

سببت (٤) (ر : سبي / ٣ ب) والمعتدة في حكم

(١) سنن البيهقي ١٦١/٧ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٢٦/١ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٣٣/١ ب .

(٤) سنن البيهقي ١٦٧/٧ وأحكام القرآن للجصاص ١٣٥/٢ و ٤٣٩/٣ وغيرها .

المتزوجــــــــــــــــة في ذلك (ر : عدة / ٣ د ٤)
و (عدة / ٥ د ٥) .

(ب) المشركة : وهي الكافرة غير الكتابية لقوله تعالى في
سورة البقرة / ٢٢١ ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى
يُؤْمِنَ ﴾ فقد استثنى الله تعالى منهن الكتابيات لقوله
تعالى في سورة المائدة / ٥ ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ
أَوْثُوا الْكِتَابَ .. ﴾^(١) .

(جـ) الكتابية الحرة أو الأمة : لقد سبق أن قلنا في
(نكاح / ٢ أ) أنه يحل للمسلم أن يتزوج المرأة
الكتابية ، ونقول هنا أنه يحل له ذلك بشرطين هما :
الأول : أن تكون ذمية غير محاربة ، فإن كانت محاربة
فلا يحل نكاحها ، قال ابن عباس : لا يحل نكاح
أهل الكتاب إذا كانوا حرباً ، وتلا قوله تعالى من
سورة التوبة / ٢٩ ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا
بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا
يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى
يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(٢) .
الثاني : أن تكون حرة ، فإن كانت أمة فلا يجوز
نكاحها حتى تعتق (ر : رق / ٣ هـ ١) .

(١) سنن البيهقي ٩٧١/٧ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣٣٤/١ وتفسير القرطبي ٦٩/٣ .

(د) الأمة : يجوز أن يتزوج الأمة بشروط فإذا انتفت هذه الشروط حرمت عليه حتى تتحقق ، وهذه الشروط هي :

أولاً : أن يكون فقيراً لا يملك مهر الحرة ولا مؤنتها لقوله تعالى في سورة النساء / ٢٥ ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ... ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ ﴾ قال ابن عباس : « من ملك ثلاثمائة درهم حرم عليه نكاح الأمة »^(١) وهذا المبلغ في ذلك الوقت كان كافياً لنكاح الحرة .

ثانياً : أن لا تكون عنده امرأة أمة ولا حرة ، فقد كره ابن عباس أن يتزوج الرجل أمة على حرة^(٢) ، أما نكاح الأمة على الأمة فيشملة البند التالي .

ثالثاً : أن لا يجمع في عصمته نكاحاً بين أمتين أو أكثر ، سواء أكان زواجه لهما معاً ، أم متتابعاً ، لأن العنت الذي هو فيه يندفع بواحدة^(٣) (ر : ر : ر)

٣ هـ ١) .

(١) عبد الرزاق ٢٦٤/٧ والخل ٤٤١/٩ وسنن البيهقي ١٧٣/٧ وأحكام القرآن للجصاص ١٥٨/٢ .

(٢) الأم ٢٥٤/٧ والموطأ ٥٣٦/٢ والخل ٤٤١/٩ وكشف الغمة ٦٣/٢ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ١٥٨/٢ وتفسير القرطبي ١٣٩/٥ والمغني ٦٠٠/٦ وكشف الغمة ٦٣/٢ .

رابعاً : ونكاح الأمة مكروه عموماً لما فيه من رق الولد إلا أنه خير من الاستمناء (ر : استمناء) .

(هـ) الزانية : (ر : زنا / ٥ ب ج) .

(و) المحرمة بحج أو عمرة (ر : إحرام / ٩ ح) .

(ز) الخامسة : فلا يجوز للحر الذي في عصمته أربع

زوجات أن يتزوج خامسة إلا بعد وفاة واحدة منهن

أو طلاقها ومضي عدتها ، وتنتهي عدتها بابتداء

الحیضة الثالثة قال ابن عباس : إذا طلق الرابعة فلا

يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة التي طلق^(١) وكذا

العبد إذا أراد أن يتزوج ثالثة^(٢) (ر : ر /

٣ هـ ٣) وقد كان للوليد بن عقبة أربع نسوة فطلق

واحدة فبتها ثم نكح الخامسة في عدتها ، فناده ابن

عباس ، وهو جالس في طائفة الدار : ألا فرق

بينهما حتى ينقضي أجل التي طلق^(٣) ، أما أن العدة

تنتهي مع ابتداء الحيضة الثالثة ويحل للرجل أن يتزوج

الخامسة فإن ابن عباس يقول : إذا حاضت المطلقة

ثلاثاً برئت منه إلا أنها لا تزوج حتى تطهر^(٤) (ر :

عدة / ٣ د ٤) .

(١) عبد الرزاق ٢١٩/٦ وسنن البيهقي ١٥٠/٧ و ١٥١ والمحل ٢٩/١٠ وأحكام القرآن

للجصاص ١٣٤/٢ والمغني ٥٤٣/٦ وابن أبي شيبة ٢٠٩/١ ب .

(٢) المغني ٥٤٣/٦ وأحكام القرآن للجصاص ٥٥/٢ .

(٣) عبد الرزاق ٢١٨/٦ .

(٤) سنن سعيد بن منصور ٢٩١/١/٣ وغيرها .

ح) الجمع بين الأختين : ولا يجوز له أن يجمع بين الأختين ، فإن أراد الزواج بالثانية طلق الأولى ، وانتظر حتى تنقضي عدتها ثم يتزوج الثانية^(١) (ر : عدة / ٣ د ٤) .

ج — إذا تزوج حرة على أمة : فزواجه الحرة طلاق للأمة (ر : رق / ٣ هـ ١) .

د — التغير بالزوج :

١) قضى ابن عباس في رجل خطب امرأة إلى أبيها ولها أم عربية ، فأملكه ، ولها أخت من أبيها من أعجمية ، فأدخلت عليه ابنة الأعجمية ، فجامعها ، فلما أصبح استنكرها ، فقضى ابن عباس أن الصداق للتي دخل بها ، وجعل له ابنة العربية ، وجعل على أبيها صداقها وقال : لا يدخل بها حتى يخلو أجل أختها^(٢) (ر : ضمان / ٢ أ) ..

٢) وإذا تزوج الأمة على أنها حرة فأصابها ، وولدت له ، فالولد حر ، وعلى الزوج فداء أولاده من سيد أمهم ، ويكون الفداء حين وضع الولد ، ويرجع بما غرمه — من المهر والقيمة — على من غره^(٣) .

هـ — العيب في الزوجة : إذا تزوج امرأة فوجد بها مرضاً معدياً

(١) المغني ٥٨٤/٦ وأحكام القرآن للجصاص ١٣٢/٢ وكنز العمال ٥١٤/١٦ وغيرها .

(٢) عبد الرزاق ٢٥٢/٦ .

(٣) المغني ٥١٨/٦ — ٥٢١ .

غير قابل للشفاء ، أو عيباً يمنع الوطء ، كأن تكون مجنونة أو مجذومة أو برصاء ، أو عفلاء ، أو نحو ذلك ، فهو بالخيار بين الإمساك وفسخ النكاح قبل الوطء (ر : طلاق / ٦ أ ٤) و (بيع / ٢ ج ٢) .

و — رضا الزوجة : وستحدث عنه عندما نتحدث عن الولي في الفقرة / ٥ مما يأتي إن شاء الله تعالى .

٤ — الزوج :

يشترط في الرجل الذي يريد أن يتزوج مسلمة :

أ — الإسلام : فلا ينكح كافر مسلمة بالاجماع^(١) قال ابن عباس رضي الله عنه : إن الله عز وجل بعث محمداً بالحق ليظهره على الدين كله ، فديننا خير الأديان ، وملتنا فوق الملل ، ورجالنا فوق نسائهم ، ولا يكون رجالهم فوق نسائنا^(٢) .

ب — الكفاءة : والكفاءة تعني مماثلة حال الرجل لحال المرأة ، وهي مشروطة في الرجل دون المرأة ، والكفاءة عند ابن عباس معتبرة في الدين والنسب ، أما الكفاءة في الدين فقد تقدم في الفقرة السابقة أن الكافر لا ينكح مسلمة ، وأما الكفاءة في النسب : فقد سئل ابن عباس عن الكفاء في النكاح فقال : « في الدين والنسب »^(٣)

(١) تفسير القرطبي ٧٢/٣ .

(٢) سنن البيهقي ١٧٢/٧ .

(٣) ابن أبي شيبه ٢٣٣/١ .

وقال : « قريش بعضهم أكفاء لبعض »^(١) .

ج - أن يكون غير محرم : لأن المحرم ممنوع من النكاح حتى ينهي إحرامه ببواء أكان إحرامه بحج أو بعمرة^(٢) (ر : إحرار / ٩ ح) .

ه - ولي الزوجة :

أ - إذن ولي المرأة ومباشرته عقد النكاح شرط لصحة عقد النكاح ، فإن تولته المرأة نفسها أو تزوجت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، قال ابن عباس رضي الله عنه « أدنى ما يكون في الزواج أربعة : الذي يزوّج - يعني الولي - والذي يتزوج وشاهدين »^(٣) فإن غاب الولي أو عدم فوليا القاضي ، قال ابن عباس « لا نكاح إلا بولي أو سلطان فإن أنكحها ولي مسخوط عليه فلا نكاح عليه »^(٤) وقال « لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل »^(٥) وقال : « لا تلي امرأة عقد النكاح »^(٦) وقال « البغايا اللاتي يتزوجن بغير ولي »^(٧) .

(١) المغني ٤٨٣/٦ .

(٢) المغني ٣٣٢/٣ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٠٧/١ ب وعبد الرزاق ١٩٧/٦ .

(٤) سنن سعيد بن منصور ١٣٩/١/٣ وسنن البيهقي ١٢٤/٧ وعبد الرزاق ١٩٨/٦ .

وكنز العمال ٥٣٠/١٦ والمغني ٤٦٦/٦ .

(٥) سنن البيهقي ١١٢/٧ و ١٢٤ والمغني ٤٥٠/٦ .

(٦) عبد الرزاق ٢٠٠/٦ .

(٧) عبد الرزاق ١٩٧/٦ وسنن سعيد بن منصور ١٣٤/١/٣ والمحلّى ٤٥٤/٩ وكنز

العمال ٥٣٠/١٦ .

ب - إسلامه : ويشترط في ولي المرأة المسلمة في النكاح أن يكون مسلماً ، فلا يصح أن يلي الكافر نكاح مسلمة ولو كانت ابنته أو أخته^(١) .

٦ - إذن الزوجة :

يظهر أن ابن عباس رضي الله عنه يشترط لصحة النكاح إذن الزوجة به ، والإذن دليل الرضى ، لأنه يروي عن رسول الله ﷺ جملة من الأحاديث في ذلك ومنها الحديث المتفق عليه أن النبي ﷺ قال « الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها ، وإذنها صماتها »^(٢) .

٧ - الشهود :

ويشترط ابن عباس لصحة النكاح وجود شاهدين عدلين على عقد النكاح ، وقد تقدم عند كلامنا على « الولي » قول ابن عباس رضي الله عنه « لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل » . وقال أيضاً « البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة »^(٣) .

٨ - المهر :

انظر : مهر .

٩ - الشروط في عقد النكاح :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن الشرط الفاسد في عقد

(١) كشف الغمة ٥٩/٢ .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي في النكاح باب الاستئذان ..

(٣) الترمذي في النكاح باب لا نكاح إلا ببيعة .

النكاح — وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفي مصلحة لأحد الطرفين — لا يفسد عقد النكاح ، بل الشرط يلغو وعقد النكاح صحيح .

فقد سئل عن الرجل تزوج امرأة وشرطت عليه أن ييدها الفرقة والجماع — أي أن الطلاق بيدها — وعليها الصداق ؟ فقال رضي الله عنه : عميت عن السنة ، ووليت الأمر غير أهله ، عليك الصداق وبيدك الفراق والجماع^(١) .

— وإذا وقع العقد مُنَجَّزاً فكل شرط يخالفه فهو باطل ، فقد قال رجل لابن عباس ، تزوجت امرأة وشرطت لها : إن لم أجيء بكذا وكذا إلى كذا وكذا فليس لي نكاح ؟ فقال ابن عباس : النكاح جائز والشرط ليس بشيء^(٢) .

— وبناء على الرواية القائلة بتحريم المتعة عند ابن عباس فإذا تزوج إنسان زواج متعة إلى أجل ، فهل يعتبر العقد باطلاً بسبب هذا الشرط الباطل ، أم يعتبر العقد صحيحاً والشرط لاغياً ، ويكون النكاح نكاح ديمومة وبقاء ؟ هذا ما لم نجد فيه نصاً عند ابن عباس ، وقياس قوله أم يعتبر العقد صحيحاً دائماً .

— وإذا تزوج الرجل المرأة التي طلقها ثلاثاً وشرطت عليه المرأة أو وليها أن يطلقها في اليوم الثاني ليحلها لزوجها

(١) عبد الرزاق ٢٠٣/٦ وسنن سعيد بن منصور ١٧١/١/٣ .

(٢) سنن البيهقي ٢٥٠/٧ وعبد الرزاق ٢٢٤/٦ .

الأول ، فقياس قول ابن عباس أن يعتبر النكاح صحيحاً دائماً لأن الشرط لاغ ، ولكن حكى ابن كثير عن ابن عباس بطلانه (ر : تحليل / ٢) .

١٠ — المعاشرة الزوجية :

أ — العدل بين النساء : رغم أن ابن عباس رضي الله عنه كان يفضل تعدد الزوجات ويعتبر التعدد مكرومة كما تقدم (نكاح / ٢) إلا أنه كان لا يبيح هذا التعدد إلا بشرط القدرة على العدل ، فإن وجد المسلم من نفسه عدم القدرة على العدل عند التعدد فليقتصر على زوجة واحدة ، فقد قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى في سورة النساء / ٣ ﴿ ذَلِكْ أَذْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ أي تميلوا^(١) والعدل المفروض هو العدل الظاهر كالعدل في النفقة والمبيت ونحو ذلك أما العدل القلبي والجماع فذلك غير مقدور عليه ، فلا يطالب به الرجل وقد قال في تفسير قوله تعالى في سورة النساء / ١٢٩ ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ ﴾ قال في الحب والجماع^(٢) .

ب — الجماع :

(١) يكون الجماع في قُبُل المرأة لا في دبرها ، قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى في سورة البقرة / ٢٢٣ ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ قال : أتت حرك

(١) ابن أبي شيبة ٢٢٨/١ ب وتفسير ابن كثير ٤٥١/١ .

(٢) سنن البيهقي ٣٩٨/٧ .

من حيث يكون نباته ، مقبلة أو مدبرة في الفرج^(١) ولا
يحل له أن يأتي زوجته من دبرها (ر : دبر / ٣ أ) .

(٢) الاستتار حين الجماع : كان ابن عباس يكره أن يتجرد
الرجل تجرد البعير أثناء الجماع ، ويستحب الاستتار فيه
ويقول : إذا جمعت فاستتر^(٢) .

(٣) العزل (ر : عزل) .

(٤) النوم بين زوجته : روى ابن أبي شيبة عن عكرمة قال :
كان ابن عباس ينام بين جاريتين^(٣) ، وقد بوب ابن أبي
شعبة لذلك بقوله « ما قالوا في الرجل يكون له المراتان أو
الجاريتان فيطأ إحداهما والأخرى تنظر » مع أن جميع
النصوص التي أوردها في هذا الفصل هي في الجاريتين ،
ولم يورد نصاً واحداً في الزوجات ، وهذا منطقي لأن
البعض ومنهم ابن عباس يقيم الرقيق مقام البهيمة ، وإذا
كان كذلك فمن المحتمل أن يطأ جارية أمام أخرى وهو
مستور ، أما أمام الزوجة فلا ، ومع ذلك فإن ذلك غير
صحيح عن ابن عباس ، لأن النص الوارد عن ابن عباس
أنه كان ينام بين جاريتين ، والنوم شيء والوطء شيء
آخر ، فهو ينام بين جاريتين ولكنه لا يطأ واحدة أمام
الأخرى — والله أعلم —

(١) سنن البيهقي ١٩٦/٧ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٣٢/١ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٣٠/١ ب وهو في المطبوع بالهند ٢٨٩/٤ وكان يجب أن يكون
٢٨٩/٥ لأنه سقط من المطبوع مقدار جزء كامل فنهنا الناشر عليه .

ج - عدم صوم الزوجة تطوعاً إلا بإذن زوجها : ويكره للمرأة أن تصوم تطوعاً وزوجها حاضر إلا بإذن ، لأنه ربما يرغب في جماعها في ذلك اليوم ، وصيامها فيه يمنعه حقه في الوطاء قال ابن عباس « لا تصوم المرأة تطوعاً وزوجها حاضر إلا بإذنه »^(١) .

د - ترك النشوز : على المرأة أن تحتزم زوجها ، وأن تطيع أمره ، فإن تركت ذلك عن تعمد فله تأديبها (ر : تأديب) و (نشوز) .

١١ - اشتراط النكاح في الاحصان (ر : إحصان / ٢ أ) .

١٢ - النكاح سبب من أسباب الارث (ر : إرث / ٣ ب ٢) .

نكول :

١ - تعريف :

النكول هو امتناع الخصم عن حلف اليمين التي وجَّهها إليه القاضي .

٢ - القضاء على الخصم بالنكول :

انظر : قضاء / ٢ د ٦) .

نُوح :

١ - تعريف :

النوح هو تعمد البكاء على الميت بعويل .

(١) ابن أبي شيبة ٢٥٤/١ .

٢ - حكمه :

- النوح على الميت محرم ، وهو من أعمال الجاهلية قال ابن عباس رضي الله عنه « خلال من خلال الجاهلية : الطعن في الأنساب ، والنياحة ، والاستسقاء بالأنواء »^(١) .
- تحريم الأجر على النوح (ر : احترام / ٢ ج) و (إجارة / ٢ ب ٢) .

نوم :

١ - تعريف :

النوم حالة طبيعية تنتاب الإنسان تتعطل بها القوة العاقلة وجميع آثارها .

٢ - أحكامه :

- أ - النوم على طهارة : كان ابن عباس يحب ألا ينام المرء إلا على طهارة ويقول : « لا تنامَنَّ إلا على وضوء ، فإن الأرواح تبعث على ما قبضت عليه »^(٢) وكان رضي الله عنه إذا قام من الليل وأراد أن ينام ثانية يتيمم^(٣) لأن الوضوء يُطير النوم من عينيه .
- والوضوء للجنب إذا أراد النوم أكد منه لغير الجنب (ر : جنابة / ٣ ب) و (تيمم / ٢ هـ) .

(١) سنن البيهقي ٢٣٤/١٠ .

(٢) عبد الرزاق ٣٩/١١ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٠/١ ب .

- ب — انتقاض الوضوء بالنوم (ر : وضوء / ٧ ب) .
 ج — حكم النوم في المسجد (ر : مسجد / ٥) .
 د — النوم بين أمتيه (نكاح / ١٠ ب ٤) .

نِيَّة :

- ١ — تعريف :
 النية هي عقد القلب على إيجاد الفعل جزماً .
 ٢ — اشتراط النية في العبادات (ر : حج / ١٠ أ) و (إحرام / ٧) .
 — عدم اشتراط تبين النية لصيام النفل (ر : صيام / ١٠) .
 — بالنية يحدد المراد من الكنايات التي تحمل الطلاق (ر : طلاق / ٦ أ ٣) .

حرف الهاء

هـ

هبة :

١ - تعريف :

الهبة هي تملك في الحياة بغير عوض .

٢ - حقيقة الهبة وأحكامها :

أ - الهبة عقد من عقود التبرع ، ولذلك فإن جميع أحكام التبرع تجري فيها ، فهي لا تصح إلا من المالك أو ممن فوضه المالك بالتبرع ، ولا تصح من محجور عليه لأنها ضرر محض ، ولا تلزم إلا بالقبض (ر : تبرع / ٤) .

ب - ويباح للمرء أن يهدي الهدية يريد أكثر منها ، وقد كان ذلك محظوراً على رسول الله ﷺ خاصة دون أمته ، قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى في سورة الروم / ٣٩ ﴿ وما آتيتُمْ مِنْ رَبِّا لِيَرْبُو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ ﴾ قال أن يهدي يريد أكثر منه ، فلا أجر فيه ولا وزر ، ونهَى عنه النبي خاصة بقوله تعالى في سورة المدثر / ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾^(١) .

(١) تفسير ابن كثير ٤٣٤/٣ وسنن البيهقي ٥١/٧ والحقلي ١١٨/٩ .

ج - ويكره للرجل أن يُهدي جميع ماله ، ولو كان المهدي إليه أولاده لئلا يصير عائلة على غيره ، قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى في سورة النساء / ٥ ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ﴾ قال : لا يقسم الرجل ماله على أولاده فيصير عيالاً عليهم بعد إذ هم عيال له ^(١) .

د - إن وهب أولاده شيئاً سوى في الهبة بين أولاده ، فيعطي الذكر مثل ما يعطي الأنثى ، فهو يروي عن رسول الله ﷺ « سووا بين أولادكم في العطية ، ولو كنتم مؤثراً لآثرت النساء على الرجال » ^(٢) .

هـ - هبة الزكاة لمن أعطاها (ر : زكاة / ١٠) .
و - الهبة على الشفاعة (ر : رشوة / ٢) و (شفاعة / ٣) .

ز - هبات الأمراء (ر : جائزة / ٢) .
ح - عدم صحة هبة الولاء (ر : ولاء / ٣ هـ) و (بيع / ٢ و ١) .

هجر :

١ - تعريف :

المهجر هو مفارقة الإنسان غيره عمداً .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٦٠/٢ وتفسير ابن كثير ٤٥٢/١ .

(٢) المغني ٦٠٦/٥ .

٢ - حكمه :

- لا يجوز هجر المسلم إلا تأديباً ، ويجوز للرجل أن يهجر زوجته بقصد تأديبها (ر : تأديب / ٣) .
- وقد أمر ابن عباس بهجرة القائلين بالقدر تأديباً لهم (ر : تغرير / ٤ ج) .

هَدْنَة :

١ - تعريف :

الهدنة هي اتفاق الطرفين المتحاربين على إيقاف القتال مدة معلومة .

٢ - مشروعيتها :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أنه إذا نشب القتال بين المسلمين والكافرين وطلب الكافرون إيقاف القتال لمدة معلومة لم يجب على المسلمين إجابتهم إلى ما طلبوا ، بل إن رأى المسلمون في إجابتهم إلى ما طلبوه من الهدنة مصلحة لهم أجابوهم ، وإن لم يروا في ذلك مصلحة ظاهرة لهم لم يجيبوهم ، أما قوله تعالى في سورة الأنفال / ٦١ ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ * وإن يريدوا أن يخدعوك فإنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي آتَاكَ نَصْرَهُ وَبِالْمُؤْمِنِينَ ﴿١﴾ فإن ابن عباس يرى أن هذه الآية

(١) انظر تفسير ابن كثير والقرطبي والطبري لآية ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا .. ﴾ وكذا أحكام القرآن للجصاص ٦٩/٣ وغيرها .

منسوخة بقوله تعالى في سورة براءة / ٢٩ ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ .. ﴾ كما يذكر ذلك المفسرون .
أقول : والحقيقة أن الوجوب في آية ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا .. ﴾ هو المنسوخ والأمر بعده باق على الجواز ،
فإن بدأنا بقتالهم تنفيذاً لأمر الله ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ ثم رأينا ما هو أنفع للإسلام والمسلمين من القتال
وجبت الصيرورة إليه .

هدي :

١ - تعريف :

الهدي هو ما يُهدى إلى الحرم من التَّعَمُّ — أي إلى فقراء الحرم
المكي —

٢ - أحكام الهدي :

أ — ما يكون منه الهدي : لا يجوز الهدي إلا من الأنعام
ذكورها أو إناثها قال ابن عباس رضي الله عنه : الهدي من
الأزواج الثمانية ، من الإبل والبقر والضأن والمعز على قدر
الميسرة ، وما عظمت فهو أفضل^(١) ، فإن أهدى غير
ذلك كدار ونحو ذلك وجب عليه ثمنه ، فقد قال في امرأة
جعلت دارها هدية ؟ قال : تهدي بثمنها^(٢) .

ب — وتجزئ الشاة عن شخص واحد ، فقد قال في تفسير

(١) سنن البيهقي ٢٢٩/٥ وتفسير ابن كثير ٢٣١/١ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٥٨/١ ب .

قوله تعالى في سورة البقرة / ١٩٦ ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ شاة^(١) ، وتجزىء البقرة أو البعير عن عشرة أشخاص يشتركون فيها^(٢) ، أما قوله رضي الله عنه : كنا مع رسول الله في سفر فحضر الأضحى فاشتركنا في البقرة سبعة وفي الجزور عشرة^(٣) فهي حكاية حال ، ولا تفيد أن البقرة لا تجزىء عن عشرة ، فقد أهدى هو رضي الله عنه بدنيتين إحداهما بختية^(٤) (ر : حج / ١٢ ج ٥) .

ج — وليس من شرط الهدى أن يُجمَعَ فيه بين الحل والحرم ، بل إن اشتراه من منى جاز وحصل الهدى^(٥) .

د — عطب الهدى وضياعه : قال ابن عباس لعكرمة : إذا هديت هدياً تطوعاً فعطب فانخره ، ثم اغمس النعل في دمه ثم اضرب بها صفحته ، فإن أكلت منه أو أمرت من يأكل منه غرمت ، وإذا أهديت منه هدياً واجباً فعطب فانخره ثم كله إن شئت واهده إن شئت وبعه إن شئت وتقوَّ به في هدي آخر^(٦) .

(١) الموطأ ٣٨٦/١ وابن أبي شيبة ١٦٣/١ .

(٢) المحلى ١٥٤/٧ وابن أبي شيبة ١٦٣/١ .

(٣) الترمذي في الحج باب ما جاء في الاشتراك ، والنسائي في الضحايا باب ما تجزىء عنه البدن .

(٤) ابن أبي شيبة ١٧٥/١ ب .

(٥) المغني ٤٣٤/٣ والمجموع ٢٦٩/٨ .

(٦) المغني ٥٣٥/٣ والمحلى ٢٦٨/٧ والموطأ ٣٨١/١ .

— وإن اشترى هدياً فأضله ، فذبح غيره ، ثم وجده ذبحه أيضاً قال ابن عباس من ساق هدياً فأضله فاشترى مكانه ثم وجده نحرهما جميعاً^(١)

هـ — تعريف الهدي : تعريف الهدي ليس بواجب ، وإن شاء عرفه وإن شاء لم يعرفه ، قال ابن عباس : من شاء عرف هديه ومن شاء لم يعرف ، إنما كانوا يعرفونه مخافة السرقة^(٢) ؛ وقال : إن شئت فأشعر الهدي وإن شئت فلا تشعر ، وإن شئت فقلد وإن شئت فلا تقلد^(٣) .

— قيام تقليد الهدي مقام النية في الإحرام (ر : إحرام / ٧) .

و — الانتفاع بالهدي : كان ابن عباس يرى أن من أهدى هدياً أو عين أضحية حل له الانتفاع بهديه وأضحيته بشرب لبنه والحمل عليه إلى أن ينحره^(٤) .

ز — ما يحرم على المهدي : كان ابن عباس يرى أن المرء إذا أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على المحرم^(٥) وقد اعترضت السيدة عائشة على ابن عباس في ذلك فقالت : ليس كما قال ابن عباس : أنا فتلت قلائد هدي رسول الله ﷺ

(١) ابن أبي شيبة ١٨٤/١ ب والمغني ٥٣٥/٣ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٩٣/١ ب والمحل ١٦٧/٧ .

(٣) المحل ١١١/٧ وابن أبي شيبة ١٦٦/١ ب .

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٢٤٢/٣ .

(٥) ابن أبي شيبة ١٦٢/١ ب والموطأ ٣٤٠/١ والمجموع ٢٧٣/٨ .

بيديّ ثم قلدها رسول الله بيده ثم بعث بها رسول الله مع أبي ، فلم يحرم على رسول الله شيء أحله الله له حتى نحر هديه^(١) .

ح - نحره في الحرم : جميع الهدايا تنحر في الحرم ، قال ابن عباس : المنحر بمكة ، ولكنها تنزهت عن الدماء ، ومنى من مكة^(٢) (ر : حج / ٢٥) ولا يذبح الهدي إلا مُسْلِم (ر : ذبح / ٢ ب) .

ط - الهدي الواجب : يجب الهدي في حالة الإحصار (ر : إحصار) وفي حالة حج التمتع (ر : حج / ١٢ ج ٥) والقران (ر : حج / ١٢ ب ٣) والنذر (ر : نذر / ٣ د) .

هـ :

كان ابن عباس يرى أن الهر ليس بنجس ولا بأس بفضله سؤره للوضوء والشرب (ر : نجاسة / ٢ ب ٦) و (سؤر / ٢ ب ٢) .

وإذا كان غير نجس فإنه يجوز بيعه (ر : بيع / ٢ ج ٤) .

(١) الموطأ ١/٣٤٠ .

(٢) سنن البيهقي ٥/٢٣٩ وابن أبي شيبة ١/٢٠١ ب .

هلاک :

انظر : تلف .

هميان :

جواز التمنطق به للمحرم (ر : إحرाम / ٩ أ ٤٠) .

حرف الواو

و

وتر :

- وقت صلاة الوتر (ر : صلاة / ٧ هـ ١٠) .
- كيفية صلاة الوتر (ر : صلاة / ١٠) .
- القنوت في صلاة الوتر (ر : صلاة / ١١) .

وسوسة :

١ — تعريف :

الوسوسة هي مرض نفسي يورث التردد بين أمرين ثم الصيرورة إلى ما لا نفع فيه .

٢ — حكمها :

ليست الوسوسة من الشرع في شيء ، ولذلك فإن ابن عباس رضي الله عنه يعمل جاهداً على القضاء على هذه الوسوسة أينما وجدت :

- الوسوسة في الوضوء (ر : وضوء / ١٠) .
- الوسوسة في النجاسة (ر : نجاسة / ٤) .
- الوسوسة في الصلاة (ر : صلاة / ٣٠ ب) .

وصي :

١ - تعريف :

الوصي هو من يُنصَّب عن الغير المحجور عليه لحفظ ماله والتصرف فيه .

٢ - تصرفات الوصي :

لا يحق للوصي أن يتصرف تصرفاً مضرّاً بأموال المحجور عليه ، ويحق له أن يأكل بالمعروف من مال المحجور عليه إن احتاج إلى ذلك ، شأنه في ذلك شأن الولي (ر : ولاية) .

وصية :

١ - تعريف :

الوصية هي : تمليك بغير عوض مضاف لما بعد الموت .

٢ - حكمها :

أ - كان الأمر في أول الإسلام أن الإنسان إذا مات أخذ ولده جميع أمواله ، ولم يكن يأخذ أبواه إلا ما أوصاه لهما ، وكانت الوصية لهما واجبة بقوله تعالى في سورة البقرة / ١٨٠ ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ ولكن هذا الوجوب لم يلبث أن نسخ بنزول آية الموارث التي فرضت الموارث وجعلت لكل واحد من الأبوين السدس^(١) ، وإذا كانت

(١) انظر : نيل الأوطار ١٤٣/٦ وأحكام القرآن للجصاص ٧٩/٢ وسنن أبي داود في الوصايا ، وسنن البيهقي ٢٦٥/٦ والمغني ٢/٦ وغيرها .

غير واجبة فقد كره ابن عباس أن يُحضّر المحتضر على الوصية^(١) .

ب — ويسن لمن عنده مال كثير أن يوصي ، ويسن لمن لم يكن عنده إلا القليل أن يترك الوصية ويبقي هذا المال للورثة لقول رسول الله ﷺ « إنك أن تذر ورثتك أغنياء خيرٌ من أن تذرهم عالة يتكففون الناس »^(٢) وكان ابن عباس رضي الله عنه يعتبر ثمانمائة درهم مالا قليلا فقد قال رضي الله عنه : إذا ترك الميت سبعمائة درهم فلا يوص^(٣) ، وسئل عن ثمانمائة درهم فقال : قليل كذلك^(٤) — يعني لا وصية عليه .

٣ — مقدارها :

لا يجوز أن تتجاوز الوصية ثلث التركة ، وإن كانت أقل من الثلث كان ذلك أحسن ، قال ابن عباس : « ودِدْتُ أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع ، لأن رسول الله قال : الثلث كثير^(٥) وقال « الذي يوصي بالخمسة أفضل من الذي يوصي بالربع ، والذي يوصي بالربع أفضل من الذي يوصي بالثلث »^(٦) .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٧٣/٢ .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم في الوصايا ، وانظر كشف الغمة ٣٥/٢ .

(٣) سنن البيهقي ٢٧٠/٦ والمغني ٣/٦ .

(٤) عبد الرزاق ٦٣/٩ وأحكام القرآن للجصاص ١٦٣/١ .

(٥) ابن أبي شيبة ١٧٧/٢ ب والمغني ٤/٦ .

(٦) سنن البيهقي ٢٧٠/٦ .

فإذا زاد في الوصية بقصد الاضرار بالورثة فقد ارتكب كبيرة من الكبائر قال ابن عباس « الإضرار في الوصية من الكبائر »^(١).

٤ - الموصي :

يشترط في الموصي حتى تصح وصيته ما يلي :

أ - العقل والبلوغ : فلا تصح وصية المجنون والصغير الذي لم يبلغ ، لأن الوصية من التبرعات ، وتبرعات الصغير لا تصح ، قال ابن عباس رضي الله عنه « لا تجوز وصية الغلام حتى يحتلم »^(٢).

ب - الحرية : فلا تصح وصية العبد إلا بإذن سيده ، لأن العبد لا يملك ، فقد سئل ابن عباس : أيوصي العبد ؟ قال : لا ، إلا بإذن مواليه^(٣).

٥ - الموصى إليه :

يشترط في الموصى إليه أن يكون إنساناً لا يستحق شيئاً من ميراث الميت ، فابن عباس يقول « لا وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة »^(٤) لأن الورثة إذا أجازوا هذه الوصية لأحد الورثة

(١) ابن أبي شيبة ١٧٨/٢ ونيل الأوطار ١٤٤/٦ وسنن سعيد بن منصور ٩٠/١/٣ والحقلي ٣١٩/٩ وأحكام القرآن للجصاص ١٠٠/٢ والمغني ٧/٦ .

(٢) عبد الرزاق ٨٠/٩ وابن أبي شيبة ١٧٧/٢ وسنن الدارمي ٤٢٦/٢ وسنن البيهقي ٣٤٥/٦ والحقلي ٣٣١/٩ وكنز العمال ٦٢٥/١٦ والمغني ١٠١/٦ .

(٣) عبد الرزاق ٩٠/٩ وابن أبي شيبة ١٧٧/٢ وسنن البيهقي ٢٨٢/٦ وكنز العمال ٦٢٥/١٦ .

(٤) نيل الأوطار ١٥١/٦ وسنن البيهقي ٢٦٥/٦ وأحكام القرآن للجصاص ٩٨/٢ .

يعتبرون متبرعين بذلك .

٦ - الإشهاد على الوصية :

الوصية تَصَرَّفُ كأبي تصرف مالي ، إلا أنه عند استحقاق الموصي إليه الوصية يكون الموصي ميتاً ، فإذا خلت من التوثيق فليست هناك أية وسيلة لإثباتها ، خاصة وأن أيمان المنكرين لها تكون على نفي العلم بها . ومن هنا أوجب ابن عباس رضي الله عنه الإشهاد على الوصية^(١) ، والاشهاد ضرب من ضروب التوثيق .

٧ - إعطاء من حضر قسمة التركة ممن لا ميراث له ولا وصية :

انظر : صدقة / ٧ .

وضوء :

١ - تعريف :

الوضوء هو غسل ومسح لأعضاء مخصوصة بشكل تستباح به الصلاة .

٢ - حكمه :

أ - يفترض الوضوء على من أراد الصلاة بعد حدوث ناقض من نواقض الوضوء ، لأن الوضوء شرع أصلاً لاستباحة الصلاة ، فإن كان على وضوء وأراد الصلاة فلا يجب عليه الوضوء ثانية ، فعن المسور بن مخرمة أنه قال لابن عباس :

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٨٩/٢ .

هل لك بحر — أي : يا بحر ، وهو لقب لابن عباس —
 في عُبيد بن عمير ؟ إذا سمع النداء خرج فتوضأ — أي
 وإن كان متوضئاً — قال ابن عباس : هكذا يصنع
 الشيطان ، إذا جاء فأذنوني — فلما جاء أخبروه ، قال :
 ما يملكك على ما تصنع ؟ فقال : إن الله يقول في سورة
 المائدة / ٦ ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا
 وُجُوهَكُمْ .. ﴾ قال ابن عباس : ليس هكذا ، إذا
 توضأت فأنت طاهر ما لم تُحدث^(١) .

ب — ويستحب الوضوء :

(١) عند النوم لأن المستحب أن ينام على طهارة فإن ابن عباس
 يقول لا تنامن إلا على وضوء ، فإن الأرواح تبعث على ما
 قبضت عليه^(٢) .

(٢) وللجنب عند إرادة أكل أو شرب أو نوم (ر : جنابة /
 ٣ ب) .

(٣) وعند قراءة القرآن ، تأديباً معه ، ولا يفترض عليه ذلك
 (ر : قرآن / ١٠ ب) .

٣ — الوضوء في المسجد :

أباح ابن عباس رضي الله عنه الوضوء في المسجد إذا لم يؤذ
 أحداً بوضوئه فيه^(٣) .

(١) عبد الرزاق ٥٧/١ .

(٢) عبد الرزاق ٣٩/١١ .

(٣) المغني ١٤٣/١ والمجموع ١٨٥/٢ .

٤ - ما يتوضأ به :

أ - يكون الوضوء بالماء المطلق الطاهر المطهر ، سواء أكان بارداً أم مسخناً (ر : ماء) ويجوز الوضوء بماء زمزم (ر : زمزم) .

ب - الوضوء بالنبيذ : حكى الجصاص عن ابن عباس جواز الوضوء بالنبيذ الذي لا يسكر لمن لم يجد الماء^(١) وهذا صحيح على أصل ابن عباس رضي الله عنه في مخالطة الماء الجامدات الذي يقرر فيه أن مخالطة الجامدات الماء لا تؤثر في طهوريته ما لم تخرجه عن رفته وسيلانه (ر : ماء / ٥ أ) و (أشربة / ٢ ب ٥ ب) .

ج - أما غير الماء من المائعات : فلا يجوز الوضوء به ، قال رجل لابن عباس : إنا ننتجع الكأ ولا نجد الماء فتوضأ باللبن ؟ قال : لا ، عليكم بالتيمم^(٢) .

٥ - شروط الوضوء :

قبل الشروع بالوضوء يجب إزالة كل ما يمنع وصول الماء إلى البدن ، فقد سئل ابن عباس عن الخضاب فقال : أخبرك كيف تحضُّ نساؤنا ، تصلين العشاء ثم يركَّبُ الخضاب فينمن ، فإذا كانت صلاة الصبح نزعته فتوضأ وصلين ، ثم ركبته ، فإذا كانت صلاة الظهر نزعته بأحسن خضاب . فلا

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣٨٦/٢ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٠/١ ب .

يشغلهن عن وضوء^(١) و (ر : خضاب / ٢) .

٦ — كيفية الوضوء :

أ — الوضوء مرة مرة : الفرض في الوضوء أن يغسل العضو

الواجب غسله ، ويمسح العضو الواجب مسحه مرة مرة ،

وقد توضع ابن عباس فغسل كل عضو منه غسلة واحدة ،

ثم ذكر أن النبي ﷺ كان يفعله^(٢) ، وقال مرة ألا أخبركم

بوضوء رسول الله ﷺ ؟ فتوضأ مرة مرة^(٣) .

ب — فرائض الوضوء : الأعضاء التي يفترض جريان الوضوء

عليها هي التي ذكرها الله تعالى بقوله في سورة المائدة / ٦

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا

وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ

وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ .

(١) غسل الوجه :

أ) ويدخل في غسل الوجه المضمضة والاستنشاق ، لأن

الفم والأنف مما يشملهما الوجه وقد توضأ ابن عباس

فغرف غرفة تضمض منها واستنشق^(٤) وقال :

استنشقوا اثنتين بالغتين أو ثلاثاً^(٥) ولكن هل

(١) ابن أبي شيبة ٢٠/١ ب وسنن البيهقي ٧٧/١ .

(٢) عبد الرزاق ٤١/١ وابن أبي شيبة ٣/١ وكنز العمال ٤٣١/٩ .

(٣) أخرجه الترمذي والنسائي في الطهارة باب الوضوء مرة مرة .

(٤) ابن أبي شيبة ٧/١ ب .

(٥) ابن أبي شيبة ٦/١ .

المضمضة والاستنشاق من السنن أم من الفرائض ؟
يروى أبو يوسف في كتابه الآثار مذهب ابن عباس
أنه إذا اغتسل الرجل من الجنابة ولم يتمضمض ولم
يستنشق فليعد الغسل ، فإن ترك ذلك في الوضوء لم
يُعد^(١) ، وعلى هذا تكون المضمضة والاستنشاق من
السنن لا من الفرائض .

ب) ويدخل في غسل الوجه أيضاً تخليل اللحية الكثة ،
وقد كان ابن عباس يخلل لحيته فقد روى أبو حمزة
— مولى بني أسد — قال : رأيت ابن عباس يخلل
لحيته إذا توضأ^(٢) .

٢) مسح الرأس والأذنين : قال ابن عباس : إذا نسي المسح
بالرأس أعاد الصلاة^(٣) ويدخل في الرأس الأذنان ، قال ابن
عباس : الأذنان من الرأس^(٤) ، ولذلك وجب مسحهما
مع الرأس ، وقد كان ابن عباس إذا توضأ مسح أذنيه
ظاهرهما وباطنهما^(٥) وهو رضي الله عنه يروي عن رسول الله
ﷺ أنه مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما^(٦) .

(١) آثار أبي يوسف برقم ٥٨ .

(٢) ابن أبي شيبة ٣/١ ونيل الأوطار ١٦٦/١ وكنز العمال ٤٥٤/٩ والمغني ١٠٥/١ .

(٣) عبد الرزاق ١٦/١ .

(٤) ابن أبي شيبة ٤/١ ب والمجموع ٤٥٣/١ .

(٥) شرح معاني الآثار ٢٠/١ .

(٦) سنن الترمذي في الطهارة باب مسح الأذنين .

(٣) غسل الرجلين : يرى ابن عباس في إحدى الروايتين عنه أن القرآن الكريم فرض مسح الرجلين في الوضوء ولم يفرض غسلهما ، فهو رضي الله عنه يقول : « الوضوء غسلتان ومسحتان »^(١) وقال « ما أجد في كتاب الله إلا غسلتين ومسحتين »^(٢) وهو يستأنس على ذلك بأن الله تعالى لما شرع التيمم أسقط بالتيمم الممسوحات في الوضوء ، وأثبت المغسولات فيه ، قال ابن عباس : افترض الله غسلتين ومسحتين ، ألا ترى أنه ذكر التيمم فجعل مكان الغسلتين مسحتين وترك المسحتين^(٣) ، هذه هي قناعة ابن عباس بذلك ، ولكنه يرى الناس يغسلون أقدامهم ولا يكتفون بمسحها ، وهذا ما أقلقته ، وجعله يتوجه إلى الرُّبَّيع ابنة معوذ بن عفراء ليسألها عن حديثها الذي ذكرت فيه أنها رأت رسول الله ﷺ توضأ وأنه غسل رجله ، فقال ابن عباس عندما سمع ذلك : « أرى الناس إلا الغسل ولا أجد في كتاب الله إلا المسح »^(٤) ويظهر أن ابن عباس لم يكن يعلم من قراءة آية الوضوء المتقدمة إِلَّا جَرَّ الْأَرْجُلَ فِيهَا ، هكذا ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ

(١) تفسير الطبري ٨٢/٦ وتفسير ابن كثير ٢٥/٢ وكنز العمال ٤٣٣/٩ وتفسير

القرطبي ٩٢/٦ وعبد الرزاق ١٩/١ .

(٢) المغني ١٣٣/١ والمحل ٥٦/٢ .

(٣) عبد الرزاق ١٩/١ .

(٤) ابن أبي شيبه ٥/١ .

إلى الكَعْبَيْنِ ﴿﴾ ، ولما تحرى الأمر ونقب عنه وتبعه وجد أن رسول الله ﷺ قرأ آية الوضوء السابقة بنصب الأرجل فيها هكذا ﴿﴾ يا أيُّها الذين آمنوا إذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴿﴾ — المائدة / ٦ — فجعل يقرأ بها ، وأخذ يقول بغسل الرجلين في الوضوء ، روى ابن جرير الطبري وغيره عن عكرمة قال « قرأ ابن عباس ﴿﴾ وأرجلكم إلى الكعبين ﴿﴾ وقال : عاد الأمر إلى الغسل^(١) وَمِنْ ثَمَّ أَخَذَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ وَيَقُولُ يَغْسِلُ الْقَدَمَيْنِ فِي الْوُضُوءِ ، فعن عمران بن أبي عطاء قال : رأيت ابن عباس توضأ فغسل قدميه حتى تتبع بين أصابعه فغسلهن^(٢) .

وروى الامام أحمد المسند عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أنه توضأ فغسل وجهه أخذ غرفة من ماء فتمضمض بها واستنثر ، ثم أخذ غرفة فجعل بها هكذا ، يعني أضافها إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه ، ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى ، ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى ثم مسح رأسه ، ثم أخذ غرفة من ماء ثم رش على رجله اليمنى حتى غسلها ، ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها رجله اليسرى ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ ،

(١) تفسير الطبري ٨١/٦ وسنن البيهقي ٧٠/١ وتفسير القرطبي ٩٣/٦ .

(٢) ابن أبي شيبة ٣/١ ب .

يعني يتوضأ ، ورواه البخاري عن محمد بن عبد الرحيم
عن أبي سلمة منصور بن سلمة الخزاعي به^(١) .
— وإن كان يلبس في قدميه خفين أو جوربين جاز له
أن يمسح عليهما حسب التفصيل الذي ذكرناه في
(خف) و (جورب) .

(٤) الترتيب بين أفعال الوضوء : اختلفت حكاية مذهب ابن
عباس في وجوب الترتيب بين أفعال الوضوء ، فحكى عنه
ابن حزم في المحلى أن الترتيب ليس فرضاً ، ويجوز تنكيس
الوضوء^(٢) ، وحكى عنه النووي في المجموع وجوب
الترتيب في أفعال الوضوء^(٣) ناصراً بذلك مذهبه ، وابن
حزم أدق في نقل مذاهب الصحابة من النووي رحمهما الله
تعالى .

٧ — نواقض الوضوء :

ينتقض الوضوء بما يلي :

أ — كل خارج نجس من البدن : قال ابن عباس رضي الله
عنه : الوضوء مما خرج وليس مما دخل^(٤) ، فينتقض
بالبول والغائط بالاجماع ، وينتقض بالمذي والودي قال ابن

(١) تفسير ابن كثير ٢/٢٤٤ .

(٢) المحلى ٢/٦٧ .

(٣) المجموع ١/٤٨٢ .

(٤) ابن أبي شيبة ٩/١ وعبد الرزاق ١/٣٢ وكنز العمال ٩/٤٨٦ والمغني ١/١٨٤ وسنن

البيهقي ١/١١٦ .

عباس : في المذي والودي الضوء^(١) ، قال أبو حمزة قلت لابن عباس : إني أركب الدابة فأمذي ، قال : اغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة^(٢) .

— وينتقض الوضوء بخروج الدم الكثير — وهو ما استكثره الناظر — أما القليل فلا ينتقض به الوضوء ، لأن الدم خارج نجس من البدن في إحدى الروايتين عنه (ر : دم / ٢ د) .

— وينقضه التربة والصفرة التي تخرج من الفرج عقب الحيض^(٣) لأنها دم ، وليس بدم حيض .

ب — غياب الوعي بالنوم أو الجنون أو الاغماء أو نحوه ، والنوم الذي يفقد الوعي هو النوم العميق ، ويكون ذلك عادة في نوم المضطجع ، أما من نام جالساً أو واقفاً فإنه لا يستغرق في نومه^(٤) قال ابن عباس : « وجب الوضوء على كل نائم إلا من خفق برأسه »^(٥) وقال « من نام وهو جالس فلا وضوء عليه وإن اضطجع فعليه الوضوء »^(٦) .

(١) شرح معاني الآثار ٢٩/١ وكنز العمال ٤٨٦/٩ والمغني ١٧١/١ والمجموع ٧/٢ .

(٢) شرح معاني الآثار ١٩/١ .

(٣) كنز العمال ٦٣٢/٩ وعبد الرزاق ٣١٨/١ .

(٤) الاستذكار ١٩١/١ والمخلى ٢٢٤/١ و ٢٢٥ والمجموع ٢٠/٢ وكشف الغمة ٥٣/١ .

(٥) عبد الرزاق ١٢٩/١ وسنن البيهقي ١١٩/١ وكنز العمال ٤٩٠/٩ وابن أبي شيبة ٢٢/١ ب .

(٦) ابن أبي شيبة ٢٢/١ ب وسنن البيهقي ١٢٠/١ .

ج — مس الذكر : وستكلم عليه في الفقرة التالية (وضوء /

٨ ب) .

٨ — متى لا ينقض الوضوء :

وكان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن الأمور التالية لا تنقض

الوضوء وهي :

أ — خروج الدم قليلاً أم كثيراً في إحدى الروايتين عنه (ر :

دم / ٢ د) .

ب — مس الذكر : اختلفت الرواية عن ابن عباس في نقض

الوضوء بمس الذكر ، فحكى الشافعية عنه أن مس الذكر

ينقض الوضوء^(١) ، وحكى عنه ابن حزم أن مس الذكر

ينقض الوضوء إن كان عامداً ، وإن كان ناسياً فلا ينقض

الوضوء^(٢) ، وفي رواية ثالثة عنه أن مس الذكر لا ينقض

الوضوء فقد قال : ما أبالي مسست ذكري أو أذني^(٣) .

وكان ابن عمر يقول بنقض الوضوء بمس الذكر فقال له

ابن عباس : لو أعلم أن ما تقول في الذكر حقاً لقطعته ،

ثم لو أعلمه نجساً لقطعته ، وما أبالي إياه مسسته أو

مسست أرنية أنفي^(٤) .

(١) المجموع ٤٣/٢ ومعرفة السنن والآثار للبيهقي ٣٤٠/١ .

(٢) المحلى ٢٤١/١ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٧/١ وانظر كنز العمال ٥٠٨/٩ والاعتبار ٤٢ .

(٤) عبد الرزاق ١١٩/١ .

ج - لمس المرأة وتقبيلها : ولا ينقض الوضوء لمس المرأة^(١) ولا تقبيلها ، قال ابن عباس ما أبالي قبلتُ امرأتِي أو شممت ریحاناً^(٢) ، أما قوله تعالى في سورة النساء ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ فإن ابن عباس كان يرى أن المراد بقوله « لامستم النساء » الجماع ، ولكن الله تعالى كنى عنه باللمس^(٣) و (ر : تقبيل / ٢ ب) .

د - لمس الإبط : فقد سئل رضي الله عنه عن مس الإبط فقال : ليس عليه إعادة الوضوء^(٤) وقال أيضاً : ليس عليه في نتف الإبط وضوء^(٥) .

هـ - تنجس بعض الأعضاء : ولا ينقض الوضوء تنجس بعض أعضاء البدن بالنجاسات الحسية ، كالوطء على النجاسات ، قال ابن عباس : لا يتوضأ من موطيء^(٦) .

و - أكل ما مسته النار : وكان ابن عباس يرى أنه لا وضوء مما

(١) المغني ١٩٢/١ والمجموع ٣١/١ وأحكام القرآن للجصاص ٣٦٩/٢ و ٣٧٠ و ٣٧١ .

(٢) عبد الرزاق ١٣٤/١ وكنز العمال ٤٩٣/٩ وكشف الغمة ٥٢/١ وآثار أبي يوسف برقم ١٨ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٧/١ وأحكام القرآن للجصاص ٣٦٩/٢ وتفسير ابن كثير ٥٠٢/١ .

(٤) سنن البيهقي ١٣٨/١ .

(٥) ابن أبي شيبة ٩/١ و ٢٣ .

(٦) عبد الرزاق ٣٢/١ وكنز العمال ٤٨٦/٩ .

مسته النار ، وكان هو لا يتوضأ منه^(١) ويقول : « الوضوء مما خرج وليس مما دخل »^(٢) يعني لا وضوء من شيء من الأطعمة ، ويقول : « لو أتيت بجفنة من لحم وخبز وعسي من لبن إبل فأكلت منها حتى أشبع ، وشربت من اللبن ، صليت ولم أتوضأ ، من الطيبات »^(٣) .

وكان أبو هريرة يقول بوجوب الوضوء مما مسته النار ، فناقشه ابن عباس وقال له متعجباً : « أتوضأ من طعام أجده في كتاب الله حلالاً لأن النار مسته »^(٤) ، وقال أبو هريرة : قال رسول الله ﷺ (الوضوء مما مست النار ولو من أثوار أقط) فقال له ابن عباس : أنتوضأ من الدهن ؟ أنتوضأ من الحميم ؟ فقال أبو هريرة : يا ابن أخي إذا سمعت حديثاً عن رسول الله فلا تضرب له مثلاً ، وقال مرة : إنما النار بركة الله وما تُحل من شيء ولا تحرمه ، ولا وضوء مما مست النار^(٥) . ومرة كان ابن عباس وأبو هريرة ينتظرون جدياً لهم في تنور ، فقال ابن عباس : أخرجوه لا

(١) معرفة السنن والآثار ٣٩٦/١ والموطأ ٢٢/١ والمغني ١٩١/١ والمجموع ٦١/٢ والاعتبار ٤٩ .

(٢) عبد الرزاق ٣٢/١ وابن أبي شيبة ٩/١ وسنن البيهقي ١١٦/١ وكنز العمال ٤٨٦/٩ .

(٣) آثار أبي يوسف برقم ٤٧ .

(٤) النسائي في الطهارة باب الوضوء مما غيرت النار .

(٥) الترمذي في الطهارة باب الوضوء مما غيرت النار .

(٦) عبد الرزاق ١٦٨/١ وكنز العمال ٤٩٣/٩ .

يفتننا في الصلاة ، فأخرجوه ، فأكلوا منه ، ثم إن أبا هريرة توضحاً ، فقال له ابن عباس : أكلت رجساً ؟ قال أبو هريرة : أنت خير مني وأعلم ، ثم صلوا^(١) .

ز — الكلام الفاحش : يظهر أن ابن عباس رضي الله عنه كان يرى انتقاض الوضوء بالكلام الفاحش ، فكان رضي الله عنه يقول : الحدث حدثان : حدث اللسان وحدث الفرج ، وأشدهما حدث اللسان^(٢) ، فهذا الأثر إن صح عن ابن عباس فهو يدل على انتقاض الوضوء بالكلام الفاحش .

٩ — التنشف من ماء الوضوء :

كان ابن عباس يكره لمن توضأ أن ينشف الماء عن أعضاء الوضوء بالمنديل ونحوه (ر : تنشيف) .

١٠ — الوسوسة :

الوسوسة من الشيطان ، وعلى المسلم أن يقطع كل حبل من حبال الشيطان يمتد إليه ، فقد شكى رجل إلى ابن عباس فقال له : إني أكون في الصلاة ، فيخيل إليّ أن بذكرى بللاً ، قال : قاتل الله الشيطان ، إنه يمسّ ذكر الإنسان في صلاته ليريه أنه قد أحدث ، فإذا توضأت فانضح فرجك بالماء ، فإن وجدت بللاً قلت هو من الماء ، ففعل الرجل ذلك ،

(١) ابن أبي شيبة ٩/١ .

(٢) المحلى ٢٦١/١ والمغني ١٧٦/١ والمجموع ٦٦/٢ وقال رواه البخاري في الضعفاء .

فذهب^(١) ، وكان ابن عباس نفسه إذا توضأ نضح فرجه بالماء^(٢) .

وطء :

١ — تعريف :

الوطء : هو الجماع ويتحقق بإدخال قُبُلٍ في فَرْجٍ : قُبُلٍ أو دُبُرٍ .

٢ — حكمه :

الوطء على نوعين : وطء حلال ووطء حرام .

أ — أما الوطء الحلال فهو وطء الرجل زوجته أو أُمته في القبل خالية من الحيض والنفاس ، وهذا إجماع لا خلاف فيه (ر : نكاح / ٤ ب) و (تسري) ويجوز له الوطء إن كان لا يجد الماء الذي يزيل به الجنابة (ر : تيمم / ٢ هـ) .

ب — وأما الوطء الحرام فهو وطء غير الزوجة والأمة (ر : زنا) ووطء الحيوان (ر : حيوان / ١) والوطء في الدبر من ذكر أو أنثى (ر : دبر / ٣) ووطء الحائض والنفساء (ر : حيض / ٥ و) ووطء المحرم (ر : إحرام / ٩ ز) .

(١) عبد الرزاق ١٥١/١ وكنز العمال ٤٥٤/٩ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٧/١ ب .

٣ - آثار الوطاء :

- يترتب على الوطاء جملة من الآثار نجم عنها فيما يلي :
- أ - الحد : ويجب في الوطاء الحرام الخالي عن الملك وشبهته (ر : زنا / ٥ هـ) .
- ب - المهر : في كل وطاء ناتج عن عقد نكاح صحيح ، أو سقط فيه الحد لشبهة (ر : نكاح / ٨) و (مهر / ١٥ أ) .
- ج - الرجعة : وتثبت به رجعة المطلقة رجعيّاً إلى زوجها بالاجتماع ، وتحل به المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول سواء حدث الوطاء من الزوج الثاني أو من السيد المالك (ر : تحليل) .
- د - ويفسد به الصيام (ر : صيام / ١١ و) والحج (ر : حج / ٣٥ أ) والاعتكاف (ر : اعتكاف / ٤ أ) .
- هـ - كراهة طلاق الزوجة في طهر جامعها زوجها فيه (ر : طلاق / ٥ د) .
- و - ترك الوطاء تأديباً (ر : تأديب / ٣) .

وقف :

- ١ - تعريف :
- الوقف هو حبس أصل المال والتصدق بالثمرة .
- ٢ - لزومه :
- كان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن الوقف كالصدقة لا يلزم

بمجرد القول ، فإن وقف شيئاً فله أن يرجع فيه ، إلا أن يوصي بالوقف بعد موته ، فإنه يكون لازماً بموته ، وليس للورثة أن يرجعوا فيه ، وليس له أن يعود بما سلمه للفقراء الموصي عليهم بعد تسليمه إياهم^(١) . ولعل هذا معنى ما حكاه ابن حزم عنه من أنه أبطل الحبس (أي الوقف) مطلقاً^(٢) .

٣ - زكاة مال الوقف :

كان ابن عباس يرى أن لا زكاة على مال الوقف ، شأنه في ذلك شأن جميع الأموال العامة (ر : زكاة / ٣ أ) .

وكالة :

١ - تعريف :

الوكالة هي تفويض الأمر لآخر وإقامته مقامه في التصرف .

٢ - الأجر على الوكالة :

يجوز للوكيل أن يأخذ أجراً على الوكالة ، فإن كانت الوكالة في التجارات جازت الجهالة المتعارفة في الأجر ، قال ابن عباس : بع هذا الثوب بعشرة ، فما زاد عليها فهو لك ، لابس بذلك^(٣) لأن الوكيل يتصرف بمال الموكل بإذنه ، فصح شرط الربح له كالمضارب في شركة المضاربة .

(١) انظر : المغني ٥/٤٥٥ .

(٢) المحلى ٩/١٧٥ .

(٣) المغني ٥/١٣٧ .

ولاء :

١ - تعريف :

الولاء هو قرابة حاصلة بالعتق أو بعقد الموالة .

٢ - الولاء بعقد الموالة :

أ - هو عقد يبرمه شخصان على التناصر فيما بينهما ، فيقول فيه كل واحد للآخر أنت وليي ترثني إذا مت وتعقل عني إذا جنيت .

وقد جاء رجل من أهل الأرض إلى علي يريد أن يواليه ، فأبى علي ، فجاء إلى ابن عباس فوالاه^(١) .

ب - كان الناس يتوارثون بهذا العقد في بدء الإسلام ، ثم نسخ ذلك (ر : إرث / ٣ ب ٣ ب) و (إرث / ٦ ي ٢) .

٣ - الولاء بالعتق :

أ - تعريف : هو ذلك القرب الحكمي الذي ينشأ من عتق الرجل رقيقه .

ب - لمن يثبت الولاء : يثبت الولاء للمعتق أو المعتق عنه سواء أكان رجلاً أم امرأة ، ثم لعصبته الذكور من بعده . فقد سئل ابن عباس عن امرأة أعتقت مملوكاً لها ، ثم مات ، لمن يكون ولاؤه ؟ لعصبتها ، أم لعصبة أبيها ؟ قال ابن عباس هو لعصبتها الذكور^(٢) ، فإن ماتت وخلفت ابنها

(١) عبد الرزاق ٧/٩ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٨/٢ .

وأخاها فالولاء لابنها دون أخيها ، لأن ابنها في هذه الحالة هو عصبتها^(١) .

قلنا : إن الولاء يثبت للمعتق والمعتق عنه ، وعلى هذا فإنه لو أعتق رجل عن رجل عبداً بأمره ، أو بغير أمره فالولاء للمعتق عنه^(٢) .

ج — جر الولاء : الأولاد يتبعون الأم في الرق وفي الحرية ، فإذا ولدت المعتقة المتزوجة بعبداً كان أولادها أحرراً ، وكان ولاؤهم لمعتق أمهم ، فإذا أعتق أبوهم بعد ذلك كان ولاؤه لسيده الذي أعتقه ، وتحول ولاء الأولاد من معتق أمهم إلى معتق أبيهم ، ولا يعود الولاء إلى معتق الأم وعصبتة الذكور إلا بعد انقراض معتق الأب وعصبتة الذكور^(٣) .

د — ولاء السائبة : السائبة هي الرقبة — الرقيق — التي يعتقها مالکها مسقطاً كل حق له عليها ، من ذلك حق الولاء ، وقد كان ذلك شائعاً في الجاهلية ، فلما جاء الإسلام رتب على العتق الولاء ، وجعله حقاً لازماً لا يسقط بالإسقاط ، فإن رفض المعتق أن يأخذ شيئاً بما يعود به عليه حق الولاء ، أخذ ذلك العائد ووضع في بيت مال المسلمين ، فقد قال ابن عباس فيمن أعتق سائبة : إن أهل الإسلام لا يسييون ، إنما كان يسيب أهل

(١) المغني ٣٧٣/٦ .

(٢) المغني ٣٥٨/٦ .

(٣) المغني ٣٥٩/٦ و ٣٦٠ .

الجاهلية ، وأنت ولي نعمته ، ولك ميراثه ، فإن تأثمت وتخرجت من شيء فنحن نقبله ونجعله في بيت المال^(١) .

هـ — هبة الولاء وبيعه : هذا الولاء الذي يثبت للمعتق على المعتق هو قرابة سببها العتق ، والقربابات كالنسب لا تباع ولا توهب ، ولذلك كان ابن عباس يقول : الولاء لمن أعتق لا يجوز بيعه ولا هبته^(٢) ، و (ر : بيع / ٢ هـ) أما ما روي من أن ميمونة وهبت ولأء سليمان بن يسار لابن عباس ، وكان سليمان هذا مكاتباً^(٣) فإن المراد به — والله أعلم — وهبت ما يصير إليها من ولأء سليمان بن يسار ، وليس الولاء نفسه .

و — آثار الولاء بالعتق : يترتب على ولأء العتق الآثار التالية :
(١) النَصْرَة ، ويتمثل ذلك بالنفقة لقوله تعالى في سورة البقرة / ٢٣٣ ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ وعقل الجناية .
(٢) الميراث (ر : إرث / ٣ ب ٣) و (إرث / ٦ ي ٢) .

ولاية :

١ — تعريف :

الولاية هي قيام شخص كبير راشد على قاصر في تدبير شؤونه .

- (١) كشف الغمة ٤١/١ .
- (٢) عبد الرزاق ٥/٩ وابن أبي شيبة ٢٧٨/١ و ١٩٠/٢ وسنن الدارمي ٣٩٨/٢ وسنن البيهقي ٢٩٤/١٠ وكنز العمال ٣٣٩/١٠ والمغني ٣٥٢/٦ .
- (٣) ابن أبي شيبة ١٩٠/٢ ب والمغني ٣٥٢/٦ و ٣٥٧ .

٢ - تصرفات الولي :

أ - لا يجوز للولي أن يتصرف أي تصرف مضر بالمولى عليه ، فلا يتصدق من ماله ، ولا يهب ولا يتصرف أي تصرف هو من نوع التبرعات (ر : تبرع / ٤ أ) .

ب - أكله من مال اليتيم : اختلفت الرواية عن ابن عباس في أكل الولي من مال اليتيم .

— ففي رواية عنه أن الولي لا يأكل من مال اليتيم شيئاً لقوله تعالى في سورة النساء / ١٠ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ وهذه الآية ناسخة لقوله تعالى ﴿ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِزْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾^(١) .

— وفي رواية ثانية : إن عمل الولي لليتيم جاز له أن يأكل من ماله وإن لم يعمل لم يجز ، فقد قال رجل لابن عباس : إن لي يتيماً وله إبل أفأشرب من لبن إبله ؟ فقال ابن عباس : إن كنت تبغي ضالة إبله ، وتهنأ جرباها ، وتلوط حوضها ، وتسقيها يوم وردها ، فأشرب غير مضر بنسل ولا ناهك في الحلب^(٢) فشرط لاستحقاق الأكل أن يعمل لليتيم .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٦٦/٢ .

(٢) الموطأ ٩٣٤/٢ وسنن البيهقي ٤/٦ و ٢٨٤ وتفسير الطبري ١٧٣/٤ وتفسير ابن كثير ٤٥٣/١ وأحكام القرآن للجصاص ٦٤/٢ وتنوير المقياس ٦٥ وكشف الغمة ١٨/٢ .

— وفي رواية ثالثة : يجوز له أن يأكل على سبيل القرض فإذا أيسر قضى ، قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى ﴿ ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ﴾ الأكل بالمعروف هو القرض إذا احتاج ، ويقضى إذا أيسر ^(١) .

— والحقيقة — كما أرى — أن هذه الروايات كلها ومعها غيرها إذا ألف بينها كونت الرأي الكامل لابن عباس في أكل الولي من مال اليتيم ، وبيان هذا الرأي كما يلي :

« على ولي اليتيم أن يستغني بما عنده ويقتر على نفسه حتى لا يحتاج إلى مال اليتيم ^(٢) ، فإن اضطر إلى مال اليتيم وكان يعمل له جاز له أن يأخذ من نماء مال اليتيم ، لا من أصله الحد الأدنى لكفايته بشكل لا يضر بأصل المال ^(٣) كأن يركب الدابة ، ويستخدم العبد ، ويشرب فضل اللبن ^(٤) وقصة الرجل الذي استفتى ابن عباس في الأكل من مال اليتيم الذي تحت يده ، تدل على ذلك ، فإن أكل ، أكل بأطراف أصابعه لا يزيد على ذلك ، ولا يزيد في أكله عما يأكلون ^(٥) ؛ ويكتسي من مال اليتيم ما

(١) تفسير الطبري ١٧١/٤ وتفسير القرطبي ٤١/٥ وأحكام القرآن للجصاص ٦٥/٢ وغيرها .

(٢) تفسير القرطبي ٤٣/٥ .

(٣) تفسير القرطبي ٤٣/٥ .

(٤) تفسير القرطبي ٤٢/٥ وسنن البيهقي ٥/٦ .

(٥) تفسير الطبري ١٧٤/٤ وسنن البيهقي ٤/٦ .

يستره ، ولا يكتسي عمامة ونحوها^(١) لأنها ليست من
الضروريات .

وإن كان لا يعمل لليتيم واحتاج إلى شيء من ماله جاز
له أن يستقرض منه ، فإذا أيسر قضاءه .

ج - أكله صداق مولاته : كان ابن عباس يرى أنه لا سبيل
للولي على شيء من صداق مولاته^(٢) .

د - جواز حط الولي شيئاً من صداق مولاته عن زوجها (ر :
مهر / ٤ ج) .

هـ - قضاء الولي نذر الميت (ر : نذر / ٥) وحجه عنه
(ر : حج / ٩) .

و - تحمل الولي جزاء صيد الصغير في الحرم (ر : إحرام /
٩ ط ٢ ب النقطة السادسة) .

ز - اشتراط الولي في نكاح المرأة (ر : نكاح / ٥) .

ح - طلاق الولي امرأة المفقود (ر : مفقود / ٣ ب) .

ط - اشتراط الإسلام في الولاية على المسلم (ر : نكاح /
٥ ب) .

٣ - انتهاء الولاية :

تنتهي الولاية بانتهاء موجبها (ر : حجر / ٢) .

(١) سنن البيهقي ٤/٦ و ٥ وتفسير الطبري ١٧١/٤ وفيه « لا يلبس » وأحكام القرآن
للجصاص ٦٤/٢ .

(٢) تفسير القرطبي ٢٠٧/٣ .

وَلَدٌ :

١ — تعريف :

- الولد لفظ عام يشمل الابن والبنت .
- ٢ — الولد هبة الله لأبيه (ر : أب / ١) .
- ٣ — نسب الولد لأبيه (ر : نسب / ٢) إلا ولد الزنا وولد الملاعة فإن نسبه لأمه (ر : نسب / ٢) و (لعان / ٤ ب) .
- تحريم الزواج بالولد (ر : نكاح / ٣ ب ١ أ) .
- طاعة الابن أباه إذا طلب منه تطليق زوجته (ر : طلاق / ٢) و (أب / ٢) .
- عدم صرف الزكاة للولد (ر : زكاة / ٨ ب) وجواز صرف الصدقة له (ر : صدقة / ٦) .
- تغسيل الابن أباه الكافر وتكفينه ودفنه (ر : موت / ٢ ب) .
- جناية الوالد على ولده (ر : جناية / ٣ أ ٣) .
- وصية الأب لولده (ر : وصية / ٥) .
- إسلامه بإسلام أحد أبويه (ر : إسلام / ٣) .
- تبعية الولد أمه في الرق والحرية (ر : ولاء / ٣ ج) .

ولد الزنا :

- وضع ولد الزنا اجتماعياً ودينياً (ر : زنا / ٥ د) .
- عتق ولد الزنا (ر : رق / ٥ هـ) .

- نسب ولد الزنا (ر : نسب / ٢) وميراثه (ر : إرث / ٦ ي ١ أ) .
- شهادة ولد الزنا (ر : شهادة / ٤ ز) .

ولد الملاعنة :

- نسب ولد الملاعنة (ر : نسب / ٢) .
- عصبية ولد الزنا وميراثه (ر : لعان / ٤ أ ب) و (إرث / ٦ ي ١ أ) .

حرف الياء

ي

يُتِمُّ :

١ — تعريف :

اليتيم هو موت الأب عن الابن قبل البلوغ .

٢ — آثاره :

أ — الحجر على اليتيم وثبوت الولاية عليه (ر : حجر /
٢ أ) .

ب — تصرفات الولي بمال اليتيم (ر : ولاية) .

٣ — انتهاء اليتم :

ينتهي اليتم بالبلوغ مع الرشد قال ابن عباس : اليتيم إذا احتلم
وأونس منه الرشد فقد انقطع عنه اليتم^(١) .

يمين :

١ — تعريف :

اليمين هو تقوية أحد طرفي الكلام بذكر الله تعالى .

٢ — ألفاظ اليمين :

يكون اليمين بالله تعالى أو بأي اسم من أسمائه أو بأية صفة من

(١) الأموال ٣٣٤ .

صفاته بالاجماع . كما يكون بلفظ : أقسمت^(١) ، أو آليت ، أو حلفت ، أو شهدت ، لأفعلن كذا ولو لم يذكر معها اسم الله تعالى ، ولو لم ينو بها اليمين^(٢) ، كما يكون بلفظ « أَيْمُ الله »^(٣) ، كما يكون بقوله : هو يهودي ، أو نصراني ، أو مجوسي ، أو بريء من الإسلام ، أو عليه لعنة الله ، أو عليه نذر ، إن فعل كذا^(٤) ، كما يكون بتحريم ما أحله الله له كقوله هذا الطعام علي حرام ، أو زوجتي علي حرام (ر : تحريم) كما يكون بلفظ « يعلم الله »^(٥) .

٣ — أنواع اليمين :

اليمين على ثلاثة أنواع :

أ — يمين غموس : وهو أن يحلف على شيء وهو يعلم أنه كاذب فيه قال ابن عباس : « لا يقولن أحدكم الله يعلم ، وهو لا يعلم ، فليعلم ما لم يعلم ، وذلك عند الله عظيم »^(٦) ومعنى كلام ابن عباس رضي الله عنه : لا يُشهدن أحدكم ربه على يمينه الكاذبة ، فذلك عظيم عند الله تعالى .

— ولا كفارة في اليمين الغموس كما سيأتي .

(١) ابن أبي شيبة ١٥٨/١ والمغني ٧٠٣/٨ .

(٢) المغني ٧٠٢/٨ .

(٣) عبد الرزاق ٤٧١/٨ .

(٤) كنز العمال ٧٢٠/١٦ .

(٥) عبد الرزاق ٤٧٧/٨ .

(٦) عبد الرزاق ٤٧٧/٨ .

ب — اليمين اللغو : وتشمل اليمين اللغو عند ابن عباس ما يلي :

- (١) أن يحلف على الشيء يراه حقاً وليس بحق^(١) .
- (٢) ما جرت العادة به من غير قصد اليمين ، كقول الرجل في المزاح أو البيع أو الشراء : لا والله وبلى والله^(٢) .
- (٣) اليمين في الغضب الذي يخرج به المرء عن طوره ويُفقدته التحكم بنفسه ، ويغلب عليه الهذيان ، قال ابن عباس لغو اليمين أن يحلف وهو غضبان^(٣) ولا كفارة في يمين اللغو كما سيأتي .

ج — اليمين المنعقدة : وهذا اليمين على أنواع هي كأنواع النذر

(ر : نذر / ٣) :

- (١) أن يحلف على ترك طاعة أو ارتكاب معصية ، فالحكم في ذلك حكم نذر المعصية (ر : نذر / ٣ ب) إن كان له بدل وجب البدل ، كمن حلف أن يذبح نفسه ، وإن لم يكن بدل فالواجب في ذلك كفارة اليمين ، قال ابن عباس في قوله تعالى في سورة البقرة / ٢٢٤ ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ لا تجعلني عرضة ليمينك أن لا تصنع الخير ، ولكن كفر عن يمينك واصنع الخير^(٤) وقال :

(١) تفسير الطبري ٢٤٢/٢ وتفسير ابن كثير ٢٦٧/١ وأحكام القرآن للجصاص

٣٥٥/١ و ٤٥٣ والمغني ٦٨٧/٨ .

(٢) تفسير ابن كثير ٢٦٧/١ وتنوير المقباس ٣١ .

(٣) تفسير الطبري ٢٤٤/٢ وأحكام القرآن للجصاص ٤٥٣/٢ وتفسير ابن كثير

٢٦٧/١ والمحلّى ٤١/٨ .

(٤) سنن البيهقي ٣٣/١٠ .

الرجل يحلف على أمر إضرار أن يفعله ، فلا يفعله ، فيرى
الذي هو خير منه ، فأمره الله أن يكفر عن يمينه ويأتي
الذي هو خير^(١) .

وفي رواية عنه لا كفارة عليه ، قال ابن عباس في
الرجل يحلف على المعصية فقال : أيكفر خطوات
الشيطان ؟ ليس عليه كفارة^(٢) ومن ذلك أيضاً قول ابن
عباس رضي الله عنه : من حلف على ملك يمينه أن
يضره ، فإن كفارة يمينه ألا يضره ، وهي مع الكفارة
حسنة^(٣) .

(٢) أن يحلف أن يأتي أمراً لا طاقة له به ، فإن كان له بدل لا
يرهقه ، جاز له أن يأتي البدل ، وإن لم يكن له بدل فعليه
كفارة يمين كما تقدم في (نذر / ٣ ج) .

(٣) ومن اليمين المنعقدة : اليمين في الإيلاء (ر : إيلاء) .

٤ — تعليق اليمين على مشيئة الله (الاستثناء) :

إذا حلف المرء ثم استثنى — أي قال إن شاء الله تعالى — فقد
ألغى اليمين ، قال ابن عباس رضي الله عنه : من استثنى فلا
حنث عليه ولا كفارة (ر : استثناء / ٤) وليس للاستثناء
وقت معلوم ، فيجوز له أن يصل الاستثناء باليمين ، ويجوز له

(١) تفسير الطبري ١١/٧ و ٢٤٣/٢ و ٢٤٦ .

(٢) تفسير الطبري ٢٤٥/٢ و ٢٤٧ .

(٣) عبد الرزاق ٤٩٩/٨ والمحلى ٤١/٨ وكنز العمال ٨٣١/١٦ .

أن يستثني بعد ذلك ولو بعد عام (ر : استثناء / ٣) .

٥ - مخارج اليمين :

كان ابن عباس رضي الله عنه يرى مشروعية المخارج للأيمان لثلاثا يعنت الناس بأيمانهم ، ويدل على هذه المشروعية قوله تعالى في سورة ص / ٤٤ ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ إِنْ أَوْفَيْتَهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ وذلك عندما حلف أيوب عليه السلام أن يضرب امرأته مائة جلدة^(١) قال ابن عباس في رجل حلف أن يضرب عبده ثلاثين سوطاً أو أكثر قال : يجمعها فيضربه ضربة واحدة^(٢) ومن المخارج أيضاً : إخراج البدل في الحلف على ارتكاب معصية أو الحلف على ما لا يطاق كما تقدم ذلك في (نذر / ٣ ب ج) .

٦ - القضاء باليمين :

- القضاء باليمين (ر : قضاء / ٢ د ٥) .
- القضاء بالنكول عن اليمين (ر : قضاء / ٢ د ٦) .
- القضاء بالشاهد الواحد ويمين صاحب الحق (ر : قضاء / ٢ د ٤) و (شهادة / ٦) .
- القضاء في عيوب النساء بشاهدة واحدة ويمين تلك الشاهدة (ر : شهادة / ٥ ج) .

٧ - كفارة اليمين :

أ — ما تجب فيه الكفارة من الأيمان : لا تجب الكفارة في يمين

(١) تفسير القرطبي ٢١٢/١٥ .

(٢) ابن أبي شيبة ١٥٩/١ .

التعريف بسلسلة موسوعات فقه السلف

سلسلة موسوعات فقه السلف أُصِدِّرُها توطئة لموسوعة فقهية جامعة تشمل الفقه الإسلامي بكافة اتجاهاته واجتهاداته تلبية لحاجة العصر .

وسيزيد عدد أجزائها — إن أمدَّ الله في حياتي — عن سبعين جزءاً ، ومادتها العلمية كلها مجموعة عندي ، ولا تحتاج إلا إلى الصياغة .

وسأعرض في كل جزءٍ من أجزائها ما وقع تحت يدي من فقه عملاق من عمالقة الفقه الإسلامي الذين سبقوا الحركة المذهبية .

وسيكون ترتيب هذا الفقه بطريقة انفردتُ بها ، بحيث لا يضل الباحث ولا يُجهد في وضع يده على الحكم المراد وهو يخوض غمار هذا الفقه .

أنجزت منها حتى الآن :

- | | | |
|-------|------------------------------|-----------------------|
| (١) | موسوعة فقه أبي بكر الصديق | رضي الله عنه وقد طبعت |
| (٢) | موسوعة فقه عمر بن الخطاب | رضي الله عنه » |
| (٣) | موسوعة فقه علي بن أبي طالب | رضي الله عنه » |
| (٤) | موسوعة فقه عثمان بن عفان | رضي الله عنه » |
| (٥) | موسوعة فقه عبد الله بن مسعود | رضي الله عنه » |
| (٦) | موسوعة فقه عبد الله بن عباس | رضي الله عنه وهي هذه |

٧ (موسوعة فقه عبد الله بن عمر رضي الله عنه وقد طبعت

٨ (موسوعة فقه إبراهيم النخعي رحمه الله تعالى » »

وقد شرعت بعون الله تعالى بموسوعة فقه الحسن البصري ، وهي
على وشك الإنجاز ، بحمد الله تعالى .

أسأل الله تعالى التوفيق والسداد وجزيل الثواب ،،،

أبو المنتصر

د. محمد رواس قلعه جي

قام بتصحيح الآيات القرآنية
فضيلة الشيخ / محمد علي الصابوني

قام بتصحيح البروفات الأخيرة
الأستاذ / محمد صالح بن عبد العزيز المراد